يحيى الزيات

دراسة في الاستراتيجية المصرية

١٩٤٥ - ١٩٨٥



يحيى الزيات

الاستراتيجية المصرية

١٩٤٥ - ١٩٨٥

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت

((اهــداء))

الى كل عقل عربى يعى ... ويدرس ... ويحلل ...
الى جيش مصر ... درع العروبة ... وسيف العدل ...
الى جيل ٢٣ يوليو انصافا ... والى جيل اكتوبر املا ...
الى براعم ما بعد اكتوبر ... غرس الماضى ونبت المستقبل

يحيى الزيات

((مقـــدمة))

عندما أوقفت الحرب العالمية الثانية رحاها كان ذلك ايذانا ببدء مرحلة جـديدة فى العـالم كله ، وفى مصر ما أن تحققت الثورة واتمت استقلالها حتى تحررت ارادتها وبذا تكونت الخطوط الاولى للاستراتيجية القومية المصرية .

وهـذا الكتاب محـاولة لالقاء الضوء على ميـلاد وتكوين هـذه الاستراتيجية .. لذا فقد عنيت أن اتجنب أى سرد تاريخى ، حيث أن المقصد ليس الا ابراز خطوط الاستراتيجية من خلال سير الاحداث . ولهذا الغرض كذلك كان تنـاول الموضوعات مجـردة من الجزئيـات والتفاصيل مركزا على الاطار العام وعمق الحدث وآثاره الاستراتيجية .

ولم يتبن الكتاب أى وجهة نظر محددة فى أى من القضـايا التى أثيرت فيه وليس من شأنه ذلك اذ أن الهـدف هو الدعوة الى النظرة الموضوعيـة دون الانفعالية عنـد تقييم أى مخطط استراتيجى قومى لمصر .

ومع مراعاة البساطة فى الاسلوب فقد كان التناول أقرب مايمكن الى الاسلوب العلمى دون الاسلوب الانشائى والروائى مع المحافظة على تجنب ذكر الارقام والتواريخ والتفاصيل مع ذلك ، حتى لا تتوه الفكرة العامة من الكتاب .

وأكثر من تساؤل طرح نفسه عند اختيار اسلوب عرض الأحداث ... وعلى سبيل المثال ، فهل يتم تناول استراتيجية مصر السياسية ثم الاقتصادية الاجتماعية ثم العربية وهكذا بحيث تتولد وحدة الموضوع أم يتم تناول هذه الاستراتيجيات بالتتابع خلال فترات زمنية محـددة كالخمسينات والستينات ، وبذا يتحقق التفاعل المشترك والمتشابك للأحداث . .

وقد استقررت على اعتماد الاسلوب الاخير من جهة لأن كل هذه الاستراتيجيات ــ التى قد تبدو مسـتقلة ــ هى فى حقيقتهـا مؤثرة ومتأثرة كل بالاخرى خلال فترة وقوع الأحداث بحيث تنتفى بواعثها ونتائجها ما لم تطرح فى فترة الاطار الزمنى الذى جرت فيه أو نضطر الى تكرار هذه الأمور عند معالجة كل موضـوع ، الأمر الذى يجعـل التكرار مملا .

ومن جهة اخرى لان الدول عند التخطيط الاستراتيجي القومي قد درجت على اتباع أسلوب التخطيط المرحلي الموقوت بهذه الفترات الزمنية وبذلك يكون العرض اكثر اقترابا من الواقع .

ومثال ثان عرض عند تناول استراتيجية مصر تجاه القضية العربية الاسرائيلية ... جاء فى صورة تساؤل عن الموضع المنطقى الأكثر ملاءمة لمعالجة ذلك الموضوع . هل يطرح مستقلا أو كجزء من استراتيجيتنا العربية باعتبار المعيار الجغرافى الاستراتيجى أم كجزء من استراتيجيتنا الدولية باعتبار البواعث والقوى الحقيقية التى تكمن وراء هذا الصراع الاقليمى .

كذلك كان ترتيب تناول الموضوعات مثارا لمناقشة صامتة فهل نبدأ مثلا باستراتيجية التنمية فى مصر باعتبارها أولا واخيرا الهدف الرئيسى أم نتناول الموضوعات باقرب ما يمكن الى ترتيب وقوعها الزمنى فنتقدم بذلك استراتيجيتنا تجاه القضية المصرية البريطانية ثم نتطور بما تلاها .

وعلى اية حال فكل ما ارجوه أن أكون قد اقتربت أكثر ما يمكن من تصوير فترات تخطيطية زمنية محددة مع تحليل أحداثها الاستراتيجية تحليلا كليا مبسطا وخاليا من التفاصيل لامكان استخلاص النتائج السليمة معفيا القارىء من المعاناة التى لابد أن يواجهها أى كاتب .

والمكتبة المصرية — كحقيقة ملموسة — فقيرة جدا فى هذا المجال من البحث وهو أمر يجدر أن يسارع كل ذى امكانية سواء فى الترجمة أو التاليف أو النشر الى ملافاته ليس فقط تمشيا مع روح العصر بل لأن فى ذلك مصلحة حقيقية لمصر ولامكان تكوين جيل أكثر علمية وواقعية فى هذا الصدد .

وأرجو أن التمس العذر ان كنت قد قصرت عن الهدف نظرا لحداثة الموضوع مع خطورته وجدته .

يحيى الزيات

عن الاستراتيجية

« الاحتفاظ بحرية التصرف خلال الصراع ...
مع حرمان الخصم من هذه الحرية »

تكتسب الاستراتيجية اسمها من اللفظ اليونانى القديم (ستراتيجوس) بمعنى القائد . فهى اذن ــ بنص التعريف ــ فن القيادة ، لذا فالاستراتيجية العسكرية تعنى « الخطط العامة التى توضع لاحراز أهداف رئيسية » من حيث أن القيادة هى المعنية أساسا بوضع الخطط .

ومع ذلك فليس يكفى أن توضع الخطط الجيدة ويسوء التنفيذ ــ لذا قد يبدو من الملائم أن يضاف على التعريف السابق « مع ادارة الصراع المسلح فى هذا الصدد » .

ولسوف نطرح بعض التعريفات العامة فى الاستراتيجية طبقا النظريات المختلفة لتبدو المقارنة أمام القارىء أكثر وضوحا .

ففى النظرية الاوربية لدينا ثلاثة من اعلام الاستراتيجية من المدرسة التقليدية والمعاصرة ــ والحديثة لكل منهم مفهومه وتعريفه .

كلاوزفيتز ــ وعنده « هى فن اعداد المعارك أو الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة » .

ليدل هارت ــ وعنده « هى فن تنظيم وتوزيع الوسائل العسكرية بقصد تحقيق أهداف سياسية » .

بوفر ــ وعنده « هى ديالتيكية الارادات المتقابلة التى تستخدم القوة فى فض ما ينشأ بينها من نزاع » .

أى أنها (فن استخدام القوة العسكرية وغير العسكرية — فى سبيل تحقيق هدف معين) .

فلو نشب صراع بين طرفين واستخدم كل منهما القوة لفض هذا النزاع فان استراتيجية أى طرف منهما تعنى كيفية استخدامه للقوة خلال الصراع لأجل الاحتفاظ بحرية التصرف خلال الصراع المسلح وحرمان عدوه من هذه الحرية .

أما الفكر الاستراتيجى الأمريكى فيمكن تلخيصه — الى ما قبل عصر الاستراتيجية الذرية — فى نظريتين بنيتا على أسس جيوبوليتيكية : —

— نظرية ماهان وتعنى « بالسيطرة على البحار » والمحافظة على الحصار البعيد أو التطويق .

— ونظرية مكندر وتعنى بالسيطرة على « قلب اليابسة Heart Land » أو ما يمكن أن يحدد جغرافيا فى منطقة سهول أوربا والشرق الاوسط مثلا .

ولقد ظل ذلك الفكر سائدا حتى قلب السلاح النووى الأوضاع ، فعندما كانت الولايات المتحدة منفردة بالتفوق فى ذلك المجال عرفت نظرية « الانتقام العنيف Massive Retaliation » وكان مهندسها فوستر دالاس والذى بنى عليها تفريعة سياسة « حافة الحرب » .

ولكن بتواجد التوازن النووى والخوف من أن يعنى تطبيق تلك النظرية ببساطة زوال الحضارة البشرية كلها فقد سارع ماكسويل تايلور — فى ذلك الوقت رئيس الاركان الأمريكى — الى تخريج نظرية أخرى أسماها « الرد المرن Flexible Response

بمعنى أن ينحصر نطاق الرد على فعل ما بقدر ونوعية الفعل مع التدرج فى الهجوم الانتقامى •

وفى ضوء هذه النظرية الاخيرة نشطت مرة أخرى الاسلحة التقليدية فيما عرف باسم «الحرب المحدودة» و «الحرب المحلية» •

وفى المقابل — عرفت استراتيجية حرب العصابات والتى يعتبر من أقطابها ماوتسى تونج والجنرال جياب فى الهند الصينية •

وقد وضع ماو ٦ قواعد للاستراتيجية العسكرية وهى : —

١ — التراجع أمام العدو والتقدم تراجعا بطيئا منظما •

٢ — التقدم اذا تراجع العدو •

٣ — فى الاستراتيجية اعتبر نسبتك الى العدو ١ : ٥

٤ — فى التكتيك اعتبر دائما نسبتك الى العدو ٥ : ١

(٣ و ٤) يلائم حرب العصابات

٥ — يجب أن يكون تموين الجيش بالمعدات والاسلحة من الغنائم التى تحصل عليها من العدو •

٦ — تضامن تام وعميق بين الشعب والجيش •

وواضح أن هذه الاسس تلائم استراتيجية حرب العصابات أو الاستراتيجية الغير مباشرة •

وبعد أن شاع استخدام اللفظ فى القاموس العسكرى انتقل الى الاستعمال فى القاموس العام فأصبحت الاستراتيجية فى معناها الواسع تدل على « سياسة طويلة الاجل للوصول الى هدف أو عدة أهداف محددة باستخدام أفضل الوسائل المتاحة » •

وهى بذلك يمكن أن تكون سياسة « دبلوماسية أو عسكرية أو اقتصادية أو معنوية » بحيث تخدم الدولة فى الوصول الى الهدف

أو الاهداف المنشودة خلال الفترة المقررة وبالوسائل المتاحة .

وحيث أن الصراعات الحربية أو السياسية أو الاقتصادية أو المعنوية هي نتيجة تصادم استراتيجيات مختلفة ، لذا فان الخطط الاستراتيجية فى حركة مستمرة دائبة متأثرة بالهدف والتفاعل بين القوى المحلية والاقليمية والعالمية — فالقوى المحيطة بدولة ما اما قوى معادية واما دول صديقة . أما الدول المحايدة فهى فى حقيقتها اما حلفاء محتملون أو أعداء محتملون لاحد طرفى الصراع وعلى الخطط الاستراتيجية أن تتغير لتواجه دخول أحد المحايدين حليفا أو معاديا ، بحيث ترسم الخطط العسكرية والاقتصادية والديبلوماسية والمعنوية الدعائية لمواجهة كل موقف طارىء .

وعلى سبيل المثال ، فالخطة الاستراتيجية العسكرية الناجحة لدولة ما هى التى تستطيع أن تكسب هدفها دون اطلاق رصاصة واحدة .

واختيار دولة لأسلوب التنمية الرأسمالية مثلا قد يثير الاستراتيجيات الشيوعية والعكس صحيح ، واعتماد دولة لخط دعائى معين قد يؤدى الى صراع مسلح مع الدولة المضارة بهذه الدعاية فى معنوياتها وهكذا .

سنجد الحلقة متكاملة اذن بين الاستراتيجية فى مفهومها الشامل عسكريا واقتصاديا ومعنويا حتى انه لتزول الفواصل فى أحيان كثيرة .

وذلك كان السبب الاساسى فى أن الاستراتيجية أصبحت مفهوما شاملا يعنى فى حقيقته « فن ادارة الصراع للوصول الى هدف محدد عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا ومعنويا » .

وفى ضوء ذلك سوف نقدم الصفحات التالية .

ميراث الاربعينـــات

« لم ترث مصر من الامبراطورية البريطانية فى الأربعينات ..
الا الدم والمشاكل »

تركيبة توازنات اقليمية

فى تاريخ الشعوب ، توجد فواصل زمنية قاطعة يرجع اليها فى تحديد مسارات الشعوب والتاريخ لحركاتها ... ومن هذه التواريخ الفاصلة عام ١٩٤٥ حيث ختمت البشرية حربها العالمية التى شـمل مسرحها أكثر من قارات ثلاث بشعوبها ومصالحها وجيوشها لتبـدأ البشرية الفترة الثانية من الاربعينيات بمواجهة مشاكل السلام أو ما تخلف عن مشاكل الحرب .

وفيما يتعلق بمصر فان الفترة الثانية من أربعينيات هذا القرن قد بدأت لا لتنهى مصر مشاكلهـا ، بل لتستأنف صراعهـا من أجل هدفها السياسى الذى منه كانت كل تحركاتهـا واليـه كانت تنتهى وتعود ، ذلك هو تحرير مصر من قوات الاحتلال البريطانى كمظهر من مظاهر رفع الضغط السـياسى والعسكرى عن الارادة المصرية لتتمكن من تشكيل اقتصـادها وحركتها الاجتماعيـة والسياسـية بالتشكيل الملائم لمصالح شعبها ووفق الارادة المصرية الخالصة .

لقد ظلت مصر منذ سنة ١٨٨١ عام الحركة العرابية وحتى سنة ١٩٥٤ على وجه التحديد ، أى ما يقـرب من ثلاثة أرباع القـرن ، تتحرك فى اتجاه واحد مستقيم هو مصر ـ بريطانيا ، حـلا لمشكلة مصر وحدها ، لم يكن تمثيلنا الدبلوماسى ولا اشتراكنا فى الحـرب العالمية الاولى ولا حيادنا فى الحرب العالمية الثانية تحت شعار تجنيب مصر ويلات الحرب ، ثم اشتراكنا فيها ، ولا اشتراكنا فى مناقشات الامم المتحدة المنظمة الدولية وليدة الحرب العالمية ، كل هذا لم يكن له من أثر وانعـكاس ، على السياسـة المصرية الداخليـة بكل

خلفياتها من قيام الاحزاب السياسية وتشكيل الوزارات وسقوطها وحل الاحزاب واعادة مسمياتها ... كل ذلك لم يكن الا فى اطار الخط الاستراتيجى الحركى المنفرد ، الاتجاه فى علاقة مصر ــ بريطانيا ، تلك العلاقة التى حكمت أحداث حرب ١٩٣٩ العالمية بتجميدها مؤقتا .

أما اشتراك مصر فى الحدثين الكبيرين فى المنطقة العربية اللذين أعقبا نهاية حرب ١٩٤٥ ، وهما قيام جامعة الدول العربية ، ووقوع حرب فلسطين الاولى فى مايو ١٩٤٨ كلاهما ــ كما قد نجد لهما من تفسير مطول ــ فكان ناشئا عن تأثير النفوذ البريطانى السائد ، بمعنى أن الارادة المصرية الحرة والواعية والمحركة للاحداث لم تكن فى وجود صحيح قوى وشرعى فى كلا الحدثين بقدر ما كانت الاصابع الخفية والضغوط المباشرة وغير المباشرة للانجليز مستعمرى مصر خلفهما .

وطبيعى أن هذه الفصول ليس مقصودا بها أن تكون سردا لتاريخ مصر فى هذه الحقبة ، ولكن بشكل ما ، فان تفسيرا لما نقول يصبح ضروريا لتتبع الحدث ، فبريطانيا خرجت من حرب الاربعينات وهى تعلم كسيدة للاستراتيجية العالمية اذ ذاك ، أن شعوب امبراطوريتها بما فيها مصر سوف تتحرك تحت ضغط أكثر من عامل نحو المطالبة بالاستقلال والتحرر من الاستعمار الذى كان قد شاخ وانكشف أمام كل الشعوب بما فيه الكفاية . أما هى فلم تكن جيوشها ولا حتى اهتماماتها السياسية المتشعبة لتستطيع أن تواجه آثار حرب امتدت نحو ست سنين مع اعطاء الجهد والتفرغ اللازمين لمواجهة ثورات الشعوب فى المستعمرات على حساب مشاكل القارة الاوروبية ذاتها والتى هى قبل كل شىء عضو فيها .

فماذا تفعل ؟ فيما يتعلق بمصر والمنطقة المصطلح على تسميتها بالشرق الاوسط فقد رأت بريطانيا ــ ودائما فى هذه الحقبة بريطانيا هى التى كانت ترى وهى التى تقرر ــ أن تقيم عدة توازنات فى

المنطقة بين أصدقائها (وهو اصطلاح بريطانى مهذب قد يترجمه كثير من المؤرخين الى « عملائها ») من العرب ، وبين من وقفوا مع أعدائها بحكم ولاءاتهم الشخصية أو أطماعهم السلطوية . وكان على رأس أصدقائها اذ ذاك نورى السعيد والبيت الهاشمى المثلث : فيصل وعبد الاله فى العراق وعبد الله فى شرق الاردن ، وعلى رأس من تعاطف مع أعدائها فاروق وبعض من أركان حكمه ونظامه فى مصر .

ولعل هذه النظرة الاسرية والفردية ألا تزعج قارىء اليوم أو من لم يعايش هذه الفترة من الجيل اللاحق لها ، اذ أنها فعلا كانت القوى المحركة فى المنطقة من الداخل فى ظل الاستعمار .

وتحت تأثير ايجاد التوازن بين هاتين القوتين : الاسرة الهاشمية فى العراق والاردن والاسرة العلوية فى مصر ، أقامت بريطانيا جامعة الدول العربية لتشمل سبع دول هى : مصر ـ العراق ـ شرق الاردن ـ سوريا ـ السعودية ـ اليمن ـ لبنان ـ وقد تعتبر الاسرة السعودية الوهابية طرفا ثالثا فى هذا التوازن أو بقية محور الاسرة العلوية السعودية .. أما لبنان فكان حمامة السلام بين جميع الاطراف ، وأما سوريا فقد جاءت لاكمال الصورة شكليا ، والجامعة بتلك الصورة هى تركيبة من توازن استراتيجى اقليمى يخدم المصالح البريطانية بامتصاص سخط الشعوب المطالبة بحريتها واضاعة جهدها فى أطماع أسرية وسلطوية ، بحيث لاتسير العربة بل تقف محلك سر نتيجة لصراعات هذه الاسر المتنافرة .

أما تركيبة التوازن الثانية : والتى قد نجد فيها شبهة حرية الحركة الاستراتيجية المصرية فهى اشتراك مصر فى حرب فلسطين الاولى فى ١٩٤٨ .. وهى تركيبة توازن أكثر تعقيدا من سابقتها ، ولكنها على كل حال من نتاج العقلية البريطانية الشهيرة بمثل هذه الامثلة المعقدة التركيب . فلأكثر من سبب وجيه لدى الامبراطورية البريطانية تخلت فجأة عن الانتداب على فلسطين بقرار منفرد منها

لتترك طرفى الصراع عرب ويهود فلسطين فى مواجهة مسلحة معا ، ثم سارعت من خلف ستار توحى لزعماء جامعة الدول العربية بالدخول فى حرب نظامية ضد هذه الاقلية اليهودية ، منتهزة الفرصة لتبيع الذخيرة والسلاح للطرفين ، وأكثر من ذلك تستدعى كحكم فى ذلك النزاع الذى هى مسببته ، وهكذا أفلحت فى أن تحول تيار سخط الشعوب عليها ليكون صراعا اقليميا تقوم هى فيه بدور مورد السلاح والحكم فى نفس الوقت .

وقد يدهش كثير من القراء اليوم عندما يعلمون أن رئيس الحكومة المصرية النقراشى باشا — لم يكن يدرى أن حكومته سوف تشترك فى تلك الحرب حتى أرسل له الملك ياوره وقائد جيشه الفريق حيدر بالقرار المذكور ، ومما يروى أن قرار الملك هذا جاء بناء على حث وتشجيع من رئيس وزراء لبنان اذ ذاك رياض الصلح أحد أصدقاء بريطانيا المقربين فى المنطقة ، ملوحا للملك بمنصب الخلافة على المسلمين ، ذلك الحلم البراق الذى أحسنت بريطانيا ادارة أنغامه فى أسماع الملك فاروق كلما بدا لهم ذلك مفيدا فى تطويعه ودغدغة حواسه ، ولعل فتوى وزارة الأوقاف المصرية التى واتت ذلك أو بعده بقليل بصحة نسب الملكة نازلى للنبى صلى الله عليه وسلم هى أحد الخيوط الكثيرة المتشابكة فى هذا النسيج الوهمى البراق .

لقد كانت هناك ثورات مسلحة فى فلسطين طوال فترة الانتداب البريطانى بين العرب واليهود وكانت مصر بمنأى عن التورط المباشر هناك ، فلما خلعت بريطانيا نفسها من الانتداب فجأة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وراحت توحى للطرفين بالآمال تورطت مصر بالتدخل المسلح المباشر هناك بفكرة دعم عرب فلسطين ، وظلت الحرب العربية الفلسطينية فى دورها الاول حتى نوفمبر ١٩٤٩ حين فرضت القوى الدولية الهدنة على طرفى الصراع .

فى عام ١٩٤٧ وابان الانتداب كان الصراع العربى الاسرائيلى

قد عرض على الامم المتحدة فانتهت الى مشروع بتقسيم فلسطين الى شطرين بين العرب واليهود .. ولكن المشروع وئد اذ لم يوافق العرب على فكرة التقسيم ، فبماذا انتهت نتيجة الدور الاول من الحرب عام ١٩٤٩ ؟

لقد قسمت الأوضاع الفعلية لقوات فلسطين الى ٣ أجزاء رئيسية على الساحل وفى النقب اسرائيل ، وفى الشرق الضفة الغربية لنهر الاردن ثم على حدود مصر الشرقية شريط صغير سمى قطاع غزة ، ومع صغر حجم ذلك القطاع فقد ظل المصيدة التى تجر مصر الى حلبة الصراع فى المشرق كلما رأت القوى العظمى المسيطرة أن مصالحها تتطلب ذلك .

وبدون أن نقصر على الاحداث التى هى محور ارتكاز كل هذا البحث نوجز فنقول ان الحرب العربية الاسرائيلية قد مرت بأربعة أدوار حتى الآن هى :

- الدور الاول ١٩٤٨/١٩٤٩ وكان المحرك له الانسحاب البريطانى كما قدمنا .
- الدور الثانى وهو ما عرف باسم العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وأيضا بريطانيا كانت هى محركته .
- الدور الثالث وهو ما عرف باسم نكسة ١٩٦٧ وسنرى معا أن الولايات المتحدة هى التى حركته .
- الدور الرابع والأخير وهو ما عرف باسم حرب الاستنزاف وسنرى حركة القوى العظمى فيه .

صحيح أن الصراع العربى الاسرائيلى الذى امتد أكثر من ربع قرن كان له فيما بعد بذاته ردود فعل نفسية وعاطفية فى الوجدان المصرى كما كانت له آثار سياسية داخلية واقليمية بل ودولية أخذت تكبر وتبرز تدريجيا بتطور الصراع . ولكن كل ذلك لايعنى أن نشأة الصراع عام ١٩٤٨ جاء نتيجة ارادة مصرية حرة أى

نتيجة خطة استراتيجية متكاملة تفصح عن ملامح استراتيجية مصرية مبكرة فى منتصف القرن ، اذ الحقيقة أن كلا من الحدثين الكبيرين اللذين شهدتهما مصر والمنطقة العربية فى المشرق بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وهما ظهور جامعة الدول العربية ، نشوء النزاع العربى الاسرائيلى كليهما جاءا نتيجة مخطط بريطانى وتركيبة توازن اقليمية رأت بريطانيا أنها تخدم مصالحها اذ ذاك اذ هى تشتت الجهود وتستنزف القوى فى صراع أبعد ما يكون عن قوات الاحتلال البريطانى فى مصر . اذن فالواقع المقرر أن الاربعينات من هذا القرن قد انصرمت ولما يكن لمصر من ارادة سياسية حرة تكفى لأن تشكل مصر لنفسها استراتيجية قومية مستقلة ، وكل ما يمكن القول به هو وجود فكرة سياسية ثابتة فى مصر تنادى بالتخلص — ولا نقول القضاء على — الاستعمار البريطانى وجلاء جنود الاحتلال عن مصر .

الصراع مع الاحتلال

كان الاسلوب المعتمد فى مصر حتى نهاية الاربعينات للتخلص من الاستعمار البريطانى هو المفاوضة السياسية مباشرة مع بريطانيا ، وحتى اشراك أى قوة خارجية كعامل مساعد فى المفاوضات لم تكن بريطانيا لتسمح به فقد أحبطت جهود (النقراشى باشا) رئيس وزراء مصر فى عرض قضية الجلاء على الامم المتحدة ولم ترض بأى جهد لاشراك الولايات المتحدة فى المباحثات الثنائية بين الطرفين .

وفى مستهل الخمسينات — وكان الوفد المصرى حزب الاغلبية الشعبية فى مصر آنئذ فى الحكم — أجرى رئيسه مصطفى النحاس أول خطوة غير سياسية فى مسألة اجلاء بريطانيا عن مصر فقد ألغى معاهدة ١٩٣٦ التى كانت تعطى بريطانيا شرعية فى احتلالها لمصر وكان الغاؤها من جانب واحد وقال مخاطبا البرلمان عبارته المشهورة « من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطالبكم بالغائها » ،

ثم شرعت الحكومة فى تنظيم كتائب للمقاومة الشعبية المسلحة للاحتلال فى منطقة قناة السويس معقل التمركز البريطانى فى مصر .

وأكبر الظن أن الملك فاروق انما وافق على هـذه الخطوة من منطلقين ، أولهما أن ينتقم لنفسـه من الانجليز الذين أذلوه خـلال الحرب وفرضوا الوفد عليـه بحصـار عابدين فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . وثانيـا أن يظهر أمام الشعب بمظهر حامى الاسـتقلال ومحـارب الاستعمار .

على أنه ما أن جاء يناير ١٩٥٢ حتى كان الانجليز يصطدمون بقوة شـعبية ضاغطة فى الاسماعيليـة ، الامر الذى جعلهم يطلقون مدافع الاسطول على المدينة ، فما كان من وزير الداخلية المصرى الا أن أمر قوات بلوكات النظام (الامن المركزى حاليا) بالتدخل لقتال الانجليز الى جانب الشعب ، بما يعنيـه ذلك من انضـمام الحكومة وتأييدها لفكرة المقاومة المسلحة للاحتلال .

وجن جنون بريطانيـا وصممت على أن تتخلص من الحكومة المصرية التى تجاسرت على هذه الخطوة ، فما كان منها الا أن افتعلت حدثا كبيرا فى تاريخ مصر يعرفه معاصروه وهو حدث حريق القاهرة فى ٢٦ ينـاير ١٩٥٢ بحيث دبرت له بليل ليبـدو الامر وكأن زمام الامور قد أفلت من يد وزارة الوفد الشعبية ويصبح لا محالة من اقالتها فتخمد بذلك « فتنة » قتال جنود الاحتلال فى القناة .

وهكذا كان تماما ، اذ رأت السراى أن فى تنفيذ ذلك المخطط ضرب عصفورين بحجر فهى ترضى الاحتلال القوة الاساسية المسيطرة وهى تتخلص من حزب الاغلبية وتلجأ لما عرف فى تاريخ مصر باسم « أحزاب السراى » أو أحزاب الاقلية ، وتتطور الاحداث فتصل الى الحكم حكومة (الهلالى باشا) الذى أعلن شعارا عجيبا لهـذه الفترة الوطنية الحرجة هو « التطهير قبل التحرير » مما لايعنى بلغة الاستراتيجية الا أمرا واحدا فقط هو رفض اعتماد أسلوب الكفاح المسلح

فى الصراع السياسى مع الاحتلال والعودة الى ممارسة استراتيجية المفاوضة من مركز القوة للاحتلال •

وهكذا نرى أنه حتى مطلع الخمسينات لم تكن هناك ارادة مصرية حرة — والتى هى بلا شك أحد الأعمدة الواجب توافرها لامكان قيام استراتيجية قومية بالمعنى الصحيح والا أصبح الامر فى واقعه « استراتيجية القوة الحقيقية المسيطرة » سواء كانت هذه القوة هى الاحتلال العسكرى لدولة غريبة أو هى قوة حلف سياسى تعاقدى أو تعاهدى •• والمثل على ذلك قائم دوليا ، فاليابان وألمانيا الغربية وهما تحت السيطرة العسكرية الأمريكية لايمكن القول بأن لأى منهما استراتيجية مستقلة حتى مع استقلالهما الاقتصادى •

(قد يكون الموقف مختلفا بانتماء ألمانيا الآن للسوق الأوربية المشتركة) ومع ذلك فقد دفعت المصالح الاقتصادية للبلدين ثمنا لذلك باشراك رأسمال أمريكى معهما فى حالات كثيرة • وليس الشيء بمختلف كثيرا مثلا فى دول حلف وارسو الا أن يكون الاختلاف بمزيد من السيطرة !

واذن فما كان مطلع الخمسينات يشير اليه هو قيام بادرة جديدة للاستراتيجية المصرية هو التحول من «المفاوضة تحت سيطرة الخصم» الى « المفاوضة تحت ضغط الكفاح المسلح » وان استمرت حركة الاستراتيجية المصرية مفردة الاتجاه فى محور مصر — بريطانيا •

أما الحدثان الكبيران قيام جامعة الدول العربية ، حرب فلسطين ١٩٤٨ التى انتهت بهما فترة الاربعينات فما كانا من نتاج الاستراتيجية المصرية بل نتاج تركيبة توازن مصالح بريطانية •

التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى الاربعينات

كانت أحداث الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩/١٩٤٥ عاملا حاسما فى عرقلة مسيرة الخط السياسى المصرى فى التخلص من قبضة الاستعمار البريطانى ، فبريطانيا طرف فى صراع عالمى مسلح لايسمح لمصر بأن تتحرك فى خط التحرر من نير الاستعمار •

ولكن ظروف هذه الحرب نفسـها قد ساعدت على بعض من مظاهر التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة فى مصر ، فعلى الصـعيد الاجتماعى كانت هناك طبقة كاملة تتمثل فى كافة مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية فى أوربا بما فى ذلك الأحزاب السياسية والتمثيل النيابى والشركات الاقتصادية .

ومع ذلك فالمتفحص للامور يجد أن الحياة السياسية والنيابية فى مصر الاربعينات كانت مظهرا بلا مضمون فحيث لا يمكن فرض خط استراتيجى معين فى مجال الحركة السياسية والاقتصادية يتمشى مع متطلبات الفترة الزمنية وهى التحرير ولا مع التطلعـات المشروعة للشعب المصرى بالحرية من ربقة الاحتلال ولا من قبضة الـراى فان الشكل وحده هو الذى يبقى من مظاهر الاحزاب والتمثيل النيابى .

أما على صعيد الاقتصاد فقد كانت هنـاك معركة حامية دائرة بين ما عرف باسم الحركة الوطنية التى تمثلت فى بنك مصر وشركاته أساسا وبين مجموعة المتمصرين من الاقليات المالطيـة والقبرصـية واليهودية والشاميـة التى كانت لهـا السيطرة الفعليـة على حركة الشركات والبورصة وتجـارة المحصـول الرئيسى فى مصر آنذاك وهو القطن .

لقد حاولت بعض الانشطة الرأسماليـة الوطنيـة المصرية أن تدخل الصـورة متمثلة أساسا فى شركات أحمد عبود وفرغلى وأمين يحيى فى مجال الانشطة الاقتصادية ولكن معظمها كان مرتبطا بصورة أو بأخرى بتمويل أوربى ، فضلا عن أن حجمه الاقتصادى أقل من أن يكون فى موقع التأثير من الاستثمارات المتمصرة ، أى الأجنبية المكتسبة الجنسية المصرية [١] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع كتـاب الدكتور راشـد البراوى « حقيقة الانقلاب الاخير فى مصر » .

وثمة حقيقة أخيرة نطوى بهـا صفحة استراتيجية الاربعينـات تلك التى تتعلق بظروف الحرب العالميـة الثانيـة والتى قضت على بريطانيا بأن توزع بعض مصادر انتاجها وتسليحها ـ على مسـارح الحرب خوفا من الاعمال المحورية العدائية فى بريطانيا نفسـها وقد فازت الهند درة التاج البريطانى آنذاك بنصيب الاسد من الصناعات البريطانية المهجرة ، وكان نصيب مصر بعضا من هذا التصنيع يتمثل أساسا فى « شركة الدلتا الصناعية ـ سليم وجرجس رباط » والتى كانت تصنع الالغام للحلفاء وانتهت بعـد الحرب الى شركة ايديال لانتاج الاثاث المصرى وفيما بعد الثلاجات وخلافه .

وكانت هناك حركة « اصلاح اجتماعى » كلما وصل الى الحكم حزب الاغلبية الوفد متمثلا فى مياه الشرب فى القـرى أو المجموعة الصحية أو انشاء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أو الشعار الذى أطلقه طه حسين وزير التعليم فى حكومة الوفد عام ١٩٥٠ « التعليم كالماء والهواء » بمعنى أنه حق للجميع ، ولكنهـا ظلت محـدودة الحجم مقيدة الحركة مرتبطة بفترات قليلة حكم فيها حزب الأغلبية .

ميلاد الاستراتيجية المصرية

« على الاستعمار أن يحمل عصاه على كاهله .. ويرحل »

ثورة يوليو ١٩٥٢

تنيجة لعدة تفاعلات سياسية واجتماعية ووجدانيــة بعضــها داخلى نشأ وتطور فى مصر مثل مواقف الأحزاب السياسية والسراى والاحتلال البريطانى ، وبعضها اقليمى حيث حدث انقلاب عسكرى فى سوريا بقيادة حسنى الزعيم تولى به الجيش مقاليد الحكم ثم فى ايران حيث أعلنت ثورة مصــدق تأميم بترول ايران وكانت لفظــة « التأميم » لها وقع السحر فى نفــوس شباب مصر حيث تتواجــد أكبر المصالح الأوربية بعد البترول بل ومرتبطة به متمثلة فى قنــاة السويس ، والبعض الثالث متعلق بتخطيط دول عظمى كانت تعتبر نفسها صاحبة مصلحة فى السيطرة على مسيرة الحركة الاجتماعيــة والسياسية فى مصر والمنطقة العربية احتفاظا لنفسها بالقدرة على وضع الضوابط على حركة الشعوب بهدف ايجاد وسيلة للتدخل وتوجيه الاحداث ومعدل النمو فى هذه الدول .

تنيجة لكل ذلك وقع فى ٢٣ يولية ١٩٥٢ حــدث كبير وخطير وبعيــد الأثر فى مصر والمنطقة العربيــة كلها هو وصــول شباب الجيش بالانقــلاب المسلح الى تولى السلطة السياســية فى مصر ثم التفاف الشعب حــول هذه السلطة منذ اللحظات الأولى بما يحول الانقلاب لثورة شعبية تعبر عن آمال الجماهير العريضة .

وصحيح أن ايران وســوريا سبقنا بشبه ذلك الحدث . ولكن الأيام أثبتت أن الثقل البشرى والجغرافى الاستراتيجى والحضــارى للبلد موقع الحــدث لها تأثيرها فى مدى عمق الحــدث وآثاره على المنطقة ، بل فى خريطة الصراع العالمى للقوى ككل .

وليس هنا مجال التأريخ لحدث بذاته — حتى لو كان الحدث هو الثورة — لذا سنكتفى بهذا القدر مع استخلاص النتائج الهامة التى تترتب عليه ، كانت نتائج حرب فلسطين عام ١٩٤٨ أحد مسببات الثورة وهو ما نطلق عليه هنا ميراث مصر من الامبراطورية البريطانية ومع ذلك فقد كانت النتيجة أن تطور الخط الحركى فى محور مصر — بريطانيا الى تكريس الاستراتيجية التى كان الوفد قد حاول بدأها فى مستوى الخمسينات وهى استراتيجية « المفاوضة تحت ضغط الكفاح المسلح » .

فكر الثورة وتنظيماتها

وقبل أن نستغرق فى استطلاع الحركة الاستراتيجية المصرية البريطانية فى ظل الثورة علينا أن نلقى بعض الضوء على فكر الثورة السلطة .

فقد أصدرت الثورة ٤ وثائق طوال فترة استمراريتها كشرعية للسلطة ، أصدرت أولا ما عرف باسم المبادىء الستة وهى :

- القضاء على الاستعمار .
- القضاء على الاقطاع .
- القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم .
- اقامة عدالة اجتماعية .
- بناء جيش وطنى قوى .
- اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

لاحظ هنا لاول مرة استخدام لفظ « القضاء على الاستعمار » بدلا من « جلاء الاحتلال » وهو مبدأ يعنى بنص اللفظ استخدام الصراع المسلح وصولا للحرية واجلاء للمستعمر .

ثم تطورت الثورة فوضع زعميها جمال عبد الناصر كتاب « فلسفة الثورة » فلما سارت الأمور لأبعد من ذلك فى الستينات.

ظهر ما عرف باسم « الميثاق » وهو خلاصة الفكر الاقتصادى الاجتماعى للثورة فلما أن أحس الشعب بثقل ما عرف باسم «مراكز القوى » فى أعقاب نكسة يولية ١٩٦٧ صدرت الوثيقة الأخيرة للثورة باسم « بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ » وهو ارهاصة عن ضرورة «التغيير» فى الأساليب وطبيعى فى الأشخاص كذلك .

أما تنظيمات الثورة فقد نشأت « هيئة التحرير » لتواكب المبادىء الستة والتحرر من الاحتلال والاستعمار البريطانى ثم ظهر للوجود « الاتحاد القومى » ليواكبه حركة تمصير المصالح الأجنبية فى مصر الذى قفز للوجود بعد أحداث عدوان ١٩٥٦ مما سنأتى فيما بعد على ذكره ، وأخيرا ظهر « الاتحاد الاشتراكى » ليواكب فكر « الميثاق » .

أما « بيان ٣٠ مارس » فلم تسعف الأيام عبد الناصر بأن يخرجه للوجود لا موضوعا ولا تنظيما .

كانت هذه هى وثائق الفكر الثورى وتنظيماته الشعبية رأيت أن أثبتها فى مستهل البحث لأنها ستكون مفتاح الحركة فى كافة أوجه الاستراتيجية المصرية على الأقل طوال الفترة التى يشملها هذا البحث .

الثورة المصرية بين الفلسفة والتطبيق

لقد حدد كتاب فلسفة الثورة — أول فكر ظهر لها بعد المبادىء الستة — ما يمكن اعتباره الخط العام للاستراتيجية المصرية الوليدة فى الخارج ، ثم ركز الميثاق — وثيقة الثورة الثانية — على حركة التحول الاقتصادى والاجتماعى داخل مصر ، هاتان الوثيقتان ، فلسفة الثورة والميثاق ، هما المصدر النظرى الرسمى لما يمكن اعتباره الاتجاه العام للاستراتيجية المصرية الحديثة فى مسيرتها الاقتصادية

والاجتماعية فى الداخل وتحركها السياسى العربى والدولى واندفاعها فى صراعها من أجل أهدافها القومية .

وفيما يتعلق بفلسفة الثورة — فقد ذكرت فيه ثلاث دوائر للتحرك السياسى لمصر هى الدائرة العربية ، الدائرة الافريقية ، والدائرة الاسلامية .

ونلاحظ أن كلا من الدائرة الأولى والثانية فى ذلك النطاق الاستراتيجى المصرى هى دائرة جغرافية لها واقعها الجغرافى وحدودها الجغرافية السياسية ، اذ تشمل الدائرة الأولى الأقطار العربية بأوطانها السياسية ، وتشمل الثانية القارة الافريقية بما تحوى من أقطار سياسية . وعلى العكس ، فان الدائرة الثالثة كما حددتها فلسفة الثورة جاءت دائرة عقيدة ومبدأ ليس لها واقع جغرافى سياسى محدد لأن الدائرة الاسلامية تتسع لتشمل أجزاء جغرافية واسعة من كل من الصين وروسيا والهند على سبيل المثال ، وكل منها تضم جماعة بشرية ضخمة التعداد من السكان المسلمين . وان كان لا يمكن اعتبارها ضمن الدائرة الاسلامية المباشرة .

وعلى ذلك وبمجرد بدء الممارسة العملية لهذا الفكر النظرى ، لم يلبث أن بدأ التعديل يدخل على نطاق الدائرة الثالثة ، فشمل فى المرحلة الأولى دول عدم الانحياز ، ثم توسع فى مرحلة تالية ليشمل كل ما اصطلح على تسميته بدول العالم الثالث على امتداد قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وهكذا تحولت الدائرة الثالثة من دائرة عقيدة الى دائرة جغرافية سياسية متلائمة بذلك مع الدائرتين الأولتين العربية والافريقية .

واذا كان المنطلق الذى منه بدأت مصر الثورة أول خطواتها نحو الانفتاح على الحركة العالمية قد جاء من الداخل الى الخارج

كما ينبغى أن يكون المسار طبقا للمنطق الطبيعى للاشياء ، بمعنى أن مسيرة السياسة المصرية فى هذه الحقبة قد بدأت بحل مشكلة مصر مع الاستعمار الأوربى البريطانى ثم تطورت نحو الدائرة العربية القومية تحت شعار الحرية والاشتراكية والوحدة ، ثم ربطت الدائرة الأفريقية ودائرة عدم الانحياز كلها تحت شعار محاربة الاستعمار بكل أشكاله القديمة والحديثة ، وكان ذلك هو ما شكل الخطوط العامة للاستراتيجية المصرية الوليدة .

السمات العامة للاستراتيجية المصرية فى الخمسينات :

وما دام مسرح الاستراتيجية المصرية قد اتسع على هذه الصورة التى حددتها القيادة السياسية فى كتاب « فلسفة الثورة » كخط منهجى وطرحتها كشعارات تطبيق وعمل — فبناء عليه أصبحت القوى المؤثرة والمتأثرة بهذا الخط الحركى المصرى عديدة ومتعددة الاتجاهات .

وهكذا واعمالا لقوانين التوازن الحركى فلم تلبث كثير من القوى والضغوط أن وجدت نفسها فى موقع المؤثر والمتأثر بالاستراتيجية المصرية بحيث أنه لا يمكن فهم ابعاد هذه الاستراتيجية دون التعرض لموقع هذه القوى وأثرها على استراتيجية مصر .

وباستعراض شريط الأحداث التى مرت بمصر خلال حقبة الخمسينات يمكن استخلاص المظاهر العامة لاستراتيجيتها على النحو التالى :

اولا : بالنسبة للقضية المصرية البريطانية :

١ — تغيير أسلوب معالجة القضية المصرية البريطانية من المفاوضة المباشرة والهادئة الى تبنى أسلوب الصراع الشامل بجوانبه العسكرية ممثلة فى حركة الفدائيين فى القنال قبل اتفاقية عام ١٩٥٤

ومتطورة الى الحرب النظامية خلال أحداث عدوان ١٩٥٦ الى جانب المفاوضة تحت الضغط الأمريكى .

٢ — تغيير مصدر التسلح من الغرب الى الشرق وما استتبعه ذلك من تغير حجم ونوعية السلاح فى يد مصر .

٣ — بانتهاء أحداث عدوان ١٩٥٦ يمكن القول بأن عهد العلاقة الثنائية بين مصر — بريطانيا قد أغلق مع خروج مصر الى الدوائر العربية والافريقية والاسلامية المعدلة الى دائرة عدم الانحياز فدائرة العالم الثالث كله تطبيقا لوثيقة « فلسفة الثورة » .

ثانيا : استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

١ — التحرر الاقتصادى الشامل من السيطرة الأوربية مع التحول — كمرحلة — الى رأسمالية الدول والبدء بالتصنيع فى برنامج ثلاثى ثم تمويل بناء السد العالى كمصدر للطاقة الكهربائية مع سلسلة من تأميم المصالح الأوربية فى مصر على رأسها قناة السويس.

٢ — الاسراع بايقاع حركة الاصلاح الاجتماعى ممثلا فى اصلاح الجهاز الحكومى — مجانية التعليم مع تطور ميزانيته تطويرا واسعا — الاصلاح الزراعى بقوانينه المتعددة .

ثالثا : فى المنطقة العربية ومشكلة اسرائيل :

١ — استمرار تقييد مصر لحرية الملاحة الاسرائيلية فى المضايق [١] ثم اشتراك اسرائيل فى أحداث عدوان ١٩٥٦ من جهة لخدمة أهدفها لحرية الملاحة ... ومن جهة أخرى كذريعة للعدوان الأوربى الفرنسى البريطانى على مصر .

٢ — تبنى مصر لسياسة الانفتاح على الشرق العربى سواء كميراث من الامبراطورية البريطانية المنهارة هناك أو حفظا للثروة البترولية من الضياع كما حاول الغرب أن يشير الى ذلك .

---

(١) راجع مشكلة الملاحة فى خليج العقبة التى عرضت على الهيئات الدولية عام ١٩٥٥ .

٣ ـ بروز الوجود العملى الأول للشعور بالانتماء القومى مثلا فى الوحدة السورية المصرية ثم مجموع الثورات العربيـة فى منطقة المشرق العربى وفى منطقة المغرب العربى .

رابعا : فى المجال الدولى :

١ ـ ربط الكفاح المصرى للتحرر من بريطانيا بالتيـار العالمى لمحاربة الاستعمار كحركة عامة بمساهمـة مصر الايجابيـة فى هـذا التيـار [1] .

٢ ـ بدأ تعاظم دور كل من روسيا والولايات المتحدة ـ القوى الأعظم دوليا ـ فى المنطقة العربية نتيجة هذه التفاعلات المتراكمة .

٣ ـ مؤتمر باندونج كمظهـر من مظاهـر عدم الانحياز على المستوى الدولى والعلاقة الثلاثية بين الزعماء نهرو ـ تيتو ـ ناصر .

وسوف نلقى بعض الضوء على كل من هـذه السمات الأربعة الرئيسية فى محاولة لاستقصاء أبرز مظاهر هذه الاستراتيجية الناشئة الا أننا نلاحظ فى ترتيب أسبقية هـذه المجالات الأربعـة ورودها بترتيب خاص روعى فيه بقدر الامكان الترتيب الزمنى للاحداث مع عدم اغفال أسبقية أهميتها بالنسبة لمصر ذاتها على مبدأ الأهم فالمهم لذا نرى القضية المصرية البريطانية تأخذ الدور الأول وتليها استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل مصر ثم الاستراتيجية العربية والدولية بعد ذلك .

الا أننا نود الاشارة الى أن حقبة الخمسينات يمكن أن تقسم الى فترتين من وجهة نظر الاستراتيجية المصرية ، ففى الفترة الأولى نلمس التركيز على سياسة التحرر من الاستعمار البريطـانى واجلاء جنود الاحتلال ـ وكذلك سياسة العـدالة الاجتماعيـة والتنميـة

---

(١) راجع آثار المعركة الفاصلة فى ذيان بيان فو عام ١٩٥٤ ـ حركة الكفاح المسلح فى المغرب العـربى وفى الجـزائر على وجه التخـديد ـ افريقيا عام ١٩٦١ ـ ثورة كوبا .

الاقتصادية ، أما فى المجال الدولى فقد خاضت مصر موقعة الحياد وعدم الانحياز بما فى ذلك رفض سياسة الاحلاف الدفاعية .

أما الفترة الثانية من حقبة الخمسينات فقد شهدت أحداث العدوان الثلاثى وسياسة حصر مصر بواسطة الغرب وتأميم القناة والتركيز فى التنمية على السد العالى وتمصير المصالح الأوروبية والأجنبية فى مصر ، وأثر ذلك كله على الوطن العربى وفى ضوء هذا التقسيم الزمنى سوف نتناول هذه الأحداث بالتحليل فيما يلى :

استراتيجية القضية المصرية البريطانية :

كان ميلاد ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ فى أوائل الخمسينات ايذانا فى نفس الوقت بميلاد استراتيجية قومية مصرية مستقلة ... وقد كان من الطبيعى أن تقفز القضية المصرية البريطانية الى مكان الصدارة الأول فى مجال العمل الاستراتيجى المصرى من جهة بهدف تحرير الارادة المصرية ذاتها وصولا الى حرية الحركة فى الداخل والخارج ثم بحكم الظروف التاريخية المترسبة فى الواقع المصرى والوجدان المصرى نحو هذه القضية .

وقد كان أبرز سمات هذه الإستراتيجية رفضها لشرعية الاحتلال وضغطها على بريطانيا عسكريا فى منطقة قناة السويس بأعمال حركة نشطة للفدائين المصريين هناك مع حرمان القاعدة البريطانية من التموين المصرى بحيث أصبحت بريطانيا محرومة من من الراحة والأمن ومشغولة بحماية قاعدتها محليا بدلا من أن تكون القاعدة مشغولة بخدمة قوات الامبراطورية . وفى نفس الوقت سعت مصر — تحت وقع الحركة العامة لمقاومة الاستعمار الاوربى والذى غذتها الولايات المتحدة لترث النفوذ الاوربى ، الى استغلال الولايات المتحدة كقوة ضغط فى المفاوضات الدائرة مع بريطانيا وفى نفس الوقت استمر تنشيط أعمال الكفاح المسلح فى القناة .

ولم يلبث هذا الأسلوب الاستراتيجي البسيط التركيب والتفاعلات أن آتى بثماره المناسبة فى صورة اتفاقية للجلاء بين مصر وبريطانيا فى أكتوبر عام ١٩٥٤ تم فيه ترتيب انسحاب جنود الاحتلال مع الاحتفاظ بخمسة آلاف جندى بريطانى بالملابس المدنية .

واذا كان لنا أن نحكم على مدى نجاح هذه الاستراتيجية ، فان علينا أن ننظر فى نتائجها ولا شك أنها كانت نتائج ايجابية مناسبة فى الكم ومتقاربة فى الكيف لحجم ما بذل فيها من جهد وتضحية ، بمعنى أن الصراع السياسى بين مصر وبريطانيا من حيث هو صراع بين المستعمر وبين من يستعمرهم قد توصل الى اتفاقية لاجلاء القوات البريطانية مع الاحتفاظ لها بحق العودة الى القاعدة فى وقت الحرب . وكان الثمن بعض أعمال فدائية نشطة ، وعدة جلسات على مائدة المفاوضات .

ولا يمكن أن ننتظر من أى استعمار أن يسلم فى صراعه مع مستعمرته بنتائج أفضل ما لم تدفع هذه المستعمرة ثمنا باهظا من الكفاح المسلح الطويل الأجل ، بما يعنيه ذلك من شلل فى تطورها الاقتصادى وخسائر فى الأرواح والمعدات والممتلكات . وعلى ذلك يمكن القول من هذا المنطق أن الاستراتيجية المصرية قد حققت أنسب النتائج للثمن الذى دفعته .

استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

هناك قول معروف مفاده « ان الاقتصاد هو محرك الشعوب » وذلك أمر طبيعى ومقبول نظريا سواء من وجهة نظر الاقتصاد الحر صاحب هذا الاصطلاح أصلا أو حتى من وجهة نظر الاقتصاد الاشتراكى الذى وان طرح شعارات مغايرة الا أنه فى الحقيقة والمضمون ينتهى لنفس الشعار .

ولا يمكن تخيل اقامة عدالة اجتماعية تعطى فرصا متكافئة للجميع فى ظل اقتصاد متخلف والا كانت العدالة الاجتماعية هنا

ـ مهما اكتسبت من مسميات اشتراكية ـ هى مجرد توزيع متساوى ومتكافىء للفقر والتخلف ما داما هما سمة الاقتصاد السائد وأصبحت بذلك محتوى بلا مضمون .

فالمدخل المنطقى والحتمى اذن لتطور الشعوب اجتماعيا هو تطويرها اقتصاديا كأساس لبناء قاعدة اقتصادية يمكن من منطقها تحريك المجتمع نحو ظروف أفضل .

ولقد وضح أن الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ وعت هذه الحقائق الأساسية منذ لحظة تسلمها السلطة الفعلية فى الدولة ونجد عبد الناصر فى فلسفة الثورة يقول (لكل شعب ثورتان ثورة سياسية وثورة اجتماعية) .

وقد يبدو عند التعمق أن استيعاب هذه الحقيقة بجزئياتها وأعماقها ووضع مضمون متكامل لها فى اطار نظرى وعملى لم يتم مباشرة ومنذ اللحظة الأولى لانفجار شرارة الثورة ، ذلك أن ـ الخمسينات قد انتهت كلها وليس للثورة بعد دليل نظرى يقودالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

انما تحركت فى المجال الاقتصادى والاجتماعى من خلال الاجراءات التنفيذية مباشرة اما بضغط من عامل الوقت والحاجة الىالعمل السريع واما لغيبة الخط العام لاستراتيجية معتمدةللتنمية .

وكان الاصلاح الأساسى والهام الذى اعتمدته الثورة لتلك الحقبة هو تطبيق قانون تحديد الملكية الزراعية ذلك القانون الذى قدر له أن يلعب دورا رئيسيا فى مصادرة الحرية السياسية للأحزاب السياسية عقب نشوب الخلاف بينها وبين سلطة الثورة فى هذا الصدد وتمسك الأحزاب بالضريبة التصاعدية بديلا لقانون تحديد الملكية الزراعية .

كما تبنت الثورة برنامجا واسعا فى تطوير الطرق ساعدت فيه المعونة الامريكية ، وبفضله تم تحسين شبكة الطرق ، وعلى الأخص فى الوجه البحرى ، تحسينا كبيرا واستحدثت الثورة مجلسا « للانتاج القومى » بهدف دراسة المشروعات الجديدة كان فى حقيقته نمطا مشابها لمجلس الاعمار العراقى .

ولقد بارك الغرب ، بزعامة الولايات المتحدة ، هذه المشروعات التى تمت فى مستهل الخمسينات شهر العسل السياسى بين الثورة والغرب الذى كان يطمع فى احتواء الثورة بهذه العينة من الاصلاحات خوفا من تبنى فلسفة متكاملة للتطور الاجتماعى والاقتصادى .

ولكن الأمر لم يخل من أفكار مناقضة للتصور العربى — فقد ركزت مصر على مشروع للتعمير فى الصحراء باسم مديرية التحرير ، وكان العمق البعيد فيه أنه الى جانب استصلاح الأرض وزيادة المساحة المنزرعة ، أنه يقدم تجربة اجتماعية رائدة فى تطوير حياة الفلاح المصرى تطويرا ثوريا وجذريا ، الأمر الذى لم يرق للغرب ، فأخذ يحارب المشروع سرا وعمل على تشويه صورته بكل السبل .

وكانت الثورة الصامتة — والتى لم تسلم هى الأخرى من الحرب الخفية غير المعلنة هى ثورة التعليم من حيث هو فلسفة وهدف اذ أعلنت الثورة مجانيته من الابتدائى الى الجامعة ، مع تكثيف التوسع فى نشر قاعدته بزيادة عدد مؤسسات التعليم ، ثم بزيادة عدد تلاميذ الفصول أنفسهم وطلبة المدرج الواحد فى الجامعة .

وكانت ثورة اجتماعية فهم الغرب مدى خطورتها وآثارها اذا استمرت الفترة الزمنية المعقولة ولم يدخر قوة من قوى الدعاية والتشهير واللوم الا وجهها الى هذه الفلسفة الاجتماعية الجديدة .

نتائج استراتيجية التنمية فى هذه الفترة :

وقد يختلف المنطلق الذى على أساسه تبنت كل من الثورة والولايات المتحدة هذه الأهداف هذا صحيح ، فحيث الثورة تصدر

عن ايمان بالتطوير والتثوير فالولايات المتحدة تفكر فى التهدئة والاحتواء والوصول الى مراكز تحكم اجتماعى تعمل كضوابط لحركة نمو المجتمع المصرى الحديث أو تخدم استراتيجية اعداد مسارح الحرب العالمية طبوغرافيا أمام قوات الغرب فى حالة نشوء الانذار بالحرب (وذلك كتحسين شبكة الطرق مثلا) .

ان مجموعة الاجراءات ومشروعات التنمية ركزت فى هذه الحقبة على السياسة الزراعية ــ فشملت تحديد الملكية الزراعية ــ مشروع السد العالى كوسيلة للتنمية الزراعية ــ مشروع مديرية التحرير كتجربة رائدة لاستصلاح الأراضى وزيادة الرقعة المنزرعة . مع ما فى هذا المشروع على الأخص والمشروعين الآخرين عموما من جوانب اجتماعية بعيدة الأثر .

وأن تعطى الزراعة هذه الأسبقية والاهمية فى مشروعات الثورة المصرية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر يتمشى مع منطق الأشياء حيث النشاط الاقتصادى فى مصر بعد ما زال مركزا فى قطاع الزراعة .

وهناك قضية تثيرها استراتيجية التنمية المصرية خلال الخمسينات تنطلق أصلا من حقيقة أن الوفد المصرى كحزب حاكم قبل الثورة قد سبق باعلان برامج اصلاح داخلى مثل ادخال نظام المجموعات الصحية فى الريف واطلاق شعار « ادخال مياه الشرب النقية الى الريف » وشعار « التعليم كالماء والهواء » كناية عن حق الجميع فيه حتى بلا مقابل .

فهل أن أصول الاستراتيجية المصرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنطلق من ذلك العمق ، أم أن بادرة نشوء مثل هذه الاستراتيجية واكبت مطلع الخمسينات وبالتحديد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ؟

ومدى خطورة هذا التساؤل تكمن فى تأصيل البحث فى الفكر

[illegible] بالنسبة لقضية التنمية ، ونبادر فنحيل الى ملاحظتنا السابق الاشارة اليها من أن الثورة ذاتهــا فى فترة الخمسينات قد لاتكون تبنت خطا استراتيجيا مخططا ومدروســا من قبل حيــال موضــوع التنميــة الاقتصـــادية والاجتماعيــة لأن المشروعات التى كان للثورة وحــدها حــرية اختيـــارها واعتمــادها ، قــد صدرت نتيجة سلسلة تصاعد متراكم للاحداث بدأت برفض مشروع السد العالى من الغرب وانتهت بتصفية كافة المصالح الاوربية بمصر ومن جهة أخرى فقد رأينا كيف أن الاحزاب تبنت وجهة نظر الضريبة التصــاعدية فى مقابل تمســك الثورة بتحــديد الملكية وواضح أن التحديد يشكل تحولا جذريا وعميقــا فى شــكل مصــادر الثروة الرئيسية وتوزيعها وفى نمط المعيشة للفرد والأسرة من الريف المصرى فالشكل الجديد مختلف تماما وقائم على الشعور بالملكية بما تعطيه من تأمين اجتماعى فى مقابل الشعور بالتهديد بالطرد فى حالة الاجير.

وما يمكن أن توصف به مشروعات ما قبــل الثورة فى مجــال التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى أنهــا حركة اصلاحيــة تزيد أو تقل على حسب نوع الحزب الحاكم ، أما شمول التخطيط والفــكر الاستراتيجى فى التنمية فلا يمكن تقرير نشوئه الا بعــد وصــول الثورة للسلطة ، ومثل هذه الحقيقة سوف تشكل فى الستينات كما سنرى خطا تصادميا هاما وخطيرا بين الاستراتيجية المصرية القومية بكل مظاهرها وبين استراتيجية الغرب الامريكى بكل مصالحه يصل بعنف التصادم الى اعادة العدوان المسلح بعنف أكثر وتخطيط أعمق من عدوان ١٩٥٦ .

قضايا هامة تثيرها استراتيجية التنمية :

وثمة قضــايا تثيرها استراتيجية التنمية فى الخمسينات ترتبت عليها آثار بعيدة المدى فالقضــية الأولى تتعلق بالبشر دون الخطط والمشروعات ، ذلك أن السلطة الثورية خلال هذه الحقبة كانت تأخذ

بمبدأ تولية القيادات الادارية العليـا لمن تتوسم فيهم الولاء الثورى قبل الكفاءة الفنية . وفيما بعد وابتداء من الستينات سوف نلمس انعكاس الآية نتيجة لضغوط داخلية فى المجتمع وخارجة عنه فأصبح المتبع تفضيل ذوى الكفاءة الفنية على ذوى الولاء الثورى فى تولى هذه المهام .

وكان حسنين هيكل صحفى واعلامى الثورة الأول قد فتح هذا الموضـوع بسلسلة مقالات بعنوان « أزمة المثقفين » (١) أصبحت المعادلة اذن تتلخص فى أنه عندما روعى شرط الولاء الثورى فى القادة فى حقبة الخمسينات كان هناك غياب للتخطيط الشامل وغياب لدليل العمل النظرى أو الاساسى .. ثم وفى المرحلة التاليـة عنـدما غطت الثورة ثغرة نقص التخطيط والدليل النظرى فقد أغفلت شرط الولاء الثورى فى القادة اكتفاء بالكفاءة الفنيـة أى أن السلطة الثورية فى مراحـل استراتيجيتها للتنمية الاقتصـادية والاجتماعية عملت دائما بنصف الطاقة الممكن حشدها ، فاذا حضر الولاء غاب التخطيط واذا أعـد التخطيط غاب الولاء وسيطرت التكنوقراطية والبيروقراطية ، وسوف نرى فيما بعد كيف أعطت هذه الحقيقة آثارا بعيـدة المدى على مسيرة استراتيجية التنمية وحتى على مسيرة الدولة كلها .

كما أنه فى خلال أزمة تمسك الثورة باصدار تشريعات تحديد الملكية وتمسك الأحزاب بالضريبة التصاعدية بدأت البـادرة الاولى فى مصادرة الحرية السياسـية لتشكيل الأحزاب ، وكانت البـادرة التالية عندما نشب الكفاح المسلح أثناء العدوان الثلاثى الاستعمارى فى عام ١٩٥٦ حيث تقدمت طائفة من رجال الأحزاب ، تطالب الثورة بالتسليم بالمطالب الاستعمارية وهنا ضاقت الحلقة للمرة الثانية على الحرية السياسية . أما المرة الثالثة التى تخللت هذين الحدثين فكانت فى عام ١٩٥٤ عندما تعرض الاخوان المسلمون لشخص رئيس الدولة

---

(١) راجع مقـالات (بصراحة) فى جريدة الاهرام فى حينه بقـلم حسنين هيكل .

فى محاولة للاغتيال نتيجة مصادرة حرية الأحزاب السياسية وهكذا فعندما شرعت الثورة فى توسيع قاعدة الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية وجدت نفسها بالضرورة ، وربما مرة أخرى بردود الفعل ، فى موقع تحديد الحرية السياسية للفرد والجماعة فى صورة « مصادرة أموال » أو «مصادرة حرية تشكيل الأحزاب السياسية». ومثل هذه البادرة هى الأخرى سوف تنطور وتعطى آثارا متشعبة كما سوف نرى فيما بعد .

وعند استعراض مسيرة الاستراتيجية المصرية للتنمية تعرضنا لسلسلة رفض الغرب لبعض المشروعات المعتمدة من الثورة السلطة وتتابع الأحداث تصاعدا من ذلك الى لحظة حدوث العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ التى قاتل فيها الغرب لاستعادة مصالحه .

قتال مسلح اذن يمكن أن ينشب — وهو فى حالتنا هذه قد نشب فعلا حتى فى هذه المرحلة المبكرة بدأ من نشوء الاستراتيجية المصرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية — بسبب اختيار فكر معين وأسلوب استراتيجى معين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومعنى ذلك أن نوعية الاختيار الاستراتيجى — حتى فيما يتعلق بالنظام الاجتماعى الداخلى دون أن يكون له مساس مباشر بالسياسة الدولية والخارجية للدولة — ذلك الاختيار قد تكون له آثاره على الوضع الاستراتيجى فى الخارج ، آثار تبدأ من الرفض والمهاجمة وتصل الى القتال المسلح ذاته والعكس على كل حال صحيح لأن الاستراتيجية الخارجية لأى دولة قد تملى على هذه الدولة اختيارا معينا فى استراتيجيتها للتنمية .

وعندما نصل الى تحليل أحداث عام ١٩٦٧ وما قبلها قدنصطدم ببعض هذه الحقائق والتفاعلات التى تراكمت حتى من أثر قرار رفض الغرب لتمويل مشروع السد العالى منذ عشر سنين خلت .

وتشير جميع أحداث هذه الفترة كما رأينا الى استراتيجية « الفعل » من جانب الخصوم و «رد الفعل » لمصر .

استراتيجية الفعل ورد الفعل :

صراع المصالح :

كان التركيز على قانون الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية يعنى أكثر من شيء فى هذه المرحلة فهو أولا يساعد على التقليل من الفوارق الاجتماعية بزوال فئة الملاك الكبار أو كما أسماهم عبد الناصر ((مجتمع النصف فى المائة) ، كذلك فقد كان يمهد الأرض أمام التحول من الزراعة كمصدر رئيسى ان لم نقل وحيد للنشاط الاقتصادى القومى الى الصناعة والتجارة بما يعنيه ذلك من التغير الديمغرافى فى شكل المجتمع المصرى ككل وقد تبنت الثورة فكرة مشروع السد العالى بما يعكسه من تولد طاقة كهربية كبيرة لأول مرة فى مصر على أساس توفير هذه الطاقة لخدمة تصنيع وكهربة الريف .

ولتمويل ذلك المشروع الهائل راحت مصر تطرق أبواب الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة وبريطانيا وكذا البنك الدولى فى محاولة لتدبير المال المطلوب وبدى للوهلة الأولى أن الأمور تسير سيرا حسنا ثم فجأة أعلن فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة وفيلسوف استراتيجيتها خلال هذه الحقبة ــ ومن بعده طبعا بريطانيا والبنك الدولى ــ سحب التمويل للمشروع بمقولة أن الاقتصاد المصرى يعجز عن الوفاء بهذه الديون .

كانت مصر قد حملت حملة شعواء على سياسة الاحلاف الدفاعية العربية وعلى مبدأ ايزنهاور بوجود فراغ فى الشرق الأوسط بعد جلاء بريطانيا يحتاج ملأه لهذه الاحلاف ، ونجحت مصر فى تجميد انضمام العرب لهذه الأحلاف مع الغرب الا أن رفع هراوة الضغط الاقتصادى بسحب تمويل السد العالى بطريقة مسرحية قصد به أن يهين الكرامة المصرية .

وان هى الا أيام حتى أعلن عبـد الناصر فى ميـدان المنشية فى ٢٦ يولية ١٩٥٦ تأميم أضخم مصالح الغرب فى مصر والمنطقة كلها بعد البترول وهى قناة السويس وبطريقة لا تقل مسرحية بل تفـوق حماسا وتلهب الشعور القومى المصرى والعربى كله .

جن جنون الغرب وبدأت حمى الاستعداد للتدخل العسكرى فى منطقة القناة لاستعادة المصالح الغربية المنهـارة ، وكسبا للوقت لجأ الغرب الى مفاوضات ومراوغات وابتكر تشكيل ما أسماه « جمعية المنتفعين بالقناة » فى محاولة لتجميع قوى ساخطة ضـد مصر ولكن لم يبد أن كل ذلك كان كافيا (لتأديب) مصر أو تحجيم ثورتها .

كانت بريطانيا قد فرغت لتوها من اتمام تنفيذ اتفاقيـة الجلاء المنعقدة مع مصر عام ١٩٥٤ ولكنها تخرج تحت الضغط وبثوب الهزيمة أما فرنسا فكانت قد خرجت لتوها من المعركة الفاصلة لوجودها فى جنوب شرقى آسيا فى « ديان بيان فو » جريحة كسيحة ولم يبق لها الا الجزائر فى الشمال الافريقى ، وكان عبـد الناصر قد شرع ينظم اتصالات بالأخيرة فى محاولة لتنظيم الكفـاح المسلح لها وتشـكيل حكومة فى المنفى وتدعيم قوى التحرر ممـا أثار حفيظة فرنسا على ثورة مصر وعلى عبد الناصر شخصيا (ذلك الكولونيل المغـرور) أما اسرائيـل فقد كانت هناك دائما ... على الحدود الشرقية لمصر تعانى من غلق خليج العقبة أمام ملاحتهـا ان لم يكن عمليا فقانونيـا بعد أن تأكد ذلك فى حادث الباخرة « امباير روش » وفشـل قافلة الملاحة التى حاول الغرب تشكيلها لاقتحام الخليج وهكذا تجمعت قوى العدوان على مصر والذى عرفه التاريخ باسم «العدوان الثلاثى» فى أكتوبر ١٩٥٦ .

كانت الفكرة فى العدوان تنفيذ خطة المطرقة والسندان بالتبادل بين قوة هجوم اسرائيل من الشرق فيندفع الجيش المصرى لصـدها

فيقع هجوم من بور سعيد فى الشمال يطور الى اتجاه السويس جنوبا وبذا ينحصر « جيش ناصر » وينتهى أمره .

وكادت الخطة أن تنجح تماما لولا أن صدر أمر انسحاب عام من سيناء لمواجهة التدخل المسلح القادم من الشمال وبذا افلتت القوات المصرية المسلحة من الحصر الكامل ، وفى نفس الوقت فقد أنذر الاتحاد السوفيتى قوى العدوان بايقافه والا تعرض المعتدون للعقاب فلما حاولت بريطانيا كسب تأييد الولايات المتحدة لاستمرار الحرب بفرض غطاء ذرى اذا دعت الضرورة رفضت الولايات المتحدة ذلك حتى ولا لعدة ساعات محددة ، وهكذا وقف الغزو على المشارف الجنوبية لبور سعيد .

للمرة الثالثة لجأت مصر الى استراتيجية المفاوضة تحت ضغط العمل القتالى الفدائى المسلح مع بريطانيا زعيمة العدوان ، وبعد نحو ثلاثة شهور تم الجلاء البريطانى الثانى والأخير عن منطقة القناة وبور سعيد فى ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٦ .

وهذه الظاهرة ظاهرة الفعل ورد الفعل — سوف تستمر وتتعاظم وتتطور من خلال كافة مظاهر الاستراتيجية المصرية الحديثة . كما سوف نرى بعد ذلك وليس أدل على غيبة التخطيط الاستراتيجى المصرى المبنى على معلومات دقيقة ومفصلة حينذاك والمحدد له هدف مرحلى من أن العدوان الثلاثى كان يتخذ لقواته مركزا للحشد والاعداد فى قبرص ويسير فى حشده بجدية بالغة ومع ذلك ظلت القيادة السياسية المصرية فى شك من أن يقع ذلك العدوان حتى أن الرئيس عبد الناصر يقول (وسمعت صوت أزيز طائرات فى السماء وخرجت الى الشرفة لأستطلع الأمر فتبينت أنها من طراز كانبيرا البريطانى وعندئذ أدركت أن بريطانيا قد غامرت بالعدوان) .

ومفاد ذلك أن كل ما اتخذ من اجراءات متصاعدة على الجانبين

المصرى والبريطانى بدأ برفض تمويل السد العالى وانتهاء بالعدوان نفسه ومرورا على مراحل تأميم قناة السويس أضخم المصالح الاستعمارية فى مصر بكل تفاصيلها — لم يكن ليهىء ذهن القيادة السياسية فى مصر بما فيه الكفاية لتوقع العدوان المسلح والاعداد لرده بقوة .

وأكثر من ذلك فقد بقيت القيادة العسكرية المصرية فى حيرة من مكان العدوان أو اتجاهه هل من السويس أو من بور سعيد أو حتى من الاسكندرية وتدل على ذلك أوامر القيادة العسكرية المصرية والحشد العسكرى المصرى .. مع أن التحليل المنطقى والطبيعى — فضلا عما ينبغى فى مثل هذه السياسات الجسيمة الأثر من الحصول على معلومات كافية وبأى ثمن — كان من المحتم أن يدل على أن العدوان واقع لا محالة وعلى منطقة السويس نفسها باعتبارهاموضوع الصراع بل ومن اتجاه الشمال للجنوب حيث هذا هو الاتجاه العام بين موقع الحشد الرئيسى للعدوان فى قبرص وبين هدف العدوان نفسه على شواطىء مصر .

ومع ذلك — وبرد الفعل لا بالفعل المسبق التخطيط — أمكن لمصر أن تصد العدوان عسكريا بابطاء حركة تقدمه وسياسيا بتماسك الجبهة الداخلية وحسن ادارة الحملة الاعلامية . وسوف تتناول فيما بعد — مسألة الفعل ورد الفعل — كمظهر سائد من مظاهر الاستراتيجية المصرية حتى حقبة الستينات .

وبانتهاء أحداث العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ تكون العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا قد أغلقت ملفاتها — ولفترة طويلة كذلك تكون أوربا الغربية بالتبعية قد خرجت من اطار القوة المتحكمة فى مسيرة الاستراتيجية المصرية الحديثة لدرجة بعيدة — فى حين بدأ الغرب الممثل فى الولايات المتحدة يأخذ الدور المباشر فى المواجهة مع مصر والتيار الاستراتيجى الذى كانت تحمل لواءه .

ويهمنا أن نلاحظ هنا ــ أن الولايات المتحدة الامريكية ــ حتى فى أحلك أوقات الشدة على مصر والغرب ظلت تعتبر نفسها ان لم تكن الحليف مع مصر الا أنها فى موقع الصداقة على الأقل وكان قمة ذلك فى انذارها للعدوان الأوربى الفرنسى البريطانى عام ١٩٥٦ بسحب أى تغطية ذرية له فى مواجهة أى تهديد سوفيتى بعد انذار روسيا لقوى العدوان .

لقد كانت الاستراتيجية المصرية مبسطة الصورة ومع ذلك فان هذه الاستراتيجيـــة البسيطة هى التى أوجدت (الخميرة) لدخول الولايات المتحدة من جهة ، والاتحاد السوفيتى بعدها بقليل من جهة أخرى ، كقوى فاعلة ومؤثرة ربما للمرة الأولى فى هـــذه المنطقة من العـــالم ... ربما يكون انتهاء الاستعمار الأوربى بعـــد هزيمتـــه فى ديان بيان فو وعلى شواطىء قناة الســـويس قد ترك فراغا كان من الطبيعى أن تملأه هذه القوى الجديدة على أنه ومنذ لحظة العدوان الثلاثى المسلح الذى بدأ من منطلق نظرية الفعل ورد الفعل التى أشرنا اليها لم تقف عجلة التصاعد بالاحداث كثيرا الا لتتناوب اختيار مكان التحدى أو توقيته ، اذ أن أحداث العدوان المسلح عجلت «بتمصير» باقى الشركات والمصالح الأوربية فى مصر ، فأنشأت الثورة « هيئـــة قناة السويس » ، « المؤسسة الاقتصـــادية المصرية » الأولى لادارة مرفق القناة المؤمم والثانية لادارة المصالح الاقتصادية الممصرة . ثم وفى أعقاب العدوان مارست الولايات المتحدة ضغطا شديدا على مصر طبقا لفكرة دالاس « بانهيار نظام ناصر من الداخل » وهنـــا باشرت الثورة برنامجا ثلاثيا (٣ سنوات) للتصنيع لســـد حاجة المستهلك المصرى كما تم التحول الى استيراد القمح من الشرق .

كانت مصر قد استوردت السلاح من تشيكوسلوفاكيا من قبل عام ١٩٥٥ بعد تمهيد لذلك بين عبد الناصر وشواين لاى ثعلب الصين الشعبية خـــلال لقاءاتهما للتحضير لمؤتمر باندونج وذلك اثر فشـــل استيراد السلاح من الولايات المتحدة ، وهكذا وبالتدريج والتصاعد

نتيجة لاستراتيجية الفعل ورد الفعل تحولت مصر عن أسواقها التقليدية فى الغرب الى سوق الشرق الذى كان يعتبر حتى ذلك الوقت سوقا غريبا تماما لا على مصر وحدها بل على المنطقة كلها .

وسوف يزداد التصاعد المستمر فى خط التصادم بين الاستراتيجية المصرية والغرب الذى أصبح يمثله فى المنطقة بعد نهاية العدوان الثلاثى الولايات المتحدة بعد اذ أعلنت بريطانيا غداة انسحابها من مصر « سياسة شرق السويس » وفى الحقيقة أنه لم يبق لبريطانيا من قوات ومصالح الا فى جنوب البحر الأحمر فى قاعدة عدن والتى سوف نرى فيما بعد أن الاستراتيجية المصرية لم تلبث حتى أثرت عليها فى مطلع الستينات .

استراتيجيتنا القومية العربية :

قدمنا أن جامعة الدول العربية خرجت الى حيز الوجود فى عام ١٩٤٥ وتحفظنا فى أن هذا العمل لم يأت نتيجة أمال قومية مشروعة بقدر ما جاء نتيجة لتركيبة توازن اقليمية رأت الاستراتيجية البريطانية ايجادها فى صالح سياستها تجاه هذه المنطقة .

وفيما عدا مصر فان جامعة دول ١٩٤٥ لم تضم سوى ستة دول من المشرق العربى .. أما دول المغرب العربى كلها فلم تشترك وكذلك حال الدول العربية الافريقية مثل السودان أو ليبيا مثلا .

كانت بريطانيا دائمة الربط بين مصر ودول الجزيرة العربية على أساس تفاعل استراتيجيتها كلها بعضها مع بعض فالبترول فى آسيا وتجارتها الواسعة مع جنوب شرق آسيا كلاهما مرتبط بتأمين ملاحتها فى البحر الاحمر عبر قناة السويس ومن هنا أدخلت مصر دائما مع مجموعة الدول العربية فى آسيا .

ولا يمكن أن يكون ذلك راجعا الى حقيقة سيطرة بريطانيا الاستعمارية على هذه المنطقة مع سيطرة فرنسا على المغرب العربى

اذ نلاحظ مثلا أن السودان وليبيا وكانتا تحت السيطرة البريطانية ومع ذلك تأخر دخولهما لجامعة الدول العربية مما يشير الى أن الفكرة البريطانية الأساسية من العمل على ربط مصر دائما بالدول العربية الآسيوية مرجعه مصالح بريطانيا الاستراتيجية نفسها .

وسوف نلاحظ فيما بعد أثر ذلك الربط المستمر فى سياسة مصر وارتباطاتها بدول الجزيرة العربية على الأخص .

وسوف نلاحظ أنه حتى بعد خروج بريطانيا من المنطقة العربية كلها فقد أصبحت رابطة مصر بدول الجزيرة العربية رابطة شبه تاريخية تشكل علامة مستمرة دائمة فى السياسة المصرية العربية ربما حتى دون تقييم أثرها ومدى ملاءمتها لمصالح مصر ذاتها .

كذلك نلاحظ أن علاقة مصر والسودان خلال الفترة من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو كانت هى الأخرى علاقة وجدانيةوتاريخية ترتبط بالمصالح الاستراتيجية البريطانية أكثر مما ترتبط بتقييم استراتيجى مصرى خالص اذ استخدمت بريطانيا مصر فى (فتح) السودان ثم استخدمت مصر للتمكين لنفسها فى الانفراد بادارة السودان واستعماره واستغلاله اقتصاديا وفق مخططاتها .

ثم نرىأن مصر تحتفظ بهذهالروابطالتاريخية وتتخذهاشعارات لها وقد ظلت هذه السياسة ولا نقول الاستراتيجية — خطا عريضا مميزا فى سياسة مصر تجاه العرب حتى الخمسينات .

أما أفكار مصر عن ليبيا والمغرب العربى كله من ورائها فلم تتعد العلاقة التاريخية التى مضت بتنازل مصر عن ادارة واحة جغبوب لحكومة برقة .

لقد كانت الروابط الحضارية والوجدانية طبعا موجودة دائما وتتنفس دائما هذا صحيح ولكن من حيث المصالح والتعامل

الاستراتيجى فهناك غيبة للوجود العربى كقومية متكاملة خلال فترة الأربعينات .

وبوصول ثورة ٢٣ يوليو بدأ أول تحـرك استراتيجى مصرى نحو القومية العربية بصورة منظمة فأولا كما قدمنا القول تكلم كتاب فلسفة الثورة عن «الدائرة العربية» كدائرة من دوائر الحركة المصرية.

وبالنسبة لمشكلة مصر ـ السودان فقد أدركت مصر الثورة أن التحلل منها كفيل بأن يحبط مناورات السياسـة البريطانية فى تأليب السودان على مصر ، ومثل هذه النظرية الجديدة ربما تكون أثبتت بعد نظر ملائم فيما بعد .

ومن جهة أخرى ربطت مصر مساعدتها لكفاح شعب المغـرب العربى بتبنيها للتيار العـالمى لمحاربة الاستعمار ... هذا فضـلا عن الشعور العربى الوجـدانى العام الذى بدأت تنفخ بالونة أجهـزة الاعلام المصرية مما مهد الأرض والشعوب العربية لتقبل النبرةالقومية بل والسعى لها .

أما جهاز جامعة الدول العربية فلم يلبث أن تطـور ليضم كافة الدول العربية اليه بعد أن نالت دول المغرب العربى استقلالها حـول نهاية الخمسينات .

ومع كل ما ورثتـه الثورة المصرية من تراث الأربعينـات على الساحة العربية فقد ورثت هذه العائلات العربية التى شكلت (وبعضها حتى الآن ما زال يشكل) أركان السياسة فى المنطقة أمثال العـائلة الهاشمية والسعودية ـ عائلة حميد الدين ـ عائلة الصباح ـ عائلة السنوسى الخ ...

واذ بهرت الثورة المصرية أنظار شـعوب هذه الجـزيرة فلقد استطاعت ردود الفعل والأفعال التأثيرية لها أن تسبب تخلخلا شديدا فى بعض أركان هذه العائلات ومسيرة حكمها رغم قوة جذورها .

لقد كانت الجزيرة العربية فى الحقيقة « ضيعة البترول البريطانية » التى أسست فيها الامبراطورية العجوز شبكة ضخمة من المصالح الأسرية والقبلية التى تدرج بعض زعمائها فى « الترقى » حتى وصل الى مراكز الامارة أو الملك .

وفيما يبدو أن « مصر الثورة » كان عليها بحكم الصلات التاريخية السابقة أن ترث هذه الامبراطورية بكل ما عليها من مشاكل وتخلف دون أن تستطيع أن تشارك فى ثروتها البترولية التى ظلت وحتى الآن فى يد المصالح الاحتكارية البريطانية شركة مع المصالح الأمريكية .

وبمعنى آخر فقد أفلحت الاستراتيجية البريطانية فى أن تثقل كاهل مصر النامية المتطلعة للتطور بمشكلات ذلك الجزء من امبراطوريتها المتداعية مع احتفاظ بريطانيا باستثماراتها البترولية المنتجة هناك .

ولم تكن العائلات المتوجة والمتصارعة فيما بينها بعضها وبعض وفيما بينها وبين الشعب هى وحدها ميراث مصر التاريخى المثقل ، اذ أن بريطانيا كانت قد شكلت أحزاب المنطقة كذلك لامتصاص الطبقة المتوسطة الديناميكية وامتصاص المثقفين ، وعلى سواء فان أحزاب البعث بكل أجنحتها المتصارعة حتى لحظتنا هذه والأحزاب الشيوعية والطائفية كلها نتاج معقد ومتصارع وغير متمش وطبيعة النشأة وزمانها مع تطلعات شعب الجزيرة العربية الحالية بكل أقطارها منذ قيام ثورة مصر والانفتاح على نجاحاتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية أخذت تتطلع الى نفس الآمال وربما التجربة لولا أن التركة المثقلة من تعقدات السياسة البريطانية ما زالت — وحتى لحظتنا هذه تشكل عبئا ثقيلا يشد حركة شعوب المشرق العربى نحو الصراعات الحزبية والطائفية والمنازعات المحلية .

وعندما أبرزت ثورة مصر شعار القومية العربية واتخذته خطا

عريضا فى استراتيجيتها للمنطقة العربية فان مصر لم تستطع أن تبلور مشاكل منطقة الجزيرة العربية ولا حتى ما يعرف باسم المشرق العربى (شاملا السودان وليبيا) وتتبنى حياله مخططا استراتيجيا مدروسا وموجها لهدف وموقوتا على مراحل ... وانما اكتفت الثورة المصرية بأن قبلت « بالتركة » الامبراطورية كقدر محتوم وأخذت مرة أخرى ردود الأفعال وأحيانا آثار الانفعـال الوجدانى تحكم وتتحكم فى مسيرة السياسة الاستراتيجية المصرية فى هذه المنطقة .

ثورات وانقلابات بالجملة :

وللحقيقة لم يكن أمر التـأثير قاصرا على الطـرف المصرى فى العلاقة العربية ـ المصرية ... اذ أن عرب المشرق قد تأثروا هم الآخرون خلال هذه الحقبة تأثرا كبيرا بالتجربة المصرية والاستراتيجية المصرية وهكذا رأينا الانقلابات والثورات تجتاح منطقة الشرق العربى كلها ، بل أنه بلغ الأمر الى الحد الذى كانت الانقـلابات فيه تتوالى على القطر العربى الواحد مرات متعددة فى فترة زمنية قصـيرة كما هو الحال مع سوريا والعراق ... وكانت كل هذه الانقلابات والثورات تسارع الى اعلان ارتباطها بطريقة أو بأخرى بالثورة الأم فى مصر .

قد تكون مصر ـ قد قصدت عن عمد الى تنوير المنطقة العربية سواء من منطق الرفض للانظمة الحاكمة القديمة أو من منطق محاربة الاستعمار العالمى أو من منطق توافق الأنظمة الثورية اقترابا من يوم اتحادها معـا . الى جانب حقيقة تعمد مصر ذلك تبرز حقيقة الفعل التأثيرى لهذه الثورات والانقلابات احتذاءا بمصر وثورة مصر .

حتى المملكة الأردنيـة ـ مع نظام حكمها الملكى التقليدى ـ الا أنها لم تخل من تيار الفعـل التأثيرى هذا عندما طردت الجنرال جلوب ومعاونيه وتم أردنت الجيش هناك بحكومة وطنية يرأسـها النابلسى .

الوحدة العربية : فعل أم رد فعل :

حتى الهدف الاكبر والنهائى للقومية العربية والذى تمثل فى قيام اتحاد أو وحدة دستورية بين الأقطار العربية لم يخل من شبهه رد الفعل •

اذ أن قمة التأثير المصرى فى النجاح حدث عقب انتصار مصر على العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الصهيونى عام ١٩٥٦ ، كان المثل هنا قويا عنيفا صارخا •• فانتصار مصر البلد النامى الصغير على دولتين عظيمتين أوربيتين — ومصر وحدها — وفشل مخطط اعادة الاحتلال وضرب الثورة المصرية كان لاشك انتصارا حاسما لا يعنى انتهاء الاستعمار الأوربى فى المنطقة وهزيمته هزيمة فاصلة فحسب ، بل يؤدى بالتبعية الى سقوط أصدقائه وأعمدة الأنظمة الموالية (وهكذا كان فى العراق مثلا) ويجسم بذلك مصر وثورتها بحيث تسارع الأنظمة الثورية الحديثة الى محاولة التحالف مع مصر أو تطوير ذلك التحالف الى وحدة عربية ، لذلك فعندما ضغط حلف بغداد (فيما بعد الحلف المركزى) : (تركيا — ايران — العراق — بريطانيا — الولايات المتحدة) بمناورات تركية على الحدود الشمالية لسوريا وضغطت اسرائيل أيضا من الجنوب عليها كما تآمرت أحزاب شيوعية داخلها فقد سارعت سوريا الى مصر تطلب اخراج أول وحدة عربية فى التاريخ الحديث الى حيز الوجود فتمت الوحدة المصرية السورية الأولى فى فبراير ١٩٥٨ وخرجت الوحدة الاولى كرد فعل للضغوط لا كفعل مخطط ومرسوم من قبل •

وجاء رد الفعل الثانى هذه المرة من نظامى الحكم الهاشمى فى العراق والاردن فأخرجا الاتحاد العربى ردا على وحدة سوريا ومصر •• ثم وبتوالى سلسلة ردود الفعل سقط نظام الحكم الهاشمى من العراق واهتز فى الاردن ••

والخلاصة كما رأينا أن حقبة الخمسينات شهدت حقا تحقيق

هدف استراتيجي عربي كبير وخطير الاثر ولكنه ـ شأن استراتيجية مصر كلها خلال هذه الحقبة كان مرجعه لرد الفعل أكثر مما كان بالفعل المخطط المصمم الموقوت .

مبدأ ايزنهاور ومبدأ عدم الانحياز فى صراع :

كانت الولايات المتحدة كما تقدم القول تعتبر المنطقة العربية ـ والمشرق العربى على الخصوص الثمرة الناضجة التى تستحقها دون غيرها قطفها نتيجة لسقوط الامبراطورية الاستعمارية الاوربية وبناء عليه قدمت مشروع ايزنهاور الذى يقرر أن«فراغااستراتيجيا» قد حدث بالمنطقة نتيجة لهزيمة الاستعمارالبريطانى ورحيله وأن على الدول العربية بالمنطقة أن تقبل بالتعاون أو تقر بالتحالفمع الولايات المتحدة « لسد الفراغ » وبمعنى آخر يطلب ذلك المشروع اقرارا من الدول العربية بتحالفها مع الغرب بزعامة الولايات المتحدة .

ولقد دار صراع ليس فى ذلك شك بين مصر والولايات المتحدة حول هذه الاستراتيجية بلغ من حدته أنه فجر ثورة أهلية مسلحة فى لبنان أعقد أقطار المنطقة فى تركيباتها الطائفية بين أنصار شمعون المروج لمبدأ ايزنهاور وأنصار الناصرية الرافضين لذلك المبدأ خلف استراتيجية مصر التى رفعت فى مواجهة شعار مبدأ ايزنهاور شعار « عدم الانحياز » واذا كانت الأحداث قد توالت بحيث تم انزال قوات مسلحة أمريكية بريطانية فى كل من لبنان والأردن عام ١٩٥٨ الا أن النصر للمرة الثانية خلال هذه الفترة القصيرة جدا نسبيا كان حليف مصر وأنصار مبدأ عدم الانحياز وتمت هزيمة الاستعمار العالمى للمرة الثانية فى أقل من أربع سنين .

ثورة العراق ـ مؤتمر باندونج

وقد كانت هذه هى الهزيمة الاولى الحقيقية لخطط الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة العربية وتجمع كثير من المؤلفات الأمريكية عن

هذه الفترة على أن هذه الهزيمة كانت أول حاجـز حقيقى بين ثورة ٢٣ يوليو المصرية وبين المخططات الأمريكية وتذهب بعض المصـادر الى أن رؤساء دوائر المصالح الأمريكية البترولية فى المنطقةعن طريق تحريض سافر ومباشر من عملاء الولايات المتحدة من العرب — فى ذلك الوقت كان شمعون فى موقع الصدارة — قد نشطوا لتجسيم خطر (ترك مصر تذهب بالغنيمة) ومع توالى الأحداث سوف نشهد أثر ذلك على استراتيجية مصر فى الستينات وما بعدها .

بريطانيا تتوارى والولايات المتحدة تتقدم :

واعتقـد أنه ليس هناك تلخيصـا أكثر ايجازا وأصدق تعبيرا عن استراتيجية هذه الفترة من القول بأن خلاصة المعادلة تمثلت فى تخلف بريطانيا عن الأدوار الأولى فى المنطقـة لكى تفسح للولايات المتحدة مكان الصدارة ، وقد لخصت بريطانيا هذه السياسةفيماعرف باسم « استراتيجية شرق السويس » .

أما مصر — وقد خلصت من مشكلتها المبـاشرة مع بريطانيـا باتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، كما تخففت من ربطها بمشكلة السودان كذلك — فقد أصبحت فى الموقع الاستراتيجى الملائم لا لتتحرك هى وحدها منفردة كما كان الحال من قبل ولكن لتقود معها أو بتأثيرها العرب كلهم — وعلى الأخص عرب الجزيرة العربية — نحو استراتيجيه عربية مستقلة .

أن تكن مصر قد نجحت تماما أو حتى جزئيـا فى ذلك أو تكن قد أخفقت تماما أو جزئيا فى ذلك ، هذا الحكم متروك لكل محلل يستخلص من النتائج ما يرى لنفسه طبقا لوجهة نظره .

ومع ذلك تبقى ثمـة حقيقة ملموسـة ذلك أن مصر قد ورثت كافة مشكلات هذه المنطقة العربية بأحمالها وعلاقاتها القبلية والطائفية

والأسرية واقتصادها المتخلف الذى لولا البترول لكان اقتصادا مضمحلا تماما — كما ورثت منطقة مزقها الاستعمار تمزيقا سياسيا مروعا ... قارن مثلا ١٣ دولة بما فيها فلسطين وعمان بها ٣٢ مليون نسمة مقابل ٦ دول عربية افريقية بها نحو ٨٠ مليون نسمة ولقد قبلت مصر بذلك الميراث كقدر محتوم منذ لحظة تكوين الخطوط الأولى للاستراتيجية القومية وربما قد حان الوقت بما فيه الكفاية لأن تقبل مصر ذلك الميراث أو ترفضه كاستراتيجية مخططة هادفة موقوتة المراحل والخطوات .

استراتيجية مصر فى الصراع العربى الاسرائيلى

مع كل ما تستحقه قضية الصراع العربى الاسرائيلى من اهتمام ودراسة خاصة ، تتصدى لها ، فليس مقصودا أن نتناول هذه القضية بذاتها خلال هذه الدراسة العامة لاستراتيجية مصر ، ومع ذلك فان التحليل لن يتكامل لتلك الاستراتيجية بدون معالجة زاوية الصراع العربى الاسرائيلى الذى قدر له أن يصبح بعد ذلك بقليل الموضوع الأول والمحور الرئيسى لحركة الاستراتيجية المصرية ابتداء من منتصف الستينات وحتى لحظة كتابة هذه السطور .

وابتداء فان حقبة الاربعينات قد انتهت وقد استقر كيان سياسى دولى معترف به وان كان دخيلا على المشرق العربى باسم « اسرائيل » ، ومع أن منطق رفض ذلك الكيان كان بشكل أو بآخر يسيطر على الشعب العربى عامة وعلى شعب المشرق خاصة ، الا أن الرفض كان متعمقا لدى الشعب العربى ذاته أكثر مما كان تعمقه لدى السلطات السياسية الحاكمة بحيث كانت الحقائق كثيرا ماتشكل « هوة واسعة » بين الواقع الممارس عمليا يوما بعد يوم وبين الأمانى التى يثيرها الوجدان والشعور ولا تمارسها السلطة .

وفى مصر ما كانت الذهنية العامة لتشذ عن هذا المناخ العربى العام ، وبعــد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقــد يكون لخلفيــة تولى الجيش السلطة فى مصر دلالة خاصة فى هذه القضية بالذات اذ كان هنــاك شعور خاص لدى الجيش بأن ذلك الصراع ينطوى على «ثأر قديم» ينبغى تسويته •

ولقد مارست الثورة السلطة معالجة هذه القضية من منطلقات ثلاث ابان حقبة الخمسينات وهى :

ـ المنطلق الاول ، وهو « منطلق وجدانى » عام لدى الشعب العربى وخاص لدى الجيش صاحب السلطة وفارضها •

ـ المنطلق الثانى ، وهو « منطلق تاريخى » قائم على نظــرية الميراث الامبراطورى البريطانى التى سبق أن عرضنا لها فيما تقــدم مع العلم بأن ذلك الميراث قد شمل منطقة المشرق العربى كلها وهى المنطقة الجغرافية السياسية للاحداث بالاضافة الى الوجود الادارى المصرى فى قطعة من فلسطين عليها جزء من شعبها ـ هى قطاع غزة •

ـ المنطلق الثــالث ، وهــو « منطلق واقعى » ، اذ أن مصر الاربعينات منذ انتهاء الدور الأول للصراع أخذت تمارس « حقها الدولى » فى اغلاق المضــايق البحرية فى خليج العقبــة أمام الملاحة الاسرائيلية بصــورة أو بأخرى وعرفت فى ذلك الوقت « قضــية البــاخرة امباير روش » كما أثير ذلك النزاع دوليــا حول منتصف الخمسينات باسم قضــية الملاحة فى خليج العقبــة وحدود الميــاه الاقليمية •

وفيما عدا هذه المظاهر الثلاثة فلم يطــرأ على قضــية النزاع العربى الاسرائيلى خلال الخمسينات الاولى شىء جديد فيــما عــدا نقطتان أثيرتا قرب نهاية هذه الفترة هما :

- كسر احتكار السلاح الذى مارسته مصر وبمقتضاه تغيير مصدر تسليحها من بريطانيا الى الاتحاد السوفييتى مرورا بتشيكوسلوفاكيا ، الأمر الذى غير فى مضمونه حجم ونوع السلاح السائد لدى أحد أطراف الصراع .

كما سهل على الجانب المصرى الاستزادة من حجم قواته المسلحة ، وهو أمر ما كان الجانب الاسرائيلى ليجعله يمر دون اتخاذ الاستراتيجية المضادة الملائمة حياله ، ولسوف نلمس أثر ذلك فى مستهل الفترة الثانية من الخمسينات خلال أحداث العدوان الثلاثى.

ومع كل فان الجانب الاسرائيلى استمر خلال هذه الحقبة فى الاعتماد فى دعمه السياسى وفى مصدر تسليحه على الغرب الاوروبى البريطانى الفرنسى ، ولقد بلغ من أمر دقة التنسيق بينهم أن تم التآمر المشترك على ثورة مصر باحداث العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ والذى وضح منه أن الاستراتيجية الاسرائيلية اعتمدت كحركة مضادة لحجم وتسليح الجيش المصرى على « القوة الجوية - والضربة الجوية ، سواء ما وفرته هى بنفسها أو ما استطاعت قيادتها السياسية أن توفره بالتحالف مع قوى خارجية ، (بريطانيا وفرنسا فى أحداث العدوان الثلاثى) .

كما استمرت الاستراتيجية العسكرية لكل من اسرائيل ومصر خلال هذه الحقبة بدون تغيير - فحيث تبنت اسرائيل أسلوب « الحرب الوقائية » الذى يعتمد على ضربة اجهاض مركزة بهدف المبادرة الى شل أى حشود أو اعدادات استراتيجية ، فقد استمرت مصر تعتمد على أسلوب « الدفاع الاستراتيجى التقليدى » .وسوف نفرد دراسة مستقلة لذلك فيما بعد .

كذلك وقعت حادثة وان كانت محلية المكان الا أن لها دلالتها الاستراتيجية الكبرى التى سوف تزداد بروزا فيما يلى من أحداث ،

وهى ما عرف باسم « قضــية لافون » وخلاصـــتها تبنى مجموعة عسكرية خاصة فى اسرائيل لسياسة زرع قنابل زمنية فى مصر ضد المنشــآت الأمريكية ، بهــدف تخريب العلاقات السياسية بين مصر الثورة والولايات المتحدة فى ذروة تحسن هــذه العــلاقة ، وقد تم ذلك دون علم الوزارة الاسرائيلية والسلطات السياســـية المســئولة فيها . غير أن عمق ذلك الحــدث المحلى يرجع الى بدء احســـاس اسرائيل باختفاء بريطانيا عن الادوار الاولى فى المنطقة وتصدرأمريكا لها ، والعمل المبكر جدا من جانب اسرائيل على نسف أى علاقة طيبة بين مصر وأمريكا اعدادا منها لتحول استراتيجى خطير تجاه تنسيقها مع الولايات المتحدة ، ذلك الذى قدر له فيما بعــد أن يتطور الى درجة التحالف المشترك كما سيبدو من أحداث الستينات وما بعدها .

ومن جانب الاستراتيجية المصرية فلم يبد أن مثل ذلك التحول كان له نفس الوقع والعمق لدى القيادة السياسية بحيث بادرت الى احتوائه أو اتخاذ أى خطط ملائمة حياله ، والمرجح أن حدوث زرع قنابل لافون فسر فى مصر كتكتيك اسرائيلى محلى ليس الا .

وفيما عدا هاتين النقطتين فلم يطرأ تغــير جزرى على قضـــية الصراع الاسرائيلى العربى فى الخمسينات الاولى .

ولكن اسرائيل تصعيدا منها لدرجة التوتر فى المنطقة كذريعة لعدوانها المبيت فيما بعد استمرارا منها فى استراتيجية الحرب الوقائية أثارت الطرف المصرى بحادث قرية « دير ياسين » .

وشرعت مصر فى الضغط عليها بأعمال حرب العصابات حتى كاد الأمر أن يصل الى تحرك القوات النظامية المصرية للعمل المباشر ضد اسرائيل بحيث باتت فرق مسلحة مصرية فى احــدى ليـــالى خريف ١٩٥٥ فى وضع الاستعداد انتظارا لأمر الهجوم الذى لم يصل أبدا بعد ذلك نتيجة مساع دولية ، وبعد هذا التاريخ بأقل من عام وقع العدوان الثلاثى الذى كانت اسرائيل أحد أطرافه .

نتائج العدوان على قضية مصر واسرائيل :

فاذا انتقلنا الى الخمسينات الأخيرة فليس شك أن أحداث العدوان الثلاثى كانت الظاهرة الرئيسية خلالها وسوف نتجاوز أحداث العدوان نفسه لسبق تحليله فى أكثر من دراسة ونلقى الضوء على أهم نتائجه بالنسبة لقضية الوجود الاسرائيلى •

وسنجد أنه عند فرض التسوية السياسية لاحداث عدوان ١٩٥٦ — وكان للولايات المتحدة فيها كما كان لها فى قضية الجلاء البريطانى عن مصر عام ١٩٥٤ الدور الرئيسى — فقد استطاعت اسرائيل أن تحصل على مطلب هام من مطالبها الاستراتيجية وهو « تأمين سلامة ملاحتها فى مضيق العقبة » عن طريق اخلاء « شرم الشيخ » الميناء المصرى فى سيناء الذى يتحكم فى مدخل ذلك الخليج من القوات المسلحة المصرية وان استمرت كافة السلطات الادارية المصرية والشرطة المصرية فى وجود قانونى وفعلى هناك • مع وضع مراقبة دولية من « البوليس الدولى » فى تلك النقطة الاستراتيجية الهامة •

وهكذا فان أحد « المنطلقات الثلاثة » التى تسلمتها سلطة الثورة فى مصر من استراتيجية الأربعينات قد انهار أو على أحسن الفروض « أوقف مفعوله بموافقة مصر » •

واستمرارا لسياسة التحليل دون تحديد المواقف فليس لنا من تعليق على ذلك سوى أنه ظهر من الاحداث أن مثل هذه التسوية كانت أفضل ما يمكن اكتسابه فى ذلك الوقت خصوصا اذا راعينا « الضغط الامريكى » وهى احدى القوى الاعظم فى عالم اليوم الى جانب آن الاتفاق كان ما يمكن أن نطلق عليه اصطلاح « وعد شفوى » أى اصطلاح « Procé Verbale » بمعنى أنه لم يكن نتيجة صك دولى ملزم لمصر ، وكان ذلك فى ذاته من براعة الدبلوماسية المصرية الوليدة بعد •

(أثر ذلك واضح فيما تطالب به اسرائيل من اتفاقية مكتوبة وموثقة دوليا) •

وأما المظهر الثانى للتسوية السياسية لعدوان ١٩٥٦ فتبـدو فى الفصل بين طرفى الصراع « بالبوليس الدولى » الذى استطاع أن يشكل درعا واقيـة استمرت لمدة ١٠ سنوات كاملة منـذ ١٩٥٧ الى ١٩٦٧ •

وهنا قد يثـار تساؤل هام هو : لمن كان ذلك البوليس الدولى درعا واقية لمصر أم لاسرائيل ؟ وسوف لا نجيب على هذا السؤال بل سنترك للقارىء الحكم لنفسه وبنفسه وانما قد يكون تعليقنـا الوحيد فى هـذا الصدد هو فى صـورة تساؤل آخر : ان البوليس الدولى شكل دون شك درعا واقيـة لمدة عشر سنوات فمن يا ترى أحسن اسـتغلال تلك الدرع لتقوية نفسـه وتطـوير امكانيـاته واستراتيجيته مصر أم اسرائيل ؟

وبانتهاء آثار العدوان الثلاثى لم يبق فى استراتيجية مصر فى الصراع الاسرائيلى من جديد خلال حقبـة الخمسينات ولئن أثيرت قضية مثل « مياه نهر الأردن » فلم يقدر لها أن تأخذ الثقل الحقيقى فى الواقع الجغرافى السياسى والاستراتيجى لهـذه المنطقة مهما جرى فيها وخلالها من اتصالات ومباحثات .

استراتيجية مصر فى المجال الدولى :

او مصر وصراع الغرب والشرق :

كان لانعقاد مؤتمر باندونج فى ١٩٥٥ واشتراك مصر فيه كدولة داعية دلالة خاصة تشير الى الخط الذى أخذ يشـكل محور حركة مصر الدولية فى الخمسينات .

ذلك أن « دعوة عدم الانحياز » كانت من وجهة النظر المصرية

الأساس المناسب لحركتها فى المجال الدولى فهى لا تنحاز ضد الغرب ولكن تتبنى سياسة « نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا » فاذا اختار الغرب معاداة مصر فليس أمامها خيار فى أن ترد عليه بالمثل • ولقد أثبتت مصر ذلك من خلال ممارستها لسياستها اليومية فعلا حيال بلجيكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية .

وبذلك تزعمت مصر سياسة اخراج النفوذ الأوربى من المنطقة نتيجة للعدوان المسلح عليها وتطبيقا لسياستها « نسالم من يسالمنا ونعادى من يعادينا» .

وفى نفس الوقت قاومت مصر التسليم بالنفوذ الامريكى وريثا لأوربا فى الوطن العربى عندما حاولت الولايات المتحدة فرض مبدأ ايزنهاور على العرب والذى كان يعنى فى حقيقته قبولهم بالنفوذ الأمريكى فى وطنهم ودخول العرب فى أحلاف غربية موجهة ضد الشرق الأمر الذى يعرض العرب لهجوم مضاد من الشرق.

وكان تصدى مصر لمقاومة الاحلاف مع الغرب لا يصدر عن انحياز منها للشرق بل تطبيقا لسياستها فى « عدم الانحياز » مع العمل من أجل السلام العالمى .

واستطاعت مصر أن تسقط حلف بغداد عام ١٩٥٨ عندما انهار الحكم الهاشمى وأركانه فى العراق ، تطبيقا لهذه السياسة .

كما وصل الأمر بتمسك مصر بهذه السياسة الى حد قبولها بالتحدى فى معركة تجديد ولاية الرئيس السابق شمعون — المروج الرئيسى للسياسة الامريكية فى المنطقة — ودعمها للقوى اللبنانية التى وقفت ضده — فلما استنجد بالاسطول الأمريكى السادس وتم الغزو الامريكى للبنان والبريطانى للأردن لم يستطع ذلك الغزو أن يحقق أى نجاح حقيقى وانتصرت بذلك سياسة مصر فى عدم الانحياز لنفسها وللوطن العربى كله .

وفى نفس الوقت كان الاتحـاد السوفيتى من خلال نظريته فى محاربة الاستعمار العالمى يسير نحو دعم مصر فى مجـالات التنميـة الاقتصـادية والعسكرية بدون شروط سـياسية مسبقة الأمر الذى لاءم سياسة مصر فى مسالمة من يسالمها وفى عدم انحيازها .

وما اذا كان الاتحاد السوفيتى له أهداف خاصة يأمل فى تحقيقها من خلال سياسته هذه فى المنطقة العربية فذلك أمر يدخل فى نطاق بحثنا هنا ولو أنه بداهة أمر يحتمله منطق الأشياء .

ولقد استطاع محور تيتو — نهرو — ناصر أن يشكل قلقـا متزايدا وحقيقيا لدى الغرب خلال هذه الحقبة والحقبة التالية لها — ومع هـذا فلم تنقطع صلة الغـرب تماما بمصر الرسمية واستمرت « لعبة الأمم » الأمريكية الصنع بتبنى سياستها على أساس التعامل مع مصر الرسمية .

وسوف يجد المتتبع لهذا الخط مؤتمرات دولية عديدة لأقطاب عدم الانحياز وفى مقدمتهم مصر وكأنهم يشكلون « قوة ضـغط » دولية توازن عديد من القوى أدبيا على الأقل .

النتائج العامة لاستراتيجية مصر فى الخمسينات :

وبختام استعراضنا لسياسة مصر الاستراتيجيةخلال الخمسينات يمكننا استظهار النتائج العامة كما يلى :

١ — هزمت مصر الاستعمار الأوروبى بالاتفـاق عام ١٩٥٤ وبالحرب عام ١٩٥٦ ولم تتأخر بذلك عن التيار العالمى العام فى هذا الصـدد حيث هزم الاستعمار الفرنسى من قبـل فى الشرق الأقصى فى ديان بيان فو عام ١٩٥٤ كما لحقت الجزائر بنفس الموجة — بدعم مركز من مصر — فى مطلع الستينات وهكذا تحررت الارادة المصرية كاملة ايذانا ببدء تكوين الخطوط الأولى لاستراتيجية مصرية خاصة .

٢ — وفى الداخـل وجهت الاستراتيجيـة المصرية للتنميـة

الاقتصادية والاجتماعيـة أساسـا ـ نحو انهـاء سـمات المجتمع الاقطاعى بتحديد الملكية الزراعية والتطوير الاقتصادى المركز أساسا فى النشاط الزراعى نحو الاصلاح الزراعى وزيادة الرقعة المنزرعة مع بدء النشاط الصـناعى فى برنامج ٣ سنوات وتمصـير المصـالح الأوربية فى كل النشاطات التجارية والاقتصادية . وفرضت العدالة الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص بمجانية التعليم فى كل مراحله مع التوسع فى قاعدته . ومصادرة حرية تشكيل الأحزاب السياسية وعزل أقطابها عن النشاط السياسى .

٣ ـ الاستراتيجية المصرية ـ حديثة الميلاد واسعة النشاط فى « الدائرة العربية » بوجه عام وان كانت فى المغرب العربى تركز على دعم كفاحه للتخلص من الاستعمار الفرنسى .

أما فى الشرق العربى فنشاط أكثر حركة فى أوطان الجـزيرة العربية يتوقف على درجـة تطور هذه الأوطان . ونتيجة لنشـاط الاستراتيجية المصرية فى المشرق العربى نجد الوحدة العربية ـ الخط الأساسى لحركة مصر ـ تشكيل أول وجود واقعى لها بوحدة مصر ـ سوريا نتيجة ردود أفعال أكثر منها نتيجة لأفعال مصممة وهادفة .

وتتعرض هذه الوحدة ـ مع ذلك ـ للضغوط والمؤامرات من الغرب والدول التقليدية تنتهى بالانفصال فى مطلع الستينات .

٤ ـ النزاع العـربى الاسرائيلى نزاع كامن ولكن غير نشيط بوجه عام ، وعندما ينشط خلال العدوان الثلاثى تستطيع اسرائيل أن تنتزع حرية المرور فى خليج العقبة وتقيم حائطا واقيا من البوليس الدولى نلمس ـ من أحداث الستينات ـ كيف استفادت منه فى تأمين تطور عقيدتها وأساليبها العسكرية والسياسية .

بينما مصر نتيجة لتعـدد شواغلها ـ لا توفر الوقت والجهـد

الكافى لهذا النزاع ومع بقاء النظرية الاستراتيجية العامة لكل من مصر واسرائيل بدون تغيير فى هذه المرحلة حيث تعتمد الأولى الدفاع الاستراتيجى التقليدى وتعتمد الثانية الحرب الوقائية المؤسسة على ضربة اجهاض مركزة الا أن مصر تطور قواتها المسلحة كما فى الحجم والتسليح ، واسرائيل تتطور كيفا فى أسلوب استخدام القوات ونوعية التسليح .

٥ — نتيجة لتطورات صراع الاستراتيجيات الدولية فى المشرق العربى تتخلى بريطانيا عن دور المحرك الرئيسى للاستراتيجية الغربية لتتولى الولايات المتحدة ذلك .

وتحاول روسيا من خلال الخط العام لمقاومة الاستعمار العالمى وكسر طوق الأحلاف الغربية من حولها تقديم الدعم لمصر والعرب لتهيىء لنفسها فرصة اكتساب موطىء قدم فى المنطقة .

أما الولايات المتحدة التى تشرع فى تلمس خطوط نظرية استراتيجية خاصة بها فى المنطقة لأول مرة فانها تحاول اقرار « مبدأ ايزنهاور الذى يتبلور فى قبول العرب بشرعية ملئها للفراغ الاستراتيجى البريطانى واقامة حلف سياسى فى المنطقة يتكامل مع سلسلة أحلافها الدولية .

ومصر تنجح فى هزيمة هذه الاستراتيجية فى معركة فاصلة عام ١٩٥٨ يسقط بها زعماء حلف بغداد الامريكى فى العراق ويفشل فيها الغزو الأمريكى للبنان والبريطانى للاردن وتندلع ثورة لبنان مدعمة بمصر ولا تهدأ حتى تنسحب قوات الغزو بتسوية سياسية بموافقة مصر .

وهكذا يتولد « أول تصادم استراتيجى » بين الولايات المتحدة ومصر ، وسوف يأخذ منحنى ذلك التصادم فى الارتفاع تدريجيا حتى يصل الى الذروة فى يونية ١٩٦٧ ابان أحداث العدوان الاسرائيلى على مصر .

الصراع الصامت

« ... ولا أنا عابد ما عبدتم ، ولا أنتم عابدون ما أعبد ، لكم دينكم ولى دين » .

الاشتراكية سبيل التنمية :

كما كان رفض الولايات المتحدة والغرب لتمويل السد العالى حدا كبيرا فاصلا فى الخمسينات ترتب عليه تأميم القناة والعدوان الثلاثى كذلك كان أثر الانفصال السورى عن الوحدة فى عام ١٩٦١ حدثا فاصلا ، وأقصد بالحدث الفاصل ذلك الذى تترتب عليه آثارا ضخمة متعددة ومتراكمة .

لقد اعتبر الانفصال للوحدة الأولى انحسارا فى الانفتاح المصرى على العمل العربى القومى كخط عمل عام ولأن الانفصال تم بمساعدة أنظمة الحكم التقليدية المجاورة لدولة الوحدة الأولى وتمويلها لعملية الانفصال ثم تبنيها سياسة دعائية فى مؤتمر شتورة عقب الانفصال هدفها تشويه الوجه المصرى فى الشرق العربى فان كل ذلك جعل مصر تعيد حساباتها وتبدأ استراتيجية جديدة تماما .

— فهى أولا تعدل تخطيطها لتصبح الوحدة القومية فى درجة أقل تقدما فى أسبقية العمل على التركيز بأسبقية أولى على البناء الداخلى للتنمية .

— وهى ثانيا تعدل أسلوبها فى التنمية فتتحول من العدالة الاجتماعية الى الاشتراكية التى تتوسع فى التأميم كسياسة عامة من جهة لتجريد الفئات المضرورة بالثورة من امكانيات مادية قد تستغل ضد النظام الثورى ذاته ، ومن جهة لتوفير رأس المال الكافى فى يد الدولة لامكان توجيهه بالسرعة الكافية وبالتركيز الكافى وبالأسبقية الملائمة نحو استثمارات التنمية .

وهكذا جاءت الستينات بتعديل أساسى فى هيكل التخطيط الاستراتيجى العام لمصر وبينما كانت قضية الجلاء البريطانى هى محور الارتكاز فى الخمسينات اذا باختيار الأسلوب الاشتراكى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يقفز الى مكان الصدارة فى الستينات .

وبينما تفرز الخمسينات من فكر الثورة « فلسفة الثورة » حاويا بالأساس للحركة السياسية لمصر نجد أن الستينيات تغزو « الميثاق الوطنى » مركزا فى الأساس على الأسلوب الاشتراكى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبينما « سياسة التمصير » هى النتاج الاقتصادى الرئيسى للخمسينات فان نتاج الستينات كان « سياسة التأميم » .

ونلمس فى الخمسينات تركيز الدولة على تحسين الأداة الحكومية أما فى الستينات فتنشىء الدولة القطاع العام كأداة رئيسية لتنفيذ سياستها فى التأميم وادارة المشروعات الاقتصادية .

ولقد كانت التجارب الاشتراكية من الغنى والتعدد أمام حرية الاختيار المصرى وحيث فى أحد الأطراف تقف تجربة الاتحاد السوفيتى الشاملة ففى الطرف الآخر تقف تجربتى بريطانيا والسويد مرورا فى الوسط على التجربة اليوغوسلافية .

التاميم والقطاع العام :

من المهم الاشارة الى أن « التأميم » لم يمارس كعقاب موجه لطبقة الملاك انما — شأنه شأن تحديد الملكية الزراعية — كانت الفكرة الرئيسية منه توفير رأس المال فى يد الدولة من جهة مع مايترتب من آثار اجتماعية واسعة على الملكية العامة غير الخاضعة للاحتكار ، ولقد ضمنت الثورة السلطة استراتيجيتها فى التأميم الميثاق الوطنى الذى نص صراحة على تأميم الهياكل الرئيسية للانتاج .

وأن التأميم فى مصر لم يشمل أنشطة بعينها دون أنشطة أخرى بل امتد فشمل كافة الأنشطة الاقتصادية فى الدولة ، ولكنه مرة أخرى سمح بوجود القطاع الخاص منافسا له فى كل نشاط فى الصناعة وفى الزراعة وفى التجارة وفى النقل .

وكان أخطر ما ترتب على ذلك قيام منافسة غير متكافئة الأطراف من حيث الظروف السائدة التى تحكم طبيعة النشاط فى القطاع العام المقيد بعمالة محددة وأجور محددة بعكس المرونة الكاملة لدى نفس نوعية النشاط فى القطاع الخاص .

يضاف الى ذلك أن المنافسة قد لاتكون سليمة من جهة الأسس الاقتصادية الفنية فى ذلك الوجه من النشاط كما هو الحال فى نشاط النقل الذى تعتبر المنافسة فيه عمل غير اقتصادى ومدمر .

وليس ذلك فحسب اذ أن وجود النشاطين العام والخاص الأول مقيدا بحكم ظروفه والثانى مرنا بكل امكانياته جعل القطاع الخاص يستطيع فى أحيان كثيرة تبلغ حد الظاهرة العامة أن يلجأ لأساليب غير أخلاقية وغير قانونية للحصول على كل ما يوفره القطاع العام من مزايا ليضيفها هو بنفسه الى نفسه كالتهريب فى قطع الغيار والبضائع الاستهلاكية مثلا من أحد القطاعين الى الآخر أو كتشغيل وحدات نقل من أحد القطاعين لحساب القطاع الآخر وهكذا ، وذلك ما أدى الى تفشى جرائم الاعتداء على المال العام بطريقة جعلتها هى الأخرى ظاهرة عامة وفى نفس الوقت تمكن الفساد والافساد من القطاع العام الوليد الغير مستقر التقاليد بعد . وكل هذا رتب آثارا نفسية سيئة على الأفراد من حيث هم عاملون بالقطاع العام أو متعاملون معه فضلا عن الخسائر الاقتصادية .

ولو أن أمر التأميم اقتصر على الهياكل الرئيسية للانتاج وحرص على أن لا يقوم قطاع خاص بجوار القطاع العام فى نفس نوعية النشاط لان كثير من مظاهر الخلل الذى صاحب التنفيذ أقل تفشيا

وأقل أضرارا ، ومع ذلك يصح هنا التساؤل عما اذا كانت «أمراض» القطاع العام هى من طبيعة الأشياء بمعنى أنها أمراض موجودة بنفس النسبة تقريبا فى كافة المجتمعات البشرية وعما اذا كانت أمراض مرجعها خلل فى التنفيذ فحسب أم أن خللا فى التنفيذ نفسه وتفشى أمراض ذلك القطاع هو عملية بالأساس مخططة ومحسوبة وموجهة بهدف افشال كل فكرة التأميم بمن لا يقرون التأميم .. ؟

فى تلك الفترة من الستينات فان أمراض القطاع العام كان بعضا منها يرجع الى انعدام التقاليد والمعايير العامة لحداثة نشأة ذلك الجهاز الضخم من جهة وانعكاسا لحركة المجتمع نفسه الذى كان فى لحظة انتقال بين هدم تقاليد مجتمع ما قبل الثورة وما زال يبحث عن الطريق لاركان المجتمع الثورى الوليد .

وفى لحظة التغيير الاجتماعى الشامل هذه فان جميع نقائص البشر تجد لها فرصة أوسع للتحكم والسيادة .

وسوف نرى فى مسيرة هذه الاستراتيجية فيما بعد كيف أن عبئا جديدا لم يلبث أن أضيف على القطاع العام هو نشوء وتطور فئة الادارة العليا بكل مالها وما عليها .

وعلى الرغم من كل هذا ومن الهجوم المنظم والحملة النفسية والتشهيرية التى واجهها ذلك القطاع الوليد فقد استطاع أن يستمر فى حمل رسالته وأن يفرض وجوده رغم كل شىء على استراتيجية التنمية الاقتصادية .

وعندما طرحت الخطة الخمسية الاولى للتنمية فى مطلع الستينات فقد اضطلع ذلك القطاع بالعبء الرئيسى فيها واستطاع أن يحقق نتائج باهرة .

ويعطى الامريكيون مع ذلك لفكرة القطاع العام تعليلا مغايرا

اذ يعتبرونه أحد سبل توسيع قاعدة موظفى الدولة الذين يخضعون لها وبالتالى يدينون بالولاء للنظام الثورى ، أى أن القطاع العام أحد وسائل تأمين الثورة لذاتها وفى هذا المقام تجدر الاشارة الى أن « الغاء سيطرة رأس المال على الحكم » كانت أحد المبادىء الستة التى أعلنتها الثورة مبكرا فى الخمسينات وقبل نشأة فكرة التأميم والقطاع العام .

الخطة الاولى للتنمية :

وفى فترة الستينات الاولى كذلك اعتمدت ــ للمرة الاولى فى مصر ــ خطة خمسية للتنميــة وهى وان كانت تتمشى مع الفلسفة السائدة للتنمية الاشتراكية الا أنها مع ذلك تستحق التوقف والنظر لما ترتب على نتائجها من آثار لدى الغــرب الامريكى بعــد ذلك سارعت بمنحنى التصادم بينه وبين مصر أكثر فأكثر .

ومع المحافظة على التجريد من التفاصيل نجد لزاما أن نورد البيان التالى مستقى من التحليل الرسمى لهذه الخطة :

	مستوى الدخل	عدد الافراد	نصيب الفرد	الزيادة	عدد الاسر	نصيب الاسرة	الزيادة
سنة الأساس ٦٠/٥٩	١٢٨٥	٢٥ر٦	٥٠ر٢	—	٥ر٢	٢٥٠ر٤	—
نهاية الخطة ٦٥/٦٤	١٧٦٢	٢٩ر٥	٥٩ر٨	١٩ر٠	٥ر٨	٣٠٣ر١	٢١٪

أى أن مع زيادة عدد السكان بنسبة تبلغ ١٥ ٪ فى نهاية الخطة فقد ارتفع متوسط دخل الفرد فى نهاية الخطة بنسبة ١٩ر٠٪ ، ارتفع نسبة متوسط دخل الأسرة فى نهاية الخطة بنسبة ٢١ ٪ بمعدل زيادة سنوى قدره ٣ر٨ ٪ فى نصيب الفرد ، ٤ر٣ ٪ فى نصيب الأسرة .

وبالنسبة للدخل العام الذى ارتفع من ١٢٨٥ الى ١٧٦٢ مليون جنيه فى نهاية الخطة فانه حقق زيادة كلية مقدارها نحو ٣٧ ٪ بزيادة سنوية تبلغ نحو ٧ر٥٪ .

وهذه نسبة يندر تحقيقها فى البلاد الناميـــة طبقا لاحصاءات الأمم المتحدة والتى تذكر آن أعلى نمو حققته بلد نامى كان فى بيرو ٩ر٥ ــ والهنــد ٥ر٣ (قبــل سنة ٦٠) وحتى فى النمســا ٤ر٥ ./ والبرتغال ١ر٥ ./ وفرنسا ٩ر٤ ./ ومعنى ذلك أيضا أنه فى ٣ خطط متتالية قد يزداد الدخل بما يقرب نحو ١٠٠ ./ بمعنى أنه فى نحــو ١٥ سنة من سنة ١٩٦٠ (أى فى سنة ١٩٧٥) اذا استمــرت التنمية بنفس المعدل فقد يتضاعف الدخل القومى فى مصر !!

وحتى مع التسليم بنسبة زيادة سنوية قدرها ٩ر٦./ كما ذكرتها مصــادر الامم المتحــدة فالنسبة تعتبر مع هذا من أعلى معــدلات التنمية .

ولا نعتقد أن الدول العظمى التى يهمها دائما مراقبة التحركات الاقتصادية والاجتماعية فى كافة دول العالم وتحاول دائما أن تفرض القيود والضواغط على التنمية فى هذه الدول احتفاظا لنفسها بالتفوق واحتفاظا بموازين استراتيجية للقوى فى العالم لتكون فى غفلة من مثل هذا الأمر ودلالته .

القـوى تنشط :

مثل هذه الحقيقة التى تبسطها الأرقام الرسمية عاليه فضلا عن المصالح المختلفة الشخصية والاقليمية والاستراتيجية فرضت بطبيعة الأشـياء استنفار قوى معادية كثيرة على المستوى المحلى الداخلى والاقليمى العربى والتكتل الدولى وبدأت أولى فصــول الصراع الصامت من هذه الحقيقة .. !!

كان نتيجة الانعكاس فى المجال الاجتماعى الداخلى أن تم «فرض الحراسة » على الأشخاص الذين رؤى فيهم وفى نشــاطهم وحريتهم المالية تعارضا أو تهديدا لهذه الاستراتيجية العامة فى التنمية لصالح الأمن القومى وسواء أكانت هنــاك (حالات خاصـــة) تثبت براءة

المحروسين من التعارض أو التهديد للأمن القومى ، وسواء أكان هناك توسع بلا مبرر فى استغلال هذه القاعدة العامة من عدمه فهذا متروك لغير هذه الدراسة ، انما المهم أن هذه أصبحت سياسة مقررة .

وبطريقة أو بأخرى فقد أفلحت السياسة المعاكسة فى استقطاب كثير من المثقفين والانتلجنسيا لتكون فى موقف الرافض وربما المعاكس لكثير من هذه الأسس .. وأكثر ما كان النجاح فى سكان المدن الرئيسية كالقاهرة والاسكندرية .

وسواء أكان الاستقطاب والرفض منشأه عقيدة دينية أو اجتماعية سياسية أو مصالح خاصة فان ظاهرة الرفض لم تكن لتخفى كثيرا فى هذه الفترة وقد أفلحت فى أن تجد لها متنفسا فى اطلاق « النكت الهادفة » وفى المقاومة من داخل « مواقع العمل » ومرجع ذلك أن الجيل الذى عهد اليه بالتصدى للقيادة الاقتصادية والاجتماعية لم يكن جيل الثورة ومابعدها بل كان فى العموم من الجيل الأسبق لها وبحكم انحصار التعليم فى فئات اجتماعية معينة قبل الثورة كان من السهل أن يكون نفس جيل قيادة خطط التنمية الثورية هو الجيل المعاكس ــ بحكم المنشأة ــ لأفكار التنمية وفى غيبة تعدد الأحزاب الرسمية وقيام الاتحاد الاشتراكى فقد كان الصراع الاجتماعى والاقتصادى صراعا صامتا ولكنه أبدا لم يكن غائبا كما تصورت خطأ بعض القيادات .

ولما لم تتمش أساليب الصحافة والاعلام ــ عن اخلاص ويقين ثورى لنفس الأساليب التى لدى قيادات التنمية ــ مع الاستراتيجية المعتمدة للتنمية فقد كان محتما أن يتعاظم تيار الرفض لها تدريجيا مع مرور الزمن .

ولقد تصدق هنا العبارة القائلة « انك لا تقيم الاشتراكية بلا اشتراكيين كما أنك لا تبنى الوحدة بلا وحدويين » ولقد رأينا فى صدر هذه الصفحات كيف انتهت الوحدة العربية الرائدة الى

الاغتيال على يد من فرض أنهم حراسها ولم يكونوا حقا كذلك

قضية الحرية والتنمية :

وهنا يثور الكلام على التنمية فى هذه الفترة ، وذلك أن التنمية فى الدول المتخلفة وعلى الأخص فى الأنماط الاسيوافريقية منها لا تسرع حركتها بما فيه الكفاية الا بالأسلوب الاشتراكى . والاشتراكية تكون مضطرة فى تلك الأنماط أن تخوض حربا من الطبقات الداخلية والمصالح الخارجية المضرورة بها فتطرح حماية لنفسها سياسة الحرية الاقتصادية مقابل الحرية السياسية فى الأنظمة الرأسمالية وبذلك تتوسع تلك المجتمعات فى مصادرة حرية كثير من أفرادها فى مرحلة التحول الاشتراكى ، أى أنه فى سبيل التنمية تركت الشعوب الاشتراكية وفى سبيل الاشتراكية تواجه الشعوب مصادرة الحرية السياسية فكأن المعادلة تعود الى أن التنمية قضية خاسرة للشعوب .

واذا كان منطق هذه المعادلة معكوسا فليس ما يمنع من أنها أسلوب استغل تطبيقا فى تشويه الصورة وخلق التناقض المحير أمام الشعوب النامية .

والحقيقة أن معيار « الأمن القومى » معيارا دقيقا وحساسا فالتوسع ولو القليل فيه قد يقلب المنطق المطلوب تحقيقه تماما كما أن استخدامه بدرجة أقل من المطلوب قد يخرج الأمر من يد النظام الثورى نفسه .

والحل الأمثل يكون بديمقراطية سياسية تسمح بوجود قنوات معارضة شرعية ولكنها محكومة بقواعد وتقاليد محددة وذلك ليقف خلف الحكومة شارع سياسى قوى وواعى يدافع عنها .

الاستراتيجية المصرية فى المجال العربى والافريقى :

أ ــ فى المجال العربى :

رأينا كيف تتطورت الحركة المصرية فى المجال العربى من التثوير الى الربط بين الثورة وبين القضاء على الاستعمار القديم والتصدى للاستعمار الجديد ثم التطور الى دعوة الوحدة العربية الرائدة .

أما الجديد فى ذلك المجال فان القوى المعادية للثورة العربيــة ــ ونستطيع تسميتها بالأنظمة التقليدية ــ والقوى الاستعمارية قد تحالفت وتآمرت على اسقاط الوحــدة العربيــة الأولى فى التاريخ الحديث فكان وقوع الانفصال السورى فى مستهل الستينات .

وهنا نلمس تغيرا استراتيجيا هاما فى السياسة العربية المصرية التى سارعت الى استعادة تملك زمام المبادرة السياسية وأحيانا كثيرة تطورت هذه المبادرة الى الدعم العسكرى المصرى المباشر ، أى أن الاستراتيجية المصرية تحولت فى هذه الحقبة لتغير موقفها العام من الثورة العربيةوالحرب التحررية من العمل غير المباشر الى الاستراتيجية المبــاشرة .

فنرى قــوات مصرية مسلحة على سبيل المثال فى الكويت ــ العراق ــ اليمن ــ الجزائر .

قد يتفاوت حجم وظروف استخدام هذه الاستراتيجية ومدى الدعم العسكرىالمباشر لها ولكن على أية حال يبقى أن التغير الكيفى فى استراتيجية العمل العربى المصرى قد تحول بالفعل من العمــل غير المباشر (بالدعم الاعلامى والسياسى مثلا) الى العمل المبــاشر (السياسى والعسكرى والفنى) .

وكان من أبرز مراكز التحول هذه الدعم الذى قدم لثــورة اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ سياسيا وعسكريا والذى يمكن القــول أنه

تحول الى حملة عسكرية نظامية كاملة بحيث أن القـوات المصرية المسلحة لم تخل اليمن الا تحت ظروف العدوان الصهيونى فى يونية ١٩٦٧ بعد ٥ سنوات كاملة .

ولقد كانت دوافع هذه الاستراتيجية هى الرد على الانفصال السورى ومؤتمر شتورة الذى اتخذه الانفصال المدعوم بالأنظمـة التقليدية والاستعمار الغربى . موقعا لهجوم معنوى خطير على مصر وسياسة الوحدة العربية القومية بهدف زعزعـة كل الركائز النفسية لدى الشعب العربى من جهة القومية العربية .

وفى ذلك يقول عبد الناصر فى خطابه فى افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة عام ١٩٦٥ « انكم تعرفون الظروف التى قررت الجمهورية العربية المتحدة فيها التدخل عسكريا لنصرة اليمن ، كان ذلك فى الفترة التالية لمؤتمر شـتورة فى أغسطس ١٩٦٢ ... الذى اتخذته القوى الانفصالية فى سوريا — مؤيدة بكل القوى الرجعيـة والانعزالية والانهزامية فى العالم العربى فرصة لشن حملة نفسـية عنيفة ضد القوى الثورية فى العالم العربى » .

ونلاحظ أن مؤتمر شـتورة فى أغسطس ٦٢ وقرار دعم ثورة اليمن عسكريا فى أكتوبر ١٩٦٢ أى بعد نحو شهر منه .

فالاستراتيجية المصرية هنا ترد بنفس الخط العام لها « بالضربة المضادة » — قارن سحب تمويل السد العالى عام ١٩٥٦ وتأميم القناة فى يوليو من نفس العام بعدها مباشرة .

والفارق فى هذه الفترة هو دخول الدعم العسكرى المبـاشر الى أسلوب العمل .

ومهما كان الخلاف حـول مدى ملائمة هذا القرار ونتائجـه فنستطيع ادراك أن سلامة أى قرار استراتيجى ما انما ترجـع الى

الظروف الذى اتخـذ فيها ذلك القرار ولا يمكن أن يكون الحكم صحيحا اذا صدر من منطلق نتائجه وآثاره ... ففى عصرنا الحديث بحيث تغير شكل الدولة ونظامها وأجهزتها واقتربت اللحظة الفاصلة فيها بين السلم والحرب فان العمل الرئيسى للقيادة السياسية للدولة الحديثة يصبح فى واقعه « القدرة على اتخاذ القرار الأكثر ملائمـة بالنسبة للظروف السائدة لخطة صدور القـرار بأكثر قدر متاح من الدراسة المحسوبة بحيث يصدر القرار فى اللحظة الملائمة وعلى أن توفر له بعد ذلك كافة الامكانيات لتدعيم تنفيذه » .

ولسوف نتعرض للقرار الاستراتيجى بعد ذلك بتوسع أكبر ..

وفيما عدا ذلك فان من أبرز نقط هـذه الفترة ظهور أسلوب مؤتمرات القمة العربية ... ومؤتمرات القمـة العربية علامة رئيسية على طريق العمـل العربى استراتيجيا ، ذلك أن خليفتها نشأت من منطلق فلسفة محددة مقتضاها ؟ « هل يتحرك العمل العربى من واقع وحدة الصف أم من واقع وحدة الهدف » بمعنى طرح تباين الأنظمة العربية — وأحيانا صراعها للمناقشة فتباين موقع انطلاق الوحدات السياسية للوطن العربى للعمـل سواء فى داخل أوطانها أو المجـال العربى و حتى فى العلاقات الدولية أمر حتم نشوء الصراع الصامت بوجه عام والصاخب بعض الأحيان بين تلك الأنظمة بعضها وبعض وبذلك طرح شعار « وحدة الهدف » .. وفى عشية مؤتمر رؤسـاء أركان حرب الدول العربية فى خريف عام ١٩٦٣ لمناقشة مايمكن عمله ازاء مخطط اسرائيلى سرح اذ ذاك يهدف الى تحويل مياه نهر الأردن لتروى أجزاء من فلسطين المحتلة ، وكان قد سبقه أيضا فى نفس العام فشل مباحثات لوحدة ثلاثية بين مصر وسوريا والعراق (بعد التصحيح فى سوريا والعراق) والذى كان الأمل فى تجسيد الشـعار « وحدة الهدف » وتحويله الى أسلوب استراتيجى تطبيقى — عندئذ طرحت مصر سياسة مؤتمرات القمة العربية وعقد أول مؤتمراتها فى القاهرة فى مستهل عام ١٩٦٤ فكأن هـذه الدعوة قد قامت من منطلق يمكن

أن نعتبره وسطا بين كلا الشعارين ونستطيع أن نعبر عنه كالآتى « استراتيجية عمل وطنى لكل القوى العربية ازاء صراعها مع الاستعمار وعلى الأخص مع اسرائيل واستراتيجية عمل ثورى من داخل ذلك الاطار فى قضايا التنمية والوحدة العربية » .

وهذا التفسير الذى هو فى واقعة اجتهاد شخصى بحت قد توضحه التطبيقات الفعلية فى ممارسة السياسة المصرية العربية كما يمكن استقراؤه من قول الرئيس عبد الناصر « وبصرف النظر عن أية خلافات ، وبصرف النظر عن احتمالات قيام أوضاع ثورية تمكن لمرحلة وحدة الهدف ، فلقد كان لابد من حركة عاجلة توقف الأوضاع من أن يصل ترديها الى حيث لا يمكن تدارك آثاره ، وتبلورت فى تلك الظروف صيغة وحدة العمل العربى — يحتفظ الكل فيه بمواقفهم واحتمالاتها ولكن يلتقون على خط واحد بالذات يصبون عنده كل ما يمكن أن يتوافر لديهم من امكانيات » [١] . وقد يطول تحليل سياسة مؤتمرات القمة العربية ، ومع ذلك نقول أنه بوجه عام بخلاف قيام « منظمة تحرير فلسطين » و « جيش تحرير فلسطين » ، و « الدعم المادى » الذى تقرر فى مؤتمر الخرطوم فى سبتمبر ١٩٦٧ لم يخرج الى حيز الواقع نتيجة لتلك المؤتمرات شىء آخر .

ومع ذلك استمرت الاستراتيجية المصرية الأساسية فى الدائرة العربية متحركة فى الاتجاه الرئيسى لها وهو التثوير العربى تحررا من الاستعمار وخروجا من التخلف .. وهذا ما أدخل الدول العربية فى منحنيات من الصعود والهبوط فى علاقاتها الثنائية خلال هذه الفترة ليس هنا مجال استعراضها ولكن خلفيتها انحصرت فى أحد أمرين بصفة عامة .

---

(١) خطاب الرئيس عبد الناصر فى افتتاح دور الانعقاد الثالث فى مجلس الامة المصرى فى ١٩٦٤ .

ـ اما علاقات متذبذبة بين الأنظمة الثورية والأنظمة التقليدية.
ـ واما علاقات متشرذمة بين الأنظمة الثورية بعضها والبعض الآخـر .

واذا كانت الظاهـرة الأولى واضحة وتحمـل منطقها فى ذاتها فالظاهرة الثانية مرجعها الاساس الى مدى ارتباطات تلك الأنظمـة بالقوة العظمى ...

ب ـ فى المجال الافريقى :

قدمنا أن كتاب فلسفة الثورة قد ذكر « الدائرة الافريقيـة » كدائرة للحركة الاستراتيجية المصرية قبل « الدائرة الاسـلامية » وذكرنا كيف تطورت هذه الأخيرة لتصبح دائرة التضامن الآسيوى الأفريقى فدائرة عدم الانحياز على سعتها شاملة كل ما أطلق عليـه العالم الثالث .

وكان المنطقى اذن أن تسبق الاستراتيجية المصرية بالعمـل فى المجال الأفريقى ولكن العكس هو ما حـدث ، فحيث بدأت مصر العمل فى الدائرة الاسلامية وعقد المؤتمر الاسلامى ومؤتمر باندونج حول منتصف الخمسينات نجد العمـل الأفريقى الرسمى لم ينشأ الا فى ١٩٦٣ حيث تشكلت أول « منظمة للوحدة الأفريقية » .

ونلاحظ ـ وربما كانت ملاحظتنا غير ذات دلالة قوية الا أنه يبقى لها دائما أن تشير الى شىء ما ـ أن سكرتارية التضامن الأفريقى الآسيوى مقرها القاهرة وليس ذلك شأن سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية . وعلى كل حال فقد نجد تفسـيرا لذلك أن تيار التحـرر الآسيوى قد سبق ذلك التيار الأفريقى تماما كما أن استعمار آسيا قد سبق استعمار أفريقيا ، وحيث بدأت حركة الاستقلال الأفريقيـة فى مطلع الستينات حتى اعتبر عام ١٩٦١ عام التحرر الافريقى[١] نجد

---

(١) فيه تحررت ١٧ دولة افريقية مساحتها ٤٠٪ وتعداد سكان ٢٥٪ من القارة
حمدان : استراتيجية التحرير والاستعمار

حركة التحرر الآسيوية ترجع الى أواخر الأربعينات سواء كان تحررا بالثورة أو بالتسليم الاستعمارى لمنطق نجاح الشعوب فى استرداد حريتها « الصين عام ١٩٤٨ ــ الهند عام ١٩٤٧ مثلا » . صحيح أن أن المعركة الفاصلة لم تقع فى ديان ــ بيان ــ فو الا فى ١٩٥٤ ، وهى المعركة الفاصلة بين الاستعمار الأوروبى وحركة التحرر الآسيوية ولكن يبقى أن التحرر الآسيوى سبق بنحو ١٥ ــ ٢٠ عاما تيار التحرر الأفريقى .

ومن هذه الحقيقة فمصر الأفريقية كانت أسبق بالعمل فى المجال الآسيوى الأفريقى منها فى المجال الافريقى ، مع أنه مجال قارتها الأصيلة ، ومع أن انشاء الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ لا يعتبر بداية جهود مصر فى ذلك المجال الذى بدأت بمساندة شعوب أفريقيا منذ نحو عام ١٩٥٥ لنيل استقلالها فان المساعدة المصرية لأفريقيا كانت مساعدة لها وزنها وان جاءت لاحقة للحركة المصرية فى المجال الآسيوى ومجال عدم الانحياز .

فى هذه الفترة لمعت أسماء أفريقية زعامية كانت تتحرك بتعاون وثيق بين القاهرة وبين أوطانها منها مثلا : نكروما ــ موديبو كيتا ــ سيكوتورى ــ تبيرى ــ أوبوتى ، وغيرهم .

كما نلاحظ أن سياسة الدعم المصرية لحركات تحرر أفريقيا امتدت الى المساعدة العسكرية التى شملت مثلا الكونغو كينشاسا ، الكونغو برازافيل ، نيجيريا ، وغيرها . كما افتتحت مصر مكاتب ومعارض للتجارة الخارجية المصرية فى الدل الأفرفيقية وقدمت منحا تعليمية واسعة لأبناء أفريقيا فى مصر .

وربما يكون نشاط التحرك المصرى الأفريقى على هذه السعة والحجم وامتداده الى أعماق أفريقيا فجأة وبمقدمات محدودة انما جاء مدفوعا ليس بسبب الشعور المصرى بالانتماء الجغرافى ولا حتى انطلاقا من تيار التحرر من الاستعمار العالمى فحسب بل

كذلك نتيجة للنشاط الصهيونى الديناميكى فى ذلك الجزء من العالم ورغبة «مصر العربية» فى تقصى ذلك النشاط وتطويقه .

وقد نجد هنا بعض الأسئلة التى تطرح نفسها طلبا للاجابة : فعلى سبيل المثـال ، هل حظيت الدائرة الأفريقية من حجم الحركة المصرية بنفس قدر الدائرة العربية أم أقل أم أكثر ولماذا ؟ وهل ساوى تخطيط التحرك الاستراتيجى المصرى بين جميع الأقطار الأفريقية فى حجم المسـاعدة أم وضـع لذلك أسبقيات تتمشى مع الجغـرافيا الاستراتيجية والمصـالح التجارية لمصر ؟ وما المحصلة النهائية لذلك النشاط ؟

وبالنسبة للسؤال الأول لا يفوتنا أن القارة الأفريقية بها ستة أوطان تجمع بين الصفة العربية والأفريقية طبقا للانتماء الحضـارى والجغرافى ومع ذلك — وبحسب نظرية الميراث الامبراطورى المنتقل لمصر من بريطانيا كما قدمنا — نجد أن النشاط الاستراتيجى المصرى كان أكثر توجيها وحركة نحو عرب آسيا . وبناء عليه فمن المنطقى أن نجد الحركة المصرية تجاه أفريقيا بما فيها من أوطان عربية كذلك أقل منه فى المشرق .

وفيما بين البلدان الأفريقية بعضها وبعض فليس هناك ما يدل على أن الاستراتيجية المصرية قد وضعت لنفسـها فى تلك الحقبـة أسبقيات محـددة لنوعية الحركة وحجم المساعدة ، فحيث الكونغو مثلا وهى فى أواسط أفريقيا قد تلقت هى ونيجيريا من المسـاعدات المصرية ما استوعب حتى المساعـدة العسكرية ، فان أقطارا أخرى أكثر قربا وتماسكا مع الأوطان العربية الأفريقية ومصر لم تحظ بنفس القدر من المساعدة ، كالنيجر وتشاد مثلا .

أما فيما يتعلق بالمحصلة النهائية للنشاط الاستراتيجى المصرى فى ذلك المجال فنلمس خلاله ما يلى :

ـ أن مصر وان قدمت العون السياسى والمعنوى والمادى لأفريقيا فانها لم تصل الى التنسيق الاقتصادى والاجتماعى مع أقطارها وربما لوقوع معظم الكتلة الأفريقية الغربية تحت الاستعمار الفرنسى فى السابق مما ألقى ظلالا بين الاسلوبين ـ وقد بدا أن مصر لم تنجح فى التعمق مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للقارة بعد ولم تعط القدر الكافى من الدراسة والوعى والنشر لهذه القضايا كما ينبغى أن يكون الوضع .

ـ كذلك فان التجارة والتنمية المشتركة وخدمات النقل المتبادل لمصر وأفريقيا لم تعط نتائج ايجابية ملموسة بمعنى أن حقيقة المساعدة المصرية لأفريقيا ظلت مساعدة معنوية وسياسية أكثر مما تطورت الى تبادل منظم بينهما فى خدمات النقل والتجارة مع ما تشير اليه من احتمالات ضخمة يمكن التوصل اليها فى ذلك السبيل بمزيد من الجهد والتركيز ، وفى هذا السبيل قد نجد اسرائيل أقل ضجيجا وأكثر فعالية .

ومرة أخرى فربما كان الشعور بالانتماء الأفريقى لدى مصر أقل من الحد المناسب الذى يجعلها تعطى الثقل الكافى للعلاقة بين الطرفين .

الاستراتيجية المصرية وصراع القوى :

لقد وجدنا صعوبة كبيرة فى الفصل بين أوجه الاستراتيجية المصرية ذاتها نظرا للتأثير المتبادل والمتزايد هنا بين هذه الوجوه المختلفة بين استراتيجية التنمية واستراتيجية المجال العربى والأفريقى والدولى ، وكذلك تواجهنا هذه الصعوبة فى التمييز بين الاستراتيجية المصرية والعربية والدولية فلماذا ؟

الحقيقة ان الاجابة هى فى ذاتها ما قدمنا من صفحات سابقة ..

فلأن مصر بمكافحتها للاستعمار سواء داخلها أو فى الاطـــار العربى الأفريقى ، ولأن مصر استطاعت أن تكسب جولة لا شـك بهزيمتها لمبـدأ الاحلاف ومبدأ ايزنهاور وتتمسك بالحيـاد وعدم الانحياز ولأن مصر اختارت أسلوب التنمية الاشتراكى لمجتمعهـا الجديد واستطاعت ارادة التحـدى أن تبنى السد العالى بمعـرفة السوفييت فتكسر بذلك احتكار التمويل والمعونة الفنية عن الغـرب تماما كمـا كسرت احتـكار التسليح من قبل ، ولان مصر بهـذا وذاك كله انما كانت النموذج « لغيرها من الشعوب الصغيرة النامية فى الدائرة العربية والأفريقية بل وفى العالم الثالث كله على اتسـاعه » ولأن مصر مدفوعة باستراتيجية مهندس السياسة الامريكية من قبل والامس — قد اخرجت الاتحاد السوفيتى الى دائرة الضـوء ورفعت عنه الحجر الصحى التقليـدى السابق فى حرصها على بناء قاعدتها الصناعية مع رفض الغرب لذلك ولان مصر فاقت رغم كل الصعوبات التى طرحها الغرب أمامها معـدل التنمية المفروض والمرغوب لهـا بخطتها الجزئيـة ، مصر ألقت بثقلها فى المجالين العربى والافريقى وحققت رغـم كل شىء نتـائج ايجابية مباشرة استطاعت بهـا أن تضـع الانظمة التقليدية والمتحابة مع الاستعمار فى موضع الدفـاع الاستراتيجى عن النفس واستفزت بذلك كل القوى المضادة للحرية والتقـدم فى داخل المجتمع المصرى والعربى ، ولان مصر زادت بنجاح من حجـم قواتها المسلحة وكانت بسبيل تطويرها فنيا بابحاث مستقلة عن الصواريـخ وخلافه كما حققت لها هذه القوات المسلحة هيبـة متزايدة ودعما فائقـا فى المجال الداخلى بتوفير « الكوادر » الفنية ذات — الاخلاص والولاء للدولة ودعما فى الجوار جعل مصر رغـم حداثة خروجها للمجال الدولى والافريقى والاقليمى المحيط بهـا « قـوة تأثير » لا يمكن تجاهلها ، ولان هذا كله وان لم يلتحـم مباشرة مع اسرائيل حليفـة الغرب فقد هدد أمنها الاقليمى وانتزع منها « انشودة التسوق الفنى » وقلب استراتيجية دوليـة اسرائيلية مشتركة تهـدف الى جعل اسرائيل معقلا مستورا للغرب الرأسمالى

فى الدائـرة العربية والاسيوافريقية ، ولان ترك مصر بعـد ذلك « تفلت بالغنيمة » وتجنى الثمار ليس فقط مهددا للمصـالح الغربيـة فحسب مسـقطا للحجـر الصـحى عن الشرق بل كذلك هو فى ذاته خلق « لقوة جديدة » فى منطقة هامة وحساسة ومتحكمة الموقـع فى نطاق كبير من دول العالـم الثالث لكل هذه الاعتـبارات فقد كان الغرب الذى لم يبق فى الحقيقة منه بالمنطقة سوى الولايات المتحدة ـ تعيسا مغيظا بائسا .

لقد نفـذت الولايات المتحـدة بنجاح نسبى كبير ومتزايد مخطط مهندسـها الاستراتيجى « دالاس » فى العمل على اسـقاط النظـام المصرى من الداخل منـذ أن رفض التأييد المباشر للعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ لاخـلاء مكان لتدخل أمريكا منـه لتحل محـل الاستعمار المنهار لخطط دولتـــه لعملها داخل مصر والوطن العربى وطرح دالاس ذلك الشعار هدفا استراتيجيا .

ولقد نجح ذلك المخطط الى حـد بعيد لاكثر من سبب ... فبحكم التراث كان هنـاك « ارتبـاط بشـكل ما » بين العـرب والغرب .. وهناك « ولاء فكرى » لدى الالوف من فئة المثقفـين وذوى المراكز القيـادية والفكرية والاعلامية والعلميـة للحضـارة بمفهومها الغربى الامريكى ، ونموذج الحضارة الغربية ـ على العكس من أسـلوب الحياة فى الشرق ـ لافت مبهر جذاب ، والانتماءات الاسرية والوجدانيـة للعائلات المصرية المؤثرة فى مجتمع ما قبـل الثورة ما زالت كامنة بعد فى الوجدان والسلوك المصرى ، والبنـاء الجـديد للمجتمع المصرى ولم يجـاوز بعد سن الرشد ما زال بناء هلاميـا متحركا غير ثابت ولا متماسك ، أن قيما جديدة وصحيـة كانت تولد وتبعث هـذا صحيح ولكن الى جوارها طفيليات كثيرة من المنافقين والمنتفعين ومستغلى المـراكز ومستحبى المـال العـام ومحتكرى النفوذ السلطوى القاهر كانت كلها تكـبر وتتضخم ولا تلبث أن تمد كلها بعضها لبعض المسـاعدة وشباك الترابط يدفعها

ويساعدها ويباركها الغرب ومراكز اعلامه واشعاعه المسلطة على المنطقة وعلى مصر بالذات فى خبث وبطء وهدوء ويستميل لها باسم العلم أو الرحمة أو المصلحة العامة كل طاقة وجدان القيادة السياسية والمجتمع ، وفى نفس الوقت كانت كل طاقة الحقد والاثارة توجه ضد مراكز دعم المجتمع المصرى الجديد — والى القوات المسلحة بالذات — من حيث هى طليعه التنفيذ الثورى المصرى من قبل كما أنها المعين الذى يغذى بالكوادر القيادية والفنية المتناسقة الولاء والمتمتعة بحسن الادارة ، ولم يفت الغرب أن كل مشروع كبير ونجاح كبير كانت خلفه القوات المسلحة ، تأميم القناة — السد العالى — ادارة المرافق عند اللزوم — التأميم وغيرها كانت أطقم عسكرية كاملة خلفها للتنفيذ ، وكانت حملات التشكيك والتشهير بالكلمة والنكتة والهمسة تدبر وتوجه وتنشر بلا تراجع وفى خفاء ولكن بدون كلل •

أن دراسة المجتمع المصرى وتياراته الحاملة والفاعلة والمستقبلة كلها خلال حقبة الستينات هى أعمق وأدق جذور الدراسة التى ينبغى الا تهمل على الاطلاق وصولا الى أى تخطيط جديد لأى مستقبل لمصر الجديدة ، كيف سمح لهذه التيارات أن تستمر وتستشرى وتتفاعل — ومن ساعد ومن تسرك ، ودور الجهاز السياسى والاعلامى .. الخ ، هذا شىء لن يدخل فى نطاق بحثنا ومجاله دراسة مستقلة •

فاذا انتقلنا بعد هذه الصورة الموجزة المركزة لنحاول الامساك بخط استراتيجى محدد نجد أنه بانتصاف الستينات (لاحظ أيضا أنه تاريخ انتهاء الخطة الخمسية الاولى وبدء فترة تخطيط تالية) كان خط التصادم الاستراتيجى بين مصر والولايات المتحدة فى ذروة حقيقية بلغ بهما الامر أن تبليغات وانذارات بدأت توجه من أمريكا الى مصر مكتوبة أو مشافهة ، مباشرة أو عن طريق وفود

زائرة بشتى الوسائل ، وكلها تنحصر فى مطالب رأت الولايات المتحدة أنها تشكل خطرا حقيقيا على مصالحها الاستراتيجية فى مصر والمنطقة العربية وهى :

- حجم الجيش المصرى
- الابحاث العلمية والذرية المصرية
- السياسة المصرية فى النطاق العربى والاقليمى
- أسلوب الحكم الداخلى أو بصورة أخرى ... الاشتراكية
- الهجوم الاعلامى على سياسة أمريكا .

ولما كانت المساعدة الوحيدة ذات الاثر الباقية فى المعونة الامريكية لمصر هى تقديم القمح بشروط ملائمة لمصر فقد نشأ ما عرف باسم « أزمة القمح » يوم منعت الولايات المتحدة امداد مصر بالقمح فى لحظة كنا فيها على وشك نفاذ كل مخزوننا منه ، واضطرت مصر الى الاستنجاد (بالدول الصديقة) حتى لاتنشأ مجاعة ، فاستجاب بعضها وحولت بعض البواخر بما تحمل من قمح وهى فى عرض البحر الى مصر • وخلال كل ذلك ، وبالتحديد فى عام ١٩٦٦ ، أخذ التلويح « بالاسطول السادس الامريكى » النبرة العالية فى صوت صدام الاستراتيجيتين الامريكية المصرية فى محاولة يائسة من الاولى لارهاب الثانية • وسوف يكون هذا منطلقا لعدوان جديد ندرسه فيما يلى من فصول ..... عدوان وقع ولم يمض على عدوان سبقه بعد حقبة سنين عشر ... على مصر أن تتحمل عبء تواتر العدوان اذن دفاعا عن حقها المشروع فى صنع وممارسة استراتيجية خاصة بها كانت للعمل الداخلى أو للعمل الاقليمى أو للعمل الدولى •

ماذا عن الاتحاد السوفيتى ؟ كانت الاستراتيجية المصرية آنذاك تبنى خططها وتقيم السد العالى وتوالى برنامج التصنيع واستصلاح

الاراضى والتسليح بتعاون ثنائى بينهما ، كان الغرب يخسر مواقعه وبرعونتـــه واندفاعه الاحمق كان يســهل على الشرق أن يتقـــدم بجهد أقل وبصورة أكثر اشراقا جاعلا الشعوب تسير فى طريـــق اختيار مسدود مفرد الاتجاه ... ولم يكن شيء ليسعد الشرق أكثر من ذلك ، وهكذ قنع بالمراقبة ... والسعادة .

وما اذا كان نصحه ودرجة تعاونه وتبصيره لاصدقائه فى الوطن العـــربى وفى مصر بالذات تلائم العمـــل وحجمه من عدمه مســـألة سوف تلقى الاحداث التاليـــة عليها فى حينه مزيدا من الضوء .

الملامح العامة لاطار الاستراتيجية المصرية خلال الستينات الاولى :

كانت مصر من بعد انتصارها لهدفها بالتخلص من الاستعمار الاوروبى منذ عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦٧ تجنى فى الواقع ثمـــار ذلك الانتصار ازدهارا لمجتمعها فى الداخل بالبناء والتنمية الاقتصادية عالية المعدل ، والاجتماعية التى لم تستقر بعد على ركائز قوية .

كذلك راحت نشوة الحرية تطلق الحركة الحرة لمصر فى المجالات العربيـــة والافريقية والدولية .... وفى غمرة تلك النشوة لـــم تستطع مصر أن تركز بالقدر الكافى على التفاصيل والاســـبقيات والحدود الملائمة لحركتها ودوائرها .

وهى بكل الحرية التى منحتها لنفسها فى الداخـــل والخارج على السواء لم تلحظ مدى وقـــع هذه الاستراتيجية على ما كـــان عليهم التراجـــع والتخلى عن مواقعهم التقليـــدية لتتقدم هى بكـــل طاقتها وبكل حرية حركتهـــا . ومن هنا نشأ وتعاظم خط الصراع الاستراتيجى بين مصر ومن كان عليهم التراجـــع ، ولسوف يكتسب ذلك الصراع فى أقرب القريب طابعـــا دراميا مثيرا ومحزنا . كمـــا سنرى فى **فصـــل تال .**

وكان من عليهم أن يتخلوا ويرحلوا فى ترقب فغيظ فانـذار فاستعداد للانقضاض ••• مسخرين بالعلم الموجه المدروس كل طاقة الداخل والخارج فى حصار لمصر والاستراتيجية المصرية ومقدمة لعدوانهم المبيت • أما من كانوا يتقدمون بالصداقة وبظروف التبعية فكانوا هم الآخرون يرقبون •• ويستعدون ولكن ربما لم يكونوا يستعدون بالقدر الكافى ولا بالاسلوب الامثل من الناحية الاستراتيجية والعسكرية للحظة المأساة التى سوف تعقب عما قليل •

وكانت مصر تتمسك بحريتها وحقها فى صياغة سياستها ، والغرب يشد طرف حبل الصراع الذى لم تكن مصر على استعداد لترخيه ، وبينما الشرق فى انتظار بين الشماتة والحيرة والامل يرقب صناعة مأساة عما قليل تقع •

كانت نبرة الدعاية المصرية أكثر ضجيجا وأقل فعالية مما أثبتت الاحداث بعد •

واذا كان لابد من التخصيص عن العرب فشعوبهم مشدوهة بما يجرى وكيف يجرى أمامهم من لعب تشارك فيه مصر العربية وليدة حرية الامس القريب ••• بينما قادتهم بين خائف مذعور ومنافس محموم وصديق مهموم •

وبعد ••• فلم أجد أبسط ولا أقل عددا من هذه الكلمات للتعبير عما كان يميز طابع الستينات الاولى لهذه الاطراف جميعا ، وهى وأن كانت صورا تشبيهية بيانية فان الصفحات التى سبقتها تعطيها الابعاد الاستراتيجية الكافية •

الصراع الصاخب

« أن الاستراتيجية الخاطئة .... لا يمكن أن تكون سياسة ناجحـــــة » .

ابتداء نقول أننا لا نقترب بهذه الدراسة من منطقة المحظور وذلك لاكثر من سبب منها .

أولا ـ فان ما وقع قد وقع وبذا لم يعـد سرا تبغى صيانتـه خاصة وأن الدراســة تجريدية لا تتعرض لاى تفاصـــيل دقيقة للموضــــوع .

ثانيا ـ فان العدو يعرف وقد حلل والصديق يعرف وقد حلل والخــاص يعـرف وقد حلل والعــام يعرف وما وصل اليه والهمس جاء الوقت بما فيه الكفاية ليتحول الى دراســة محايدة واعيـــة ليس مقصودا بها تشـهير أو تستر بل مجـرد استعـراض لوقائع معلومة بهـدف التوصل الى نتائج صحيحة .

وفى عصر اقتربت فيـه مسافات السفر بمثل ما اقتربت فيـه مسافات الخبر يصبح أمر المحظور شيء خلاف ذلك تماما ـ وتصبح الاحاطة الصحيحة للرأى العام تسليح واع من تكرار نفس الخطــأ والوصــول لنفس الكارثـــة .

ومع كل ذلك فلا ينبغى أن يتحرك الوجدان والشعور الكامن عند التحليل أو عند المطالعــة بل أن المطلوب هو المواجهة الواقعية للنفس وللسلوك الجماعى الذى يميز المجتمع المصرى بكافة قطاعاته القيادية والقاعـدية على سواء من حيث هما شقا المجتمع الواحـد وأبناء انفعالات وخصائص اجتماعية واحدة .

وكما أن أبا عاقلا لا يفـزع من مواجهـة أخطاء الشباب لدى

أحد أبنائه بل يعمـــل فى صبر وثقـــة على امتصاصها وتخطى فترتها الصعبة وتوجيههـــا ... فكذلك ينبغى أن تكون نظرتنـــا لمجتمعنـــا الذى نشأ بعد الثورة فلا نرى فيه الا المعايب والاخطاء فى محـــاولة للوم النفس وصولا الى التوازن النفسى بعد وقوع الكارثة .

أن خمس ســـنين كافية دون شك على امتصاص مثل هـــذا السلوك الوجدانى غير الملائم لاى — دراسة علمية هادئة .

وفى نفس الوقت فان معايشتنا للقضية وعـــدم حلها بعد الحل الملائم لنا يجعـــل التراخى عن ذلك تراخى عن عمل مرغوب بـــل ومرفوض ... بالوطنيـــة وبالدفاع عن القيم الشرعيـــة لمصر ، ليس اخفاء الخطأ علاج وليس التشهير بالخطأ علاج ولكن تحليل الخطـــأ فى واقعيـــة وهـــدوء مدخل صحيح ومطلوب لبداية الصـــواب والتصحيح .

من هذه المنطلقات لا نعتقد اذن أننا نقترب من منطقة المحظور بل نقول اننـــا نلج منطقة الواجب المفروض والمرغوب ، ولم نقـــدم التفاصـــيل والوقائع عن عدوان ١٩٦٧ فذلك له مجاله المتخصص انما نعنى هنا بالتحليل التجريدى للاحداث فى محاولة لتتبع الخط الاستراتيجى المصرى العام وتبين مواطن ضعفه وابراز امكانيـــات قوته خدمة لتطويره .

آيـــن المفاجـــأة :

لا نظن أحدا ممن تتبع الصفحات السابقة يستطيع القول بأن العدوان الاسرائيلى لعـــام ١٩٦٧ كان حدثا مفاجئا ، حتى بصرف النظـــر عن حقيقة معـــرفة القيادة السياسية المصرية لموعد بـــدء العدوان فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وتنبيه القيادة العسكرية لذلك .

فخط التصادم الاستراتيجى لمصالح الولايات المتحدة الامريكية

ومصر كان واضحا متصاعدا نحو ذروة التصـادم وقرقعة السلاح منـذ عام ١٩٦٦ ، والمناخ الدولى العام والمزاج الامريكى السـائد الذي اعتمد أسلوب تصفية حركات مقاومة الاستعمار العالمى عن طريق تصفية الاشخاص القيادية بالاساليب الانقلابية نجح فعلا مما أدى الى اختفاء نكروما وسوكارنو والحكم لديموقراطى فى اليونان (طبعا مع اختلاف فى الاساليب طبقا للظروف المحلية لكـل منها) وأصبح الدور بذلك على مصر التى أخذ التمهيد فيها للعـدوان صورة أحداث الشلل فى الاجهزة التنفيذية عن طريـق التراخى فى الاداء وأحداث الارتباك وتشتيت القوى عن طريق خلل مرافـق الكهرباء والمياه والمجارى وحوادث السكك الحديدية والمواصلات ، وأخيرا زرع السخط العام وزعزعة الثقـة وبلبلة الافكار عن طريق استغلال الاحداث الداخلية وما صاحبها من توسع فى عمليات القهر السلطوى باسم الامن ، وكل هذه الاحداث كانت متاحة فى الصحف والاذاعات . بل أن الاستقطاب والتصادم كانا طابعا متفشـيا على مستوى المشرق العربى كله وعلى المستوى الداخلى فى مصر .

ففى الخلفية العربيـة الاقليمية للصورة كان النـزاع بين اسرائيل وأوطان شـمال الجزيرة العربيـة (الهـلال الخصيب) مستعرا على استغلال مياه الاردن ــ النهر المشترك بينهـا جميعـا والتى أخذت اسرائيل تهدد بتحويـل مجراه لرى الاراضى المحتـلة تحت سيطرتهـا حارمـة بذلك باقى الدول العربيـة من أنصبتهـا المشروعة ، وتوزيع فى سوريا فى اجتماع رؤساء أركـان الجيوش المنعقـد فى نطاق جامعة الدول العربية ضعف الامكانيات المتاحة لديها للتصدى لتنفيذ المشروع الاسرائيلى بالقوة المسلحة .

بينما فى جنوب الجزيرة العربيـة ، نجد أن الانظمة التقليدية الحاكمـة ــ ومعها الاردن مع الشمال ــ مستفزة نتيجة للتدخـل المصرى العسكرى دعما لثورة اليمن ــ الامر الذى اعتبرته تهديـدا مباشرا للنظام السعودى أحد دعائم هذه الانظمة .

والخلاف اذن مستحكم فى المشرق العربى بين الجبهتين الثورية والتقليدية فى الجزيرة العربية شمالا وجنوبا والاستقطاب واضح والعمل على المكشوف ، ومع ذلك تطرح مصر صيغة « مؤتمرات القمة العربية » عام ١٩٦٤ للحشد ضد المشروع الاسرائيلى لنهر الاردن من منطق « لنختلف فيما بيننا ولنتحد ضد عدونا » .

وتنعقد هذه المؤتمرات مرتين عام ١٩٦٤ ثم عام ٦٥ وتبرز اتفاقية دفاع مشترك وقيادية عسكرية مشتركة ولكن أى فعالية حقيقية كما ستثبت الايام القليلة القادمة .

وفى مصر نجد الاستقطاب بين « التقليدية والثورية — هو الاخر على نفس الصورة والدرجة من الاستقطاب الحاد ، فلجان تصفية الاقطاع ، وفرض الحراسات ، وتصفية ثانية للجماعات السياسية الممنوعة النشاط فى ظل اجراءات غير روتينية — مع ملاحظة أن معظم الفئات المضرورة بهذه الاجراءات كانت من الفئات ذات القوة والتأثير فى المجتمع المصرى اما بحكم سطوة الملكية والتعليم واما بحكم تمركزها فى المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية بحيث أن تأثيرها فى الرأى العام المصرى كان ملحوظا — وباستثناء أفراد القوات المسلحة عامة والفئات الاخرى من الشعب وهى قد تكون أكبر عددا وأوسع قاعدة ولكنها أقل تأثيرا على الدولة والاجهزة والرأى العام — باستثناء هؤلاء نجد الدولة فى « خصام مبدئى واضح » مع هذه الفئات .

وفوق كل هذا نلمس كيف كانت خطة الاعلام المصرى الداخلى والعربى خطة عشوائية متضخمة الجرعة مبالغة التقدير متزايدة فى التهديد « لاسرائيل ومن هم وراء اسرائيل » بحيث أن هذه الجرعة المضاعفة من الدعاية سببت مفاجأة مضاعفة عند وقوع هزيمة ١٩٦٧ وهى نقطة استراتيجية هامة وحيوية تشكل ركنا رئيسيا فى مجموعة الاجراءات المسماة بالاستراتيجية القومية ، وينبغى الالتفات

الى ذلك دائما بحيث لا تأبى الجرعة أضعف ولا أقوى بل مناسبة للحجم المدروس والمخطط والمطلوب من العمل الدعائى والنفسى المضاد للعدو لمعنوياتنا .

وماذا يعنى هذا المناخ العام السائد على المستوى الدولى والعربى المصرى أكثر من تمهيد المسرح لما سيأتى من أحداث ؟ ..

أحداث عدوان ١٩٦٧ :

وندع الان أى تعليق خاص ونستعرض معا شريط الاحداث حسب تسلسلها بعد أن القينا هذه النظرة على المسرح كله بابعاده الدولية والاقليمية والمحلية .

ففى وسط هذا الاستقطاب الحاد تهدد اسرائيل بالحشد على سوريا « أو تحشد فعلا وهذه الجزئية لن تكون موضع مناقشة هنا » .

فتتحرك مصر بسلسلة من الاجراءات لا تتوقف بعد توقف القوات المصرية غرب القناة والاسرائيلية شرقها .

وهنا يمكن تقسيم الوقائع الى جزأين ملحوظين :

أ ـ الحشد ، ترتيبات رفع البوليس الدولى واغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، ثم المؤتمر الصحفى المصرى الدولى ، التحذيرات والنصائح الدولية ، انضمام الاردن لاتفاقية الدفاع العربى المشترك فجأة .

ب ـ الاعمال القتالية المسلحة المبتدأة بالضربة الاجهاضية الاسرائيلية والمنتهية بقبول قرار مجلس الامن بايقاف هذه الاعمال وايقاف قوات الجانبين على كلا شاطىء القناة .

ولقد بدأت أحداث العدوان بتهديد أو تحرك اسرائيل للحشد على الجبهة السورية بحجة اخراج سوريا من التدخل فى مشروع تحويل نهر الاردن ، فسارعت مصر الى اعلان أن العدوان على سوريا هو عدوان على مصر تطبيقا لاتفاقية الدفاع العربى المشترك ولذا بدأت مصر تزيد من حجم قواتها المسلحة فى سيناء اعتبارا من أول مايو ١٩٦٧ وحتى بعد منتصفه بقليل ، ولما كانت قوات البوليس الدولى تشكل حاجزا على حدود مصر الشرقية فقد طلبت مصر الى السكرتير العام للامم المتحدة سحب هذه القوات سواء من خط الحدود المصرية الدولية أو من شرم الشيخ على خليج العقبة ، ومن الغريب أن مثل هذا الطلب أجيب بترتيبات سريعة نسبيا ، وما اذا كان ذلك بهدف خبيث من جانب السكرتير العام يهدف الى تسهيل « جر مصر » الى الحرب المدبرة مسألة متروك للقارىء أن يستشف من خلال الاحداث التالية ونتائجها ما يتراه لنفسه خيالهـا •

وعلى كل حال فلقد سقط فجأة ذلك « الجدار الدولى المائع » لاول مرة بعد عشر سنين من اقامته تاركا كلا من القوات المسلحة لمصر واسرائيل فى عنفوان حشدهما معا وجها لوجه .

ثمة اجراء عجيب ثان ذلك أن الاردن الذى كان فى قمة استنفاره ضد مصر فجأة أعلن الولاء القومى وسارع ملكه الى مصر فى أول يونيو ينضم لاتفاقية الدفاع لعربى المشترك ، تلك الاتفاقية القائمة منذ عام ١٩٦٤ فهل كان ذلك تصديقا للفكرة البريطانية القائلة « أنه يلزم أن تكون فى العربة ليسهل عليك ايقافها » .. ؟

وكذلك أسرعت مصر بترتيبات سحب قواتها العسكرية من اليمن وهى ترتيبات شرع فيها من قبل ـ باجراءات مسبقة ، وعادت هذه القوات لتركز على محور السويس الكونتلا فى جنوب الجزء الشمالى من سيناء •

وازاء هذا التصاعد فى الحشد والتعبئة على الجانبين نجد سيل من الاتصالات الدولية والنصح والتحذير جاءت مع الاسف من الشرق ومن الغرب ، من الصديق ومن العدو على سواء .

ومع أن مصر تطوعت بعقد مؤتمر للصحافة العالمية أعلنت فيه تمسكها بعدم البدء فى العدوان الا أن اسرائيل أعلنت أن ملاحتها فى العقبة مهددة بالقوات المسلحة المصرية فى شرم الشيخ . ولم يعد — مع ذلك كله — أمر توجيه « ضربة الاجهاض الاسرائيلية » لمصر فى صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ سرا بل أنه نوقش فى القيادة العليا للقوات المسلحة — وسواء أعلنت القيادة العسكرية المصرية عدم قدرتها على امتصاص هذه — الضربة أم تصحت بأن تشرع هى بالعمل محتفظة لنفسها بالمبادأة فلقد كان لنصح الدولتين الاعظم بضبط النفس وأعلان الولايات المتحدة أنها ستدين البادىء بالعدوان الأمر الذى جعل مصر تقف ولا تتحرك .

ومع الصباح البائس ليوم ٥ يونيو وقعت الضربة الاسرائيلية الجوية وتقدمت طوابير العدوان على الساحل الشمالى لسيناء ، وبنهاية اليوم كان الطيران المصرى الذى لم يسبق أعداد حظائر خرسانية له وأجهزة الدفاع الجوى والانذار والرادار قد أعطيت وأصبحت بدرجة بالقول بخروجها من المعركة . أما البحرية والجيش فلم يكونا فى نفس الوضع .

فحيث واجهة الجيش التقدم الاسرائيلى على الساحل بخسائر معقولة فقد كان طابور مدرع مصرى يتوغل بنجاح على محور السويس فى الجزء الجنوبى من النقب فى طريقة لقطع الميناء الاسرائيلى ايلات طبقا لخطة مصرية مسبقة .

وكانت خطة العمليات البرية الاسرائيلية تقوم — كما كانت فى حربى ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ على استراتيجية « الاقتراب الغير مباشر »

من العدو بمعنى المحافظــة على سرعة تقدم للقوات المهاجمة عليـه جدا بالالتفات لتجنب أى اشتباك قوى مع الدفاعية المصريــة حتى يحدث ذلك التوغل السريع أكبر الاثر النفسى لمصر مع أقل الخسائر للمهاجـــــم •

ولئن كانت الضربة الجوية الاسرائيلية قد أفلحت فى شىء فلم يكن فى شل الطيران المصرى بل فى الحقيقة فى شل القيادة المصريــة العليــا عن تصرف سليم لادارة أى عملية عسكرية ، وهكذا اتخذ القرار بسحب اللواء المدرع المصرى من أرض العدو دون أى مقاومة أمامــه !! كما اتخذ القرار سحب كافة القوات المسلحة من سـيناء للضفة الغربيــة للقناة مع تعطيــل الملاحة منها •

ولقد أثبت السجل الرســمى أن نحو ⅘ القوات المسلحة المصرية لم تشتبك أصلا مع العدو كما ثبت أن الخسائر الحقيقية لم تقع الا بعد اخراج القوات البرية المصرية من مواقعها الحصــينة تنفيذا لامر اخلاء سيناء وتحركها للغرب نهارا وبهرولة وبدون غطاء جــوى فوق كل ذلك أو قبله بدون أى سبب حقيقى يدعو لذلك • !

وسوف نتجاوز عن محاولة اعادة تثبيت دفاعات سيناء شرقــا فقد كان ذلك الآخر أكثر ممــا يجب • وهكذا ـــ وباجــراء مصرى بحت ـــ تشرذم جيش كامل المعدات معقول التدريب والاســتعداد وتخلف لدى الشعب المصرى مرارة الألم وعقدة لوم النفس وتسبب ذلك كلــه عن انقسام خطير فى القيادة المصرية السياسية ، وفــوق كل ذلك اكتسبت اسرائيل اسطورة الجيش الذى لا يقهر !!

ولن تكون منصفين كما لن يكون البحث مستوفيا ما لم تتعرض بتوسع أكثر للاستراتيجية العسكرية المصرية التى بطريقة أو بأخرى تحملت النتائج الناشئة عن أحد اسوأ الاوضــاع الذى واجهتهــا مصر طوال تاريخها العظيم .

وعلى كل حال فقد توقف ذلك الدور من حرب ١٩٦٧ بقـرار من مجلس الامن قبلته مصر واقتسلم العرب من حوله ، ومـع القرار الدولى كان هناك قرار شـعبى مصرى داخلى أعلنـه شعب مصر يومى ٩ ، ١٠ يونية بقبـوله تحدى العدوان وتمسكه بنظامه السياسى فيما عرف بعد ذلك « باستراتيجية الصمود » .

وهكذا اسدل الستار على الدور الاول من حـرب ٦٧ — ١٩٧٠ ، ومعه نتوقف بشريط الاحـداث لنعطى بعض التفسـير والاجابة عن الاسئلة الملحة لهذا الدور الاسيف .

الادارة السياسية — العسكرية اللازمة :

ونأتى الآن الى اسلوب الادارة السياسية — العسـكرية اللازمة والمعايش أو المتتبع لأحداث أزمة يونية ١٩٦٧ حتى قبل أن تصـل الى الصدام المسلح يستطيع أن يلمس الفروق العديدة بين طرفى الصراع : فعلى الجانب الاخر كان هناك اعداد على المستوى المحلى وتنسيـق متكامل مع القـوى الدولية ثم بعـد ذلك وليس قبله « استدراج » لمصر بمخطط ولهدف وحيث أسلوب حـل الازمـة من وجهة النظر الاسرائيلية — الامريكية قائم ومرسوم على أساس الحرب ومدبر له خطـة خداع محكمة مبنية على أساس أن أحـد أهم جوانب « القرار الاستراتيجى » هو التمتع بميـزة التوقيت الجيد لاحداث المفاجأة الاستراتيجية وما يترتب عليها بعد ذلك من « سرعة تداعى وانهيـار » الجبهـة المعـادية مع العمل على حرمان الخصم من اتخاذ « الاجراءات المضادة الكافية وفى الوقت المناسب » .

يقول الجنرال لورد اسماى رئيس اركان حرب تشرشل خلال الحرب العالمية الثانيـة كلها « أن جيل الحرب لعب دائما دورها فى كل حملة بطريقـة أو بأخرى منذ قصة حصـان طروادة وربمـا من قبل ، وبعد نجاح الحلفاء فى حملة شمال افريقيا ووصولهم الى تونس كنا متأكدين أن المحور سيكتشف نيتنا لغـزو ايطاليـا عن طـريق

صقليـة .... فما الذى يمكن عمله لمنع العدو من الحشد (طبعـا فى الوقت المناسب) **ضد هذا الغزو** ، ولقد وصل الحلفاء الى خطة خداع فى غاية البساطة نجحت نجاحا باهرا فى تشتيت ذهن العـدو بل وحتى ابعادة سفن أسطوله عن منطقة الغـزو وهى التى أعطيت كوديا اسم « عملية اللحمة المفرومة » والتى بهـا دست وثائق حرب مزورة على الالمان : **ولقد بلغ من نجاحها المدى الذى اخذت به هذه** العملية تدرس كجزء من فن الحـرب سواء فى مدارس المخـابرات أو القيادة » [١] .

هذا عن الخداع فى الحرب ذاتها ومع ذلك نذكر خطة خـداع استراتيجية سياسية هائلة أخرى من نفس الحرب العالميـة الثانيـة يوم استطاع هتلر عشية بدأ هجومه على روسيا أن يشتت حشـد واستعدادات روسيا طول فترة حشده هو للهجوم عليها بتوقيـع ممعاهدة سلام معهالدرجة أن الفيلد مارشال زوكوف رئيس الاركان الروسى ووزير الحربية بعد ذلك ذكر فى مذكراته التى نشرت فى مصر مؤخرا كيف أن القيادة العليـا العسكرية كانت تريد رفع درجـة استعدادات قواتها والحشد على الحدود مع المانيا ولكن سـتالين مع كل خبرته ودهائه منعها من ذلك تحت تأثير خداع النازى لـه لدرجة أنه لما أبلغ رسميا بهجـوم الالمان كان ما زال بعد غير متأكـد ولا يزال ينكر على القيادة العليا حق الحشد لمواجهة ذلك الغزو .

ونذكر كيف ـ ربما لذلك ـ استطاع الالمان فى الفترة الاولى من الحرب دق أبواب موسكو وحصار ـ ليننجراد بمنتهى السهولة .

وهاتان القصتان توضحان « حيل الخداع » السياسى والعسكرى حيال منع اتخاذ أى قرار استراتيجى مضاد أو عامل تأجيله كسبـا لعامل الوقت ، وفيما بعد سـوف نناقش القرار الاسـتراتيجى بتوسع أكبر ، وانما نناقش هنا ما اذا كان العدو أو «الجبهة المعادية» قد نجح فى كسب الوقت الكافى لتنفيذ حشده هو وتعطيل اجراءاتنا من عـدمه .

وفى هذا الصدد نتذكر نقطتين هامتين الأولى النصح والتحذير الدولى الذى تلقته مصر مرة مباشرة من الولايات المتحدة أحد أركان الجبهة المعادية ومرة أخرى من الاتحاد السوفيتى « الصديق » . وأثر ذلك على قرار مصر وبالتالى مسيرة ما تلاه من أحداث ووقائع . أما النقطة الثانية فهى « التعهد أو الالتزام الادبى العلنى » الذى حصل عليه العدو فى المؤتمر الصحفى الدولى الذى عقده رئيس الجمهورية المصرى مركز اصدار القرار السياسى والعسكرى — يوم ٢٥ مايو وأعلن فيه أن مصر لن تبدأ العدوان أى أنها ستكون فى موقف الدفاع تاركة المبادأة لاسرائيل .

ولرب سائل يقول اذا كانت حالة روسيا فى الأربعينات تطابق حالة ممصر وكانت الحيلة متشابهة والنتائج الأولى متشابهة فلماذا اذن استطاع الاتحاد السوفيتى أن يستعيد ما فقد بينما مصر لم تحقق ذلك رغم مضى فترة زمنية أطول ؟

والاجابة أن الاتحاد السوفيتى اذ ذاك كان يتمتع بخاصية الدول الكبرى ويتحالف مع كل الدول الكبرى وبالتالى فقد كانت حرية اتخاذه القرار السياسى حرية كاملة لا تشوبها حتى ولا الضغوط الأدبية أو الالتزامات نحو الأصدقاء .

ومن جهة أخرى فقد كان الاتحاد السوفيتى مالكا — فى الأساس — لصناعة تسليحه . ومهما قيل عن الامداد الأمريكى له بالسلاح الأكثر تقدما فقد كانت النسبة الرئيسية التى يملكها الاتحاد السوفيتى كافية لكفالة حرية الارادة فى اتخاذ القرار باستمرار الحرب حتى النصر بدون قيد ولا شرط .

ولا يعنى تركيزنا هنا على هذين العاملين غيبة عوامل أخرى تشكل نقط الخلاف بين الموقفين المصرى عام ١٩٦٧ وموقف الاتحاد السوفيتى فى حالة مشابهة فى الاربعينات ، فثمة فروق أخرى دون شك

أهمها دور الجبهة الداخلية وتغايرها فى الحالتين ، ولكن معذلك نرى أن الجوهر الحقيقى كامن فى حرية اتخاذ القرار السياسى العسكرى وحرية توثيقه تلك الحرية النابعة من الوزن الدولى ، ومن مصدر التسليح .

ومرة أخرى قد يبدو لسائل أن يقول وماذا عن الطرف الآخر — اسرائيل — أليس محكوما بنفس القيود ومع ذلك فالنتيجة على الجبهتين مختلفة ؟

والاجابة ان اختلاف النتيجة ليس راجعا الى نوعية المزايا العسكرية التى يتمتع بها جانب دون الآخر بقدر ما يرجع الى « القدر من الحرية فى اتخاذ القرار » أما لماذا يمتلك الجانب الآخر حرية أكبر فمرجع ذلك لنوعية الروابط السائدة بين العدو وحليفه والذى سبق وصفها بصدق — بأنها « جبهة معادية » وليس ذلك تماما هو موقف مصر وأصدقائها .

كذلك فلا شك أن الصناعة الحربية على الطرفين مختلفة فحيث يطور العدو صناعته الحربية بجدية وببحث علمى تطبيقى دءوب وغير منقطع فى السلم كما فى الحرب فليس العكس فى مصر كذلك .

أى أن المعادلة تنتهى الى أن « النصر » لم يكن فى الحقيقة ابن التفوق العسكرى بقدر ما كان من صنع الاستراتيجية القومية للطرفين بكل جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية والدعائية .

ولقد نتفق أو نختلف على دور الاستراتيجية العسكرية لدى طرف الصراع بالنسبة لحجم الهزيمة أو النصر ، وهى نقطة على كل حال واردة أصلا فى البحث فى مرحلة لاحقة ، ولكن ما أظن أحدا يختلف فى أن جميع المراحل السابقة لأيام العدوان المسلح ذاته واللاحقة له ، كانت نتائجها المعكوسة عند طرفى الصراع وليدة

لاستراتيجية أكبر من الاستراتيجية العسكرية وهى الاستراتيجية القومية لكلا طرف الصراع بكل شموليتها .

ولقد رأينا معا كيف تولد خط الصدام مع الولايات المتحدة الركن الأساسى فى « الجبهة المعادية » وكيف كانت اسرائيل « قوة مؤثرة كامنة » فى المنطقة من قبل ولم يكن ذلك بالتأكيد من صنع الاستراتيجية العسكرية فحسب ، ثم لمسنا كيف أن حرية القرار السياسى العسكرى وتوقيت اصداره هى الأخرى مختلفة على الجانبين بما يستطيع دون شك أن يغير من النتائج فى كل جانب وهذه الحرية هى كذلك ليست من صنع الاستراتيجية العسكرية .

نحن اذن أمام استنتاج منطقى بحت من تجربة الواقع يعود الى حقيقة أن النصر أو الهزيمة ليست ــ ولم تكن فى صراعنا هذا ــ الا وليدة استراتيجية قومية متكاملة ، وحيث توجد هذه الاستراتيجية وتنجح يقف النصر ، وحيث تغيب وينعدم التخطيط تقع الهزيمة .

ولعل هذا يصدق ماقيل « ان الحرب مسألة أخطر من أن تتركها للجنرالات » .

على أن الخلاف بين استراتيجيتى مصر واسرائيل خلال أزمة عدوان ١٩٦٧ لم يكن فى الحقيقة محصورا فى حرية القرار السياسى فحسب بل ان « التصور العام » أو « الخط الحركى العام » كان نقطة خلاف جوهرية ، فاسرائيل تتحرك من تصور قائم على « مصالح اقليمية يهمها تأمينها (مثل حرية الملاحة فى البحر الأحمر ، حدود آمنة) بالاضافة الى تأمين مصالح دولية للولايات المتحدة فى مصر والمنطقة العربية ولا يمكن تحقيق كلا الهدفين الا بنصر عسكرى كبير وسريع بحيث يعطى انعكاسا معنويا واسعا لدى الشعب العربى عامة والمصرى بالأخص بفشل ثورته وقيادته وبالتالى اسقاط الانظمة الثورية كلها » .

أما مصر فتتحرك من نقطة محلية . لم تكتسب عمق « التصور الاستراتيجى العام » هى « استعادة حق مصر فى اغلاق مضيق العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية » . ولتوضيح الفرق بينهما فلاحظ بالتحليل أن كل نقطة فى التصور الاستراتيجى الاسرائيلى تخدم ما قبلها بالتسلسل المنطقى فاسرائيل لها مصالح والولايات المتحدة لها مصالح واستنتاج امكانية نشوء علاقة عمل مشترك أو تحالف بينهما تخدم كل منهما الأخرى يصبح استنتاجا معقولا ومناسبا ...

وعند قيام مثل ذلك التحالف اذن يمكن الحصول على نصر عسكرى كبير وسريع وهذه هى النقطة الثانية فى التصور الإسرائيلى وكما نرى هى الأخرى منطقية الوقوع بعد النقطة الاولى .

فاذا تحقق نصر كبير وسريع — مع إستغلال ما كانت الدعاية العربية اذ ذاك تبثه عن ضخامة الحجم العسكرى والمصرى والعربى — فليس أدنى شك فى أن الحالة النفسية والمعنوية للشعب المصرى والعربى ستصل لأسفل وضع لها وسيخلق التناقض بين أقوال الدعاية وحجم الهزيمة الزعزعة المطلقة فى القيادة السياسية ، وهذه هى النقطة الثالثة التى رآها التصور الاسرائيلى وهى الأخرى منطقية وشبيه حتمية من سياق التسلسل الطبيعى للأشياء .

فإذا زرعت بذور عدم الثقة فاسقاط النظام هو بالتالى منطقى جدا وبما أنه نظام « الثورة الأم » كما يقال وهو الدعامة الحقيقية والعملية للأنظمة الثورية العربية اذن فاسقاط الأصل يسقط كل الفروع .

هكذا جميع نقط التصور الاستراتيجى الاسرائيلى لحرب ١٩٦٧ منطقية يخدم بعضها بعضا وتمهد النقطة الاولى فيه للنقطة التالية ثم للنقطة الأخيرة .

وهو تصور سليم علميا لأن التصور الاستراتيجى هو الذى

يمكن ترجمته الى خطط وقرارات تنفيذية بعد ذلك ، فهل كان التصور المصرى المقابل يتمتع بنفس المزايا ؟

هل بمجرد أن دولة تحشد قواتها على الحدود مع الخصم وتبطل اجراء دوليا أقل ما يوصف به أنه أمرا واقع منذ ١٠ سنين هو وجود البوليس الدولى ، ثم تحرم العدو من ميزة استراتيجية هامة وحيوية له هى حرية الملاحة كما تهدد برد أى عدوان عسكرى عليها أو على دولة حليفة لها (هى سوريا) ... هل هذا وحده كاف لأن يرتب نتائج موازية للمقدمات ؟

بل لعل العكس هو الصحيح فان تفعل دولة كل هذا لا يمكن أن تتوقع أن تفلت من الأزمة دون مواجهة عسكرية .

ثم ، لقد كان خط التصادم المصرى الأمريكى أكثر من واضح كما بينا من قبل فكيف قام التصور المصرى على أساس امكان تحييد أمريكا فى مثل ذلك الصراع ؟

فيما عدا الأمانى الطيبة ، وامكانية استغفال العدو ، والحقوق القانونية والتاريخية فلم يكن من قوة حقيقية تعطى التصور المصرى أرضية صلبة .

وحتى اذا سلمنا بأن الاتحاد السوفيتى وعد ... فلا يمكن أن تكون الوعود وحدها كافية اذ لابد من الاجراءات والخطوط العملية ... ثم لماذا نفترض فى حالة غيبة المصلحة المشتركة أن الوعد ملزم ؟

هذه هى الأرضية التى بدأت منها كافة أحداث عدوان ١٩٦٧ . لدى كلا طرفى الصراع وفيها تتضح الصورة بجانبيها وللقارىء أن يشكل قناعته الخاصة بعد ذلك .

بل أكثر من ذلك هناك سؤال خبيث طرح فى ذروة العدوان يقول « ماذا لو أن القوات المصرية دخلت فعلا اسرائيل ؟ أين كانت تقف وماذا كانت تعلن أنها تريد وما هى شروطها » .

والمقصود طبعا هو ايضاح أن الجانب المضاد كان مستعدا ـ بالتخطيط الاستراتيجى المسبق ـ لمواجهة نتائج عمله العسكرى .. مستعد بخطة كاملة سياسية ودعائية واستيطانية وحتى اقتصادية ، ولم تكن هذه مع الأسف صورة الجانب المصرى .

ومثل هذه الجوانب كلها فى الحقيقة مسئولية مباشرة لأكثر من طرف سواء من الجهات الرسمية التى تشكل مصدرا للقرار السياسى أو مركزا من مراكز التخطيط له أو للجهات الشعبية المسئولة عن توجيه الرأى العام سواء الصحافة والاعلام أو المحافل السياسية .

ولا نعتقد أنه من المقبول أن تتنصل هذه الجهات بالاعتذار بنوعية المجتمع السائد فالثابت أن الحصن الحقيقى لتأمين أى وطن هو منطق ذلك الوطن أصلا من المزالق الخطيرة ولا يتأتى ذلك الا بالمشاركة الحقيقية فى التوجيه والرقابة طبقا لنوعية المؤسسات الدستورية القائمة ومن خلال الأسلوب المرعى لاصدار القرار .

والحقيقة أن المطلوب ليس فقط تعديل أشكال هذه المؤسسات بل كذلك الممارسة الفعلية مع العمق والبصيرة النافذة .

هل كان من سبيل اذن لتفادى نشوء الموقف التصادمى بين مصر والولايات المتحدة والذى نعتبره المحرك الحقيقى للأحداث ... ؟

والاجابة أن كلا من الولايات المتحدة ومصر يتحمل فى ذلك نصيبه دون شك ... ورجوعا الى استراتيجية دالاس الذى فرض على الشعوب العربية ومصر فى طليعتها أن لا تمارس حقها فى التصنيع

والتسلح أى فى « الرخاء والأمن » وأصبح مسير مصر فى الحقيقة الى الطرف الثانى من الطريق أمرا ربما لم تختاره بمشيئة متحررة .

أما عن مصر فان عذرها فى قلة الخبرة بممارسة الحرية التى وجدت نفسها فجأة بعد أكثر من سبعين عاما من القهر تتمتع بها فراحت تمارس حريتها فى الداخل وفى المجال العربى والافريقى والدولى بانطلاق كامل حتى بدون وضع الاسبقيات الملائمة لذلك كما سبق أن أظهرنا من قبل وكانت لذلك تتحرك نحو أزمة التصادم المحتومة .

فى استعراضنا السابق للاستراتيجية المصرية حاولنا دائما أن نركز على الأفعال ـ وردود الافعال ، واذا كانت استراتيجية مصر فى الخمسينات ابان حربها للتحرر من الاستعمار الأوربى قد نجحت بردود أفعال موقوتة باحكام فى الوصول الى أهدافها فمرجع ذلك الى أن الاستعمار البريطانى كان له فى مصر أكثر من ٧٠ عاما وكانت كل الخطط والأساليب المصرية للتخلص منه مجربة من قبل معروفة النتائج مسبقا ، أى أن ما عوض نقص التخطيط الاستراتيجى الشامل كان فى الحقيقة سابق التجربة الطويلة حتى ليمكن القول أن وضوح الأهداف والوسائل لم يكن بحاجة الى أكثر من جرأة التنفيذ والعزم والتصميم ، وهذا بالفعل ما مارسته القيادة الثورية الشابة ونجحت به ، وفى نفس الوقت فان الاستعمار نفسه فوجىء بهذه الأساليب غير التقليدية حياله .

كذلك اذا كانت استراتيجية مصر ـ مرة أخرى ـ فى الستينات الأولى قد أصابها نجاح مناسب فان نجاحها الحقيقى والأول كان فى السياسة الداخلية حيث تخدمها خطة تنمية خمسية مدروسة ومحددة الأهداف والدراسة كان كفيلا بتجنب المفاجأة والانزلاق الى نتائج غير مرغوبة .

ولقد وقع عدوان ثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وعدوان آخر عليها عام ١٩٦٧ فكان نجاحها فى هزيمة العدوان الأول وعدم وصولها بعد لمثل هذه النتيجة مع العدوان الثانى مع فارق أكثر من عشر سنين فى عمر التجربة المصرية والعسكرية المصرية مدعاة للتساؤل عن الأسباب، وفى الحقيقة فان اختلاف الخلفيـــة المصرية فى الصراعين كان عاملا مؤثرا دون شك ففحيث هى موحدة خلف قيادتها ضـــد الاستعمار البريطانى فهى منقسمة على نفسها حيال السياسة الأمريكية محركة اسرائيل فى الحالة الثانية ، ومع ذلك فالرأى أن العـــامل الحيـــوى والحاسم كان غياب الخطة الاستراتيجية الشاملة للتحرك المصرى فى الستينات الأخيرة .

أن تكون استراتيجية مصر محصورة فى اجلاء الانجليز من مصر هذا شيء وأن تمتد خطوطها وتتشعب بين المجال الداخلى والعـــربى والأفريقى وحتى الدولى فذلك شيء مختلف تماما واذا كانت مصر قد نجحت بسلسلة من ردود الفعل المؤثرة فى الحالة الأولى فلقد خان مصر نفس القدر من التوفيق فى الحالة الثانية نتيجة غيبة التصـــور الاستراتيجى العام السليم سواء لخريطة القوى الدولية أو الاقليمية فى موقع العدوان وبالتالى قصر نظر التخطيط الاستراتيجى عن ادراك الكثير من حقائق الصراع وأبعاده وتواتره الزمنى فضـــلا عن دقة حساباته وأهدافه .

الاستراتيجية العسكرية لمصر حتى عدوان ١٩٦٧ :

لم تكن هزيمة ٥ يونيو فى حقيقتها بنت الاستراتيجية العسكرية لأحداث العدوان ذاتها بل كانت فى حقيقتها محصلة القوى الفعالة فى هذه الاستراتيجية خلال السنين العشر التى انقضت ما بين عدوان ١٩٥٦ ، وعدوان ١٩٦٧ .

ذلك أن الاختبار الحقيقى لقوة مسلحة ما ان هو الا انتصـــارها

فى الحرب التى أعدت واستعدت لها وكما بينا أن الصراع السياسى الذى قاد الى ذلك التصادم العسكرى لم يكن الا محصلة مجموعة الاستراتيجيات المصرية طوال هذه الحقبة ، فبالمثال فان نتائج « اختيار » الاستراتيجية العسكرية المصرية فى يونيو ١٩٦٧ كانت هى النتيجة الصادقة لبناء وتطور العسكرية المصرية فيما بين العدوانين.

ان اسرائيل بلورت لنفسها نظرية عسكرية تتمشى تماما مع مقتضيات تكوينها الجيولوجى والديمجرافى (الجغرافى السياسى ، والبشرى) مفادها أن اسرائيل لضيق رقعتها الجغرافية لا تستطيع أن تخسر أرضا ولقلة سكانها لا تستطيع أن تتحمل جيشا دائما كبير العدد وعلى ذلك فهى تتبنى نظرية الحرب الوقائية والتعبئة الدقيقة التنظيم فى أقل فترة ممكنة وتعنى الحرب الوقائية المحافظة على المبادأة فى الهجوم بهدف احباط اعدادات العدو لأى هجوم من جانبه مبكرا ، تسلسلت فى نظريتها الى أن القوة الجوية الفعالة هى الاسلوب الرئيسى المعتمد لايقاع الضربة الاجهاضية لحشد العدو وتعبئته فى عمق العدو التعبوى والاستراتيجى نظرا لمرونتها وبعد مرماها (الذى يتحدد بمدى عمل الطائرات نفسه) وأن الاستراتيجية القومية لاسرائيل تسخر قواها السياسية لضمان الحصول على دعم سياسى لاسرائيل فى كل حرب (بريطانيا عام ١٩٤٨ ، بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ ، الولايات المتحدة عام ١٩٦٧) بهدف ضمان التأييد السياسى والاقتصادى وموارد التسليح والدعاية مع الاحتياط العسكرى الاستراتيجى عند الاقتضاء .

وعلى الجانب المصرى فهل درست وأسست النظرية العسكرية المقابلة لذلك ؟ .. قد يكون من المقبول علميا ومنطقيا أن تراعى النظرية العسكرية المصرية ضخامة التعداد البشرى ، وسعة العمق الاستراتيجى الجغرافى لمصر فتقبل بالدفاع الاستراتيجى ، ولكن الدفاع فى حد ذاته لا يمكن أن يحقق نصرا بل هو مرحلة للتحول

الى الهجوم المضاد أو الضربة المضادة تمهيدا للتحول الى الهجوم العام ، ومع ذلك فأين الأساليب التطبيقية لتنفيذ مثل هذه النظرية ؟.. فمبدئيا فى كلا حربى ١٩٥٦ ؛ ١٩٦٧ لم يعد الدفاع الجوى المجهز ولا المطارات المتقدمة والتبادلية الكافية للمناورة بالقوات الجوية حتى يتوفر لها تلقى ضربة العدو ثم التحول للضربة المضادة وثانيا لم تطور أى أسلحة أرضية ملائمة لا للدفاع الاستراتيجى — المرحلة الاولى من الحرب — ولا للهجوم المضاد ، فلا الدفاع الجوى المعد لمثل ذلك النوع من الدفاع قد جهز ولا المدرعات المعدة للهجوم المضاد كانت نسبتها ملائمة فى التكوين التنظيمي للقوات المصرية ولا أجهزة ووسائل الانذار الرادارى والالكترونى لها الدور الفعال وأى معلومات عن العدو هى معلومات ناقصة وغير كافية التحليل والاستنتاج .

بل ان القوات البحرية المصرية الأكثر تفوقا بنسبة ملحوظة لم تستقل الاستقلال الكاف(والواقع فى ١٩٦٧ لم تستغل أصلا مع أنها ما هى الا قطع مدفعية عائمة تكتسب بذلك مرمى بعيدا ومرونة فى التوجيه) .

ثم أن النظرية الاسرائيلية التى تراعى التكوين الديمجغرافى اعتبلت أسلوب تقسيم الحرب الى عدة عمليات حربية مدة الواحدة كما هو معلوم بين ٣٠ يوما الى ١٠ أيام لا غير فهى بذلك تركز على الضربات الخاطفة والاقتراب الغير مباشر حتى لا تسمح بحجز قوات كبيرة تحت السلاح الا لأقل فترة زمنية ضرورية فهل تستطيع مثل هذه المدة الوجيزة قبول نظرية الدفاع الاستراتيجى تمهيدا للتحول للهجوم بعد ذلك ؟

الثابت عمليا وعلميا — أن أى من الحربين ٥٦ ، ١٩٦٧ لم يتح التحول المصرى الى الهجوم ومن أسف أن ذلك لم يكن يطلب من الطرف الآخر بل من مصر ذاتها ، ومؤدى هذا أحد أمرين لا ثالث

لهما : أما أن مصر تساعد اسرائيل في تطبيق نظريتها هي وهذا طبعا غير صحيح وإما ان نظرية الدفاع الاستراتيجي المصرية نظرية لا تتمشى مع القدرة الحقيقية لمصر ولا تتلائم في الواقع مع المناخ العالمي الذي سريعا ما يتدخل أطراقه لفض النزاع قبل أن تتمكن مصر من استخدام ميزة عمقها وتعدادها الاستراتيجي للتحول الى الضربة المضادة فالهجوم الاستراتيجي .

كذلك فقد كان من الطبيعي أن تعتمد اسرائيل — في ظل عقيدة التجزئة الى عمليات حربية محدودة — أسلوب الحرب الخاطفة واستراتيجية الاقتراب الغير مباشر من أهدافها العسكرية . ومن كل التطبيقات الممارسة الواقعية سواء في عام ١٩٤٨ أو ١٩٥٦ أو ١٩٦٧ تحقق لها ذلك مع اختلاف السلاح السائد وربما أسلوب الاستخدام طبقا لمفاهيم العصر ونوعية السلاح نفسه في كل مرحلة .

ومع كل ذلك لم تجد النظرية المصرية — لا نظريا في دراساتها الأكاديمية ولا علميا في تطبيقاتها الأساليب والوسائل لشل فعالية مثل هذا الأسلوب ، والدليل القريب هو اكتساح سيناء في هذه الأيام الست .

بل اننا ندعى وحقا ما ندعى أن النظرية العسكرية لكلا طرفي الصراع مصر واسرائيل لم تدرس للقادة في مصر الدراسة الواعية والمستفيضة والتحليلية الكافية ولم تقدم فيها البحوث الأكاديمية المفروض تداولها في مثل هذا الصراع العميق الجذور البعيد الآثار الممتد الزمن .

واذا كنا نتوقف في مناقشة نقطة « النظرية العسكرية العامة » عند هذا الحد فلأن ما فيها وما يكتب عنها قد فرغ اذ هو يكفي لدراسة قائمة مستقلة ولكن السبب أن الفكرة الرئيسية لدراستنا هنا هي لمس هذه الأسس العامة بالقدر الذي يسمح بتتبع خطة

الاستراتيجية القومية المصرية الشاملة تاركين البحث الأشمل لمجال آخر .

ويرتبط مباشرة بمسألة النظرية العسكرية العامة مسألة « اعداد القادة على المستوى الاستراتيجى » . اذ أن النظرية العامة والبناء التنظيمى للقوة المسلحة لدولة ما يمكن أن تكون موقع اهتمام تخطيطى من مستوى القيادات التكتيكية الصغرى ولا حتى القيادات التعبوية (قيادة تشكيلات الفرق والجيوش الميدانية) فهذه يناط بها تنفيذ العمليات وليس اعداد النظريات وتطويرها . ولكن طبقة القادة الكبار أو الجنرالات كما يصطلح على تسميتهم هم المنوطين بمثل هذا العمل وهم بالتالى موضع الاعداد والتأهيل لذلك فان الحرب كما يقال « يكسبها ويخسرها الجنرالات وليس الجنود » لأن الحرب فى الحقيقة هى صراع عقليتين تنفذه التشكيلات الميدانية المرؤوسة لكل منهما .

وصحيح أن أكاديمية عسكرية أنشئت فى مصر فى الستينات الأخيرة ولكن لا مستوى الدراسة ولا مدى تنفيذ سياستها كانت تكفى لذلك المستوى الا بعد العدوان نفسه فمن أسف أنها توقفت نهائيا وكأن العدو توقف عن تطوره أو أن مصر حققت أهدافها فى التحرير .

ولنراجع ما ينشر عن قادة اسرائيل فى الأركان العامة أو القيادة الجوية أو قيادة المدرعات لنرى كيف يدرسون الدراسات الاقتصادية والعسكرية بل وادارة الأعمال فى المؤسسات المدنية حتى تتكون الفعلية السياسية الاقتصادية العامة التى تستوعب نظرية الدولة وتستطيع فى اطارها أن تشكل نظرية عسكرية ملائمة لامكانيات الدولة نفسها وكافية للتغلب على امكانيات عدوها ومتمشية مع روح العصر وأساليبه التكنية .

بل ان وزير الدفاع نفسه زار الجبهة الفيتنامية قبل عام ١٩٦٧ لدراستها والوقوف على مدى تطوير الأساليب لخدمة النظرية العامة ، وهو خبر كل ما قوبل به فى مصر وهو النشر فى الصحف اليومية .

ولا يمكن أن يكفى فى اعداد مثل هذا الجيل القيادى القراءة ولا حتى البعوث فان تطوير سلاح معين فضلا عن وضع نظرية عسكرية شاملة أو تطويرها أمر يقتضى الالمام الصحيح بالأوضاع الاقتصادية والفنية فى الدولة صاحبة النظرية وبالخصم كذلك وبنفس الدرجة بالتالى يتحتم أن ينشأ ذلك الاعداد القادة من الداخل وفى ظل النظام الاقتصادى السياسى السائد فى الدولة صاحبة النظرية نفسها .

بل من المؤسف القول أن الدراسة الجامعية سدت فى وجه الضباط بالقانون المرعى بدلا من أن تنظم وتخطط بما يتلاءم مع مستوى الدارسين وخطة القوات المسلحة ذاتها .

ويرتبط بمشكلة « القادة الكبار » كذلك الخاصية الملحوظة فى هيكل القيادة العليا والأركان العامة فى مصر وهى سيطرة جيل واحد من العسكريين عليه ، وحيث تجرى اسرائيل وتتمشى فى هذا مع ما هو سائد فى الغرب والدول المتقدمة على العموم بتبديل طاقمها القيادى العسكرى « لا يدخل فى ذلك وزير الدفاع باعتباره عضوا سياسيا فى الوزارة » عقب كل حرب وصولا الى أجيال متتابعة أكثر تطورا وأكثر احتكاكا وممارسة بعد كل تجربة واقعية نجد أن هذه القاعدة لم تكن مرعية فى مصر الأمر الذى جعل « نمط التفكير العسكرى السائد مستمدا على وتيرة واحدة » مما قد يهدد بتجمد ذلك النمط وعدم تمشيه مع التطور العام الذى يقع ليس فقط بتغير التكتيك أو المعدات فحسب بل حتى اعمالا لنظرية التطور ذاتها ، ويلزم أن تجد مصر أسلوب « اكتشاف » القادة الكبار مبكرا

وتضع الى جانب خطة اعدادهم خطة تبديلهم زمنيا بحيث يتجدد نمط الفكر القيادى العسكرى على فترات معقولة ومحسوبة .

ومع كل الاحترام والاقرار بالفضل للقادة المصريين الذين تحلوا بصفات شخصية ممتازة والذين تحملوا طوال حقبات عديدة مسئولية اعداد القوات والضباط الى جانب دفع ضريبة الجهاد من دمهم ومن عرقهم والذين اكتسبوا معارفهم بجهودهم الخاصة أو حتى للقلة ممن أسعدهم الحظ بالدراسة فان القليل لا حكم له كما أن المقصود هو العمل العام والمنتظم فى اقرار سياسة اعداد القادة على المستوى الاستراتيجى العالى كمبدأ عام مرعى ومستمر التحقيق وهو الامر الثابت افتقار مصر اليه ، بما لايعيب دولة نامية تتلمس طريقها نحو بناء قواتها المسلحة والسياسية والدفاعية بموازاة — وربما ينبغى أن تسبق قليلا — بناء اقتصادها ورخائها .

ولا يمكن هنا الا أن نقر بالفضل لكل ذى فضل من هؤلاء جميعا والا أن نذكر تضحياتهم وسبق ريادتهم مع قلة المتاح أمامهم من اعداد أو عمل لظروف ليسوا هم صانعوها .

وحتى نستكمل الصورة عن السياسة العسكرية العامة لمصر يتوجب علينا أن نتناول نقطتين هامتين ترتبطان بعضهما ببعض برباط وثيق ، أولهما سياسة التسليح المصرية والثانية سياسة البحث العلمى العسكرى .

وفى الحقيقة فان بريطانيا قد ظلت المورد الرئيسى للتسليح المصرى بحكم علاقتها السياسية الممتازة فى مصر ، ومن الطبيعى أنها حرصت على أن يكون السلاح بقدر سواء فى كميته أو فى نوعيته وهكذا ظلت متحكمة فى الارادة الفعلية أو حتى فى فاعلية الارادة المصرية ، وعندما نشبت حرب ١٩٤٨ عانت مصر من هذا الاحتكار البريطانى وآثاره وعندما سارعت الى السوق الغربية للتسليح

استطاعت أن تتسوق بعض الطائرات المقاتلة وبعض الأسلحة الصغيرة من ايطاليا كذا بعض الدبابات من فرنسا وبعض المدافع من سويسرا والسويد ولكن كانت معظم هـذه الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية منها المستصلح ومنها الملغى الاستعمال ، وكلها أقل من المطلوب كمية ونوعية •

وفضلا عن ذلك أخطرت الحكومة المصرية أن تقع — وهى تحت رحمة الظروف — فريسة راضية لسماسرة السلاح وتجارته السوداء ، وعرفت فى مصر أحد أكبر القضايا السياسية وهى « قضية الأسلحة الفاسدة » بل أنها كانت أحد محركات ودوافع ثورة ٢٣ يوليو •

لذلك فقد كان من الطبيعى أن تعتبر الثورة السلطة أن قضية التسليح قضية رئيسية وعاجلة ، ولما كانت الولايات المتحدة فى بدء الثورة لها صورة البديل الديمقراطى والمتحرر عن أوربا فقد حاولت الثورة تسوق سلاحها منها ، ولكن وبالنظر الى قانون الأمن المتبادل الأمريكى المرعى فى العلاقات الدولية الامريكية فقد كان من الطبيعى أن تفشل مصر فى التسلح منها ما لم تسلم أولا « بالتحالف » أو بالنفوذ السياسى الامريكى ، ورفضت مصر •• ورفضت أمريكا •

وفى باندونج عام ١٩٥٤ استطاعت مصر أن تتسوق السلاح بشروط سهلة من الشرق مرورا بواسطة الرئيس الصينى شواين لاى فالى الأسلحة التشيكية فالى الترسانة الرئيسية فى الشرق فى الاتحاد السوفيتى •

كانت قفزة مصر هائلة تخطت بها — ومن ورائها العرب وافريقيا وكثير من العالم الثالث حاجز الستار الحديدى وبشروط مغرية وبنوعيات وكميات فعالة فى ميزان التسلح فى المنطقة، وبدخول مصر تجربة العدوان الثلاثى زاد ذلك من محاولاتها تطوير قواتها

الجوية خاصة والقوات المسلحة عامة ، وقد بذلت جهودا لتصنيع الصواريخ المصرية وشارك بعض الخبراء الالمان فى المعاونة العلمية والفنية فى ذلك الميدان حتى أن اسرائيل اذ خشيت من هذه العاقبة لجأت الى جانب الضغط السياسى الى طرود المفرقعات والتى انتهت فعلا بخروج الالمان من مجال ذلك العمل ومن مصر كلية .. وتعثر مع الأسف المشروع .

وفى غمرة الحماس أنشأت مصر هيئة المصانع الحربية ولكن مدى فعالية هذه المصانع لم تبرز للمجال العملى والتطبيقى ربما فيما عدا بعض الذخائر .

ولا يمكن طبعا أن نتكلم عن سياسة التسليح دون ذكرسياسة البحث العلمى ، اذ كيف تستطيع دولة ما أن تقيم صناعة ما بدون البحث العلمى فضلا عن أن صناعة التسليح أسرع تطورا وأكثر تعرضا لحدة المناكسة التى يعتبر فيها أى تقدم فنى مهما كان صغيرا عامل حاسم وفعال . وعلى سبيل المثال كيف يتطور الدرع فى مواجهة المدفع المضاد للدبابة أو كيف يخف وزن السلاح ويطول مرماه وتثقل قذيفته وهكذا كثير مما لا يغيب عن فطنة القارىء .

واذا كان للقوات المسلحة مركز بحوث وتطورات فقد كانت الفعالية الحقيقية للبحث العلمى المصرى محدودة خلال الفترة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٧ .

وبينما نجد القوات المسلحة فى غالبية الدول تتخذ لنفسها « هيئة استشارية » من علماء الجامعات والبحوث لا نلمس لذلك أثر فى السياسة المصرية العسكرية .

ليس من شك أن الاعتماد فى التسليح على الصديق شىء مقبول ومعقول فى حالة كالتى تواجهها مصر الدولة النامية التى

فرضت عليها ضغوط الحرب والصراع تفريغا لكل طاقتها أولا بأول . ولا يمكن أن تسمح الموارد والظروف بسياسة تسليح متقدمة وتامة الاستقلال ولكن الأخذ بقدر منـاسب من الاعتمـاد الذاتى شيء مطلوب دون شك ومن المرغوب فيه المسارعة بوضـع أسس تطوير وتصنيع مصرية للتسلح يمكن أن تمول عربيـا مادامت الاهـداف متحدة .

ان الدولة ان كانت قد أولت سياسة التصنيع أهمية فائقة ، فانما كان لمثل هذه الصناعات الاستراتيجية الرئيسية المكان الملائم بين هذه الصناعة ؟

وغنى عن القول أنه فى غيبة نظرية متكاملة للعسكرية المصرية أو عدم وضوح الخطوط الرئيسية لها فى ظل أوضاع دولية معينة لاتقبل بحرب طويلة دون سرعة التدخل والحسم ما لم يكن فى ذلك مصلحة رئيسية لاحدى القوى الأعظم ، مثل هذا كان من شأنه أن يجعل المسائل المثارة فى المناورات والتدريبات العسـكرية فى مصر حتى لحظة وقوع عدوان ١٩٦٧ مسائل ترتبط بالطـابع الاجرائى وبالجزئيـات الفرعية بدلا من أن تعنى بدراسـة وتطوير الكليـات الأساسية للنظرية أثرا لها وتطويرا .

وليس معنى ذلك أن القوات المسلحة المصرية فى تلك الفترة لم تقم بواجبها على الوجه المرضى ولكن « الطابع العام المميز » كان بلا شك فى اطار محكوم بهذه الظروف المنوه عنها .

وعنندما طغت موجة « لوم النفس والنقد المرير » فى أعقـاب العمليات الحربية مباشرة فقـد كان من بين النغمات المسموعة أن الجيش قد شغـل نفسه باجـراءات داخليـة وبذا لم يتفرغ لعمله الأسـاسى .

وفى كل دول العالم ومهما كان النظام السائد بكل صـوره

وأشكاله ، فان القوات المسلحة من حيث هى ركن دعم أساسى لنظام الدولة التى ارتضاه شعبها تمد كل عونها لكافة الأجهزة عند نشوء حالات الطوارىء أو فى الحالات الاستثنائية وفى الكوارث الطبيعية أو فى حالات اضرابات العمل المتفشية فى أوربا الغربية الديمقراطية التكوين ، كثيرا ما نرى ونسمع كيف أن القوات المسلحة أنيط بها مهمة تغطية الثغرات الناشئة عن هذه الظروف فى أجهزة الخدمة العامة .

واذا كانت مصر فى ظروف ما قبل عدوان ١٩٦٧ قد لجأت للقوات المسلحة فى بعض حالات خلل المرافق العامة أو حتى حالات الدفاع السياسى والاجتماعى عن النظام ، فان ذلك لاينبغى أن يحمل بنتائج الهزيمة فى عام ١٩٦٧ ، وحتى من الوجهة الطبيعية والعددية فما كانت قوات تحت السلاح تقدر بنحو ربع مليون مجند لتتأثر بالعدد المستغل فى ظروف محلية داخلية ، وحتى يكون التصوير صحيحا ينبغى أن يكون التصوير دقيقا فمن ثم وجب أن توضع الأسباب الصحيحة فى دائرة الرؤية وألا تطغى أصوات بدوافع وجدانية أو خاصة على صوت الحقائق العلمية والأوضاع الواقعية المرضية فى كل دول العالم .

ونأتى الآن الى ختام مناقشة السياسة العسكرية العامة فى هذه الفترة لنجد سؤالا هاما يطرح نفسه بالنسبة لمدى ملاءمة « أوضاع القوات خلال الأزمة للواجب المناط بها » أو بصفة أخرى كيف حشدت قوات فى صورة أوضاع هجومية ليناط بها مهام دفاعية استراتيجية .. ؟

والحقيقة أن أى قوة مسلحة تستعد لعمل هجومى تكون فى حالة حشد مكثف فى رقعة محدودة من الارض فى انتظار أوامر الحرب حتى تندفع لتحقيق مهامها القتالية ، ويعطى تشبيه القوات فى هذه الفترة « بالياى المضغوط تمهيدا للاندفاع والفرد » تشبيها

صادقا لتقريب الصورة ، أما أن يتم ذلك في خطة دفاعية عامة فهـذا أمر يستدعي النظر .

والتبرير الصحيح أن القيادة المصرية ـ سواء السياسـية أو العسكرية ـ قد هدفت من حشدها بهـذه الصورة أن تسـتخدم أسلوب المظاهر العسكرية بالقوة ، بهدف توقيع ثقل مناسب على العدو لمنعه وردعه عن أى عمل هجومى . ومثل هذا الاسلوب فى المناورة الاستراتيجية معترف به ، وكثيرا ما عرفت الازمات السياسية الساخنة فى أوربا أشكالا عديدة له ، وقد استخدمه هتلر بنجـاح دونه عنه جودريان أبو المدرعات الالمانيـة فى مذكراته ، ولكن فى تصورى أن نجاح هذه المناورة يعتمد بالاساس على مدى « الحالة الذهنية » السائدة على الطرف المعادى وما لم يكن مهيأ نفسيا لتلقى مثل هذا التهديد فان المناورة كلها محكوما عليها بالفشل .

وفى مثل حالة عدوان ١٩٦٧ كان العدو واثقا بالضغط السياسى الدولى من الطرفين الأعظم وبالتعهد المصرى أمام المؤتمر الصحفى العالمى أن الحشد لا يخرج عن صورة المناورة .

وهـذه الحقيقة البسيطة كانت كافية لأن تفرغ مظاهرة القوة من كل قوة وكل تأثير لها ، أى أن الشرط الاساسى لأن تثمر سياسة المناورة بالقوة المسلحة هو أن تكون القـوات المناورة فى الوضـع الصحيح وتحت الأوامر الصريحة بحـرية العمل فورا لظهور بادرة عدم رضوخ العدو لقوة الردع والتهديد هـذه . فما بالك اذا كان العدو يعلم مسبقا سواء من جهة تحالفـه الأمريكيـة أو حتى من مؤتمرنا الصحفى ن المبـادأة الاستراتيجيـة ملكه وحده يتصرف فيها كيف يشاء ووقتما يشاء ؟ ألا تكون هذه اذن أعظم فرصة أمام العدو لضربة قاسية .

ان المبـدأ الذى يقول اذا هجمت فـدع العـدو يتوهم أنك

ستنسحب ، واذا دافعت فدع العدو يتوهم أنك ستهجم ، هو مبدأ صحيح وما زال مرعيا بنجاح فقط عندما لايكون العـدو على علم شبه يقينى بحقيقة نواياك •

ولربما يجرنا هذا الى طرح سؤال عن مدى جـدية اجراءات الأمن والسرية ، وسنترك لكل قارىء أن يستخرج لنفسه الصورة التى يراها حيال هذا الموضوع ، فقط يهمنا أن ننوه هنـا الى أن اعمال السياحة والخبراء ورجال الأعمال ••• الخ القائمـة الطويلة التى تقـدم مبررا وعذرا كلها ينبغى أن تسير دون توقف ولكن دون غفلة بل تحت الرقابة الهادفة وبكل اليقظة والصرامة ، كما أن هناك من الأوقات العصيبة ما لا يمكن أن تقبـل فيـه دولة ما أن تفتح حدودها ونشاطها على مصراعيه بحجة المرونة والكرم ، فحتى أكثر الأوطان انفتاحا فى أوروبا الغربية مثلا تعتمد دون شك على أسلوب القيود فى أوقات الطوارىء •

حيث أن المسألة تصبح مسألة موائمة بين المصالح الاستراتيجية الدفاعية وبين التشهير وكرم الضيافة ونرجو ألا ترجح كفة الأخيرة دائمـا •

علما بأن المقصود ليس تعقيد الأمور بلا سبب ، انما مثل هذه الاجراءات قد انتشرت لها مدارس علميـة متخصصـة تكفل كل سلاسة ومرونة الأعمال الروتينية اليوميـة ، وفى نفس الوقت تتيح القدر الكافى من اليقظة والمتابعة للأنشطة المعادية •

وهكذا نأتى الى نهاية الحديث عن الاستراتيجية العسـكرية لمصر خلال هذه الحقبة فيما يتعلق « بالسياسة العسكرية العامة »•

وينبغى علينا أن نلقى ضوءا قليلا على الاستراتيجية الخاصـة بالقوات الثلاث الجيش والبحرية والطيران بهدف استكمال الاطار

ليس الا ، وغني عن القول أن أى من هذه الموضوعات قد يتطلب ويستغرق دراسة خاصة فى حجم الصفحات كلها أو تزيد .

كان أعظم ما تلقته القوات المصرية فى عدوان ١٩٥٦ من دروس هو الأهمية العظمى للقوات الجوية كسلاح هجوم رئيسى ومرن وحاسم ، وكان من الطبيعى أن يبذل مزيد من الجهد المضاعف تجاه هذا السلاح فى الفترة التى انقضت بين ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ . وتلمس جهدا كبيرا فى ذلك المضمار دون شك كان أبرز ما فيه تنوع المقاتلات وزيادة عددها وادخال القاذفات المتوسطة الى الخدمة وانشاء تشكيلات دفاع جوى ، ومع كل ذلك فقد أثبتت حوادث ٥ يونيو أن ذلك وحده لم يكن كافيا .

فأولا كان ينبغى أن يوفر الجهد الكافى لخلق جيل من الطيارين المدربين على مستوى عال وفى نفس الوقت بالعدد الكافى لتشكيل قوة احتياط منهم . فحيث استطاع العدو أن يستخدم طلعتين وثلاثة بالطائرة الواحدة خلال اليوم لم نستطع نحن ذلك ، ومعنى هذا ببساطة مضاعفة عدد اطائرات ما دام عدد اطيارين يسمح بذلك .

على أن ما يكمل هذا هو الارتفاع بمستوى اعداد الطائرة فنيا واداريا على الأرض سواء بالصيانة الجيدة ورفع كفاءة طائرات الخط الأول أو بالعمل على تقليل زمن خدمة الطائرة واعادة تموينها على الأرض لأقل فترة زمنية ممكنة وهذا يعنى فى الحقيقة زيادة الساعات القابلة لطيرانها الامر الذى يشكل مع احتياط الطيارين مضاعفة عدد الطلقات والقنابل التى يمكن اسقاطها على العدو يوميا .

ومثل هذه الجدية والوفرة فى اعداد الطيارين بالاضافة الى الفنية والعلمانية فى صيانة الطائرة وسرعة اعدادها وتموينها لم يثبت أنها توفرت لمصر حتى بعد ١٠ سنوات من خبرة حرب ١٩٥٦ .

وثانيا فان اعداد مطارات الخط الأول كان في الحقيقة يتلخص في كلمة واحدة هي « هزيل » فلم يكن العدد ليسمح بأي مناورة ولم يكن مستوى اعداد المطار نفسه ليسمح بالخدمة الفنية العالية ولا بتلقي هجمات العدو وسرعة ازالة آثارها واعادة تشغيل المطار، وأن قلة عدد المطارات الأمامية لم يشكل صعوبة أمام قواتنا الجوية فحسب ، بل أنه سهل لقوة جوية معادية محدودة أن تقضي على أمل نشاط سلاحنا الجوي بجهد محدود للغاية لم يستغرق في الواقع أكثر من نهار عمليات واحد •

وفي نفس الوقت فان اتخاذ خطة الدفاع الاستراتيجي كان يقضي بل يحتم أن تبنى الحظائر الخرسانية وأن تقام المنشآت الادارية في تحصينات تحت الأرض بجدية وبسرية كافية حتى يمكن اتقاء الضربة الجوية المعادية المتوقعة من عدو يتبنى استراتيجية الحرب الوقائية • ومثل هذا التراخي في اعداد المخابيء والحظائر والمنشآت الدفاعية فضلا عن أنه تناقض صارخ في التخطيط الاستراتيجي على مستوى القوات فهو خطأ كان ينبغي على كافة أجهزة التفتيش والقيادة أن تتنبه اليه وتتلافاه وتعمل على ازالته ، وبمثل ذلك الاعداد بالاضافة الى تقوية شبكات الدفاع الجوي كان من الممكن أن تنتزع المبادأة الجوية من العدو تمهيدا لنشاط جوي مصري في الوقت المناسب وهذه الخطة قد حققت هذه النتائج بحذافيرها في يوليو ١٩٧٠ فيما عرف في اسرائيل باسم السبت الحزين أو أسبوع تساقط الفانتوم •

وثالثا فان انشاء تشكيلات دفاع جوي هو علامة صحيحة ولكن دون أن ينشأ معه نظام انذار وتوجيه راداري مخفي جيدا ومدافع عنه وعلى درجة عالية من الكفاءة الفنية فان الأمر يصبح بمثابة اعداد مساحة أكبر من الأرض المغطاة بالمدافع المعرضة لمزيد من قصف العدو جويا •

ان السرعة فوق الصوتية والارتفاع الشاهق الذى تمكنت منها طائرات اليوم لم تجعل الدفاع الجوى مهمة يسيرة وأن الشوط الذى قطعته الطائرة من الاربعينات الى الستينات شوط هائل بحيث أنه كان يكفى خلال الحرب العالمية الثانية وجود جهاز راداري محدود وبعض الأنوار الكاشفة والمدافع اليدوية والبالونات لتشكيل نظام دفاع جوى قوى مثل ذلك الذى أحبط الغزو الألمانى لبريطانيا ، ولكن اليوم ونحن بعد منتصف الستينات والترسانة المفتوحة هى قمة ترسانات التسليح الأمريكية فقد لعب التشويش الرادارى والالكترونى وحسن التخطيط لمهاجمة أهداف الدفاع دورا مغايرا وكان من المفروض تلافى الكثير من نتائجه لو أن عناية أكبر وحراسة أكثر ودفاعا أعمق روعى فى بث شبكة الانذار والتوجيه للدفاع الجوى .

وفى كل مرة سوف تتحقق من صدق ما قدمنا عاليه من أن المناورات لم تكن لتناقش هذه المسائل ومن أن البحث العلمى لم يكن على المستوى الملائم وباختصار وبصدق لم تكن الجدية واليقظة للعدو أمرا سائدا مرعيا فى كل مستوى القيادة والتخطيط .

ولقد استطاع نفس الجندى والضابط المصرى أن يبنى ذلك النظام الدفاعى الجوى المناسب من حيث المستوى والكافى لأن يجعل الفانتوم تتهاوى وأن يقلب فى خلال أسبوع واحد ميزان القوة الاستراتيجية بما يجعل « مبادرة سياسية » تقدم لمصر ، والأعجب أن ذلك النظام وضع تحت ضغط هجوم يومى مكثف للعدو ، مما يقطع بأن الأمر ليس من الاستحالة كما حاول العدو أن يصوره لنا كما أنه يقطع بأن نصر العدو — مرة أخرى — لم يكن بفضل « عبقرية تخطيطية » بقدر ما كان فعلا « عبقرية التراخى » المصرى التى هى مع الأسف طابع عام ومميز لكل الأعمال المصرية التى تهتم بالظاهر وتتجنب آثاره أى قضايا جادة أو لنقص معين

وكأن وجود النقص والصعوبات شيء لاينبغى أن نذكره أو نعترف به أبدا .

ان القوات الجوية المصرية — بتجرد وبصدق — ضربت مثلا رائعا فى الروح العالية وفى التضحية خلال حرب ١٩٦٧ سجلتهـا كثرة المستشهدين من أفرادهم ، ولعل مما يريح هذه الأجسام والأرواح أن دمهم كان ثمن وضوح الرؤية وعلامة الانذار النهائى التى تنبهت مصر كلها لحقيقة موقفها الدفاعى الجوى فأمكن تطويره وتغييره .

ومع الاعتذار فلابد أن نذكر هنا قول الشاعر العربى :

عداى لهم فضل على ومنة   فلا أذهب الرحمن عنى الأعاديا
همو بحثوا عن زلتى فاجتنبتها   وهم نافسونى فاكتسبت المعاليا

وأما القوات البحرية المصرية فمع ما كانت تشكله من تفوق حقيقى ملحوظ على العدو فانها بكل المفاجأة لم تستخدم ولم يخطط فى الحقيقة لاستخدامها بالقدر الكافى ، وكان التفكير المتأخر باستخدامها خلال مسيرة العمليات واستبانة موقف شلل الطيران تفكيرا غير محضر مسبقا مما خشى معه عليها من تفوق العدو الجوى ، مع أنه كان يمكن أن تستخدم للعمل خلف قوات العدو المهاجمة على الساحل لارباكه وشله وقطع مواصلاته سواء بالقصف المدفعى أو بالفدائيين وزوارق الصواريخ التى أثبتت فعالية وتأثيرا حاسما فيما بعد .

ولو أن مزيدا من تخطيط الجهود مع استعمال الخيال العالمى فى تصوير استراتيجية بحرية مناسبة لتفوقنا النسبى كان كافيا لأن يحدث خللا مؤثرا فى مخططات العدو الدفاعية كلها .

وبقى علينا أن ننوه بكلمة عن القوات البرية .

كان أبرز ما أظهرته عمليات ١٩٦٧ أن القوة العددية المتزايدة

للقوات البرية المصرية ما لم تكن مرتكزة على تطـوير آلى ونسب متوازنة من عنـاصر الحركة والنيران فانها لا تصبح الا هدفا واضحا وممتدا تقصف العدو ونيرانه وعمق مناورته .

ان افتقار هـذه القوات فى مصر حتى يونيو ١٩٦٧ الى عنصر التوازن بين المدرعات والقوات غير المدرعة ، كذا افتقارها الى خفة الحركة التصويبية العالية التى امتاز بها العدو باستخدامه « فرسـان الجو » تلك القوات المحمولة بالطائرات العمودية جعل قوات مصر البرية أكثر التصاقا بالأرض وأقل اعتمادا على خفة المناورة وسرعة الايقاع اللازمة حتى فى الهجمات المضادة .

أما المرجع والأسـاس فى الواقع فهو نظـرية الدفاع المصرية كلها . وفى هذا الصدد يلزم أن تراجع الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص فى الصحراء الغربية وتطور نظريات أو أساليب الدفاع من الدفاع الخطى الى الصندوقى الى النطاقى ومن الدفاع الثابت والمرن والمتحرك . كما ينبغى أن تدرس استراتيجيـة الاقتراب الغير مباشر ، فقد ثبت أنها هواية ملائمة للعـدو استطاع أن يمارسها بنجاح فى كل حروبه السابقة ـ كل هذا فى ظل التطور التكنيكى فى أسـاليب المواصـلات والاسـتطلاع واتاحة النيران بالوسائل الالكترونية الحديثة .

خلاصـة استراتيجية الصراع :

حيث كان العـدو قد خطط ورسم استرتيجية متكاملة لعمله السياسى والعسكرى والدعائى والاقتصادى ، كانت مصر تدخل فى مجموعة ردود أفعال متتالية استطاعت أن تفقدها القدرة على التركيز والحسابات الدقيقة .

وكان الثالوث الجبهوى المعادى قد وصـل الى ذروته فى مطلع ١٩٦٧ فالجبهـة الداخليـة استقرت فيها القوى المضـارة بالتنميـة الاجتماعية ، والجبهـة العربيـة على نفس الوضع نتيجة حرب اليمن

أما اسرائيل والولايات المتحدة فقد شكلا تحالفا جبهويا لم يواجه مع الأسف الا بتشرذم قوى الثورة المصرية والعربية من جهة وعدم تنسيق وتأكد من الاصدقاء من جهة أخرى .

وحيث كانت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية تحت ستار الجدار الدولى المانع من البوليس الدولى قد طورت نفسها للمستوى التكتيكى العالى الذى سمحت به الترسانة الأمريكية العدوانية ، فان مصر لم تغفل تطوير قواتها المسلحة ولكن انعدام التنسيق بين التخطيط العسكرى والسياسى والدعائى واغفال أساسيات رئيسية فى التشكيل والتكوين للقوات وعدم جدية اختبار النظرية العسكرية كل هذا الى جانب ادارة المعركة بأسلوب لا علمى يرتكز على مفهوم خاطىء عن مصر سريع حاسم أو انهيار كامل وتسليم ، كل هذا جعل الحرب فى ١٩٦٧ شيء محكوم عليه حتى من قبل أن تطلق طلقة واحدة ، وما كانت كل الروح المعنوية للقوات قبيل العمليات لتغنى عن علمانية التخطيط والادارة للحرب .

وفى غمرة نقد الذات لقيت القوات المسلحة من شعبها ما لم يعرفه التاريخ العسكرى قاطبة . واذا كانت قد وجهت بعض الانتقادات الهادفة ، فان أعلى الأصوات تأثيرا ونقدا كان يصدر من الفئة الاجتماعية المضارة عن تشفى فى الجهاز الحقيقى والرئيسى للثورة وأمن الوطن وحرية رفضه لمخططات الاستعمار .

وحاول العدو أن يرجع النتيجة الى قوته التى لا تقهر وتخطيطه العبقرى والحقيقة أن نجاحه الحقيقى كان فى الخداع السياسى والتشتيت العسكرى أما نصره فقد صنعته أخطاء الغير بالدرجة الأولى .

أما الآثار والنتائج التى ترتبت على عمليات يونيو ١٩٦٧ فسوف نتناولها بالشرح والتحليل فى الفصل التالى .

الصـــــمود

« أن تخسر معركة فهذا من سوء الطالع .. وأن تخسر حـــربا فذلك من سوء القيادة » .

اعادة التوازن :

عندما أوقف القتال المسلح على جانبى قناة السويس فى صباح يوم ١٠ يونية عام ١٩٦٧ كان أمام السلطات المصرية أكثر من مشكلة ملحة كل منها يطلب أولوية فى الحل ولكنها كلها تنبع وتنتهى من والى مصـــدر واحد فقط أصبح هو محور الارتكاز الرئيسى فى كل التحرك المصرى الا وهو العدو المزهو بنصر كبير وان كان رخيصـــا وما ينبغى عمـــله نتيجـــة ذلك الاختـــراق الذى لم يصب حـــدود الأرض المصرية فحسب بل توغل ليكون فى عمقـــه اختراقا للبنـــاء المصرى كله وللدولة المصرية وأجهزتها وزاد اختراقه حتى أوشـــك أن يصل فى غوره الى صميم الروح المصرية الأصيلة ذاتها .

لقد فقدت القوات المسلحة المصرية آلافا من أرواح الشـــهداء ومعظم تسليحها الذى اقتطع لعشر سنين ما يقـــرب من ٣٠ ٪ من ميزانية الدولة كما فقدت كل رصيد الثقة والمعنويات التى اكتسبتها القوات المصرية من بعد حرب ١٩٥٦ .

وخرجت القيادة السياسية من معارك يونيو ليس فقط بجروح الكبرياء ولا كذلك بمرارة الهزيمة بل أكثر من هذا بقسوة الانقسام وخطورته .

أما شعب مصر ذلك العطاء الدائم الذى يبدو وقد تغلغلت فيه الأمية وظهرت على قسماته البراءة والسذاجة وبان فى تصرفاته اللامبالاة فقد كان رغم ذلك هو الوحيد الصخرة الصامتة الصامدة التى عليها تحطم الهدف الحقيقى من عـــدوان يونيو ، وهو وان كان لم يرحم

نفسه ولا قواته المسلحة ولا قيادته من لذعة السخرية ولا همسة العتاب ولا قسوة النقد الا أنه الأكثر وعيا والأقوى صلابة والأكثر عنادا من العدوان ومن الانتصار الرخيص ، فقد أعلن رفض الاقرار بالهزيمة ورفض استسلامه لأى مطامع ظاهرة معلنة أو خافية مستترة، وهو ما اعتبرته القيادة السياسية تمسكا ببقائها فى موقع العمل القيادى .

وقد كان هذا الموقف هو ما فاجأ جبهة العداء الأمريكية الصهيونية ومن راهنوا على انتصارها أو شمتوا فى هزيمة مصرونظام مصر وشعب مصر وقلب كل حساباتهم ، تماما كما سبق أن فاجأ موقفه فى عام ١٩٥٦ جبهة العداء الانجلو فرنسية الصهيونية ومن تهيبوا من مواجهتها وتوجهوا بعد انذارها الى عبد الناصر بالنصح بالتسليم لأن مصر ليست الند لهذه القوى العاتية ، فلما صمد شعب مصر وانتصر فى النهاية كان ذلك أحد مفاجآته التى لا يخرجها الا فى لحظات الحسم التاريخية فيقهر بها أعداءه ومستعمريه .

وأن هذه السطور قد تبدو تحيزا من مصرى لمصر أو تبدو كلمات انشائية عن مصر تصلح لموضوع أدبى أكثر منه علمى ، ولكن المتبصر والمقلب للأمور لن يلبث أن يرى أنها أن هى الا حقائق علمية تتعلق بمعنويات شعب ذى حضارة ضاربة فى القدم والاصالة ، ولقد ينقصها كثير من اعادة الصقل واللمعان ولكنها تبقى مع ذلك حقائق تاريخية ثابتة ترتبت عليها حقائق سياسية واستراتيجية من عشرات المئات من السنين ، وليراجع المتشككون هزائم الهكسوس ، والتتار والصليبيين ، ليعلموا كيف صدت مصر وشعب مصر الهجمات الضارية والشرسة التى أفقدت المشرق العربى كل قواه الدفاعية والحضارية حتى اذا تحركت مصر ضربت فصدت ثم بددت قوى الشر والعدوان وأعادت للحياة فى المنطقة كلها ناموسها الطبيعى .

من العدوان اذن نبعت كل خيوط الحركة فى هذه الفترة

التاريخية الحاسمة ولصــدد « وازالة آثار العـدوان » كما أصبح الشعار الهدف اتجهت كل مسارات الحركة .

وما أن استقر الامر للقيادة السياسية فى مصر عقب يومى ٩ ، ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ حتى تركزت اهتماماتها فى العمل فى الدوائر التالية :

١ ــ على الجبهة الداخليــة أجـرى تغيير شــامل فى الجهــاز العسكرى بما فى ذلك قيادة القوات المسلحة مع اعادة بناء وتنظيم القــوات المسلحة ذاتها ــ كذلك نبتت أفكار عن ايجــاد نوع من المعارضة من داخل التنظيم السياسى الواحد وقد تبلور ذلك الفكر فى ما عرف باسم بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ (الوثيقة الثالثة لثورة يوليو).

٢ ــ كذلك عدلت خطط التنمية والموازنات المالية وظهــرت خطط الانجاز وموازنات الاعمال لتدبير الاعتمادات الكافية للدفاع

٣ ــ كانت سياسة الصمود تعنى بالنسبة للجبهــة العسكرية اعلان قيام حرب الاستنزاف والتى من أبرز معــالمها اغراق المدمرة ايلات ــ ومعركة رأس العش ــ معركة جزيرة شدوان ــ بناء حائط الصواريخ ــ يوم السبت الحزين وسنتناول بعضا من هذه الأحداث بتفصيل فى الصفحات التالية .

٤ ــ أما فيما يتعلق بجبهة العمل العربية فقد استمرت سياسة مؤتمرات القمــة العربية وعقــد مؤتمر الخرطوم لدعم مصر ماديا ، كذلك حاولت مصر تنشيط الجبهة الشرقية على الحدود الاسرائيلية من خلال دفع منظمة التحرير الفلسطينية بأجنحتها العسكرية للعمل من قواعدها فى الأردن وهو ما انتهى بمجزرة لهذه القوات فيما عرف باسم أيلول الأسود سنة ١٩٧٠ .

٥ ــ أما فيما يتعلق بموقف الدول الأعظم من الصراع فقد كانت طبيعة الاحداث تعنى أن الولايات المتحدة فى جانب الخصم وبالضرورة

والمقابل فالاتحاد السوفيتي فى جانب الصديق ، وسنرى أن سير الأحداث سوف يظهر الى أى مدى يمكن لهذا الصديق مجاراة ما هو مطلوب منه للدعم العسكرى والسياسى وأثر ذلك على بداية تغيير أفكار القيادة السياسية فى أسلوب الحل .

ونستطيع ابتداء أن نقول أن صعوبة العمل بعد نكسة يونية نشأت من حتمية الممارسة اليومية للعمل بسرعة وحسم ودقة فى أربع مجالات كثيرا ما تشابكت وتداخلت حتى ليصعب أحيانا كثيرة الفصل بين كل منها ، ونحن اذ نتابع هنا كل مجال على حدة فذلك بقصد ابراز معالم ذلك المجال مع الأخذ فى الاعتبار تداخلات وتأثيرات المجالات الأخرى عليه .

- اعادة بناء شاملة فى المجال العسكرى .
- اعادة بناء كاملة فى الجبهة الداخلية .
- عمل دائب فى المجال العربى .
- عمل دائب فى المجال الدولى .

فى المجال العسكرى :

كان على القيادة السياسية المصرية أن تعيد بناء الدولة والجيش وأن تعيد بعد ذلك توازن القوى فى المنطقة ... ذلك التوازن المختل عسكريا وسياسيا واقتصاديا ومعنويا ، بل كان عليها فى الحقيقة قبل ذلك كله أن تعيد التوازن الى هيكل القيادة نفسها من حيث هى قبضة السلطة التى تمسك بالمدفع والورق كما تمسك بالدينار والمذياع وهى التى اقدرت وخططت وقررت وأدارت لهذه الفترة .

وهكذا كان بالفعل ، فلقد أعيد التوازن فى القيادة السياسية والعسكرية فى ظروف خسر فيها العمل القيادى كثيرا من وجوه أبطال الحقبة السابقة ، وفيما بعد سمح أن يكون الأسلوب الذى تمت به هذه العملية أسلوبا صاخبا لم يتسح — كما تصورت القيادة

السياسية ــ كل الحقائق للشعب تفاديا لنشوء موقف آخر مشابه ، بقدر ما أتاح لأعداء مصر وشعبها فرصة التشهير والتشكيك واستغل بعد ذلك ــ وأحيانا كثيرة ما زال يستغل فى شن حملة نفسية عاتية كلما أريد تشويه صورة العمل القيادى المصرى خدمة لمصالح قوى أجنبية خارجية .

ولقد واجهت بريطانيا فى خلال الحرب العالمية الثانية طوال الأربعينات الأولى مواقف هزيمة مريرة قاسية ومواقف اثراء غير مشروع من كبار القادة على حساب التسليح والتموين لقواتها المسلحة ولكن تشرشل رفض أن يحدث مثل هذه « الفرقعة » فى عمليات التغير لا بقصد التستر طبعا عليها بل تقديرا منه لحتمية أن لا يستفيد العدو من أخطائه هو وأن لا يمد العدو بالمادة المناسبة لحملاته النفسية .

وعلى أى حال فان الوقت لم يحن لأن تطرح صورة كاملة لهذه الحقبة بما حوته من أحداث وتيارات وان كان ذلك فى حينه ينبغى أن لا يفوت على رجال التاريخ حتى يمكن دراسة ذلك خدمة للمستقبل ولأجيال القيادة الصاعدة من بعد .

والآن كان على القيادات العسكرية والسياسية الجديدة أن تعيد التوازن الدفاعى والعسكرى بأسرع ما يمكن ، وأن تعيد بناء « ولو قشرة صلبة » لتغطية الحدود المصرية وحماية العمل المصرى الجديد .

من الوجهة الفنية لمعنى الحرب يمكن القول أن حرب يونيو ١٩٦٧ لم تنته فعلا الا فى يوليو ١٩٧٠ بقبول مبادرة روجرز وتكون بذلك قد استمرت نحو ثلاث سنين ، وانقسمت الى دورين رئيسيين فى الدور الأول الذى استغرق نحو خمسة أيام كانت هزيمة مصرية وعربية ، وكان تخلى عن أرض مصرية وعربية وكان تغيير لواقع

جغرافى سياسى كبير اذ دخلت فلسطين كلها للمرة الأولى تحت الاحتلال الصهيونى كما وقعت الجولان السورية للمرة الأولى تحت الاحتلال كما احتلت سيناء للمرة الثانية فى نحو من عشر سنين حيث كان الاحتلال الاول عام ١٩٥٦ .

على أن ايقاف القتال فى الحقيقة قد ألزم الطرفين المتقاتلين كما أبرزت الاحداث (بعدم الحركة) أى بالثبات على خطوط شاطىء القناة أما الدور الثانى من الحرب فكان القتال بالنيران الذى لم يلبث أن استوعب كل أسلحة البر والبحر والجو حتى انتهت الحرب فعلا فى يوليو ١٩٧٠ .

ومن الغريب أنه فى دورى حرب ٦٧/١٩٧٠ لم تعكس الأعمال القتالية نتائجها على الأوضاع السياسية ففى الدور الأول كان النصر رخيصا سريعا بما لا يمكن أن يعكس الصورة الحقيقية للثقل الجغرافى السياسى والدولى لكلا طرفى الصراع المسلح اسرائيل ، مصر — كانت مصر ومصر نفسها هى التى مهدت ثم مكنت لعدوها من النصر السريع بهذه الصورة سواء بقرارها بالانسحاب أو بقرارها بالخروج من المعركة نهائيا .

وفى الدور الثانى — ومع التحسن الحقيقى فى صورة الأعمال القتالية من الجانب المصرى ، الفلسطينى كليهما ، ومع بدء مصر انتزاع المبادأة من الجانب المعادى وافقاده الميزة الرئيسية الكبرى التى يتمتع بها وهى التفوق فى الجو فان مصر — ومصر نفسها للمرة الثانية هى التى قبلت مختارة أن لا تجنى فى ميدان القتال ثمار ذلك العمل العسكرى الناجح مؤثرة أن تكون جائزتها الكبرى على مائدة تسوية مشرفة ، ولسوف يأتى المجال الذى نناقش فيه ذلك القرار وأهدافه ، ولكن يهمنا الآن أن ننوه أنه فيما بين مستوى لا يبتعد عن الصفر بكثير وبين ذلك المستوى القتالى الذى أجبر الجبهة المعادية على أن تتقدم باقتراح التسوية السياسية فيما عرف بمبادرة

روجرز ، فيما بين هذين المستويين المتقابلين لم تستغرق مصر الا أقل من ٣ سنوات ، الأمر الذى يعتبر من الناحية العسكرية والسياسية عمـلا مرضيا دون شـك ، ولنـذكر أن بريطـانيا الدولة العظمى والامبراطورية آنذاك ـ وخلفها الجبهة الأمريكية بكل امكانياتها الجبارة فنياواقتصاديا ، ويدعمها العمل العسكرى الروسى البطولى فى الشرق ، استغرقت أكثر من هذه المدة لتعود بعـد الانسحـاب بدنكرك مرة أخرى الى أوروبا ابان الحرب العالمية الثانية .

وبعد التغيير الشامل فى الهيكل القيادى للقوات المسلحة تغير الى جانب ذلك وبأكثر من مـرة اطار التعاون بين الجيش المصرى والسوفييت ، فلقد نقلت النكسة هذه العلاقة الى مراحل متطورة .

بدأت بأن أصبحت المشورة على كافة المستويات وأصبحت أقرب لأن تكون حتمية قبل اصدار القرارات العسكرية بصورة أو بأخرى كما تطورت معدلات الامداد بالأسلحة فى الحجم والنوع ، وفى المرحلة الأولى من الدور الثانى للحرب استلزم الأمر اقامة جسر جـوى بين موسكو / القاهرة ضمانا لسرعة الامداد بالعتـاد الضرورى لاعادة التوازن وبناء منطقة دفاعية جديدة غرب القناة ، كما كان عام ١٩٦٩ حاسما فى المرحلة الثانية للدور الثانى من الحرب حيث أقيمت شبكة دفاع جوى فعالة ثم عندما دخل الدور الثانى للحرب مرحلته الثالثة فى عام ١٩٧٠ تغيرت نوعيات أجهزة وعتاد الدفاع المصرى التى امدت بها القوات وتطورت الأساليب الالكترونية ونوعيات صواريخ الدفاع الجوى بل واشتركت أسراب دفاع جوى سوفيتية فى غطاء الجبهة الداخلية المصرية .

وهكذا فقد شهدت هذه الفترة من الستينات تغييرا سريعا وعميقا فى الاستراتيجية المصرية والعلاقات السوفييتية تغيرا اقتضته ومهدت له أحداث نكسة يونية ١٩٦٧ ونلمس فيه تطور الأسلحة ونوعياتها وأحجامها ثم تطور علاقة المشورة والتنسيق للدرجة الذى كان معها

يسافر نائب رئيس الجمهورية المصرية شهريا للتنسيق بين موسكو — القاهرة ، ولم تنته هذه العلاقة الا بتوقيع معاهدة صـداقة مصرية سوفييتية فى مايو ١٩٧١ وقعهـا الرئيسان السادات وبودجورنى فى القاهرة .

فى المرحلة الأولى تم بناء منطقة دفاعية شرق القناة كما تم اخلاء محافظات المنطقة ونقل معمل تكرير السويس الى الاسكندرية ، وفقدت اسرائيل فيها أكبر قطعها البحرية ايلات لأول مرة فى العالم بصاروخ بحـرى من لنش مصرى ، وفى ابريل ١٩٦٩ أعلنت حرب الاستنزاف بالمدفعية والعبور وهى احدى الصـور التى يقدمها الجنرال بوفر للاستراتيجية المحتلة بين دولتين تفتقد احداهما أمام الأخرى التوازن فى حجم التسليح والتفوق بوجه عام (١) ، ولقد تدرج حجم القوات العابرة للاشتباك مع العدو من الوحدات الفرعية الصغرى وجماعات الاستطلاع حتى وصل الى عبور كتيبة مشـاة كاملة ، كما أسفرت معارك المدفعيـة عن تدمير فى الخط المحصـن الاسرائيلى فى الشرق والمعـروف باسم « خط بارليف » رئيس الأركان الاسرائيلى وكان ذلك الخط مقاما على مسافة نحو ١٠ — ١٥ كم من القناة ، كما قرنت هذه الدوريات بدوريات اغارة من الصاعقة البحرية وصلت الى ميناء ايلات واستطاعت أن تدمر للعدو وحدات بحرية وسفن نقل وامداد ولم تخل هاتان المرحلتان من عمليات دفاعية مصرية ناجحة تمثلت فى رأس العش جنوب بور فؤاد على الناحية الشرقية وكذا معركة جزيرة شدوان فى مدخل خليج السويس شرقى الغردقة .

أما المرحلة الأخيرة فى الدور الثانى من حرب ٦٧/١٩٧٠ فقد نشأت بادخال العدو لسلاح الجو فى الحرب بعد تجهيزه بأحـدث ما أنتجته ترسانة السلاح الأمريكية بما فيها طائرات الفانتوم المقاتلة القاذفة ذات المدى البعيد والأجهزة والطائرات الالكترونية التى تخدم

---

(١) مقـال الدكتور بطرس غالى بعنوان « الابعاد الجـديدة للاستراتيجية الدولية » مجلة السياسة الدولية العدد ٥ يولية ١٩٦٦ .

هذه القوة الأمر الذى جعل العدو يعلن أنه سيجعل من سماء مصر « سماء مفتوحة » بمعنى أنه سيشل الدفاع المصرى الجوى كله مع التصميم على اختراقه .

وكان يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩ محك اختبار لهذه السياسة الاستراتيجية الاسرائيلية التى ثبت يومها تمام فشلها اذا استطاع الدفاع الجوى المصرى أن يسقط ٦ طائرات هجومية رغم أن العدو استخدم فيها أحدث أساليب الاعاقة الالكترونية والشوشرة على الأجهزة والمعدات ، كما تمت طلعات استطلاع الكترونية ورصدت هذا الاستطلاع للعدو الأقمار الامريكية الصناعية (١) •

هذا الفشل جعل العدو يغير استراتيجيته الجوية الى ما سماه « بغارات العمق » وهى الغارات التى توجه لأهداف منتقاة بعناية بقصد تحطيم روح العدو المعنوية بالدرجة الأولى وأهدافه الاستراتيجية الهامة كالمصانع وعقد المواصلات والكبارى . وفى هذا المجال ضرب العدو مصنع أبى زعبل للحديد واختار ساعة تغير ورديات العمل فقتل ٨٦ عاملا وجرح ١٦٤ آخرين . وذلك فى ١٢ فبراير ١٩٧٠ ، كما ضرب مدرسة ابتدائية فى بحر البقر يوم ٨ أبريل ١٩٧٠ قتل فيها ٣٠ تلميذا صغيرا ، وقبل ذلك ضرب العدو بعض معسكرات الجيش فى ضواحى القاهرة فى المعادى والهرم ، فلما احتجت مصر وأبلغت الولايات المتحدة بذلك كان رد هذه الأخيرة لا نستطيع أن نضمن وقوف هذه الغارات ما لم تتفاوض القاهرة مع تل أبيب •

وبعدها قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة للاتحاد السوفيتى فى فبراير ١٩٧٠ تكتمت أخبارها فى حينه وعاد باتفاقية اقامة شبكة دفاع جوى صاروخية عن القاهرة والاسكندرية وأسوان والجبهة فى القناة يشترك الروس فى تدريب المصريين عليها حتى يتم استيعابها .

(١) راجع المهندس حسين الطنطاوى فى كتابه فكر عبد الناصر ص ١٣٨ « موسوعة عبد الناصر » .

وعادت غارات العدو لتتركز على منطقة قناة السويس طيلة شهور ثلاث بطلعات دائمة متوالية بلغت زنة القنابل المسقطة يوميا خلالها على منطقة القناة وحدها ٥٠٠ طن ، كان الهدف الرئيسى منها سرعة تدمير الروح المعنوية للقوات ومنع اتمام شبكة الصواريخ الدفاعية ، ومع ذلك فعندما نجح الدفاع الجوى المصرى فى خلال ٤٠ يوما فى انجاز مهمته وبلغ معدل انفاقه اليومى مليون جنيه ، فقد وقد على اسرائيل ما أسمته « السبت الحزين » حيث تساقطت طائرات الفانتوم على القناة وأسر طياريها أو قتلوا ، وخمدت الى الأبد استراتيجية سلاح الجو الاسرائيلى سواء فى غارات السماء المفتوحة أو فى غارات العمق ، ولما كان ذلك السلاح هو العمود الفقرى للهجوم الاجهاضى أو الوقائى الاسرائيلى ، وكانت هزيمته على هذه الصورة نقطة تحول خطيرة فى مسيرة استراتيجية الحرب كلها كان يمكن أن تعكس جميع نتائجها السابقة بما ففيها كذلك نتائج الدور الأول الذى مكن اسرائيل من احتلال الجولان وسيناء فوق أرض فلسطين ، ولما كانت الفانتوم وأجهزة التخطيط والتشويش والاستطلاع والادارة الرادارية الالكترونية التى خدمت كلها آلة الحرب الجوية الاسرائيلية خلال ذلك الهجوم الاستراتيجى الاخير قد فشلت فمعنى ذلك أن الاحتياطى الاستراتيجى كله لدى اسرائيل والجبهة المعادية قد فشل فى الوصول الى النتيجة الوحيدة الحاسمة فى أى حرب حديثة وهى ليست كسب الأرض ، ولا اتلاف واعطاب معدات وأسلحة الجيش المعادى ، ولا حتى كسر القوةالمسلحةللعدو ، بل هى فى الحقيقة « **قهر ارادة العدو واجباره على التسليم بمطالب الخصم دون قيد أو شرط** » وهى المطالب التى فشلت جهود العدو والجبهة المعادية فى الحصول عليها بكافة الطرق حتى بالقتال وغارات العمق .

لقد قهرت القوة الجوية الاسرائيلية والجبهة المعادية بكافة دعمها خلفها وأجبرت على الفشل فى تحقيق المطلب الاستراتيجى الرئيسى

والوحيد للجبهة المعادية وهو اجبـــار مصر على التسليم بدون قيـــد ولا شرط ســـواء للمطالب الامريكيـــة أو الاسرائيلية وكلهـــا سبق الاشارة اليها .

ويعرف العسكريون أن لحظة التحول الى الهجوم المضاد لا تأتى الا بعد النجاح فى صد آخر احتياطيات العدو ، ولقد كانت مبادرة روجرز فى يوليو ١٩٧٠ هى المنقذ الوحيد للجبهة المعادية من أن تتحول مصر لتجنى عسكريا فى ذلك الدور من الحرب ثمار عرقها فى اعادة بناء قواتها المسلحة وثمار دم شهدائها المراق دفاعا عن مصر وارادتها الحرة ودفاعا عن الوطن العربى كله من الغارة الاستعمارية الصهيونية الحـــديثة الشرسة التى تمسكت بقبضـــة قوية داميـــة على فلسطين والأراضى العربية المحتلة خلال حرب ١٩٦٧/١٩٧٠ .

استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

ليس من شك فى أن خطة التنمية الثالثة فى مصر قد واجهت المصاعب نتيجة نكســـة يونيو ١٩٦٧ وهى بعد خطة وليـــدة لم تتخط عامهـــا الثانى ولكن على أية حال فقد عالجت الاستراتيجية المصرية هـــذه العقبة سواء بوضع تعديل على الخطة بمرونة ملائمة فى شكل خطة انجاز مع الاحتفاظ باحتياطى قوى يمكن توجيهه لمجابهة الأعمـــال القتالية ومتطلبات المعركة .

واذا كانت معدلات التنمية لم تصل خلال هذه الخطة الى القدر الملائم الا أنها على أى حال لم تقتض لا تأخير كبير فى برامج التنمية ولا اثار اقتصادية عنيفة على السوق المصرية الداخلية التى استطاعت الاتفاقات الثنائية مع بلدان شرق أوربا أن تكفل لهـــا المستوى المعتاد وأنماط الاستهلاك المناسبة .

واذا كانت الخطة العشرية الجديدة ستبدأ فى مصر من عام ١٩٧٣ فمعنى ذلك أن الخطة العشرية الأولى لم تتأخر كثيرا حيث لم يزد التأخير عن ثلاث سنوات .

وفيما يتعلق بالخط الاستراتيجى السام الذى سبق أن ارتضته لنفسها مصر فقد استمرت مسيرته وتحركه فى المجال الاشتراكى الاجتماعى كما استمرت سياسة الدولة فى استيعاب كل الخريجين الجامعيين وغيرهم وامتصت بذلك أى هدف معادى فى تغيير هذا الأسلوب الذى أقره الميثاق الوطنى .

بل ان التجربة أثيرت باستحداث اللجنة المركزية واستكمال باقى المؤسسات وحتى وان كانت ضراوة الصراع الداخلى قد ارتفعت نتيجة تصورات خاطئة من المعارضين فمن اتجاه اليمين واليسار على السواء كان الرئيس السادات قد أعلن تمسك الدولة بالمؤسسات الدستورية فى خطابه فى ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ وفى تحليل النتائج المالية لعام ٧٠/٧١ وأمام لجنة الخطة بمجلس الشعب عرض وزير الخزانة الأرقام التالية التى قد تتيح لنا صورة عن الموقف الاقتصادى بعد مضى نحو ٥ سنوات على العدوان (١) :

بالميون جنيه

البيان	المقدر	المحقق	النسبة ٪
ــ الفائض المتاح للتمويل على مستوى الدولة	٦٤	١٠٧	١٦٧
ــ المدخرات الحقيقية	٢٠٠	٢١٧٫٧	١٠٨
ــ حجم الاستخدامات الاستثمارية	٣٢٠	٣٥٨	١١١

وهذه الأرقام تؤيد نجاح مصر فى احتواء الآثار الاقتصادية للنكسة وتمكن الاقتصاد المصرى من تغطية متطلبات حرب ساخنة

---

(١) صحيفة الاهرام الصادرة فى ١٩٧٢/٥/٢٣ .

بين ٦٧/ ٧٠ تحولت الى حرب صامتة تستنزف الاستعدادات الجارية لها الكثير من الموازنة العامة ومن الدخل القومى العام .

بل ن الدلائل فوق ذلك تشير الى أن الانتاج يتزايد باستمرار وأن قدرة البناء والتصنيع مستمرة وقد أعلن رئيس الجمهورية أن انشاء مجمع الصلب مستمر وأنه يستوعب عمالة مساوية تقريبا للسد العالى وتبلغ نحو ٢٤ ألف عامل ، ويتكلف تقريبا نفس تكلفة السد اذ يبلغ ٣٣٠ مليون جنيه تقريبا .

وهكذا يمكن أن نطمئن الى قدرة الاقتصاد المصرى على الاستمرار والصمود ولكن هناك نقطة مهمة ترتبط ليس بالقدرة الانتاجية بل كذلك بحجم الخدمات وأسلوب تأديتها حتى المستوى الجماهيرى والفردى .

فمهما بلغت قدرة التخطيط وقدرة الاقتصاد على التمويل وانشاء المشروعات الجديدة فان الجهاز المضطلع بالتنفيذ وقدرته على توصيل الخدمات بالمستوى المطلوب الى الجماهير هو الذى بحاجة كبيرة الى تعديل جذرى وتطوير فى أسلوب العمل وسلسلة التبعية .

اذ أن تحمل الدولة فجأة بعبىء الاشراف على القطاع العام فى كافة نشاطاته الاقتصادية قد أثقل الجهاز الادارى المركزى بما ينوء به وبما لا يمكن معه تطوير مستوى الأداء ما لم يتغير هيكل تنظيم نفس الجهاز وذلك بتطوير الادارة المحلية الى حكم محلى كامل الاستقلال على أن تندمج المحافظات معا لتنشىء ٧ أو ٨ أقاليم تحقق التخصص الانتاجىجغرافيا وتستوعب عمليات التخطيط الاقليمى تحقيقا للتوازن والاستقرار فى الجبهة الداخلية وازالة شكوى الجماهير والارتفاع بمستوى الدفاع المدنى خصوصا وسائر الخدمات على العموم وفى ذلك ما يدعم استرتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مرحلة حساسة من مراحل الصراع .

المقاومة الفلسطينية :

لايمكن أن يكتمل الحديث عن الخط الاستراتيجى السياسى والعسكرى لتلك الحقبة دون أن نلقى نظـرة على القوة الضاغطـة الوحيدة التى ثبت أنها تعمل وتتحرك على ما نسميه بالجبهة الشرقية حول اسرائيل أى فى المشرق العربى كله .

عبر ضفة القناة الغربية كانت الجبهـة المصرية كما قدمنـا قد أعادت التوازن القيادى والسـياسى والعسـكرى وبدأت قواتهـا تمارس ضغطا كافيا مؤثرا ، أما عن الجبهة الاصلية صاحبة الابتـداء فى ذلك النزاع منذ بدايته فلم تكن على هذه الصورة .

فى أعقاب مؤتمر القمة العربى الأول عام ١٩٦٥ وتشكيل قيادة عربيـة عسكرية موحـدة أسـفر المؤتمر عن قـرار بتكوين منظمة فلسطينية وجيش التحرير الفلسـطينى . وكان ذلك الجيش تحت الرعاية المصرية متمركزا فى قطاع غزة وكان تقليديا فى تشكيله ولم يسمح له بممارسة نشاط غير عادى طول هذه الفترة .

وفى أعقاب النكسة أعيد تكوين منظمة فلسطين وبرزت للوجود قوات الثورة الفلسطينية التى عرفت باسم « المقاومة الفلسطينية » على غرار التشكيلات التى نشأت فى أوربا خلال الأربعينـات والتى عرفت باسم المقاومة كذلك .

ونحن ايمانا بتفسير معنى الظواهر لاتتبع فرعياتهـا سـوف تتجاوز كل ما يمكن أن يقال بشأن تفريعات وأجنحـة هـذه القوة العسكرية الثورية الجديدة النامية والتى أثبت الواقع العملى أنهـا كانت العمل الايجابى الوحيد فى كل المشرق العربى بكل جيوشـه العربية .

لقد نشـأ بواقع الصراع العربى وبقوى مؤثرة خارجية عـديد من الأجنحة داخل قوة المقاومة الفلسطينية وعقدت عديد من المؤتمرات

بهدف تجميع أو تنسيق ذلك النشاط ولكن المحصلة ظلت تتحرك فى اتجاه الاسقاط العربى بكل تناقضاته وصراعاته وانتماءاته الى ولاءات خارجية .

ورغم كل هذه السلبيات والافتعالات فقد ثبت مدى ما أوقعته هذه المقاومة فى خلال نحو سنتين على القوات الاسرائيلية المعادية التى مع ما لجأت اليه من أسلاك مكهربة أو أساليب فنية مطورة مقتبسة من خبرة فيتنام كاستخدام الهليوكوبتر فى مكافحة رجال العمل الفدائى فرغم كل هذا كانت الخسائر الاسرائيلية أكبر من قدرة احتمال اسرائيل .

وعلى الفور كان الضغط الاسرائيلى على الولايات المتحدة التى بدورها ضغطت على الأردن وقيادته السياسية بقصد التعامل مع هذه الظاهرة .

وكان الاردن طبقا للموقع الجغرافى هو موطن التمركز والقواعد الأساسية للمقاومة الفلسطينية وقد قبض الثمن وتقبل الضغط المعادى لكى ينقلب من « حامى » لهذه القواعد الفدائية الى « مقتلع » لها ، ومهما قدم من مبرر الانتظام والسيادة الوطنية ، فقد كان هذا العمل من الوجهة الاستراتيجية العلمية البحتة بمثابة هزيمة حقيقية للقوة العربية الوحيدة المؤثرة فى تلك الجبهة هزيمة أوقعها عرب الملك الحسين والبادية لحساب الجبهة الاسرائيلية الامريكية المعادية .

ودارت حرب حقيقية اشتركت فيها القوات المدرعة والجوية من جانب المقاومة الفلسطينية مدعومة بسوريا ، الجيش الاردنى انتهت بطريقة أو بأخرى بانحسار المقاومة وشل فعاليتها .

لقد تراخت منا عديد من القوى العربية المطالبة بالحرب والانتقام وكافة صيغ البلاغة العربية عن أن تقدم ما هو مفروض ومطلوب

لانشاء الحماية الكافية لهذه القوة العربية الفعالة فى الجبهة الشرقية حيث اسرائيل مطالة بيسر وسهولة •

- تراخى الطيران السورى عن الدعم الكافى •

- وتراخت القــوات العراقيــــه التى كانت ترابط فى شرق الاردن بهدف دعم تلك الجبهة عن أن تقدم العون المطلوب للعمـــل الفدائى الفلسطينى •

- كما تراخى باقى العرب عن تقديم أى عمل عسكرى ايجابى مرة بهدف احترام « الأخوة » لعربية ومرة تحسبا للتدخل الصهيونى أو الامريكى واحتلال الاردن ومرة ثالثـــة باعتبار المقــاومة وبعض فصائلها تتجاوز حدود الانضباط •

- مع العــلم بأن أرض الاردن ليست أغلى من باقى الأرض العربية المحتلة وعلى العكس فان توسيع الرقعة العربية المحتلة يبرز ضعف اسرائيل الصغيرة التعداد نسبيا فى امكانية السيطرة على مثل هذه المساحة العربية المضاعفة ويجعل مساحة الجزء المعرض منهـــا أكبر من امكانياتها الدفاعية كما يبعثر قواتها ويشتت شملها ويقلب النسبة العددية داخل اسرائيل بين العرب واليهود وكل هذه عوامل ما كانت لتجعل التدخل العسكرى الاسرائيلى واردا بالفعل ولكنه مجرد تهديد اتخذه من صدقه من الغرب وسيلة لستر نكوصهم عن مواجهة الواقع وعدم استغلالهم نجـاحاتهم للوصــول الى النصر المطلوب •

ويشير هذا الى واقع حقيقى حى متحرك بين العرب الآن وغدا وهو مدى فعالية تأثير النفوذ المعادى على عديد من مراكز اصدار القرارات الاستراتيجية العربية بما يجعل معادلة الصراع بين العرب وجبهة اسرائيل - الولايات المتحدة معادلة محكوم عليهـــا بالفشل

حتى من قبل أن تطلق طلقة واحدة فى أى معركة ما لم يتغير هـذا الواقع العربى المؤلم •

ولم تكن لجنة المراقبة العربية التى استطاعت مصر أن تجدها مخرجا مناسبا من الأزمة الا « الستار الشرعى العربى » الذى من خلفه مارس الملك حسين وسلطاته سحق المقاومة الفلسطينية واقتلاع كل جذورها من شرق الاردن وتصفية الجبهة الشرقية تماما من أى عمل عسكرى ايجابى •

وقد مرت تصفية المقاومة الفلسطينية بثلاث مراحل فى الأولى أبعدت من المواجهة واقتلعت مراكزها من عمان ، وفى الثانية اقتلعت من مثلث الرقعة ـ المفرق ـ ثم صفيت تماما من الاردن •

ولم تتحـرك الاستراتيجيـة المصرية وهى الأكثر استفادة من تنشيط الجبهة الشرقية لتخفيف الضغط على جبهة القناة ـ وكانت المحصلة النهائية أن ظلت الاردن « ثغرة » استراتيجيـة فى حلقـة الدفاع المحيط باسرائيل ، وهكذا ظلت الجبهة الشرقية نقطة ضعف استراتيجى بالغـة فى الجبهـة العربية ، وكان ينبغى على التحـرك الاستراتيجى المصرى أن يعتبر عمل تصفيـة المقـاومة الفلسطينية « عملا عدائيـا » يضف الاردن ونظامه فى هـذه الحـالة فى صفوف الجبهة المعادية للعرب ومصر ويتوجب هنا التدخل العسكرى العربى المباشر ضد نشاط التصفيـة بنفس القوة والثقل التى توجـه الى اسرائيل ذاتها واذا كان الرئيس الليبى قد نادى بشعار « قوميـة المعركة » لتنشيط الجبهة الشرقية فان أول معنى عملى لهذا الشعار كان ينبغى أن يكون الحيلولة دون تصفية المقاومة الفلسطينية وشل فعاليتها وهو ما لم يحدث مع الأسف •

ويبرز هـذا الموقف الاسـتراتيجى أن دور الاردن فى حرب ٦٧/١٩٧٠ كان فى الدور الاول من الحرب دور متخاذل تماما اكتفى

بأن سلم الضفة الغربية أو قطاع نابلس — القدس لاسرائيــل ثم فى الدور الثانى من الحرب برز العمل التعطيلى لاستراتيجيــة عربيــة موحدة كهــدف من أهداف النظــام الاردنى بمعنى أن الاردن كانت داخل العربة لا لدعمها بمزيد من الجهود بل لامكان السيطرة فيهــا على جهاز الفرامل ، وسنرى فيما بعد كيف تحولت استراتيجية الاردن من مجرد تعطيل الى العمل التصفوى الكامل سياسيا لأساس القضية الفلسطينية .

ولقد انتقل نشاط المقاومة الفلسطينية الى لبنــان باعتبارها أكثر المناطق الجغرافية المتيحة لاتصال مباشر مع العدو وبسـهولة نسبية وتعرضت لبنان لذلك لاكثر من غارة انتقامية اسرائيلية اشتركت فيها مجموعة عمليات كاملة مدعمة بالجو واستطاعت هذه الغارات المعادية مرة ثانية — أن تشل فعالية المقاومة الفلسطينية تماما .

وهكذا لم يبق الا سوريا جزيرة معزولة فى جبهة الدفاع العربية الشرقية التى أصبحت الآن عمليا « جبهة مفتوحة » أمام الأعمــال القتالية المعادية .

مصر فى المجال العربى :

سجلت الاستراتيجية المصرية فى هذه الحقبة ورغم الانحســار فى الموقف السياسى العام نصرا فى مجموعة التحركات النــاجحة فى الجبهة العربية ، كان ذلك النصر رجع صدى لمغزى الصراع العــربى وذروته فى مصر ضد الصراع الاستعمارى الصهيونى .

فمن وسط الهزيمــة النكسة أيد العرب فى مؤتمر الخرطوم فى ١٩٦٧ دول المواجهة بتقرير دعم مادى لها يعادل دخل مصر من قناة السويس التى فرض الصراع اغلاقها فى وجه الملاحة العالمية . صحيح أن ذلك كان أمام العرب هو البديل الوحيــد لايقاف ضخ البترول كوسيلة للضغط على المصالح الاوربية الامريكيــة حتى يمكن أن

تتحرك هذه الجبهة نحوتسوية سياسية مقبولة لأزمة يونية ، ولكن البديل مع ذلك جاء يحمل استمرارية القيادة المصرية للمجموعةالعربية وهو شيء فى ذاته يعبر عن فشل حرب يونية فى دورها الاول والثانى فى تحطيم ممصر والمثل الناجح الذى ضربته أمام الشعوب العربيــة خاصة والشعوب كافة العالم الثالث ومن هنا جاء مغزى الانتصار الأول الذى يمكن أن يحسب خلال فترة حالكة السواد للاستراتيجية المصرية •

أما الانتصار الثانى فكان فى تحقيق ثورتى مايو ، والفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ فى السودان وليبيا على التوالى والطاقة الهائلة التى اكتسبتها ليبيا لمصر بالاخص بثورتها الجديدة سـواء فى التـدعيم المادى والادبى اكتساب عمق استراتيجى هائل لمصر وكذلك فى تحول ليبيا من منطقة عزل استراتيجى لمصر الى منطقة اتصال وانفتاح سوف يتضح أثرها كما سنرى فيما بعد مهدت لفتح آفاق الوحدة العربيــة مرة أخرى كما مهدت لاشراك المغرب فى قضايا الشرق لأول مرة وفى اللقاء مع افريقيا كلها •

ويبقى مرة أخرى البرهان على احتفاظ مصر بقدرتها علىالتأثير وعلى الحركة الاستراتيجية فى كل المنطقة المحيطة بهـا ، واذا كان مؤتمر الرباط قد أخفق فى أن يصل الى اتفاق بين الرؤساء العـرب فذلك فى حقيقته كان فرزا تلقائيا لتناقض المصالح والارتباطات فى العالم العربى بأكثر مما كان هزيمة لاستراتيجية مصر •

الاتحاد السوفيتى والصراع :

سبق أن أوضحنا المواقف التى برز فيها دور الاتحاد السوفييتى فى الصراع العربى الاسرائيلى حتى نهاية الدور الأول من الحرب ، كما أظهرنا التطور الذى سـارت فيه العـلاقات المصرية السوفيتية خلال الدور الثانى من الحرب حتى لحظة القرار المصرى بقبول ايقاف

اطلاق النار طبقا لمبادرة روجرز فى يوليو ١٩٧٠ ولكن لعل مزيدا من الضوء ما زال ضروريا لابراز الخطوط العامة لاستراتيجية السوفيت حيال ذلك الصراع .

ومن المفيد أن ننوه الى أن السوفيت خلال الستينات الأولى فى حكم خرشوف لم يطوروا فى استراتيجيتهم بالنسبة لاستخدام الأسلحة التقليدية والقوات الخفيفة التى يمكن نقلها بحرا وبرا ولا فى أسطولهم وكما قال خرشوف يوما « ان قاذفات القنابل أصبح مكانها المتاحف الحربية » أى أن الحرب الصاروخية الذرية قد قفزت فى الاستراتيجية الى مكان الصدارة ان لم نقل أنها استطاعت أن تغطى على تطور أساليب استخدام القوات والأسلحة فى ظل استراتيجيات تقليدية .

وعلى العكس نجد رئيس الاركان الامريكى ماكسويل تايلور يستطيع أن يصوغ نظرية حربية ملائمة لأهداف دولته فى التدخل فى مناطق عالمية متعددة حماية لمصالحها الاستراتيجية دون أن تثير مع ذلك مواجهة شاملة مع خصومها السوفيت فى صراع صاروخى وذرى، وهى النظرية التى سميت باسم الرد المرن (Flexible Response) نشرها فى كتابه « الاستراتيجية غير المستقرة » [١] .

وقد أبان ذلك الرئيس كيندى فى رسالتيه الى الكونجرس فى ٢٨ مارس ، ٢٥ مايو سنة ١٩٦١ قال « على الولايات المتحدة وحليفاتها أن تكون قادرة على النصر فى الحروب المحدودة بالأسلحة التقليدية وحدها ، ولكن اذا لم تتمكن القوات المجهزة بالأسلحة التقليدية من أن تؤدى المهام الموكولة اليها ، فان بالامكان استعمال الأسلحة النووية » [٢] وهكذا عندما تحركت أزمة ١٩٦٧ كانت الولايات

---

(١) راجع : المارشال سكولوفسكى « الاستراتيجية العسكرية السوفيتية » ص ١٢٩ ، د. بطرس غالى « الابعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية » مجلة السياسة الدولية عدد ٥ عام ١٩٦٦ ص ٨٥

(٢) مارشال سكولوفسكى نفس المصدر .

المتخذة حرة الحركة لتقديم الدعم لحليفتها اسرائيـــل ومستعدة عند الاقتضاء للسير معها فى حرب محدودة بالأسلحة التقليدية ، على حين أن السوفيت أمام أحـــد اختيارين اما المواجهة الذرية واما الاكتفاء بدور مورد السلاح للعرب ، وعلى ذلك كان صحيحا ما ذكرته جريدة الأهرام فى حينه من أن الرئيس الجزائرى هوارى بومدين وقد توجه الى الاتحاد السوفيتى عاتبـــا طالبا دعمه المـــادى قد جوبه بالاجابة التالية من السوفيت « ما رأيك فى المواجهة النووية ؟ » .

ومع كل فسريعا ما استوعب السوفيت الدرس وأجريت التجارب على استخدام قواته البرية والبحرية والجوية بأسلحـــة تقليدية فى ميادين قتـــال صحراوية مشابهة لميـــادين الشرق الاوسط وقد نشر ذلك مرة أخرى فى الصحف المصرية فى حينه ولعل هذا ما مكنهم من اجابة طلب مصر فى فبراير ١٩٧٠ بتقـــديم غطاء جوى ودفاع جوى صاروخى فى داخل الأراضى المصرية بجنود سوفيت حتى يتم تدريب المصريين وما كان ذلك ليحدث لو لم يكن الجانب الأمريكى قد أدرك التغير الملموس فى أساليب استخدام القوات السوفيتية التقليدية .

ثم فوق ذلك جرى التغيير الثانى الرئيسى ببناء حاملات طائرات وزيادة حجم الأساطيل السوفيتية البحرية فى البحار الدافئة المتوسط وخليج العرب وما حوله .

وتعطى هذه المؤشرات الصورة العامة للاستراتيجية السوفيتية خلال أزمة يونيو ١٩٦٧ وما بعدها ومع ذلك فقد كان التساؤل يعـــلو فى كل مرة يزور فيها عبد الناصر روسيا خلال سنوات ما بعد النكسة عن مدى امكان التوصل الى « قناعة مشتركة » بين الجانبين كانت مصر ترى أن الحرب أصبحت قدرا غير ممكن تجنبه بعد أن فشلت جهود الوسيط الدولى يارنج الذى نشط أصلا طبقا للخطة البريطانية، وفشلت المباحثات الرباعية الدولية فى احداث الضغوط الملائمة طبقا لجهود ونظرية رنسا ، وفشلت المباحثات الثنائية التى انفردت بهـــا

روسيا وأمريكا ، وظلت هذه هي الصورة حتى قبض الرئيس ناصر وتغيرت القيادة المصرية ، فما الذى أخر وصول السوفيت الى هـذه القناعة المشتركة ... ؟ فى الواقع استنتاجا يمكن القول أن السوفيت أولا أرادوا الاطمئنان على قوة جبهة العمل المصرية بحيث اذا تمت مصادقاتهم على « القناعة المشتركة » المطلوبة لم يكونوا ليتورطوا فيما لا يحبون دون حسابات مسبقـة ، ومن جهـة لرغبتهم طبقـا لاستراتيجيتهم المعتمدة دائما والتى طبقت حتى فى فيتنام وبنجلاديش — فى ابراز الجبهة المعادية بشكل المتعنت فى أى حل وأى اقتراب للمشكلة والقاء « المسئولية الأدبية » بالتالى على تلك الجبهـة فى حالة نشوب أى قتال مسلح .

ويمكن أن يكون الاستنتاج التبعى لذلك أنه لولا تغير ظروف مصر الداخلية فى أعقاب قبولها بمبادرة روجرز وموافقتها على مهلة ايقاف نيران محدودة لكانت الصورة وأسلوب الحل قد تغير شرط أن يضمن السوفيت فوق كل ماسبق أن صداقته ومصالحه مؤمنة ولن تطرد فى اليوم الثانى لخروج المعتدين من الأراضى العربية وفى رأينا أن ذلك يعطى تفسـيرات ملائمـة لكل الظروف التى أحاطت باستراتيجية السوفيت حيال صراع العرب واسرائيل فى عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠ وسنرى بعد ذلك كيف تطورت هذه الاستراتيجية طبقا لتغير الأسلوب والحركة المصرية والعربية .

الحرب النفسية :

تعنى الاستراتيجية القومية بالاعلام والتوجيه المعنوى والحرب النفسية كنمط من أنماط الاستراتيجية التى توجه الى ارادة الخصم فتشلها أو توجهها الى التسليم بالمطالب سبب الصراع .

كما تشكل جدارا نفسيا واقيا أمام الشعب والقوات المسلحة ضد أعمال الحرب النفسية المعادية .

وهكذا تأخذ الحرب النفسية ثقلها كأحد أركان الاستراتيجية القومية الشاملة .

واذا كنا لم نتناول الحرب النفسية بالحديث من قبل فما ذلك تقليلا للدور الذى تلعبه بوجه عام ولا الدور الفعال الذى نجحت فى تنفيذه فى مصر ، وانما عن اعتقاد بتعاظم ذلك الدور بحيث ينبغى أن نفرد له دراسة خاصة .

ونحيل القارىء الى ذلك الصراع المكتوم الذى طغى على صفحات الصحف المصرية وانتقل جزء منه الى أجهزة الجهاز السياسى المصرى فى الاتحاد الاشتراكى العربى وكان موضع الدرس والمناقشة وهو « هل تقوم مصر بحرب محدودة لتحرير أرضها أم تكتفى بحرب الاستنزاف » وعلى المهتمين بالموضوع مراجعة صفحات الصحف المصرية ومضابط الجهاز السياسى لتتبع الدور الذى لعبته بعض أجهزة الاعلام بوعى منها أو بدونه فى بث « التخويف النفسى » من حجم دفاعات العدو واستحالة قتاله على أرض سيناء المكشوفة متجاهلين بذلك حقيقة أن سيناء نفسها هذه منذ أقل من سنتين كانت تحت الدفاع المصرى ولم يتطوع وقتها رجال الدعاية الاسرائيليين بفرض الخوف على شعبهم من مهاجمتها وهى أرض مكشوفة كما عكست الآية فى مصر .

لقد بينا أن هدف الحرب الحديثة هو قهر ارادة الخصم حتى يسلم بالمطلوب ، ولقد كانت المشكلة فى مصر أنها مع خسارة الدور الأول من الحرب لم تفقد ارادتها وتسلم بالمطلوب ، ولذلك فقد كان من الضرورى والملح للجبهة المعادية لمصر والعرب أن توجه ثقلها لا لصوت السلاح ، بل بالدرجة الأولى لصوت الأقلام .

وجميع النتائج تشير الى أن مهمة القلم فى تعطيل مصر عن اتخاذ القرار الصحيح فى حينه قد نجحت حيث فشلت مهمة الطائرة والمدفع ، ولقد وجدت الظروف المواتية التى استطاعت من خلالها

بعض القوى أن تكون حول مركز صنع القرارات الاستراتيجية وفوق مقعد القيادة الاعلامى للمزاج النفسى المصرى والعربى ، واستطاعت هذه القوى أن تعطل أو تضلل مسيرة القرارالاستراتيجى ولو مرحليا .

كما استطاعت أن تبث مناخ الحذر ثم الخوف ثم التردد ثم التعطيل على المزاج النفسى للشعب فى مصر وفى البلاد العربية .

وليس ما ينبىء بعد على أن (دور الاعلام والتوجيه النفسى للشعب المصرى والعربى) قد أخذ من عناية القيادة السياسية لمصر الثقل الكافى بعد سواء فى مادته التى تصدر والهدف منها أو فى أشخاصه التى تلون الصورة سواء خدمة لمصالح الشرق أو الغرب أو حتى عن اعتقاد فردى بلون أصفر مشوب بالسواد اغلاقا لكل طرق الحل المفتوحة أمام الشعب المصرى والعربى فى قيادة حركة تحريره .

فعندما يطلب الشعب الحرب تصور له الحرب خطرا لاقبل له به وعندما يطلب الضغط السياسى تتباكى على القوى الضائعة التى كانت تضغط بالحرب وهكذا المحصلة « حركة دائبة ولكن فى نفس المحل » وهو باليقين ما تطلبه مصالح جميع الأطراف عدا مصر والشعب العربى ذاته .

ولقد تعطينا هذه العبارة الخلاصة الصحيحة لمعادلة حرب ٦٧/ ١٩٧٠ ذلك أن الجبهة المعادية لمصر والعرب استخدمت «جنرالات التخطيط الأمريكى وجنرالات الحرب الاسرائيليين الى جانب جنرالات البادية الأردنية وجنرالات الحرب النفسية للعرب » .

لقد نجحت مصر فى الميدان اذ مارست فور اتمام استعدادها واعادة توازن جبهتها استراتيجية عسكرية ملائمة تطورت من الصمود الى الاستنزاف واستطاعت خلالها أن تهدم خط بارليف ثم أن تحبط

المعركة الجوية وهى خطوط استراتيجية وجهت كدفاع ملائم ضد الاستراتيجية الاسرائيلية ونجحت جميعها فى حينه .

ومع ذلك كسبت الجبهة المعادية الاسرائيلية الأمريكيـــة أكثر من جولة اعلامية ضد مصر فكسبت جولة الحـــرب النفسيـــة على الجبهة المصرية بدرجة كانت كافية لتعطيل اصدار أى قرار بهجـــوم مصرى مضاد لاستغلال النجاح فى المعركة الدفاعية ويعنى هـــــذا ببساطة عدم جدوى الاستراتيجيات الناجحة السابقة والتى هى فى مفهومها تمهيد للتحول الى العمل الهجومى حيث أنه يستحيل تحرر الأرض بمعركة دفاعية فحسب بل أن ذلك يخالف الشـــعار المصرى الذى طرح لهذه الفترة (أن ما أخذ بالقوة لايسترد الا بالقوة) .

كذلك لم تستطع مصر بالمقابل أن تشن حربا نفسية مضـــادة على الجبهة المعادية لا ضد اسرائيل ولا ضد سياسة العنف والتورط التى أنتهجتها الولايات المتحـــدة خـــلال الازمة بكل مراحلها مع أن مصر سبق لها ابان حرب القناة عام ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ أن مارست بنجاح هذه الحرب ضد قوات الاحتلال البريطانى بالكلمة المسموعة والمقروءة وهزت منشورات مصر فى حينه وجدان الجنـــود والضباط والعائلات البريطانية وهزمت معنوياتهم ، والحقيقة أن مصر لم تخطط أصـــلا لممارسة الحرب ضـــد الجبهة الاسرائيلية الامريكية ، بل من الواضح أنها تورطت فى ذلك .

وثمة جولة اعلامية ثانية خسرتها مصر فى تلك الفترة وكانت بالتحديد ابان معارك تصفية المقاومة الفلسطينية فى معارك تصفوية دامية وهنا مرة أخرى نجحت حرب العدو النفسية فى تعطيل اصدار قرار استراتيجى هام وحيوى باعتبار تصفية المقاومة عمـــلا ينبغى التدخل العسكرى المصرى العربى لايقافه فورا حفظـــا لقوة العمل العسكرى الموحـــد وسدا لثغرة الاردن وبذلك خسرت مصر العمـــل

الفدائى الفلسطينى وبالتالى الجبهة الشرقية كلها كما خسرت المسرح الجغرافى الأكثر ملاءمة لتهديد العدو .

وفى ظل هذه النجاحات الإعلامية المعادية كفلت حرية العمل الملائمة للجبهة المعادية لمصر والعرب دون تدخل مضاد من جهاز الاعلام المصرى بل دون استراتيجية اعلامية مصرية واضحة .

وقف النيران — او مبادرة روجرز :

بعد ثلاث سنوات كاملة من ايقاف الصراع بالقوات وايقاف اكتساب الأراضى والمسافات لكلا طرفى الصراع وبعد ثلاث سنوات أتمت فيها مصر تغيير قيادتها العسكرية كاملة وأعادت خلالها بناء قواتها العسكرية كلها وأنشأت خلالها بالأخص نظاما دفاعيا جويا وطورته فى كل مرة على قدر الحجم العدوانى الذى أتاحته الولايات المتحدة لحليفتها اسرائيل بحيث استطاع ذلك الدفاع الوليد والحديث أن يحبط عمليا الاستراتيجية الجوية الاسرائيلية الامريكية المتحالفة سواء فى مرحلة السماء المفتوحة ، أو فى مرحلة الضرب الاستراتيجى لأهداف منتقاة فى العمق مدعم كامل من أحدث الاجهزة الالكترونية للاستطلاع والتشويش ، وكادت مصر أن تدخل تاريخيا مرحلة مشابهة تماما لمرحلة بريطانيا فى الأربعينات عندما أحبطت خطة هتلر فيما عرف باسم معركة بريطانيا ومن لحظتها وقع التحول الاستراتيجى على « الجبهة الغربية » فيما حدث من خلل فى الميزان بين ألمانيا الهتلرية وبين بريطانيا .

ويشبه ذلك أيضا الانتصار الرابع الذى حققته فيتنام الشمالية فى المعركة ضد الاستراتيجية الجوية الامريكية ، ذلك الانتصار الذى أتاح منذ بريل عام ١٩٧٢ لقوات الثوار الفيتناميين أن يتحولوا الى الهجوم المضاد ذى الشعب الثلاث الذى مازال منذ نحو ٨ أسابيع الى الآن « يونية ١٩٧١ » يندفع بنجاح يهدد بانهيار نظام فيتنام الجنوبية كله .

بعد صمود مصر الرائع حكومة وشعبا لتلك الاستراتيجية الجوية الشاملة والعدوانية وفى أسبوع نصر مصر وبدء جنيها للشمار فجأة توقف حديث المدافع وأزيز الطائرات فى يوليو عام ١٩٧٢ بعد ذلك الصراع الملتهب الذى كان هدفه تغيير مراكز الضغط والقوى طرفى الصراع وكان توقف مصر بناء على قبولها بمبادرة فى شكل اقتراحات من وزير الخارجية الامريكية روجرز حدد فيها ٣ شهور لايقاف النيران على أن تجرى خلالها مباحثات تسوية سياسية بواسطة السفير يارنج وكان اعلان قبول مصر لهذه المبادرة أثناء زيارة عبد الناصر لموسكو . وما يمكن أن نعتبر العدو قد كسبه بمجرد قبول مصر — فى أوج ضغطها المسلح — لايقاف النيران استعدادا للتسوية سياسية طبقا لمبادرة روجرز ، هو جولة « كسب الوقت » بعد تسييع الموقف مما أدى الى « تبريد » الأزمة وبالتالى « تجمد أوضاعها » وهو موقف سبق لاندريه مورا الوزير الفرنسى التنبؤ به تماما ونشرته جريدة الاهرام فى حينه .

أى أن المعادلة أصبحت كالآتى :

عندما أرادت مصر « لم تكن تملك القدرة » وذلك خلال أزمة ١٩٦٧ وعندما كانت « مصر قادرة » على العمل القتالى المثمر فانها « لم ترد » ١٩٧٠ وكان العنصر المفقود فى الحقيقة هو « عنصر الزمن » .

وعليه فان المدخل الصحيح لتصحيح مسار الاستراتيجية المصرية فى الصراع انما يبدأ من التنسيق بين عناصر « القدرة » — « الارادة » — « الزمن » .

فلماذا قبلت مصر اذن هذه المبادرة ؟ ولماذا فى هذه اللحظة بالذات والتى كان يمكن أن تكون لا كما أصبحت بداية « ركود » للقضية والصراع بل بداية النصر الحقيقى وكسر حدة الغرور الاسرائيلى .. ؟

وتقتضى الاجابة هنا شقين يعنى الأول منهما بالموضوع ذاته ويتعلق بالاستراتيجية التى دارت حولها ان خطأ أو صوابا محاور الحركة المصرية كلها عقب الأيام الأولى للحرب وهي استراتيجية التفاوض تحت الضغط للقوة المصرية وليس فى ظل النظر الاسرائيلى واشتهر عن عبد الناصر قوله « كيف أذهب للتفاوض وظهرى الحائط » بمعنى أن مصر كانت طبقا لاستراتيجيتها تسعى للوصول الى احداث الضغط المسلح الكافى ثم تقبل بالحل السياسي فى ضوء ذلك وبعكس الجزائر التى رأت منذ اللحظة الاولى أن تستمر فى قتالها حتى تحقق نصرا كاملا مهما كان الثمن وكان ذلك محل الخلافات فى وجهتى النظر وذلك الخلاف الذى أبرز آخر مؤتمر قمة عربى فى الرباط فى نهاية ديسمبر ١٩٦٩ ذروته فيما دار فيه من مناقشات حتى أن المؤتمر انتهى بدون قرارات . وقد استمر ذلك الخلاف حتى زيارة الرئيس السادات الأخيرة للجزائر فى مايو ١٩٧٢ لتسوية ذلك الموضوع ، واذن فمصر طبقا لخطتها المعتمدة كانت مستعدة للقبول بالحل السياسى شرط أن تعكس قدرتها المسلحة وضغطها العسكرى أثرا كافيا يوازن أثر النصر الاسرائيلى ومساحة الارض العربية المحتلة فى الدور الأول من الحرب .

ولسنا نملك الحقائق الكافية لاعطاء الاجابة القاطعة عن التساؤل عما اذا كانت هذه الاستراتيجية المصرية المعنية « بالتسوية تحت الضغط » هو أمر اقتضاه موقف التنسيق المصرى — السوفيتى أم أن ذلك كان عن قناعة خاصة بمصر طبقا لتقديراتها وبقرار منها — ومع ذلك فان هذا التساؤل أثار دائما سحابات الاستطلاع الكثيفة عند كل زيارة لعبد الناصر الى موسكو وبالاخص فى زيارته الاخيرة التى تم فيها قبوله لمبادرة روجرز يوليو ١٩٧٠ فهل تم ذلك بالتنسيق مع السوفيت ..؟

والراجح على كل حال أن تلك الاستراتيجية قد لاءمت الفكرة السوفيتية عن الصراع فى تلك الحقبة ، اذ أن قبول مصر لمبادرة

روجرز كان فى حقيقته بمثابة (تأجيل لتاريخ استحقاق كمبيالة الصداقة التى تطالب مصر الاتحاد السوفيتى بدفعها) ذلك أنه لأول مرة كانت حتى همسات الشارع السياسى فى مصر تتكلم عن عدم كفاية المساعدة العسكرية التى تتلقاها مصر من روسيا ، وعن الخلاف فى وجهات النظر عن حجم ونوع وموعد تسليم الأسلحة المطلوبة .

ومن هنا فى رأينا جاءت استراتيجية مصر فى اشراك الاتحاد السوفيتى أولا فى الدفاع وثانيا فى المفاوضات بهدف اعتباره شريكا مسئولا أو كما نقول لغة الكمبيالات الضامن المتضامن .

ونود أن نشير الى أن تحول مصر بعد اسقاطها للفانتوم من الاستنزاز فى الاشتباكات تمهيدا للانتقال للهجوم جاء عملا مغايرا للأسلوب العسكرى . فعلى سبيل المثال لا نجد ذلك مشابها لما حدث عقب فشل اللفتواف للرايخ الألمانى الثالث فى الاربعينات فى كسب ما عرف باسم معركة بريطانيا ، اذ على النقيض حل رودلف هيس مبعوث هتلر المنتاز كرسول لقبول التسوية السياسية المعروضة من الريخ على الأسد البريطانى العجوز ، ظل هيس رهن الاعتقال فى سجون بريطانيا حتى نهاية الحرب وأعلن تشرشل اصرار بريطانيا على التسليم بدون قيد ولا شرط من ألمانيا .

وأيا ما كان الأمر فالثابت أن مصر كانت ترى أن لاضرر من سماع أى مقترحات للتسوية من الجانب المعادى ما دام الثقيل العسكرى المصرى فى أعقاب تساقط الفانتوم وفشل معارك الجو الاسرائيلية ما زال ماثلا بظله على مائدة التسوية السياسة بما لايمكن أن يجعل صوت مصر صدى ضائعا لدولة مهزومة أومكسورة الشوكة العسكرية .

ولقد يفيد فى تبين الخط الاستراتيجى المصرى فى قبول مبادرة روجرز تمهيدا منها لمرحلة أخرى أكثر تطورا فى بناء دفاعى والتمهيد

لاستعادة أرضها العربية أن تتذكر أن مهلة وقف النيران الاولى كانت تنتهى فى ٣ أكتوبر ١٩٧٠ وقبلها بنحو أسبوع حشدت الولايات المتحدة احدى القوى الأعظم فى العالم أسطولها فى المتوسط فى مناورة بحرية سافر الى ايطاليا للاشراف عليها بنفسه الرئيس الأمريكى نيكسون بهدف « اسماع عبد الناصر صوت مدافع الأسطول السادس » وأن هذه المناورة ألغيت فى ٢٨ سبتمبر عندما علم الرئيس الأمريكى برحيل الرئيس ناصر .

ولنتبين الآن دلالة حشد الأسطول الأمريكى السادس عشية اقتراب نهاية الفترة الأولى لايقاف اطلاق النار تنفيذا لمبادرة روجرز ، تلك الفترة التى أوشكت على الانتهاء دون أن يصل طرفى الصراع الى ما يمكن أن يشكل مشروعا مقبولا للتسوية ، ثم الغاء المناورة كنتيجة لرحيل عبد الناصر المفاجىء .

ومثل هذا الحدث الاستراتيجى يشير الى الآتى :

ان المناورة كانت فى الشواطىء الغربية لاسرائيل ومصر .

أن توقيتها كان يسبق نهاية الفترة الأولى لايقاف النيران بأيام .

ان هدفها كان اسماع ناصر صوت الأسطول الامريكى السادس .

أى أنها تهديد صريح بآخر احتياطى — مباشر هذه المرة — للجبهة المعادية لمصر والعرب ان فشلت آخر احتياطات غير مباشرة فى معارك القناة . ونتذكر أن اسرائيل قد أعلنت مرارا « ان الأسطول السادس الأمريكى هو الاحتياطى الاستراتيجى لاسرائيل فى المنطقة » .

والتهديد باستخدامه يعنى أن الرئيس المصرى عبد الناصر لم يكن قد أبدى بعد أى تهاون فى استئناف القتال ما لم يحصل على تسوية سياسية مشرفة .

أي أن التفاوض للتسوية السياسية تحت الضغط العسكرى المصرى لم يكن تسليما من مصر بل كان — بالصواب أو الخطأ — خطة استراتيجية اعتمدت لهذه المرحلة ، والحشد الأمريكى بقيادة رئيس جمهورية احدى القوى الأعظم فى العالم كان يعنى ويؤكد بالضرورة مدى الاجهاد الذى استطاعت مصر أن تحدثه فى الجبهة المعادية لها الاسرائيلية الامريكية المشتركة .

ولعل قبض الرئيس عبد الناصر فى هذه الحقبة التاريخية الحاسمة والفاصلة امتحانا آخر لقدرة مصر على الصمود حتى بعد أن أوشك النصر على الاقتراب منها .

ولكم كان يكون امتحان الصداقة المصرية السوفيتية ضاغطا فيما لو أن العمر امتد لشهور بعد عبد الناصر .

على أى حال فنصر يشبه المعجزة أن تنتقل مصر النكسة فى يونية ١٩٦٧ الى أن تحشد لها أعظم قوة فى التاريخ المعاصر أسطولها بقيادة شخص ما فى سبتمبر ١٩٧٠ أى بعد نحو ٣ سنين من نقطة الصفر التى وصلت اليها الاوضاع العسكرية المصرية فى نكسة يونيو .

نتائج عامة :

١ — صاحبت عملية التغير فى الجهاز العسكرى اجراءات أمنية واسعة أصيبت بها القوات المسلحة اصابة بالغة وكذلك سلك القضاء واتسعت الحلقة حتى يمكن القول بأنه لم يخل منزل من منازل الطبقة الوسطى من الاصابة نتيجة هذه الاجراءات .

فقبيل تفرزت مجموعة من كانوا على حافة السلطة الى المراكز القيادية وهم من عرفوا فيما بعد باسم «مراكز القوى» .

٢ — كانت متطلبات اعادة البناء العسكرى تعنى بالضرورة توقف

خطط التنمية والسير فى ميزانيات انجاز ، ويلاحظ أن موارد مصر من النقد الاجنبى كلهـا تقريبا قد توقفت : فبترول سيناء وجد فى الارض المحتلة ، وقنـاة السويس مغلقة — وطبيعى أن السياحة متوقفة .

٣ — جاء دور القطاع العام فى الرد العملى على جميع من وجهوا له النقد والتجريح اذ أصبح مورد الخزانة الوحيد تقريبا الذى تحمل بعبء تمويل المعـركة وحرب الاستنزاف فيمـا يتعلق بالتمويل الداخلى .

٤ — كان من علامات هذه الفترة تغير أسـلوب اصـدار القـرار السياسى اذ برزت للوجود اللجنة التنفيذية العليـا للاتحـاد الاشتراكى الحزب الوحيد ، وسواء أكانت النتيجة ايجابيـة أم سلبية فانه تغيير فى أسلوب مراكز القرار السياسى .

٥ — كان من طبيعـة تسلسل الأحـداث أن زاد توغل الاتحـاد السوفيتى فى الجبهة الداخليـة من جهـة لأن مستشـاريه العسكريين أصبحوا يعطون المشـورة حتى مستوى الكتائب أى أصغر الوحدات العسكرية ، كما وجدت له أسراب قتالية (ميج ٢٥) وبطاريات دفاع جوى تعمل بأوامر مباشرة منـه ومن جهة لأن تصفية الجهاز العسكرى كان بمثابة ازالة الطبقة الواقعية عن جهاز الحكم وكان من جماع كل هذا أن الجبهة الداخلية أصبحت أكثر عداء وتحفزا .

٦ — قابل الغرب ما حدث لمصر من نكسة لا بما ينبغى أن يدركوه من أن مصر تحملت بعبء الدفاع بل بالتقصير فى الدعم المالى لمصر من جهة وفى المن والسخرية من مصر والمصريين والجيش من جهة أخرى ، بل وفى أحيان كثيرة قطعت موارد السـياحة العربية عن مصر بمقولة سوء الخـدمات وهكذا ولأول مرة زرعت للضغينة فى نفوس الشعوب العربية بعضها من بعض .

٧ — وفى المقابل ازدهرت بيروت فى سوق التجـارة والمال وزخرت أسواقها وأصبحت المورد الرئيسى للبضائع الاستهلاكيةالمصرية والمنافس السياحى لمصر أمام العرب .

٨ — رغم استمرار « رهن » سيناء تحت يد العدو فقد ظهر ما شـد أزر مصر عربيا بثورتى السودان وليبيا فقدمتا عمقا استراتيجيا ومعنويا لمصر .

صراع الوقت

« بالصبر تنمو الأزهار .. ولكن بالزمن يبلى الازار .
وتخمد النار •

الصراع فى ظل وقف النيران :

جاء وقف اطلاق النار طبقا لمبادرة روجرز والجديد لم يسخن بعد بما فيه الكفاية ، فكان طبيعيا أن الطرق عليه لايجدى بما فيه الكفاية وحيث كان محتما أن يقف اطلاق النيران لمدة أشهر ثلاث تدور خلالها مباحثات التسوية السياسية .. وقد حدث أن صمت المدافع أدخل الصراع العربى الاسرائيلى وأطرافه المعنية العربية والدولية فى دوامة متدافعة غيرت من اطار الصراع نفسه ومن وضعية أطرافه وديناميكيته بحيث يمكن القول أن الصراع الساخن قد تحول الى صراع وقت •

فأولا : تزامن تقريبا وقت انتهاء فترة ايقاف اطلاق النيران مع رحيل عبد الناصر المفاجىء فى سبتمبر ١٩٧٠ وقد أعقب ذلك بالضرورة تغير فى القيادة السياسية المصرية جرى على مرحلتين بفاصل نحو سبعة أشهر تم فى الاولى انتخاب الرئيس السادات رئيسا للجمهورية وتم فى الثانية تغير شامل فى هيكل القيادة السياسية والعسكرية • أى أنه فى خلال فترة ٤ سنوات من ١٩٦٧ حتى ١٩٧١ قضت الظروف أن يتم تغير شامل فى الجبهة الداخلية المصرية : تغير فيه عمق الجذور والأصول فضلا عن الفروع . فالأولى كما تقدم صفيت المجموعة « العسكرية السياسية » وهى مجموعة الضغط العسكرى التى أحاطت طوال نحو ١٥ سنة بالمشير عامر ومن خلاله بعبد الناصر « والنظام » ككل والتى كانت احدى دعامتين ارتكزت عليها ثورة يوليو ١٩٥٢ طوال كل مدة بقائها .

ثم صفيت جماعة « الضغط السياسى » التى كانت تسيطر على

الاتحاد الاشتراكى العربى أحد ثانى الدعامتين التى ارتكز عليهما نظام يوليـة أو نظام عبد النـاصر والتى بدورها كانت تلتف حول عبد الناصر والنظام .

وقد كانت سياسة عبد الناصر كما يستدل على ذلك من وقوع الأحداث ــ دائما ــ حفظ التوازن الدقيق بين المجموعتين العسكرية والسياسية أو بين الجيش والتنظيم السياسى الوحيد .

واذا كان الرئيس السادات قد وافتـه الشجاعة الكافيـة ــ تقريبا بمفرده ــ على هذه الخطوة ، فقد أصبح النظام بين يديه هو شخصيا لأول مرة بلا دعامة عسكرية ولا دعامة سياسية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد كانت التصفية للمجموعتين لسوء الطالع تسوية بمحاكمات هى فى حقيقتها « تعرية للنظام » أكثر منها للافراد وهذا ما أوجد شماتة لا حد لها فى الجبهـة الداخليـة المضارة بنظام الثورة وفى السعودية حاملة اللواء المعاكس لمصر والتى سبق لها الدخول فى صراعات علنية وخفية مع نظام عبد الناصر فى معركة انفصال سوريا عام ١٩٦١ وفى اليمن بعد ذلك وهذه الجبهة المصرية السعودية زرعت من الشـك والتهكم والشـماتة والمرارة الكثير فى نفوس مصر وجيشها وشعبها وهى بعـد ما زالت تواجه الأزمة النفسية العميقة من أثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

وبعد حل اللجنة التنفيذية العليا فقد استقرت السلطة مجتمعـة فى يد رئيس الجمهورية وهكذا يكون القـرار السياسى قد دخـل مرحلة أخرى جديدة ربما تميزت بحرية حركة أكبر فى صناعة القرار السياسى واصداره .

ومن الطبيعى أن التغير فى القيادة يعطى الفرصة لتنوع الاساليب حتى مع افتراض ثبات الخط الحركى العام للنضال .

ومن الطبيعى كذلك أن يستغرق الأمر بعض الوقت لاعادة الدراسة والتقييم واعطاء المهلة الكافية لاختبار النوايا لأطراف الاستقرار هناك سوف تتغير المراكز الحركية .

وثانيا : صادف توقف النيران أعجب تصفية عسكرية وجدية منظمة تعرضت لها المقاومة الفلسطينية لا من العدو وحلفائه بل من القيادة الاردنية السياسية وان كان ذلك كما هو واضح دون لبس كان بتشجيع أو بتحريض من الجبهة المعادية لمصر والعرب ، وهكذا أصبحت الجبهة الشرقية هى الأخرى فى قمة حركتها الديناميكيةالتى تحتاج الى سيطرة سريعة وقرارات استراتيجية حاسمة كانت ظروفها المطلوبة بالضرورة شبه متعذرة نتيجة لأوضاع المنطقة كلها .والمهم أن المقاومة الفلسطينية غيرت مراكزها وانتقلت الى لبنان وان تم لها الاستقرار هناك فسوف تتغير المراكز الحركية .

وثالثا : راحت الجبهة العربية المحيطة باسرائيلوالمعنية بالنضال هى نفسها فى حركة ديناميكية تعبر من أوضاع قيادتها السياسية ، بل ان الأمر وصل الى حد « الثورة » والانقلاب فى السودان ، الأمر الذى عرض الحركة الشيوعية الداعمة للانقلاب لعقاب دموى بتأييد من مصر مما عرض العلاقات العربية عامة والمصرية خاصة بالاتحاد السوفيتى لمضاعفات كبيرة هزت هى الأخرى من أوضاع الصداقة المطلوبة بين الأطراف المتعددة فى هذا الموقف بالذات .

ورابعا : فان الولايات المتحدة باعتبارها صاحبة مبادرة الهدنة والتسوية والحلف الطبيعى لاسرائيل انتهزت فرصة الحركة والاضطراب فأوحت بأسلوب جديد للتسوية فيما عرف باسم « الدبلوماسية الهادئة » مما صب الماء البارد على نار التحرر .

وخامسا : فأوربا الغربية الرائية ببصرها صوب مصر والعرب

حفظا لمصالحها البترولية وسوقها التجـارية ، لم تتوان هى الأخرى عن الحركة والنشاط وتقديم الأفكار المساعدة للحل •

وسادسا : أما الجبهة الداخلية فى مصر وبالتحديد فئات معينـة منهـا ما كانت لتترك رياح « التغـير » تمـر دون أن تحـاول أن تتصدى لتحريكها فى الاتجاه الأكثر ملاءمة لمصالحها ونوازعها •

هكذا ومنذ اللحظة الأولى فى مطلع أكتوبر ١٩٧٠ وحتى مايو ١٩٧٢ واجهت القيادة السياسية الجديدة فى مصر مسئوليات ليست ضخمة فحسب بل متحركة ومتطورة بين لحظة وأخرى بحيث أصبح « عنصر الزمن » هو مفتاح الحركة ودليلها •

وكان على القيـادة المصرية أن تعيـد تثبيت أركان الجبهـة الداخلية وفى نفس الوقت تتخذ من الخطوات الاستراتيجية الهامة واللحظية ما يحسب على الصراع وأطرافه فى الحاضر والمستقبل على السواء ، وفى غيبة تخطيط مسبق شامل وتصوير لأبعـاد الصراع الداخلية والعربية الاقليمية والدولية كان الحمل مضاعفا والمسئولية مركبـة •

الاطار العام للصراع فى مستهل السبعينات :

كان الاطار العام الذى يجرى فى خـلاله الصراع العـربى — الاسرائيلى خلال الفترة الأولى من السبعينات متعدد الصور .

فاسرائيل تريد تبريد القتال على الجبهة المصرية حتى يتجمـد الوضع بالصورة التى تعكسها هزيمة يونية ، وفى هذا الصدد قدمت الولايات المتحدة مبادرة روجرز كاستهلال للتهـدئة ، ثم أجرى سيسكو وروجرز زيارات لمصر خلال مايو ١٩٧١ ولم تترك القاهرة الا ولديها شعور عام عن الاطمئنان بأن الولايات المتحدة قد أعطت النور الاخضر باعتبارها الشريك الاقوى لاسرائيل بما يسمح ببـدء

اجراء تسوية مناسبة ، ثم تدريجيا تصل الى جر مصر للقبول بالاكتفاء بفتح قناة السويس واليهود مازالوا هناك فى سيناء وفى تقدير تلك الجبهة أن ذلك سوف يرضى شعور الشعب المصرى بالقوة لفتح القناة ويترك فى نفس الوقت باقى سيناء تحت التهديد الاسرائيلى وخليج العقبة كله مفتوح للملاحة الاسرائيلية .

وفقط فى أكتوبر ١٩٧١ اعتبرت مصر أن الاتصالات بالولايات المتحدة مقطوعة .

وفى الجبهة الشرقية وقد صفى النظام الاردنى المقاومة الفلسطينية فقد طوردت هذه فى لبنان اما بالوقيعة بين السلطة اللبنانية والثورة الفلسطينية حتى تزال كل قواعدها من أرض لبنان أو بالاغارة الاسرائيلية الانتقامية لتصور للبنان أن لا عاصم له من الانتقام الاسرائيلى اذا هو استمر منطلقا لهجمات فدائى فلسطين .

أما العراق فقد خرج من التأثير على الجبهة الشرقية عندما سحب قواته من الأردن ثم عندما وقع الانقسام بين العراق وسوريا جناحى حزب البعث وهو صراع أو خلاف قد لا يبرأ من شبهة الافتعال فى هذه اللحظات الحاسمة كمبرر للانسحاب من التنسيق العربى الشامل .

وفى الجبهة الشرقية كما فى جبهة مصر حرب نفسية موجهة وعاتية تنفذ أجزاء منها أقلام وصحف الدعاية — حتى دون أن تعلم بالخطة الشاملة المرسومة فى الجبهة المعادية تولت بث ثلاثة أهداف رئيسية : —

١ — العمل على اضاعة الوقت تحت ستار المباحثات والمفاوضات واقتراح نجاح مهمة يارنج .. الخ والمشهورة بالعرض على الامم المتحدة .. الخ .

٢ - زرع الخوف واليأس بعمق فى كوامن الشعور العربى بالخوف من القوة الطاغية لاسرائيل والولايات المتحدة ومن أى عمل عدائى نحوهما ، واليأس من أى قوة يمكن أن تتدخل لحل النزاع حتى من قوة العرب أنفسهم ومن ظروف الحرب بلا غطاء جوى مناسب على أرض صحراوية مكشوفة .. الخ .

٣ - الوقيعة بين الاتحاد السوفيتى والعرب تحت ستار عدم الدعم الكافى أو صراع الايديولوجيات أو اتفاق الكبار طبقا لمصالحهم ضد الصغار فتفقد مصر بذلك مصدر تسليحها مع استخدام ضغوط الجبهات الداخلية ، ومحصلة ذلك كله « لا حل الا مع أمريكا وبشروطها » .

ويبدو التنسيق واضحا بين أطراف الجبهة المعادية كما نرى ، وأكثر من ذلك فان التنسيق على ما يبدو قد استقر على أن تتولى الولايات المتحدة بنفسها أمر جبهة مصر والقناة وسيناء باعتبار ثقل مصر من جهة وصراع أساطيل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى بحار المتوسط والأحمر مرورا بالسويس وما يتفرع عن ذلك من القواعد ومشاكلها - أما الجبهة الشرقية فتتولاها اسرائيل .

ولما كان النظام الأردنى عاملا مساعدا لتلك الجبهة بارادته وانتماء قيادته أو بالتقاء المصالح والأطماع وكانت الجبهة الأردنية هى الأكثر اتساعا وشمولا على حدود اسرائيل فقد تولى ايجال آلون تقديم مشروع باسمه عن فلسطين والاردن تلقفه النظام الاردنى وقدمه باسم مشروع الملك حسين لاقامة المملكة العربية المتحدة .

أى أن العامل المشترك الرئيسى فى المنطقة أصبح شبح الصراع العربى الاسرائيلى الذى يطل على كل العلاقات الدولية وكل الخطط الاستراتيجية الاقليمية والدولية وحتى الداخلية فى منطقة الوطن العربى عامة .

وسنرى معا مسيرة التحرك الاستراتيجى فى مختلف الاتجاهات تحت هذه الظروف .

مصر والقوى الاعظم فى ظل الصراع :

مهما كانت علاقات مصر بالشرق الممثل فى الاتحاد السوفيتى ، وبالغرب الممثل فى الولايات المتحدة ثم بأوربا التى بصورة أو بأخرى خرجت من دائرة التعامل المباشر والمؤثر بعد أحداث ١٩٥٦ فان أحداث عدوان يونية ١٩٦٧ ، واستمرار الحرب بالنيران دون الحركة حتى يولية ١٩٧٠ عندما قبلت مصر بمشروع روجرز وارتبطت بفترة ايقاف نيران لمدة ثلاثة شهور تجددت تحت ضغط ظروف تغير القيادة السياسية المصرية عقب رحيل الرئيس عبد الناصر ، نقول ان أحداث هذه الحرب واطالة أمد المشكلة المصرية — الاسرائيلية بدون حل جعل محك الاختبار والتقييم اول فى حركة الاستراتيجية المصرية وعلاقتها بالقوى الأعظم مرتبط ومرتهن بموقف القوى الأعظم من طرفى الصراع ومن الحل الأمثل الذى تراه مصر مناسبا .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فقد باشر كما بينا من قبل عملية اعادة التسليح المصرى وعاون حتى فى بناء نظام دفاع جوى قوى وقادر كان هو « قوة الردع » التى على أساسها ونظرا لنجاحها الفعلى فى قهر سلاح الجو الاسرائيلى عن ممارسة سياسة ضرب العمق باختيار أهداف منتقاة — عجلت جبهة التحالف الامريكية الاسرائيلية بتقديم مشروع روجرز .

وهكذا قاربت مصر فى صيف ١٩٧٠ عن بريق صداقة الاتحاد السوفيتى فى تحقيق استراتيجيتها التى قامت فى هذه المرحلة على أساس ممارسة أكبر ضغط عسكرى ممكن مع حفظ مواقع أطراف الصراع التى وقفت عندها الحرب على أن يكون نجاح الضغط العسكرى المصرى هو عامل « المفاوضة للوصول الى حل سياسى

للأزمة » أى أنها استراتيجية تقترب تماما مع ما سبق أن نفذته مصر حيال عدوان ١٩٥٦ وحتى حيــال اتفاقية الجلاء الأولى عام ١٠٥٤ ، باحداث ضغط عسكرى مع استمرار المفاوضة للوصــول الى أفضل تسوية سياسية ممكنة .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فيبدو أن هــذه الاستراتيجية كانت مناسبة من وجهة نظره تجنبا لأى مواجهة عسكرية مباشرة بينه وبين الولايات المتحدة قد تجرها أى أعمال عسكرية مصرية اسرائيلية تنشــط أكثر من اللازم وتتورط خلالهــا أى من القوتين الأعظم فى مواجهة مباشرة .

ومع ذلك فقد كانت مصر فى كل تحركاتها مع الاتحاد السوفيتى تأمل فى أن تصل الى اقناعه بحقهــا فى « تحرير الأرض العربيــة » بالقوة واعترافه بذلك الحق بما يجره هذا عليه من التزام أدبى نحو تحييد قوة الولايات المتحدة لتبقى خارج الصراع ، وهو الأمر الذى من أجله حرص عبد الناصر على أن يحيط الطــرف السوفيتى بكل خطوات اتصــالاته مع الولايات المتحــدة بأمل ابراز مدى تعنتــه وتعسفه « للاصدقاء السوفيت » كما نشرت جريدة الاهرام .

وعلى أى فان تغير القيادة السياسية المصرية من جهة وحرص القيادة الجديدة على أن تمارس الولايات المتحــدة وتختبر نواياها وتذهب معها فى الاتصالات ومشروعات الحلول السياسية التى عرف منها على سبيل المثال فتح القناة كحل جزئى أو المبــاحثات الهــادئة الى آخر ما فى قاموس الدبلوماسية الأمريكية الملتوية من جهة أخرى، كل هذا مع حرص الاتحاد السوفيتى الشديد على تحديد تأييده وتسليحه لمصر الى الدرجة التى لاتسمح بأى (مغامرة عسكرية جديدة) غير مضمونة النتائج وغير مرغوبة أو موقوتة بما يلائم الاتحاد السوفيتى نفسه أضاف ذلك كله أبعادا وظلالا جديدة فى موقف الأطراف المعنية

فى هذه الصداقة الثنائية ، وحتى بعد توقيع مصر لمعاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٧١ فقد كانت هذه غير كافية لاحداث أى ثقل جديد فى اختبارات الثقة من الجانبين ، ثم جاءت الحركة الشيوعية فى السودان التى قضى عليها مبكرا بأسلوب حاسم أيدته مصر من منطلق القومية ورفضه الاتحاد السوفيتى من منطلق المذهبية عبئا جديدا على العلاقة الثنائية مما أشار اليه الرئيس السادات فى خطابه [1] فى حينه .

وكانت مصر هى الأخرى فى موضع الشك من أن يكون الاتحاد السوفيتى لظروف استراتيجية تلائمه هو قد ضحى بمصالح مصر فى التعجيل بعمل عسكرى حاسم على الجبهة المصرية الاسرائيلية لذلك حددت القيادة السياسية المصرية موعدا نهائيا لذلك العمل العسكرى الحاسم قبل نهاية عام ١٩٧١ وقررت أن تقوم به فى حالة الفشل فى الوصول الى تسوية معقولة مهما كانت مواقف كافة الأطراف الأعداء على السواء .

وفى ديسمبر ١٩٧١ تحركت القوات الهندية ضد القوات الباكستانية فيما عرف باسم حرب بنجلاديش وكان الاتحاد السوفيتى قد أعطى تأييده للهند قبل هذه الخطوة .

مما حدا بمصر الى تأجيل قراراتها الحاسمة واعادة حساباتها [2] كما قال الرئيس السادات . والملاحظ أن البيان السياسى الذى صدر عقب زيارة الرئيس السادات للاتحاد السوفيتى فى أواخر ابريل ١٩٧٢ قد أوضح لأول مرة أن الاخير يؤيد العرب فى كل خطواتهم

---

(١) خطاب الرئيس السادات .

(٢) ما اعلنه الرئيس السادات من أن عام ١٩٧١ هو عام الحسم .

لحل القضية واستخلاص حقوقهم سـواء لارضاء مصر أو للضغط على أمريكا قبيل وصول نيكسون لموسكو •

ثم جاءت خطـوات مصر نحو الغـرب ومانستطيع أن نصفه بسياسـة « الانفتاح على أوروبا الغربيـة » التى هى فى تقـديرنا استراتيجية توازن مع سياسة « الصداقة مع الشرق » ولكنها ليست بالضرورة سياسة مناقضة لها قد تنسفها من أساسـها فان التعـاون والصداقة مع الشرق قد تكون مركبة لا تشمل العلاقة الدفاعيـة فحسب بل تنسحب على استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر والتى تجد فى شروط قروض الشرق تسهيـلات قد تكون أكثر ملاءمة من شروط أوروبا الغربيـة التى تحرص على أن تكون قروضها عالية الفائدة من جهة مع الدفع بالنقد الحر من جهة أخرى .

وسيظل فى تقديرنا العامل الحاسم فى مدى مسيرة العـلاقات المصرية السوفيتية هو مدى النجاح المشترك فى التوصل الى تسوية ملائمة للصراع العربى الاسرائيلى بممارسة الضـغط من السوفييت على الجبهة المعادية مع الدعم لمصر لتنمية قدراتها الشاملة استعدادا للمواجهة .

ولا شك أن شيئا كثيرا سيبقى ليقال فى ضوء زيارة نيكسون لروسيا التى تمت فى مايو ١٩٧٢ وما تسفر عنه من أى اتفاقات تمس الشرق الأوسط كله واستراتيجية البحرين الأبيض والأحمر وأسلوب تسوية الصراع العربى الاسرائيلى .

وعلى أى حال ففى تقديرنا أن الولايات المتحدة هى التى حكمت على نفسها منذ ١٩٥٨ عندما رفضت تمويل السد العـالى ثم بتطور الأحـداث حتى عام ١٩٦٧ عندما دعمت وخططت لحـرب يونيو ثم موافقتها الواضحة بعد ذلك على استمرار العدوان . كل هذا هـو ما حكم بخروجها وكافة مصالحها تدريجيا من العالم العربى .

والمستفاد بوجه عام خلال الحقبة من أكتوبر ١٩٧٠ الى مايو ١٩٧٢ أن علاقات مصر بالقوتين الأعظم لم تكن فى قمة صعودها وأحيانا بلغت حد الخلاف وسوء الفهم كما كان الوضع مع الاتحاد السوفييتى طبقا لخطاب الرئيس السادات فى مايو ١٩٧٢ ، وأحيانا أخرى تطورت من الاتصالات المباشرة الى قطع الاتصال ثم الى تخفيض البعثات السياسية القائمة على رعاية المصالح كما حدث فى مايو ١٩٧٢ مع الولايات المتحدة .

ولو أنه منذ وصول كيسنجر للبيت الأبيض تحرى محاولات لاجراء لقاء بينه وبين حافظ اسماعيل ولكننها لم تكلل بالنجاح حتى الآن ، والمظنون أنها محاولات لاعادة الاتصال وجس النبض بين الطرفين .

أما فيما يتعلق بالصين كقوة عظمى ودورها فى الصراع فقد نترك تقديره للسيد محمود رياض وزير خارجية مصر الى شهور خلت [١] والذى علق على مساعدة الصين فى الأزمة العربية – الاسرائيلية قال « نيجى من الناحية العملية ففيه معركة على الأرض اليوم فهل تقدر الصين تساعدنا عسكريا ... ؟ كلا وهل تقدر تساعدنا اقتصاديا بشكل مؤثر وفعال ... ؟؟ كلا أيضا لأن انتاج الصين القومى لا أظن أنه يسمح بأن يكون لديها فائض لغيرها – وقد قلت ذلك لشواين لاى وظل يعتذر لعدم القدرة على أكثر من التأييد المعنوى . وعسكريا كذلك لا يمكن لسبب بسيط هو أن نوع السلاح الذى تطلبه مصر غير متوفر فى الصين حيث نطلب أسلحة متطورة غير موجودة الا فى روسيا ، بل أن لدى مصر ميج ٢١ معدلة وسوخوى وهما غير موجودتين فى الصين ، اذن نخرج من هذا أن كل ما يمكن أن تقدمه الصين هو الوزن الدولى » .

---

(١) حديث للسيد / محمود رياض – دائرة الحوار – الاهرام ٢٨ ابريل ١٩٧٢ .

وهكذا يدور الصراع وتدور الأزمة فى فلك رباعى أطرافه مصر والعرب ، اسرائيل ثم الولايات المتحدة والسوفييت ، هذا هو أحد أسس بناء الاستراتيجية السياسية والعسكرية الملائمة لتخطى الأزمة فى ضوء الاطار الدولى العام السائد ولعل هذا هو ما دعا رئيس الجمهورية فى خطاب ١٥ مايو ١٩٧٢ لأن يستنكر موضوعيا الحملة على الاتحاد السوفييتى التى شنتها العريضة المقدمة اليه من بعض الشخصيات العامة .

ولكن سيبقى دائما أن كل الصراعات العالمية يجب أن تحدد فى اطار عام شبه متعارف عليه حيث أن عالمية صراع اليوم تجعل أى جزء من العالم مؤثر ومتأثر بأى صراع يدور بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ كما قال أحمد بهاء الدين [١] .

الاستراتيجية المصرية وأوربا فى ظل الصراع :

بل ان تفاعل هذه العوامل والكوامن بعد يونيو ١٩٦٧ لم يلبث أن قذف الى أبعاد الصراع ظلا لدائرة ثالثة ما زالت تتحرك وتقترب تدريجيا وانما بطريق غير مباشر وهى دائرة أوربا الموحدة الآن فى السوق المشتركة ومصالحها فى المنطقة ... ففى ظل الصراع نلمس موقفا مستقلا لبريطانيا التى تبنت من خلاله صياغة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بأسلوبها اللولبى المطاط بحيث لا يفسر ولا يجمد ولا يحل ، ثم نلمس اقتراب فرنسا من المشكلة بمحاولتها طرح صيغة المباحثات الرباعية بين روسيا وأمريكا وبريطانيا وفرنسا كوسيلة للضغط الأوربى على أمريكا استخلاصا لحل الصراع العربى الاسرائيلي مع المحافظة على المصالح الأوربية التجارية والثقافية والنفطية مع العرب ومن قبيل ذلك أيضا فرض فرنسا لحظر التسليح على أطراف الصراع

---

(١) حديث الاحد « لقاء القمة فى موسكو محطة جديدة فى الحرب المستمرة » الأهرام فى ١٩٧٢/٥/٢١ .

بما يحرم اسرائيل من الميراج الفرنسى الذى شكل لفترة طويلة العمود الفقرى للسلاح الجوى الاسرائيلى .

ثم أخيرا تبيلل فرنسا وبريطانيا الى اعادة تنشيط تجارةأسلحتها مع العرب بطرق ملتوية ليس أبدا من أجلها ولا من أجل حرمان اسرائيل التى وجدت فعلا بديلها فى الولايات المتحدة ، وانما أساسا سعيا وراء تنشيط واستعادة هذه السوق العريض التى حرمها الشرق الاشتراكى منها لمدة طويلة .

بل ان مشروع مد خط أنابيب بترول من السويس الى الإسكندرية يمكن أن يجد لنفسه تفسيرا فى ضوء استراتيجية أوربا الجديدة فى المنطقة بعد عدوان يونيو ، وصحيح أن ذلك المشروع تقدمت به أوربا تلقائيا لمصر منذ عام ١٩٦٣ ولكن سعيها الحقيقى لتنفيذه يشتد نشاطه الآن بحيث تمت تغطية القروض اللازمة له كما تم التوقيع الأولى للمشروع أخيرا فى ابريل أو مارس ١٩٧٢ فى مواجهة معارضة متزايدة من الديبلوماسيين الامريكيين ومن مؤيديها من الداخل فى مصر .

فذلك المشروع ينتهى فى الحقيقة الى حل جذرى لمشكلة أوربا وقناة السويس أو فى الواقع لمشكلة أوربا وبترول الخليج العربى والتى فجرتها أزمة ١٩٥٦ سواء بتأميم مصر لقناة السويس أو بطرد المصالح التجارية الأوربية فى المنطقة كلها بعد العدوان الأوربى الثلاثى على مصر .

بعد العدوان الثلاثى عملت احتكارات البترول الست الرئيسية فى العالم على مرتكزات جديدة تواجه بها الاضطرابات السياسية التى تقع فى المناطق المنتجة للبترول أو التى تتحكم فى مساراته وأهم هذه المرتكزات انشاء احتياطى استراتيجى قوى من البترول فى مناطق استهلاكه فى أوربا وفى أمريكا بناء ناقلات ضخمة تبلغ ٢٥٠ ألف طن

حمولة للالتفاف بها حول رأس الرجاء فى حالة قطع قناة السويس — تنشيط وازدياد انتاج البترول من البلاد الواقعة على البحر المتوسط مباشرة (١) لتفادى تعرضها للقطع والاختناق — كما قررت توجيه البترول المستخرج من أى منطقة فى حالة تعرض وسائل نقله الى مناطق الاستهلاك العالمية التى تمر بمناطق الاختناق وكانت تقضى فى الحقيقة والاساس توجيه بترول الخليج العربى الى اليابان مع تعرض أوربا الغربية من بترول ساحل المتوسط .

هذه الاستراتيجية البترولية المتكاملة التى اعتمدت بعد العدوان الثلاثى وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ أعطت ثمارها فى تأمين أوربا وصناعتها واحتياطاتها البترولية دون شك حتى وقعت حرب يونيو ١٩٦٧ ثم الثورة الليبية ١٩٦٩ وفشلت جهود أوربا فى فتح قناة السويس كحل جزئى من المشكلة الكلية للصراع العربى الاسرائيلى ، وبدا أن أوربا تواجه أزمة طارئة بل أزمة طويلة وهنا برزت مشاريع أنابيب البترول التى سبق أن درسناها وفكرت فيها الاحتكارات الدولية من قبل وهناك الآن مشروع خط من ايران عبر تركيا للمتوسط الى جانب خط السويس — اسكندرية المشار اليه .

ولقد حاولت ليبيا أن تكسب من هذه الظروف فنجحت فى « منظمة الأوبك » الدول المنتجة للبترول فى رفع سعر بترولها كما اشترطت ألا تزيد معدلات الضخ من البترول الليبى عن ٥ر٣ ٪ سنويا ابقاءا على مخزونها الاحتياطى منه من النفاذ السريع نتيجة رغبة أوربا فى تعويض بترول الخليج العربى .

وانشاء خط السويس إسكندرية يجعل المصالح الاوربية العربية فى نمو متزايد . فيخلق بذلك توازنا استراتيجيا فى مواجهة استراتيجيات الولايات المتحدة وروسيا فى المنطقة ولكن من جهة أخرى فانه ينهى دور اغلاق قناة السويس كعامل مساعد للضغط على

---

(١) راجع الجزائر فليبيا ومؤخرا العلمين .

أوربا لتضغط بدورها على أمريكا للتسوية السياسية المعقولة ، كما أن الشروط الذى وضعها بنك السويس المشرف على العملية شروطا من شأنها أن تلخص الموقف فى أن مصر تقترض لتنشىء خطا بتروليا بقيمة ٣٦٠ مليون دولار ولا تجنى من ورائه مصلحة حقيقية مادية لأنه لايكاد يغطى تكاليفه خلال مدة الثمان التى يستهلك فيها القرض (١) فكأن الخط الذى يحل مشكلة أوربا الغربية قد تكفلت به مصر لا لتجنى مصلحة تجارية متكافئة بل لايجاد توازن استراتيجى فى مصالح الاستراتيجيات الدولية فى المنطقة بين كل من أوربا الغربية، وروسيا ، أمريكا .

ويرتبط باستراتيجية أوربا قبل الصراع العربى الاسرائيلى ومحاولتها اعادة التواجد الاستراتيجى فى مصر والمنطقة العربية مقابل دعمها فى مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة وايجاد توازن أمام الاتحاد السوفيتى ـ يرتبط بذلك تصويت أوربا كلها مع مصر والمشروع العربى فى الأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٧١ وكذا فى الاتفاقية التى وقعتها مصر مؤخرا فى ابريل ١٩٧٢ مع السوق الأوربية المشتركة بحصولها على شروط الرعاية لمنتجاتها الزراعية ــ كما يعتبر التحرك المصرى نحو الجزائر فى مباحثات مايو ١٩٧٢ خطوة على نفس الطريق حيث أن الجزائر تحتفظ بنفس العلاقات الطيبة مع فرنسا ومع السوق الأوربية المشتركة .

ويبدو أن الفكرة أن يقام شبه اتحاد من الدول العربية فى شمال أفريقيا مرتبط مع أوربا الغربية الموحدة فى السوق المشتركة بروابط متينة ومتزايد العلاقة مع مجموعة دول غرب ووسط أفريقيا وبذا تتولد كتلة استراتيجية ضخمة أوروأفريقية عبر غرب شمال أفريقيا وهو حلم أوربى قديم يرجع الى بدء انشاء السوق الأوربية المشتركة فى الخمسيات .

---

(١) دراسة ندوة خط انابيب البترول فى نقابة المهندسين فى ابريل ١٩٧٢

ومثل هذا المشروع الاستراتيجى له جوانبه المتعددة فهو قد ينجح فى أن يوجد التوازن العربى بين مصالح أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى من جهة وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى وبذا يكون العرب فى موقف أفضل أما مكليهما ولا يصبحا تحت الشروط المطلقة لهما .

ولكن من جهة أخرى فان الغرب الأوربى الفائق النمو الصناعى سيجعل حركة التجارة دائما سواء بين العرب وبينه أو بين العرب والأفارقة فى صالح الغرب نفسه بما يستطيعه من منافسة غير متكافئة. وقد تستطيع الدبلوماسية العالية الكفاءة فى التفاوض أن تصل الى شروط معقولة فى مفاوضاتها المتعددة الجوانب مع غرب أوربا الموحد ولكن ستبقى حتى نتائج هذه الديبلوماسية الناجحة نتائجا محدودة الأثر أمام التفوق المتعاظم لأوربا .

وان أكثر من تحذير يجب أن يكون أمام عيون مخططى وصناعى هذه الاستراتيجية المصرية العربية قبل أن يتبلور القرار النهائى فى هذا الاتجاه أو غيره .

ولعل هذه الرياح هى التى كانت فى العقل الباطن السوفيتى الذى أملى صيغة البيان الرسمى المتشدد الذى صدر عقب زيارة رئيس جمهورية مصر للاتحاد السوفيتى فى نهاية ابريل ١٩٧٢ والذى ذكر لأول مرة تأييد مصر لاستخلاص حقها بوسائل أخرى . مما جعل الوزارة الاسرائيلية تنعقد لدراسته وتبين آثاره على اسرائيل وعلاقتها ليس فقط مع العرب بل كذلك وفى ضوء ما سبق ذكره مع أفريقيا التى يبدو أن هذه الاستراتيجية المصرية العربية سوف تنجح فى شدها اليها.

ولقد كانت مصر دائما موضع اهتمام بالغ من أوربا الغربية سواء بريطانيا أو فرنسا التى تزعمت كلتاهما الاستراتيجية الأوربية خلال القرن الماضى كله وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية .. ويقول

ج.س. جراهام في كتابه « في الاستراتيجية البحرية » [1] في هذا الصدد « أن الاستراتيجية البريطانية في البحر الأبيض المتوسط كانت تعتبره الطريق الى بيادى عبر مضيق طارق ، واله من عهد الاسكندر الأكبر الى عهد نابليون كانت مصر تمثل الركن الأساسى للاستراتيجية البحرية في البحر الأبيض لأنها حلقة الوصل بين الشرق والغرب حتى قبل شق قناة السويس . ثم يورد تفاصيل تاريخية للمناورات الديبلوماسية التي دارت في القرن الماضي حيث شجعت فرنسا محمد على في أن يبنى أسطولا قويا لمصر مستقلا عن السيادة العثمانية ويتحالف مع فرنسا ذاتها وكيف تدخلت بريطانيا حرصا على مصالحها في هذه اللعبة الاستراتيجية .

ونحن نرى أن الصورة الآن ليست مختلفة كثيرا ، فثمة صراع بحرى يتوالد وتتكشف خطوط حركته وتمتد من المحيط الهادى والهندى الى الخليج العربى ثم عبر شارعى الحضارة البحر الأحمر والأبيض والقناة يمد ذراعه الى المحيط الأطلسى .

وهذا الصراع الدولى بين القوى الأعظم الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة له انعكاساته واسقاطاته على مصر واستراتيجيتها سواء في اتجاه الصراع العربى والاسرائيلى أو في حركتها مع الاتحاد السوفيتى والشرق كله .

ان الولايات المتحدة ازاء تفاهمها الأخير مع الصين في زيارة شتاء ١٩٧٢ قد قضت برفع « خط الحصر » من سواحل آسيا الى المحيطات فهى من قبل ومنذ مطلع الخمسينات قد فرضت سلسلة أحلاف في غرب أوربا والشرق الأوسط والشرق الأقصى وقادت مجموعة حروب في كوريا وفيتنام ولاوس ومارست مجموعة علاقات ثنائية مع اليابان والفلبين كل هذا بهدف فرض « خط حصر » قريب

---

(١) عرض وتلخيص د. بطرس غالى — الاهرام الاقتصادى — أول اغسطس ١٩٦٦

على الكتلة الشيوعيـة القارية العظيمة الامتـداد من شرق أوربا الى الاتحاد السوفيتى الى الصين .

وهى اليوم ونتيجة عوامل متعددة من السياسى الدولى وحتى السياسى الداخلى ومنها الأساليب التكنيكية الحديثة للحروب وأسلحة الدمار ومنها الاستفادة من التناقضات داخل المعسكر الشيوعى كله وتحريكه ليتألب بعضه على بعض .

يقول معهد الدراسـات الاستراتيجية البريطانى عن أوضـاع العالم العسكرية عام ١٩٧١ « أن خروج الولايات المتحدة من فيتنام وكوريا جزئيا يقلل ان لم يمح على الاطلاق أى تصـادم بينها وبين الصين . الا أن الاتحاد السوفيتى والصين لديهما قدر كبير من وقود الصدام » [١] ، وبذا يفسر هـذه الاستراتيجية الجديدة التى يعتبر مهندسها هو كيسنجر وبها يهدف الى تغيير استراتيجية سلفه روستو التى كانت ترتكز على ممارسة العنف داخل هذه البلاد وداخل العالم الثالث نفسه والتى فى ظلها وقعت أحداث يونيو ١٩٦٧ وظهرت الموجة العاتية لقلب وتغيير الأنظمة الغير متحابة مع الولايات المتحدة خلال فترة الستينات الثانية كلها .

واستراتيجية الحصر البحرى البعيد من الولايات المتحدة والتى تمتد من المحيط الهادى الى الاطلنطى على الصورة التى قدمناها مارا بكل من الخليج العربى ، ولبحرين الأحمر والأبيض ومتاخما بذلك أو عابرا أراضى الوطن العربى فى هذه الأجزاء ومعرضا اياها لنتائج صراع لا دخل لها به .

وفى المواجهة يسعى الاتحاد السوفيتى الى «التواجد البحرى» فى هذه البقاع لذا فقد زاد من قطع أسطوله فى البحر الأبيض مؤخرا

---

(١) الاهرام عدد ٢ مايو ١٩٧٢

كما شرع فى بناء حاملات الطائرات وهو تغير واسع فى استراتيجية البحرية بالأخص .

وفى موضع استراتيجية مصر حيال هذه القضية يوضح خطاب الرئيس السادات الذى ألقاه فى احتفال أول مايو سنة ١٩٧٢ « أنا كتبت للرئيس الأمريكى نيكسون كتابه قلت له سأعطى تسهيلات للاسطول السوفيتى فى البحر الأبيض نظير وقوف الاتحاد السوفيتى معنا فى الساعات السوداء عام ١٩٦٧ ، ولكن لن أعطى له قواعد سأعطى تسهيلات لأنه مبدأ من مبادىء ثورتنا ألا نعطى قواعد لأحد » (١) .

وكان هذا التصريح من رئيس الجمهورية تعليقا على حملة التشكيك التى قادتها الولايات المتحدة ضد مصر فى هذا الصدد . ومن قبل فان الولايات المتحدة قد سعت الى ايجاد قاعدة لأسطولها السادس فى الميناء اليونانى بيريه ، والأسطول الأمريكى الثالث هو الذى قدم سفينة التشويش الرادارى « ليبرتى » لاسرائيل لاعاقة أعمال الرادار والانذار والدفاع الجوى المصرى خلال أحداث حرب ١٩٦٧ .

كما أن ذلك الأسطول الأمريكى هو الذى صرحت اسرائيل وزعماؤها أكثر من مرة بأنه « الاحتياطى الاستراتيجى لاسرائيل » طبعا ضد العرب ، من هنا اذن نستخلص مدى أثر الصراع البحرى المنتظر أو بسياسة الحصر البحرى الأمريكى على الكتلة الشيوعية العالمية كلها وفى منطقة الاتحاد السوفيتى بالأخص (فى شرق المتوسط) حيث تلتقى مصالح مصر والعرب مع مصالح الاتحدا السوفيتى بالدعم وحيث يشتد الصراع بين مصر والعرب وبين اسرائيل المتحالفة مع الولايات المتحدة .

---

(١) الاهرام عدد ٢ مايو ١٩٧٢ .

ولعله من هذا المنطلق ذلك الدعم المادى الذى عرضته ليبيا خلال مطلع عام ١٩٧٢ على مالطة لتحييد هذه الجزيرة وتحريرها من أسطول بريطانيا والأطلنطى وعدم اضطرارها الى اعطاء قواعد بحرية لأطراف الصراع البحرى للقوى الأعظم . وذلك بالفعل ما صرح به دون منتوف رئيس وزراء مالطة خلال مايو ١٩٧٢ ونشرته الصحف المصرية فى حينه .

ومن المهم والمفيد فى دراسة أثر استراتيجية الانفتاح على أوربا الغربية كوسيلة لايجاد التوازن على استراتيجية الانفتاح على الشرق أن نتبين أثر ذلك على استراتيجية مصر فى محاربة الاستعمار العالمى وسياستها فى تثوير ودعم الأوطان العربيـة التى ما زالت تتحرك فى نطاق الدائرة التقليدية ، اذ أنه لا مصلحة لأوربا الغربية ان لم تكن هناك أضرار فى استمرار سياسة محاربة الاستعمار العالمى لأن أوربا الغربية من جهة ما زالت مع استقلالها عن الولايات المتحدة تعتبرها حليفا مأمولا فى أى صراع عالمى مقبل فليس من مصلحة أوربا اذن اضعاف ذلك الحليف نهائيا فى الوطن العربى على عكس الاتحـاد السوفيتى الذى كان يدعم حركات التحرر من الاستعمار من حيث أنها تلتقى مع مصلحة الاستراتيجية فى اضعاف الخصـوم المحتملين ، وفضلا عن ذلك فان بريطانيا وفرنسا كلتاهما كانتا تقتسمان استعمار الوطن العربى حتى سنين قليلة خلت وهما وان تخلتا عن هذه الصورة المشوهة للاستعمار القديم فما زالت لهما ولاءات وصداقات عشائرية وأسرية داخل الكثير من هذه الأوطان بما يخشى معه أن لا تكتفى هذه العلاقات بالدفاع عن نفسها ضد أى حركات تحررية بل قد تنقلب الى الهجوم كذلك على أنه أنظمـة ثورية ترى أنها سوف تقف عثرة أمام استراتيجية أوربا فى حالة تعارض المصالح بينها وهو أمر محتمل فى أكثر من سبيل .

لقد شكلت استراتيجية التحرير ومحاربة الاستعمار حجر زاوية

رئيسى فى حركة الثورة المصرية منذ ٢٣ يوليو وأن نظرة على الخريطة السياسية للوطن العربى قبل وبعد التاريخ المذكور تستطيع أن توضح الى أى مدى كان أثرهذه الثورة الأم عميقا فى ذلك الاتجاه ، بل ان نفس حركة محاربة الاستعمار التى قادتها وغذتها مصر ونصرها على الاستعمار الأوربى الفرنسى البريطانى عام ١٩٥٦ هى التى مكنت مصر والعرب اليوم من اعتماد استراتيجية الانفتاح على أوربا بدون حساسية وبدون تعقيد ، وفيما بين يوليو ١٩٥٢ ، عام ١٩٥٦ كان مجموع الدول العربية التى تتمتع بعضوية دولية رسمية هو سبع دول لا غير مع التحفظ على نوعية الاستقلال السائدة التى كانت دائما مشوبة بعلاقة ما مع أوربا تجعلها منقوصة السيادة واليوم فان عدد الدول العربية التى ما زالت تحت الأنظمة التقليدية وحدها يفوق هذا العدد كله اذ يبلغ عددها ٨ دول مع اعتبار دولة اتحاد الامارات دولة واحدة وكذا دولة عمان ومسقط .

بل انه بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ذاتها وفى آخر نفس العام حصلت اليمن الشعبية الجنوبية على استقلالها بعد ثورتها الوطنية التى دعمتها مصر ثم بعد عام واحد خرجت ليبيا الثورة بعد ثورة مايو فى السودان عام ١٩٦٩ ولم يجعل كلتاهما من أمر ارتباطهما بالثورة الأم فى مصر سرا (١) .

وصحيح أن أوربا مثلت دور «ضمير مثقفى العالم» فى العلاقات الدولية ووجدت وتوجد بها حركات تحررية تدعم ثورات الشعوب ولكن ذلك لم ينتقل ليكون استراتيجية معتمدة كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى ، ومع ذلك فلا يعنى الانفتاح على أوربا بالضرورة الاتجاه نحو الطرف الآخر مباشرة لأنه من المقبول أن تتطور العلاقات العربية الأوربية فى شكلها الجديد تطورا لا يؤثر الى حد الشلل على استراتيجية محاربة الاستعمار وتثوير الشعوب العربية التى ما زالت تكافح للحرية والتطور .

كذلك فليس ما يشير الى أن الانفتاح على أوربا الغربية قد

يشكل أى تناقض مع استراتيجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية فيما يتعلق باختيار الحل الاشتراكى أسلوبا معتمدا لها ، فبصورة أو بأخرى فان بريطانيا وفرنسا مع هيكلهما الرأسمالى الأساسى يقتربان فى مناطق كثيرة من أشكال من التأميم والاشتراكية الوطنية اذا صح التعبير . وفوق ذلك فان أوربا الغربية لا تكون فى موقع المؤثر المباشر من جهة أشكال النظام الاجتماعى السائدة حيث أن خط التصادم هنا ليس بارزا بنفس الدرجة مع الولايات المتحدة ، ولكن السؤال المهم هو أثر سياسة الانفتاح على أوربا على سياسة التصنيع لأن هنا قد يوجد مزيد من وقود التصادم فى المصالح ، فالسوق العربية نفسها سوق استهلاكية واسعة قد تبلغ أكثر من ١٠٠ مليون نسمة ودور الدول العربية الافريقية فى مثلث أوربا — أفريقيا — العرب دور المنافس الصناعى للمنتجات الاستهلاكية ولا يعقل أن شيئا كهذا لا يدخل فى حسابات السوق الاوبية المشتركة بكل ضخامة امكانياتها ودراساتها .

ومن جهة أخرى فان شروط أوربا السوق — وأركانها أعضاء فى مجموعة الدول العشر الفنية فى العالم — شروطها لاقامة مصانع أو ادخال أى آلات منتجة لمشروعات صناعية شروطا وقفت دائما حجر عثرة أمام الدول النامية فى التصنيع ، وفى خلال أكثر من ٣/٤ القرن فى علاقة أوربا بالدول العربية لم تنم صناعة واحدة يمكن إدخالها فى المجال الحقيقى للتصنيع وحتى صناعة المنسوجات المصرية لا تخرج عن كونها صناعة استهلاكية لسد حاجة محلية وهى لم تزدها بما فيه الكفاية الا خلال الأربعينات عندما كانت الحرب العالمية الثانية حائلا دون الاستيراد من أوربا .

وأن المشكلة الحقيقية التى تكمن فى التصنيع ليس فقط اختيار نوع الصناعة ولا حتى الأساليب الفنية والتكنولوجية وكلاهما يشكل عقبة كؤود ولكن المشكلة الحقيقية هى فى القروض والمساعدات المالية التى يمكن أن تمنح للدول النامية لايجاد رأس المال الكافى لتبدر

صناعة جديدة ــ وفى هذا الصدد لم تكن أوربا الغربية أكثر البلاد سخاء فى شروط قروضها ولا فى مساعداتها المالية ، وعلى العكس فان استراتيجيتها العالمية كانت دائما فى غير صالح الدول النامية .

وفى مؤتمر التجارة والتنمية الأول عقد فى جيف بين ٢١ مارس ــ ١٦ يونيو ١٩٦٤ كان جدول الأعمال يعطى صورة حقيقية عن المشاكل التى تواجهها الدول النامية وكان به :

ــ مشكلة المنتجات الأولية والتقلبات الواسعة فى أسعارها فى المدى القصير والاتجاه فى المدى الطويل الى تقلص الطلب عليها ، مع تدهور أسعارها بالقياس الى أسعار المنتجات الصناعية .

ــ مشكلة تشجيع صادرات البلاد النامية من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة ، وذلك عن طريق تعزيز امكانيات التصنيع ، وفتح أسواق البلاد المتقدمة لصادرات البلاد النامية من المنتجات المصنعة عن طريق منح الدول المتقدمة للدول النامية تفضيلات جمركية مناسبة.

ــ مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ومسألة انسياب رؤوس الأموال والقروض والمنح من الدول المتقدمة الى الدول النامية وتخفيف عبء الوفاء بالديون على الدول النامية .

ــ مشكلة ايجاد قواعد جديدة تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية تتمتع بمقتضاها البلاد النامية برعاية خاصة وحماية ملائمة .

ــ مشكلة ايجاد جهاز دائم يعمل على استعراض مشاكل التجارة والتنمية للبلاد النامية وايجاد حلول مناسبة لها .

بل أنه عند المناقشة تجسد انقسام العالم الى تكتلات أدت الى تشكيل ما عرف بمجموعة الـ ٧٧ ، والتى تزايد عدد أعضائها بعد ذلك ولكنها احتفظت بالاسم ، ثم عند التصويت كان موقف الدول

الرأسمالية يقسم السلبية ويهدف الى الدفاع عن الأوضاع الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية [١] .

ان مشكلة التصنيع ومشكلة أسلوب التنمية الاقتصادية الاجتماعية ومسألة اختيار الاشتراكية كخط أساسى ثم مشكلة علاقة الدولة الاستعمارية الأم بمستعمراتها ليست مشكلة طارئة نعالجها نحن اليوم من منطلق استراتيجية مصرية محتملة للانفتاح على غرب أوربا ، ذلك ليس صحيحا فقد سبق لهذا الموضوع أن طرح وعولج فى دراسات متعددة تختار منها المقتطفات التالية [٢] وهى من كتاب قدم النشر أصلا فى عام ١٩٦٢ ونشر فعلا فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٣ وما فيه من أحداث تماثل واقع اليوم بعد عشر سنوات من تأليفه هى من قبيل التنبؤ من مؤلفه — وبدأ من ص ١٤٨ يناقش الكتاب باستفاضة علاقة أوربا وأفريقيا وبين مدى انقسام كتلة المستعمرات الفرنسية مقابل وحدة أكثر تماسكا بين المستعمرات البريطانية « نيجيريا وغانا فى الغالب ضعف عدد سكان جميع المستعمرات الفرنسية السابقة » . ويثير مشكلة الوحدة وصعوبة اللغة بين أريقيا الفرنسية والانجليزية ويقترح « اتحادا بين غرب ، ووسط ، وشرق ، وشرق أفريقيا يتجاهل حواجز اللغة » . وعن التصنيع يقول « ان من مساوىء يورأفريكا هو ما تنطوى عليه من ايجاد لكثير من الوطنيين الأفارقة بأن النية هى أن تظل أفريقيا بمثابة الشريك الفقير فى تحالف تسحب فيه الدول الأوربية الاحتياطات الافريقية من المواد الخام من أجل مصلحة مصنوعاتها والطريقة المثلى للتغلب على هذه الشكوك هى أن تدعم الرابطة الاقتصادية الأوربية منحها المباشرة وأن تجمع الدول الافريقية مشروعاتها التصنيعية لأن لا معنى لأن تقدم ٢٦ دولة افريقية مختلفة ستزداد عاجلا — بالنهوض

---

(١) جريدة الاهرام فى عدد ١٩٧٢/٥/٢١

(٢) جورج ليختهم — أوربا الجديدة حاضرها ومستقبلها — دار القاهرة للطباعة والنشر عام ١٩٦٦

يمثل هذه المشروعات كل على انفراد » وعن الاشتراكية يقول نفس المصدر « ان كل هذه الدول عاكفة على مختلف أنواع التخطيط المركزى واشراف الدولة على الاقتصاد والمذاهب الاشتراكية الوطنية وعندما تصف هذه الحكومات نفسها بأنها اشتراكية فانها انما تقصد ببساطة القول بأنها تفضل التخطيط المركزى مقابل نوع من الحرية للجميع ، التي يعتبرها رجال الأعمال والاقتصاديون فى الغرب الشكل الطبيعى الوحيد والسليم للتنمية — ثم يقول من الخطأ اعتبار الانشقاق بين كتلة مونروفيا وكتلة الدار البيضاء — على أنه خلاف حول اعتماد الاشتراكية كأسلوب للتنمية » .

على أنه من سابق القول أن تتوقع أن الاستراتيجية المصرية فى السبعينات اذ تتحرك بنشاط نحو سياسة « الانفتاح على أوربا » تقصد بالضرورة الى سياسة انكماش نحو الشرق . بل قد يكون الراجح أنها وسيلة « حفظ توازن استراتيجى عام » بحيث لاتصبح مصر والعرب الذين يتحركون بالتنسيق معها تحت « اتفاق ثنائى بين الشرق والغرب » وهو الأمر الغير مستغرب فى ضوء النظرة الاستراتيجية العامة التى سبق اشارتنا اليها والغير مستبعد عشية زيارة نيكسون لروسيا المتوقعة خلال مايو ١٩٧٢ .

وكذلك فمثل هذه الاستراتيجية تحدث ثقلها فى اتجاه الضغط على الولايات المتحدة التى وان كانت وشائجها مع أوربا الغربية متينة الا أن تنافسهما وصراع مصالحهما ليس خاف على أحد ، ولقد عانت الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧١ من تدهور الدولار الأوربى فى مواجهة عاتية من المارك الألمانى والفرنك الفرنسى والين اليابانى .

لقد سبق لمصر أن عدلت فى استراتيجية عدم الانحياز ابان الضغط الأمريكى على مصر خلال الستينات الأخيرة ، وقال عبد الناصر فى ذلك « نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا » ولقد

يكون فى « الانفتاح على أوربا » نوع من الممارسة الواقعية لهذه السياسة لاحراز مزيد من الديناميكية فى قضية الصراع العربى - الاسرائيلى والذى تكثر حوله الأقوال بانحياز أمريكا وتراخى روسيا حياله ، وعلى أى حال فمثل هذه السياسة قد تطوق مقدما أى اتفاق بين القوى الأعظم فى غير صالح القضية العربية - الاسرائيلية .

وفى هـذه الحالة فان توقيت تنشيط هـذه السياسـة بزيارة الرئيس السادات لكل من تونس والجزائر وبرفقته الرئيس الليبى قد يكون توقيتا لم تختره المصادفة وحدها كما لم يجانبه التوفيق .

ومع كل ما تحفظنا به حيـال استراتيجية أوربا الاقتصـادية وايثارها الأسلوب الليبرالى للتنمية الاقتصادية الاجتماعية كما سبق أن أوضحنا فليس هناك - بعد على الأقل - أى ظواهر تستند الى الصحة تشير الى أن الانفتاح على أوربا سيضعف أو يقلل من برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة فى مصر ، وبرنامج السنوات العشر المزمع تنفيذه من مطلع عام ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ برنامج لا يمكن وضـعه بانكماشية اقتصادية اذ تبلغ استثماراتها ٨٣٠٠ مليون جنيه وتهدف لرفع الدخل القومى من ٢٨٠٠ مليون جنيه الى ٥٦٠٠ مليون جنيه (١) .

ويعطينا مرور الأيام شواهد أكثر على ذلك الانفتاح الاستراتيجى الجديد بين الدول العربية فى أفريقيا ، وأوروبا الغربية - باعتبار أن حلول أوربا الغربية الموحدة محل الاتحاد السوفيتى تدريجيا وعلى جرعات صغيرة ولكن مستخرة قد يكون هو الحل المفتوح أمام العرب لتفادى السيطرة أو حتى الشعور باحتمال السيطرة من اتجاه الشرق .

ولمـا كان الدور الذى يلعبه السوفيت الآن مع الدول العربية دور مثلث الاتجاه اذ يقوم بالتسليح وبقروض التنمية ثم بتحييد الوجود الأمريكى بالاسطول السادس كقوة احتياطية ضاربة قريبة من اسرائيل قد تتدخل لصالحها فى حالة نشوب أى قتال مسلح تكون فيه الكفة لغير صـالح اسرائيل ، نقول لما كان ذلك دور السوفيت فان على

---

(١) جريدة الاهرام عدد ١٩٧٢/٥/٧

أوربا لتصبح البديل الملائم أن تجد وسائلها للقيام بذلك الدور المثلث الشعب .

وفيما يتعلق بالتسليح رأينا كيف أن أوربا الغربية بدأت تمارس تجارته مع مصر احدى قوى أطراف الصراع ولكن عن طريق الباب الخلفى فى ليبيا ، وأما عن دور أوربا فى التنمية فقد حملت الصحف أخيرا أخبار عن تشكيل بنك عربى — أوربى مشترك يرأسه الدكتور عبد المنعم القيسونى أحد خريجى المدرسة البريطانية فى الفكر الاقتصادى وانه سوف يصبح المصرف الذى يتولى عمليات الاقراض بالنسبة للتجارة الخارجية ولمشروعات التنمية .

أما فيما يتعلق بدور أوربا فى تحيد فاعلية الأسطول الأمريكى السادس فالدعوى فى أوربا تزداد الآن لجعل البحر الأبيض المتوسط بحرا مقفولا على سكانه ورحيل الأساطيل الأجنبية عنه ، بل أن حلف الأطلنطى قد اجتمع لبحث هذه المسألة ومقارنة أساطيله بحجم وتسليح الأساطيل الوافدة على البحر الأبيض .

ونشرت الصحف أخيرا « أن اتصالات تجرى الآن بين القاهرة وتونس كما سبق اتصالات بين القاهرة والجزائر وبغداد بهدف التمهيد لعقد مؤتمر لدول البحر الأبيض لبحث وسائل احلال الأمن والسلام فى ذلك البحر ، وذكرت بعض المصادر العليمة أنه من المنتظر أن يعقد فى الجزائر خلال الأسبوع الأخير من الشهر القادم (يونية ١٩٧٢) مؤتمر تمهيدى يشهده سفراء دول البحر الأبيض لهذا الغرض » [١] .

مبادرة مصرية :

فى ٤ فبراير ١٩٧١ أى بعد أربعة أشهر فقط من ولاية الرئيس السادات تقدمت مصر « بمبادرة » لفتح قناة السويس للملاحة الدولية شملت هذه النقط :

— انسحاب اسرائيل حتى خط المضايق فى شرق سيناء .

---

(١) جريدة الجمهورية — بالقاهرة فى ١٩٧٢/٥/٢٩

- دخول القوات المسلحة المصرية للشرق فى سيناء .
- فتح قناة السويس مرة أخرى للملاحة الدولية .
- استمرار سريان ايقاف اطلاق النار .
- مد فترة ايقاف اطلاق النار لمدة ٦ شهور بدلا من ثلاثة .
- اعادة مصر للعلاقات مع الولايات المتحدة .

والمتأمل فى هذه المبادرة يمكن أن يستنتج ما يلى :

أولا : انها أول ما يمكن أن نسميه « استراتيجية الفعل » بمعنى أنه لأول مرة تتقدم مصر بفعل استراتيجى بذاتها دون أن يكون كرد فعل من جانبها .

وثانيا : ان مشتملات هـذه المبادرة تحقـق الخط الاستراتيجى الثابت لمصر حيال حـل مشكلة الصراع اذ أنها تحقـق توازنا بين الانسحاب الاسرائيلى الجزئى ودخول الجيش المصرى لسيناء وتربط ذلك بفتح القناة للملاحة .

وثالثا : ان فكرة فتح القناة للملاحة تعيد لمصر موارد مالية هى فى مسيس الحاجة اليها وفى نفس الوقت تداعب الأفكار الأوربيـة الغربية من جهة توفر البترول مما يجعل أوربا تضغط فى هذا الاتجاه .

ورابعا - ففكرة اعادة العلاقات مع الولايات المتحدة هى الأخرى تشجع هـذا الطرف على احداث ضغط لتحريك الموقف المتجمد بعد مبادرة روجرز .

وهكذا نرى أن فكرة المبـادرة وتوقيت اعـلانها بعد تجمد الموقف فكرة صحيحة فى سبيـل المحافظة على الغرض الاستراتيجى لمصر خلال عملية حل الموقف .

وخامسا : فان هذه المبادرة تلويح من مصر للاتحاد السوفييتى بضرورة زيادة الدعم والتحرك لمساعدة مصر والا فان الموقف سيخرج من يديه .

وهكذا نرى فى هذه المبادرة علامة طيبة فى بناء « استراتيجية الفعل » وحتى ولو لم تنتج هذه المبادرة أثرها مباشرة فانها رغم ذلك حركة صحيحة وقد كادت مصر أن تصل بهذه المبادرة الى هدف مرحلى عظيم وهام لدرجة أن الراصد لتيار الحركة من داخل الولايات المتحدة كان يلمس انشقاق الادارة الأمريكية الى جبهتين ازاء ذلك الموقف المصرى فالخارجية وروجرز يؤيدان ذلك فى حين أن باقى قوى الضغط فى لولايات المتحدة لا تقبل ذلك .

وفيما بعد وبخطاب عنيف من رئيسةوزراء اسرائيل جولدا مائير أحظ رروجرز الى التراجع وأعلن أن الولايات المتحدة لن تمد اسرائيل بالسلاح فقط بل ستحفظ له تفوقه على جميع العرب وليس مصر وحدها ، وأكثر من ذلك فان الولايات المتحدة ستدخل عصر تصنيع السلاح مع اسرائيل .

وكما هو معلوم فان الولايات المتحدة قد استمرت فى الضغط على روسيا ـ مورد السلاح المصرى الوحيد اذ ذاك ـ مستغلة نقص محصول القمح الروسى وحاجة روسيا للقمح من الولايات المتحدة فتقدمت خلال زيارة نيكسون لروسيا عام ١٩٧٢ « بسياسة الوفاق مع الشرق » والتى بمقتضاها كان البيان السياسى المشترك بضرورة المحافظة على « الاسترخاء العسكرى فى الشرق الأوسط » .

وهكذا ـ ان كانت الاستراتيجية المصرية تحاول أن تجد لنفسها نطاقا للحركة فتقدم المبادرة التى كادت أن تحظى بالتأييد الكافى ـ فلا يلبث الضغط الاسرائيلى على أمريكا أن يقتل هذه الجهود ويمتص آثارها تماما فتعود العجلة للتوقف .

مصر والعرب :

عشية النكسة كانت الجبهة العربية الثورية التى مثلتها بالدرجة الأولى مصر ـ مستقطبة فى شبه جبهة تضم مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن .

وفيما أعقب النكسة رأينا كيف التحقت ثلاث وحدات ثورية جديدة بذلك الركب بانتصار ثورة اليمن الشعبية فى ديسمبر ١٩٦٠ ثم ثورة مايو ١٩٦٩ فى السودان وسبتمبر ١٩٦٩ فى ليبيا ، بالاضافة الى تثوير فلسطين نفسها ، وهكذا أصبحت الوحدات السياسية العربية الثائرة ثمانى دول بخلاف فلسطين فى الوقت الذى كانت فيه كل من العراق والجزائر بعيدة عن الفاعلية .

وكان لوقوف مصر مع رئيس الجزائر السابق بعد عزله أثر فى التطور النفسى بين البلدين ، واذا كان الوفاء شيمة حميدة ، فان مصالح الدول والشعوب فى العمل السياسى كانت دائما شىء واقعى بعيد عن عواطف الأفراد خاصة اذا لم تتناقض المصالح بحكم العمل الاستراتيجى .

وفى نفس الوقت فقد التحقت مجموعة من امارات الخليج العربى كدول مستقلة بلغ عددها أربع دول هى البحرين وقطر واتحاد الامارات وعمان وذلك طبقا لاستراتيجية بريطانيا التى عرفت باسم « استراتيجية شرق السويس » .

ولقد رأينا كيف أن النظام الأردنى التحق بجبهة مصر وسوريا قبيل ٥ يونيو ١٩٦٧ بأيام ووقع اتفاقية الدفاع المشترك معهما أثبتت الأيام أنها لا تساوى شيئا من الوجهة العملية .

وقد رأينا كيف تعرضت المقاومة الفلسطينية مع أنها احدى الفرق المسلحة التى تعمل مع مصر وفى الجبهة الشرقية والداخلية لاسرائيل — للتصفية والابادة بأيدى نظام الملك حسين الذى يقع وقتها أيضا فى جبهة عمل عربية مفروض فيها التجانس والتنسيق والوحدة ضد العدو لا ضد بعضها البعض ، ولكن تناقض المصالح خلق بالضرورة تناقض الدوافع وكان من المنطق البسيط اذن أن يولد تناقض النتائج . وطوال الفترة من مايو ١٩٦٧ الى يوليو ١٩٧٠ أى فى

فترة العمل القتالى المسلح فلم تتحرك مصر نحو « ازالة التناقض على الجبهة الأردنية ربما لأنها اعتبرتها « عمل جانبى » فى حين اننا نرى أنه عمل أساسى كان ينبغى افراد جهد استراتيجى كاف له باعتبار الأردن استراتيجيا أحد المفاتيح الكبرى فى الصراع العربى الاسرائيلى فسواء عاد العرب الى أسلوب الحصر الاستراتيجى العام حول اسرائيل كما كان الوضع قبل ١٩٦٧ أو حدث ما يمكن أن ينشط القتال المسلح فدور الأردن فى الحالين دور لا يمكن التقليل من أهميته وحيويته من حيث الموقع الجغرافى كجسر ربط بين العرب أنفسهم فى سوريا ومصر وكجبهة واسعة صالحة للعمل ومفتوحة مباشرة على أرض العدو ، وفضلا عن ذلك فان نطاق الحصر بغياب الأردن عنه يعتبر به ثغرة واسعة تشل فى الواقع فعاليته .

ومن هذا المنطلق قد ركز العدو على « الحل المباشر مع الاردن » فى صورة ما عرف باسم « مشروع آلون » لاستغلال الثغرة الاستراتيجية المفتوحة كما أشرنا للاردن ، لينفذ منها الى عمق العرب بشل حصرهم الاستراتيجى له بالانفتاح على فلسطين والاردن وايجاد بادرة تعامل مشترك بصورة ما بينهم حتى ولو كانت هذه الصورة هى دوريات مشتركة من الجانبين أو حتى من جانب واحد داخل أراضى جانب آخر وهكذا فالمهم هو ايجاد شىء ما مشترك حتى يسقط مبدأ الحصر فى ذاته .

استطاعت مصر رغم النكسة والهزيمة أن تفرض تسوية سياسية لانقاذ المقاومة الفلسطينية من التصفية الشاملة وتثبيت أقدامها فى لبنان هذه المرة بدلا من الاردن أما الجديد فان سياسة « مؤتمرات القمة العربية » التى سادت فى الستينات قد توقفت وبدلا منها أفرزت « جبهة المواجهة » و « جبهة الدعم » وبمقتضاها فان عرب الشمال المحيطين مباشرة باسرائيل وهم بالتحديد سوريا ــ مصر ــ ليبيا كعمق استراتيجى لمصر ــ قد اعتبرت جبهة مواجهة أما باقى العرب

فقد اعتبروا جبهة دعم ، طبيعى أنه فى شرق الجزيرة العربية كان الدعم ماديا أما فى شمال أفريقيا فكان الدعم أساسا معنويا .

وبهذا المنطق فقد أفرزت الاستراتيجية المصرية اتحاد الجمهوريات العربية بين سوريا — مصر — ليبيا فى سنة ١٩٧١ وكان السودان فى موقف المتردد بين الالتحاق بهذه الوحدة أو البقاء لفترة خارجها .

وان كان من تعليق فهو عدم احتواء جبهة المواجهة على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها من ينبغى له بالدرجة الأولى المشاركة فى عبء الصراع — والظاهر أن هذه الأخيرة كانت ما زالت تلتقط أنفاسها بعد أيلول الاسود فى الاردن وتثبت أقدامها فى لبنان فضلا عن تشتت فصائلها لمختلف الجبهات العربية .

خطوات للوحدة :

عندما أشرقت السبعينات — كان لمصر فى رصيد العلاقات العربية منذ ١٩٤٥ قدرا لا بأس به من الخيال ومن التجربة ومن الواقع ، وبالنسبة للخيال فقد ظلت فكرة القومية العربية فكرة سليمة ولافتة وان كان بريقها أضحى أقل لمعانا فى أعين كثير من الناس بمنطق أن مصر قد أعطت كثيرا وأخذت فى بعض الحالات رفضا فى صورة انفصال أو عبثا فى صورة قتال أو عزما بالاشتراك فى الاستثمارات ولكنها على كل حال وفى كل مرة نالت الانكار والسخط جزاء .

وأما عن التجربة فمصر شاركت فى عدة تجارب متعلقة بالوحدة فهى أحد ركنى الوحدة الثنائية الرائدة مع سوريا عام ١٩٥٨ وهى ثالثة الاثافى فى مشروع الوحدة الثلاثية مع العراق وسوريا عام ١٩٦٣ ولو أن التجربة قبرت بعد مباحثات طويلة والتقاءات فى الفكر والمنهج قليلة ، والواقع أن التجربتين شارك فيهما حزب البعث العربى بجناحيه السورى والعراقى .

أما عن الواقع فميثاق الجامعة العربية ظل ثوبا واسعا فضفاضا

تتسربل به جميع بلاد الوطن العربى فتظهر محاسن بعضها وتختفى مساوىء بعضها ولكن أبدا لم يكن ذلك الثوب ليقى حر صيف أو برد شتاء فالجامعة العربية لم تحرز خلال نحو ثلاثين عاما أى عمل عربى ايجابى بل انها ظلت أقرب الى كونها جهاز تنسيق دبلوماسى كثيرا ما أخطأ مهمته حتى فى التنسيق وفى المرات التى دعى فيها مؤتمر للرؤساء العرب لم يكن دور جهاز الجامعة أكثر من دور ساعى البريد يحمل الدعوة ، وعندما انبثقت فكرة القيادة العربية المشتركة أو اتفاقيات دفاع مشترك لم تكن أكثر من صورة مكررة لجثة الجامعة العربية سابقة التحنيط بعد أن افتقدت حرارة الروح والعمل المخطط المنسق الهادف ، ويكفى للتدليل على هذا أن أيا من مشروعات الوحدة لم ينبثق من هذه المنظمة الأم بحيث بدت بمرور الأيام وكأنها أم عاقر .

ومع ذلك فمنطق الدول المركبة والدول عديدة السكان والجنسيات والدول القارية وشبه القارية من حيث المساحة والانتشار هو منطق العصر ومزاجه السائد ولم تعد موازين القوة الحقيقية فى الحسابات الاستراتيجية تهمل — الى جانب المكانة الاقتصادية والتقدم التكنولوجى — معيار السكان والمساحة كعامل ذو ثقل أو تأثير .

ولعله من هذا القياس تحركت فكرة الدول العربية المركبة الجديدة « اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة » فى مطلع عام ١٩٧٠ كان الرئيس عبد الناصر قد وقع فى عام ١٩٧٠ ميثاق طرابلس مع الرئيسين معمر القذافى ونميرى ، باعتبارهما الدولتين الثوريتين الوليدتين بعد النكسة والمتاخمتين مباشرة مع مصر ويبدو أن الحديث قد تطرق الى الوحدة مع سوريا بحنين أو بأمل وهكذا ولدت الفكرة التى تطورت الى « اتحاد الجمهوريات » .

وفى مثل هذه المشروعات والخطط السياسية من المفيد والهام أن تقدم لا صور وجدوية خالية المضمون بل تقدم مصالح اقتصادية

واجتماعية مشتركة طويلة وقصيرة وحتى يومية حياتية بحيث يصبح الشكل معبرا فعلا عن جوهر ومضمون فيصبح الأمان ضد أى مغامرات انفصالية ليس الضغط والقوة بل بالمصلحة والتشعب والانتشار .

ولقد يرى الرجل السياسى أو العسكرى فوائد وأبعاد الدولة الموحدة ولكن لخلق الرأى العام والوعى بذلك ينبغى أن يشعر الجميع من خاصة وعامة بانعكاس العمل الوحدوى على واقع حياته اليومية لايتأتى ذلك الا بانتشار المصالح الاقتصادية والاجتماعية وتخالطها بحيث يتم خلال الجهاز الواسع المتشابك من الخدمات المتبادلة قيام شبكات تصفى أى رواسب أو تمتص أى دعاية مضادة لفكرة الوحدة من الخارج ومن الداخل . وكان ذلك فعلا هو النمط الذى اختارته أوربا الغربية الآن للتطوير نحو الوحدة عن طريق وحدة السوق التى هى فى الحقيقة وحدة الاقتصاد والتجارة والعمل والجمارك .. هى الوحدة الحياتية والواقعية وليس الوحدة العاطفية .

وبينما فشل مشروع هتلر من قبل لوحدة البلاد الناطقة بالألمانية وهى النمسا والتشيك الذى قام بالأساس على شعارات قومية وشعور فياض حتى أن جود ريان أبو المدرعات الألمانية البايزر فى مذكراته يصف استقبال شعب النمسا للقوات الألمانية المتقدمة فى بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ بأنه استقبال حفاوة وترحيب وليس استقبال فتح أو غزو — هذا المشروع الأوربى الوحدوى فشل مع وجود الاسباب العاطفية والشعور المشترك ولكن مشروع الوحدة الأوربية عن طريق السوق المشتركة يتقدم كنموذج للعصر . ولا يمكن أن تضلخ قضية اسرائيل أو قضية فلسطين لتكون المحرك الملائم للعمل الوحدوى حتى وان كانت فعلا كذلك والا أصبح العمل محكوما عليه بالمرحلية ويتعرض للزوال بزوال الدافع والمؤثر .

ولا يعنى هذا أن قيام دولة عربية وحدوية مركبة ذات قدرة

اقتصادية متينة وامكانيات بشرية كبيرة لا يفيد قضية العرب الاولى فى صراعهم مع الغـزو الاستعمارى الاسرائيلى ، اذ الواقع أن أى رصيد قوة يحسب للعرب هو سلاح فعال فى صراع طويل ، ولكننا نبرز أهمية أن تتحرك أفكار مخططو الوحدة نحو المصالح الاقتصادية والتجارية والوحدة النقدية والجمركية لأن هذا هو الاسقاط المنظور على عقل الشعوب وادراكها لمبررات ومزايا العمل الوحدوى .

ولقد استحدثت أمانة مشتركة للاتحـاد الاشتراكى العربى فى مصر وليبيا خلال مايو ١٩٧٢ بخلاف ما سـبق استحداثه من أجهزة عمل تنفيذى مشتركة بين الوحدات الثلاث .

أما التحاق السـودان بذلك الاتحـاد فلم يبد ــ على عكس ما سبق أن أعلن ــ أنه بات وشيكا ، ذلك أن السودان كان يعانى من مشكلتين رئيسيتين ، الأولى قلة رؤوس الأموال التى يمكنهـا تمويل مشروعات جديدة للتنميـة داخل القطر ، وتعـرض الجنوب لحرب استنزاف مستمرة منذ مطالع الستينات يقودها الاستعمـار وتمولها الاحتكارات وينفذها المرتزقة الاوربيون وأحيانا تسـترها الكنيسة .

وفى صيف ١٩٧١ لما تعرض النظام السودانى الثورى لحـركة مضادة من الشيوعيين ودخل بذلك فى صراع مكشوف مع الكتـلة الشيوعية فى العالم فقد حرم السودان من مصادر تمويل مشروعاته للتنمية ، وما كانت المسـاعدات الصينيـة لتكفى وبذا أصبح أمام السودان أحد سبيلين لا ثالث لهما اما أن يمول عربيا واما أن يتحول الى الغرب مرة أخرى اذ ليس بالثورة وحدها تحيا الشعوب .

ويبدو أن مصر هى الأخرى أصبحت فى حرج بين أصدقائهـا وأشقائها أو بين المصلحة والالتزام . ولقد يبدو أن المخرج هوسرعة التحاق السودان باتحاد الجمهوريات العربيـة مع تطويره ليصـبح

المصدر الرئيسى للغذاء النباتى والحيوانى ولا شك أن مصر المصنعة وليبيا المحدودة الموارد فيما عدا البترول سوف تشكل مع السودان تكاملا ملحوظا لاينقصــه الا تحسين مشروعات النقــل بين الأقطار الثلاثة فى استراتيجيــة متكاملة حتى يمكن أن تقوم منطقــة نقــل مشتركة تدعم اقتصاديات الأقطــار الثــلاثة وتزيد من قدراتهــم وارتباطهم ٠

أما انفتاح مصر مرة ثانية على الجزائر والعــراق بالزيارة التى أتمها الرئيس السادات فى مايو ١٩٧٢ للاولى والزيارة الملزمة أن يقوم بها للعراق ، فهى علامات تشير الى نتائج لاحقة سوف تظهر فى قابل الايام القريب ولكنها تنبىء من الآن باعادة نظر فى مسيرة العــلاقات العربية بين أقطار الثورة وبين الاقطار التقليدية بحيث تزال أشكال الاستقطاب وتحل محلها وسائل الانفتاح العملى والموضوعى ٠

واذا كان لنا أن نعطى الاسباب ، فالعودة بالعلاقات القويةبين الاقطار الثورية قد يرجع الى طبيعة الامور من تقــارب فى شــكل الانظمة وعدم تعارض فى المضامين الرئيسية للخطط والمنــاهج وأن تعدد تنوع الأساليب واختلاف زوايا الرؤية ، مثل هذه الامور يمكن تنسيقها وبلورة نقط التقارب والابتعاد فيهــا والعمل الدءوب على امتصاصها ٠

أما الانظمة التقليدية فلعل سبب عودتها للانفتــاح راجع الى سببين : الاول وقاية أنظمتها من منطق الاقتراب بالصداقة مما يوفر الامن من الاثارة نحو التغير ، والثانى أملها فى اجتذاب مصرللخروج من صداقتها للاتحــاد السوفيتى واعادتهــا تدريجيا الى الارتبــاط بالغرب ٠ وتقوم الانظمة التقليدية هنا بدور الممول بالنقد الاجنبى لبعض الاحتياجات الرئيسية لمصر من سوق الغرب حتى يعودتنشيط هذه السوق كما تقوم بدور الصديق المشترك بين الاطراف المعنية ٠

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن هذه كلها تحركات تفيد العمل

المرحلى ولكنها لاتعطى بالضرورة الغرض الكافى لنشوء تخطيط استراتيجى متكامل نحو وحدة أو علاقات وحدوية أكثر ثباتا واستقرارا ، ومع ما قد يكون فى هذه السياسات المرحلية من مزايا وفوائد فانها قبل كل شىء وبعد كل شىء تظل فى دائرة عدم الدوام وقابلية التغير •

ولايضاح الصورة قد نضرب المثل بعلاقات دول أوروبا الغربية فى السوق المشتركة ، كلها علاقات تتطور طبقاللمخطط مرسوم وطويل الاجل نحو علاقة استراتيجية ثابتة وهادفة وغير قابلة للتحول ، ولكن هذا الانفتاح فى العلاقات العربية سواء بين الاجنحة الثورية أو بين بعضها والدول التقليدية ليس له نفس الصفاء بل يتحرك وتتحرك أطرافه بأهداف قصيرة الاجل مرحلية المفعول ، وينبغى أن نطور هذا الخط من الحركة الى نمو أكثر استقرار يمكن بناء استراتيجية عربية على أساسه •

مصر والتنمية :

سوف تظل قضية التنمية أحد القضايا الرئيسية دون شك أمام الاستراتيجية العربية ، فهى فى ذاتها هدف وهى فى نفس الوقت وسيلة ، وادارة التنمية واختيار أسلوبها ومفعول التنفيذ فيها كل هذا موضع مراقبة دقيقة من مصر وأصدقائها ترقبا للفائدة وبعدا بها عن الاختناق ومن أعداء مصر على العكس تحقيقا للاختناق وبعدا بمصر عن ازدياد معدل التنمية عن المرغوب •

ومن الجلى الواضح أن الاشتراكية كأسلوب تجد الآن كما وجدت من قبل كفاحا مستميتا للتشويه والتشكيك من أعداء الداخل والخارج على السواء لسببين فهى تبعد مصر عن النظام الاقتصادى الحر بما يحققه ذلك من أرباح خيالية لفئات معينة ودول معينة وتقترب بها من دول النظام الاشتراكى المنافس ، والسبب الثانى أنها تتبنى التخطيط والتوجيه الاقتصادى كما تعطى العائد لسلطة مركزية موحدة مما يتيح معدلا أسرع فى التنمية قديصبح مع

امكانيات غير قليلة كما هو الحال فى مصر ــ مهددا بنشوء مركز ثقل دولى عربى كبير الامر الذى لا يتلاءم مع التوازن الدولى على العموم ومع الاهداف الاقتصادية على الخصوص •

ومع ذلك فما زالت الاشتراكية كمبدأ عام مقبولة كأسلوب وفى خطاب الرئيس السادات فى ١٥ مايو كما فى خطابه السابق فى أول مايو عام ١٩٧٢ اشارات صريحة الى ذلك •

ويقول حسنين هيكل الكاتب السياسى فى مقال بعنوان (٥ سنوات و ٥ يونية) ما نقتطف منه الآتى [1] « ان الامة العربية بالثورة استخلصت لنفسها ثلاث صياغات أصبحت مشهورة وهى الحرية والاشتراكية والوحدة ، ومع أن هذه الصياغات معرضة اليوم لغارات عنيفة من جانب أعداء الامة العربية وتطورها سواء كانوا أعداء من الخارج أو من الداخل يخيفهم التقدم ويهدد مصالحهم ــ فاننا مطالبون بالتحقق من صحة هذه الصياغات ــ هل يمكن أن يقال أن الاشتراكية لم تتحقق على الارض العربية .. ؟ لا يستطيع منصف لنفسه ولأمته وللتاريخ أن يقول ذلك ، فان الاشتراكية نجحت وبالتحديد فى مصر ، بل أن الاشتراكية هى القوة الاساسية فى ميدان الصراع العربى الاسرائيلى ، فالاشتراكية هى الجماهير والتنمية ــ أوليست هذه هى خطوط المواجهة الفعلية على جانبنا من الصراع •••• ؟ الجماهير التى ترفض الهزيمة والتنمية هى القاعدة التى تقف عليها هذه الجماهير ــ من الذى يمول صمود الشعب المصرى ومن الذى قدم خمسة آلاف مليون جنيه أخذها الاعداد للمعركة حتى الآن ــ أليست هى التنمية » •

وتشير كافة الدلائل الى أن الخطة العشرية الثانية للتنمية والتى ستبدأ فى مصر من ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ سوف تحقق قدرا ملائما من

---

(١) الاهرام فى ١٩٧٢/٦/٢

التنمية فى جميع المجالات الاقتصادية ، وسوف لا تخرج عن الاطار العام للاشتراكية كأسلوب ملائم أوجدته التجربة العربية فى ذلك المجال .

عامل حاسم :

كان استخدام عنصر الزمن هو العامل البارز والحاسم خلال العامين الأولين من السبعينات وعلى التحديد من بعد قبول مصر لمبادرة روجرز .

استهدفت الجبهة المعادية بكسبها لذلك العامل الى جانبها فى الصراع أكثر من هدف :

١ ــ تبريد الصراع الساخن فى لحظة كاد فيها الحديد أن يلين لو استمر الطرق المصرى بعض الوقت ويصدق هنا القول بأنه بين النصر والهزيمة .. صبر ساعة .

٢ ــ استيعاب العدو لتسليح جديد يحجب عمل الصواريخ المضادة للجو التى ثبت أن مصر قد استخدمتها بنجاح كان كافيا لشل خطة الهجوم الاستراتيجى الجوى المعادى واحباطه .

٣ ــ ايجاد مناخ ملائم لتربية شعور عام لدى العرب باليأس من النصر والتعود على الوجود الاسرائيلى الجديد .

٤ ــ اعطاء الفسحة من الوقت لتتفجر عوامل التناقض والاختلاف بين الدول العربية سواء من منطلق اختلاف زوايا الرؤيا أو من اختلاف مضمون ومحتوى كل نظام ومدى ارتباطه بلواءات دولية خارجية صاحبة مصلحة فى الصراع وصاحبة تأثير على مجرياته .

٥ ــ فك الاشتباك بين أطراف الصراع بما يزيح العبء عن الكاهل الاسرائيلى اقتصاديا وبشريا ونفسيا .

وكلها عوامل تدخل فى تقدير الجانب الاسرائيلى بدرجة عالية الاعتبار .

٦ ـ تأزيم الموقف بين مصر والعرب من جهة وبين الاتحاد السوفيتى من جهة أخرى بتحريك تبادل الاتهام والشك فى نوايا كل طرف فى هذه الصداقة وأهدافه . مع تنشيط الجبهات الداخلية لتكوين رأى عام ضاغط ضد « الوجود السوفيتى » المتزايد وخطره بأمل أن يخسر العرب مصدر تسليحهم الاساسى .

٧ ـ اتاحة الفرصة لتوليد مناخ نفسى من البلبلة والتردد والحيرة والشك فى جميع الجبهات العربية على اتساعها ، مما يجعلها « جبهات مفتوحة » أمام قدرة العدو وفعله .

٨ ـ ابراز العبء على الاقتصاد المصرى خاصة والعربى عامة بطول النضال والثمن الباهظ للتسليح الحديث والدفاع المكثف .

٩ ـ وأخيرا تهيئة الظروف من محصلة كل هذه العوامل السابقة لتتقبل البلاد العربية ـ سواء فى وجهة معارضة شكلية من مصر أو بموافقة ضمنية منها ـ حلول مجزأة تتمشى مع شروط العدو وأهدافه .

أما نتائج هذه السياسة فمتروك الحكم عليها لكل قارىء .

الاختيـــار

« اهدنا الصراط المستقيم ..... » .

عندما ولجت مصر السبعينات يبدو أن الظروف والقدر شاءت لها أن تكون هذه هى حقبة الاختيار ، الاختيار فى كل ما تشـملـه هذه الكلمة من معنى شامل .. فالظروف جعلت مصر تدخل السبعينات بعلاقة صداقة قائمة مع الاتحاد السوفيتى عقب زيارة عبـد الناصر لروسيا واقرارهما مبدأ تواجد سوفيتى عسكرى يسـاعد على دعم الدفاع المصرى ضد العدوان الصـهيونى المتزايد والمتصـاعد الى غارات العمق ثم الغارات المكثفة على الجبهة . وتوج الرئيس السادات ذلك بمعاهدة صداقة مع السوفييت فى مايو ١٩٧١ .

ومن قبل شاءت الظروف الاقتصادية أن تجمع روسيا ومصر فى برنامج واسع للتصنيع والتنميـة ومن خلف الاتحـاد السوفيتى كانت أوربا الشرقية كلها طبعا .

وظروف أوربا الغربية هى الاخرى وميلها للاستقلال عن حلف الاطلنطى أو الاستقلال بحلف الاطلنطى عن الولايات المتحدة تحت الزعامة الفرنسية الديجولية كل ذلك سـاعد على خلق موقف أوربى غربى مستقل بصـورة ما فى النزاع المصرى ـ الاسرائيلى اعتبر من جانب مصر فرصة مواتية لصداقة جديدة مع هذه الكتلة الأوربيـة السائرة نحو الاندماج والاستقلال عن الكتل الدولية الاخرى .

والظروف المتشابكة المصالح الاستراتيجية والعسـكرية جعلت من الولايات المتحدة وعلاقتها بمصر والعرب مطروحة هى الاخرى فى هذه الحقبة للنظر واعادة التقييم والتكيف فى ضوء علاقتها الظاهرة والحتمية بالنزاع المصرى العربى ـ الاسرائيلى .

والظروف أخيرا شاءت أن يتوقف اطلاق النار فعلا وعملا من

أغسطس ١٩٧٠ فى النزاع المصرى العربى ــ الاسرائيلى الذى ظل رغم ثبات خطوط القتال ساخنة ملتهبة حتى قبول الاطراف بمبادرة روجرز فى يوليو ١٩٧٠ .

ثم جاء دور الاقدار داخليا فشاءت أن يتم التمهيد تماما لحقبة «الاختيار» كما نقول ، وذلك برحيل عبد الناصر الى جوار ربه . واذا كانت سياسات ومصالح الدول لا تتأثر أو لاينبغى أن تتأثر بفرد أو جماعة بل بالعلاقات الاقتصادية والاستراتيجية المتشابكة فبصورة أو بأخرى فان الشخصيات القيادية تلعب دورا بارزا لايمكن إنكاره فى أسلوب ادارة الصراعات والتكيف بها ومعها وتلون مزاج الشعوب والجماهير وتصبغ المناخ السائد فيها بلونها الى درجة كبيرة ، ذلك حكم التاريخ ، أوربا نابليون ، أوربا هتلر ، روسيا ستالين .. الخ .. كل هذه أمثلة عن أثر دور القيادة السياسية فى حركة الشعوب ومزاج الجماهير والمناخ السائد فى ظلها ، بل ومصر محمد على أيضا .

واذن ... فالظروف والاقدار اجتمعت على أن تكون حقبة السبعينات فترة « اختيار جديد » أمام مصر .

ونستطيع أن نقول أن قضية الاختيار المصرى سوف تمس بالضرورة أربع دوائر أساسية تتفرع منها كافة القضايا الفرعية وهى :

- علاقة مصر بالاصدقاء والاشقاء
- علاقة مصر بالخصوم والاعداء
- قضية الامن
- قضية التنمية

وانه لينبغى علينا أن نلقى الآن دائرة الضوء على كل من هذه الدوائر الاربع حتى نتحسس معا الطريق المستقيم .

مصر والاصدقاء والاشقاء :

فى هذه الدائرة يمكن أن ندرج ثلاث علاقات متميزة ، الاولى علاقة مصر بالاتحاد السوفيتى ومن خلفه أوربا الشرقية فيما يمكن أن نسميه الصداقة القائمة فعلا ، والثانية علاقة مصر بأوربا الغربية وفرنسا على الخصوص فيما يمكن أن نسميه الصداقة النامية والمحتملة ، ثم علاقة مصر بالاشقاء العرب فيما يمكن أن نسميه دائرة الوجود الجغرافى والطبيعى .

ولعل أبرز ما يمكن أن يضاف الى ما سبق من فصول هذا الكتاب ما أعلنه الرئيس السادات فى يوليو ١٩٧٢ من الدعوة الى « وقفة مع الصديق » .

ان علاقة مصر المحتملة مع أوربا الغربية قد سبق أن تناولتها دراستنا فى الفصل السابق وبينا فيها مجال الاحتمالات المفتوحة أمام نمو هذه الصداقة وتطورها وأثرها على علاقات مصر الخارجية ومدى ترابطها أو تباعدها عن قضية الامن والتنمية التى هى منشأ العلاقة السببية لاصل هذه الدراسة .

أما علاقة مصر بالاصدقاء فى الناحية الشرقية من أوربا فهى الاخرى وان جرى تصويرها فيما سبق من فصول ، الا أن متغيرا جديدا قد وفد على هذه العلاقة برز الى الوجود الحى أو العلنى عندما أعلن الرئيس السادات انهاء مهمة المستشارين السوفيت فى مصر مع الدعوة الى « وقفة مع الصديق » .

ولقد عقد محمد حسنين هيكل فصلا عن هذه الدائرة فى أهرام يوم ١٩٧٢/٨/١١ خلص منه الى استعراض علاقة الاتحاد السوفيتى بالمنطقة العربية بعد هزيمة الامبراطورية البريطانية والفرنسية وطرح فى تصوره ثلاث نقاط خلاف هى :

تصور الاتحاد السوفيتى لوجود فراغ عقائدى فى المنطقة

وسعيه الى ملء ذلك الفراغ بالفكر الماركسى الامر الذى أوجد خلافات ما بين عامى ١٩٥٨/١٩٦٤ على حد قوله ، ثم تقصير مصر والعرب فى شرح عقائدهم لأصدقائهم السوفييت رغم ادراك العرب لأهمية هذه الصداقة ، ثم أزمة ١٩٦٧ وموقف الطرفين مصروروسيا من الصراع والسلاح .

والمستفاد مما ذكر أن العلاقة المصرية العربية ــ السوفيتية مطروحة اذن للنقاش على أوسع دائرة ، ليس فقط فى دائرة ماذا يمكن أن نفعل لمزيد من المواجهة مع العدو المشترك وانما مناقشة شاملة للعلاقة والفكر ــ هكذا يبرز المقال ــ منذ صممت ونشأت وتطورت العلاقات العربية السوفيتية على مدى ٧١ عاما بما فيها موقف السوفييت من قضايا أعوام ١٩٥٨ ــ ١٩٦٤ ثم ما تلاها من أزمات حول « المسألة القومية ــ التحول الاشتراكى ــ الدين ــ عدم الانحياز وغيرها » .

ان المناقشة تشمل الخط العام كله وليس فترة محددة فى هذه العلاقة .

ولو سارت الامور الى المدى الذى قد تدفع اليه الظروف الضاغطة ، فلقد ينتهى الامر لا الى وقفة مع الصديق بل الى قطيعة أو انقطاع عن خط عام كامل .

وهيكل فى صدر مقاله المشار اليه ينوه الى هذه الحقائق فيقول « انه ليس هناك بديل يمكن أن نستعيض به عن الصداقة مع الاتحاد السوفيتى ــ فالولايات المتحدة فرصة مستحيلة بطبيعتها وانحيازها لاسرائيل ، وأوربا الغربية مازالت تعبيرا سياسيا أكثر منها قوة سياسية تصدر عن ارادة موحدة ــ والصين مازالت بعيدة عنا وبعيدة عن الوسائل القادرة على التحقيق فى هذا العصر ــ واليابان عملاق اقتصادى ولكنه ما يزال يحبو سياسيا . واستثماراتنا فى الحرب مع

الاتحاد السوفيتى هائلة : أسلحة الجيوش البرية وأساطيل البحر والجو كلها اليوم من الاتحاد السوفيتى ولو سمحنا بأزمة حادة بيننا وبينه اذن فمعنى ذلك أنه قرار بتأجيل تحرير الارض الى زمان طويل • ومن ناحية أخرى فانه لايمكن لنا أن نرضى أو نسمح بأن يصبح جهد هذا البلد مكتوبا عليه أن يتحول الى كتل حديدية تضيع اما فى مغامرات الحرب واما فى مناورات السياسة •

واستثماراتنا مع الاتحاد السوفيتى فى السلم ضخمة فى الصناعة والزراعة وليس لنا أن نتوقف فى منتصف الطريق والا وجدنا أنفسنا نعدو للوراء » •

كان ذلك هو تحليله ، فالمستفاد اذن أن العلاقة كلها تحت الفحص واعادة التقييم •• وهو ما ستكشف عن نتيجته الايام التالية كما سنرى •

أما ما يمكن أن يقال عن الاشقاء العرب فمحدود وموجز جدا •••

اذ لايمكن أن يكون نصيب الشقيق الاكبر الذى يدافع عن أشقائه الأصغر الدم والدموع والافلاس والتشهير ••• واذا رضى هو بالدم والدموع قانعا فكيف يرضى بالافلاس وهم الاغنياء ، وبالتشهير وهم القاعدون ؟

ان الصراعات والاستراتيجيات لا تنبنى على حسن النوايا ولا على كلمات جوفاء لها رنين وليس لها فعل ، ذلك بالضبط هو ما اعتدنا نحن العرب أن نمارسه بتكرار وبدون مال حتى أصبحنا لا نرى فيه أى خروج عن المألوف •

ان ايقاع الاحداث سريع ومتوال وجاد جدا وهو مصيرى لم يكتف باغلال الماضى ولكنه سيكبل المستقبل « والاختيار » مرة أخرى مفتوح أمامهم ودرجة الارتباط اذن حرية لنا •

ولقد آن لمصر أن تتخلص فى السبعينات من ميراث الامبراطورية البريطانية التى تركته لها : التخلف ــ الضياع ــ الصراع ، كان ذلك الصراع بين العشائر أو الانظمــة أو حتى بينهم كلهم وبين العــدو المتربص بهم على أرضهم •

ان لمصر أن تنطلق وتتحرر ليس من داخلها فقط بل مما يستغلها ممن حولها • لقد حملت ثورة ٢٣ يولية كما بينا فى الفصول السابقة عبء التنوير والتثوير والتحرير لجميع منطقتها ــ ورضيت بقدرها ، ولكن على العرب الآن أن يحملوا عبئهم من الصراع بالوعى وبالمال وأيضا بالسلاح •

كانت مصر تقاتل وهم يشجعون ولا نقول يدعمون والفــرق واسع بين اللفظين • ماذا لو اختارت مصر قلب الاوضاع ؟ هم يلعبون لعبــة الصراع ومصر تقف موقف المتفرج والمشجع وعنــد اللزوم الحكم ••

ترى اذن من سيكون نصيبه السخرية والتشهير ؟

بكل أسف ليس فى قاموس التعامل العربى الحالى ما يســمح باســتعمال لفظ الإستراتيجيــة بأى معنى علمى والتعليق لذلك قد يبدو انشاءا رفيعا فى اللغة ••• ولكن النتــائج والحقــائق أبدا لن تكون كذلك •

العلاقة بالخصوم والاعداء :

يمكن بلورة الاساس الاستراتيجى لمصر فى مطلع السبعينات فى نقطتين أساسيتين :

ــ الاولى العمل على تحييد الولايات المتحدة فى الصراع العربى الاسرائيلى •

ــ الثانية الوصول مع اسرائيل لتسوية عادلة ودائمة للصراع •

ولا يمكن القول بأن النقطة الاولى هى مجـرد خط مرحلى أو هـدف مرحلى كمـدخل للهدف الثانى والاخير فى تسـوية الصراع الاسرائيلى العربى .

ذلك أن ما سبق أن قدمناه فى جميع فصول هذا الكتاب يشير الى أن العلاقة الامريكية المصرية انما تردت حتى هوت الى نقطـة الصراع كنتيجة لاستراتيجية « الفعل الامريكى » و « رد الفعـل المصرى » .

راجع محاولة الحصـول على السلاح لتكوين « جيش مصرى قوى » كما كانت أحد النقاط الست فى برنامج ثورة يوليـو ١٩٥٢ كيف انتهى الأمر بأن مورد السـلاح أصبح على غير التقدير تمـاما هو الشرق وروسيا : راجع سحب دالاس لتمويل السد العالى وما تلى ذلك من تأميم المصالح الغربية ومزيد من التوغل الفنى الروسى .

راجع روستو وطلبات جونسون من تحديد حجـم القـوات المسلحة المصرية والتفتيش على مفاعلها النووى الخ .. الطلبات وما تلى ذلك من خطاب عبد الناصر فى بور سعيد فى ديسمبر ١٩٦٦ ثم أحداث يونية ١٩٦٧ كل هذا بالفعل الأمريكى ورد الفعـل المصرى — فهل تستمر هذه الاحداث أم يكون وصول كيسنجر بدلا من روستو فصل جديد لاستراتيجية جديدة ؟ قد تصل الى تحييد أمريكا أو على الاقل تحديد حجم مساعدتها للعدو بالقدر الذى يسمح لمصر أن تتعـامل معها مباشرة وليست عن طريق الوسطاء كما هو الحال ؟

أما بالنسبة لاسرائيـل فمرة أخرى راجـع ما قدمنا عن أن ما يستشف من استراتيجيـة مصر حاليـا هو الوصـول الى مائدة مفاوضات لحل الصراع فقط ليس بثقل هزيمة يونية ١٩٦٧ بل بتوازن أحداث حرب الاستنزاف وسقوط الفانتوم مثـلا أو بنتيجة انتصار يحجب عن مائدة المفاوضة شبح نكسة ١٩٦٧ .

وسيبقى على أطراف الصراع (الولايات المتحدة واسرائيل) أن تقررا ما هو نوعية المناخ المطلوب أن يسود فى المنطقة حرب جديدة أو هدنة طويلة تمهد لحرب جديدة نتيجة تسوية جائرة لا تزرع الا مزيدا من المرارة فى النفوس لتجنى يقظة الحرية المسلحة فى لحظة مقبلة أم تسوية عادلة دائمة ؟

ومع ذلك فقولنا أن الخصوم عليهم ذلك الاختيار لا يعفى كما قدمنا الأصدقاء والأشقاء بل ولايعفى صانعى القرار المصرى والاستراتيجية من الجهد المكثف لانجاح استراتيجيتنا والوصول الى أهدافنا . وحتى باقى كتل العالم ودوله — وعلى الأخص أوربا — فانها بالضرورة مدعوة لجميع الأسباب التى سبق أن قدمنا فى الفصول السابقة لأن تقدم ثقل الجهد الكافى للوصول الى ذلك السلام العادل .

قضية الامن :

لا يمكن أن نصف هذه الدعوى الا بأنها « قضية » وليست « استراتيجية » فالذى ابتكرها هى اسرائيل وهى منفردة التى راحت تبنى عليها أشبه شىء بالنظرية التى ابتدعها النازيون الهتلريون باسم « النطاق الحيوى » أو المجال الحيوى للدولة وراحت على أساسه تلتهم تشيكوسلوفاكيا والنمسا وبولندا حتى انتهت بمجازر الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ بن

ومن حقنا أن نطالب هنا ببعض الضوابط من قضية الأمن قد تستوعب :

— الدول المباشرة المصلحة بها وهى سوريا — فلسطين — مصر — اسرائيل .
— دول التأثير وهى أوربا أولا ومن خلفها الضمير الدولى والعالمى لمجموعة الدول أعضاء الامم المتحدة .
— القوتين الأعظم . . .

ولقد يكون الترتيب الصحيح للمعالجة مبتدأ من الخلف ، فلا صراع فى عالم السبعينات الا وتحكمه القوى الأعظم بدرجة معينة وبشكل ما : لقد سار العالم على ذلك وآخر قوتين كانتا بريطانيا وفرنسا وفى سيادتهما كان هناك انضباط أكثر فى الصراعات الاقليمية المحدودة . وكما عرفت بريطانيا وفرنسا اتفاقات تقسيم النفوذ والوفاق شأن اتفاق ١٩٠٤ مثلا ، فكذلك تتقدم الآن الولايات المتحدة « بسياسة الوفاق مع الشرق » ودرس التاريخ يقول أن ذلك لم يكن أبدا فى مصلحة الشعوب الأصغر التى غالبا ما تكون هى ضحية ذلك الوفاق (ومن قبل هذه السياسة كانت سياسة التعايش السلمى » وهكذا) .

وكل المطلوب لتحقيق الانضباط ألا يكون هناك «انحياز كامل» من أحد أطراف القوتين الأعظم لأحد أطراف النزاع وبمعنى آخر الوصول الى تحييد للقوى الأعظم بدلا من الاستقطاب .

وعندئذ يمكن أن يتم الاتفاق على مفهوم استراتيجى عملى وواقعى يبين حدود أمن أحد الأطراف فى الصراع بما لايعنى أمنه هو وحده بل أمن جميع أطراف الصراع ، بما يعنى أن الأمن هو مجموعة اجراءات محددة وترتيبات لأوضاع ثابتة وليس مفهوما كلاميا يفسره طرف واحد وينتهى بالغزو المسلح وكسب الأراضى بالقوة خلافا لجميع الاعراف والقوانين الدولية المرعية — درس التاريخ يقول ان ذلك دائما سبب كارثة الحروب وما هتلر ببعيد كما قدمنا .

أما دول التأثير فهى بحكم صلاتها المشتركة مع أطراف الصراع واعتدالها فى درجة الارتباط معهم ووزنها وتأثيرها الدولى يمكنها بلا شك احداث نوع من الضغط المعنوى والسياسى والدبلوماسى بهدف « تقييد تعريف الأمن ومفهومه » للالتزام بالاعراف الدولية والقوانين المرعية بحيث ينتهى الأمر الى « حدود ثابتة » .

أما فيما يتعلق بأطراف الصراع المباشرة فهى الأخرى عليها أن

تدرك أن الوصول الى اتفاق شامل وعادل « سوف يكون دائما مهددا بالانفلات والانفجار ما لم تتكون هناك قناعة مشتركة على أرضية عملية ثابتة ترتضيها كل الأطراف » .

وفى رأينا أن ذلك .. وذلك وحده هو المدخل الصحيح لما يعرف بقضية الأمن وهو بايجاز شديد جدا يجب أن يترجم « الى حدود ثابتة واجراءات أمنية مشتركة ومحددة كل ذلك بنى على قناعة داخلية بأنه ليس هناك تحيز لطرف معين دون طرف » .

استراتيجية التنمية :

صحيح أن مناخ الاستراتيجية العسكرية والسياسية هو المسيطر دون شك على سماء الأحداث فى هذه الفترة ولكن ذلك لا ينبغى أن ينسينا الهدف الأهم وهو التنمية ومزيد من التنمية ففى واقع الحال لا يعود أمر الهدف من السلام العادل الا أن يكون توفير الاستقرار والاستثمار لأحداث هذه التنمية .

وليس من شك أن قدرة الاقتصاد المصرى بدت حاليا مشلولة من جهة لانقطاع موارد التمويل الخارجى بغلق القناة وفقد البترول فى سيناء وانخفاض موارد السياحة ولكن الأمل مازال فى الاخوة العرب الذين قد تستغرقهم مناقشات ومجادلات لتبين وتدلل أن ما أصاب مصر ما كان ليكون لولا أنها تتحمل بعبء الدفاع عنهم قبل أن يكون عنها .

واذا سار حجم الدعم كسيرته الحالية بنحو ١٠٠٠ مليون جنيه سنويا تعويضا عن ايرادات القناة فذلك لا يمكن أن يوفر أى تنمية حقيقية ، فاذا علمنا أن معدل التنمية المطلوب لا يقل عن ١٠٪ سنويا وصولا الى مضاعفة الدخل القومى فى ١٠ سنوات لمواجهة الزيادة السكانية واذا أخذنا فى الاعتبار أن الزراعة فى أحسن أحوالها لن تعطى أكثر من ٣٪ فان الصناعة عليها أن تغطى الفجوة بنحو ١٢٪ مثلا باعتبار الخدمات تغطى ٥٪ لتكون الحصيلة نحو ١٠٪ وهو المعدل المطلوب .

فما هو حجم الاستثمار المطلوب اذن ؟ لو قدرنا لعائد السنوى للاستثمار بـ ١٠٪ فلابد من استثمار نحو ١٠ مليار جنيه اذن ... فأين ذلك من رقم الـ ١٠٠٠ مليون أو ما يقرب منه والذى قد يستغـرق اعداد الدولة للحرب منه جزءا غير قليل ؟

هذا على كل حال بخلاف تدبير موارد التسليح لتطوره لأحدث مستوى .

ليذكر لشعب العربى دائما أنه والحمد لله ما زال يقتطـع من دخله ولكن لا يقتطـع — كما فعلت وتفعل مصر — من دمه وأرواح شهدائه ومستقبل تنمية شعبه ومستوى خدماته .

هذه هى بايجاز الخيارات الاستراتيجية التى طرحتهـا حقبـة السبعينات الأولى ... وسنذهب معا فيما يلى لنرى مسيرة هـذه الاختيارات .

النحـــول

« ليس لنا أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون .. ولكن لنا مصالح دائمـــة » .

خريطـة القوى :

انتهت بنا الفصول السابقة الى سبتمبر ١٩٧٢ حيث كان الرئيس السادات قد أعلن أن عام ١٩٧١ سيكون « عام حاسم » بالنسبـة لقضية الصراع العربى الاسرائيلى وموقف الجمود الذى لازم هذه القضية منـذ عدوان ١٩٦٧ ثم تأجيل تنفيذ ذلك القرار الاستراتيجى الهام نظرا لوقوع الحرب الهندية الباكستانية ومن قبل فشلت مبادرة مصر فى فبراير ١٩٧١ فى « فتح قناة السويس » للمـلاحة الدوليـة مقابل انسحاب جزئى لاسرائيل من الشاطىء الشرقى للقناة وعبور قوات مصرية محله هناك .

كذلك فان مفاوضات روجرز وسيسكو باءت بالفشل وانتهت الى جمـــود كامل فى الجبهة المصرية الاسرائيلية . وفى نفس الوقت استمر ضغط مصر فى سبيل ايجاد قناعة مشتركة مع « الأصـــدقاء الروس » لزيادة حجم ونوعية التسليح لمصر فى مواجهة الخـــوف السوفييتى من التورط فى مغامرة عسكرية مصرية جديدة غير مضمونة النتائج لمصر وقد تجر روسيالصراع دولى خارج حساباتها وتقديراتها.

بل على العكس فان زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون للاتحاد السوفييتى فى ظل ما سمى « سياســة الوفاق الدولى » ـــ وهـــو ما وصفناه بأنه أشبه ما يكون بمؤتمر يالتا الذى عقده الحلفاء الثلاث روسيا ـــ أمريكا ـــ بريطانيا قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية وفيـــه رسموا الخرائط واقتسموا النفوذ على العالم كله ـــ زيارة نيكسون هذه انتهت الى بيـــان سياسى جاء فيه عبارة « العمل على تحقيـــق استرخاء عسكرى فى الشرق الأوسط » وهى عبارة فسرتها مصر على

أنها تجميد نهائى لأى تحرك عسكرى مصرى لتحرير أرضها المحتلة فى سيناء ، ولم تفلح معاهدة الصداقة المصرية الروسية الموقعة فى مايو ١٩٧١ بتحقيق أى ثقة أو ثقل يفيد تأييد الحق المصرى المشروع فى القتال لتحرير الأرض المحتلة .

وهكذا - من وجهة نظر مصر - وقفت العربة تماما عن السير لا فى طريق المفاوضة والحل السياسى ولا فى طريق الحرب لتحرير الأرض ، أصبح « عنصر الزمن » أحد أهم عناصر الاستراتيجية الفاعلة وقد صاحب ذلك الجمود علاقات مقطوعة تماما مع الولايات المتحدة وتقريبا الغرب بصفة عامة ومع الشرق علاقات يشوبها الترقب الممزوج بالتوتر والمنذر بالتغير .

أما العلاقات العربية فقد كانت سياسة مؤتمرات القمة قد توقفت فى أعقاب مؤتمر الرباط ولكن لم تقم سياسة محاور وان قامت سياسة تقييم تصنيفى الى « دول المواجهة » ودول « الدعم أو المساندة » وطبيعى أن دول المواجهة شملت بالأساس مصر وسوريا ومنظمة التحرير وانضمت ليبيا متطوعة الى هذه الجبهة وهى دول مطالبة بحفظ مستوى معين من التسليح والاعداد لمعركة تحرير مقبلة فى ضمير الغيب وفى العقل الباطن العربى أكثر منها رؤية منظورة أو مخطوطة ، أما دول الدعم فهى - أيضا بالمقاييس الافتراضية - الدول القادرة ماليا على دعم الجبهة وهى بالضرورة دول البترول الواقعة فى منطقة الجزيرة العربية منضما اليها ليبيا وأحيانا الجزائر .

ومحاولة لانشاء دولة اتحادية من مصر وسوريا وليبيا باسم « اتحاد الجمهوريات العربية » وتردد من السودان بالاشتراك فى هذه الوحدة أو البقاء خارجها على هامشها .

وتركزت استراتيجية الولايات المتحدة ازاء الصراع العربى الاسرائيلى فى مستهل السبعينات فى شن هجوم ذى ثلاث شعب على جبهة مصر بالأخص والجبهةالعربية عامة فى الصراع العربى الاسرائيلى

نفذ فى ثلاث سياسات هى على الصعيد الدولى محاولة عزل مصر عن مصدر تسليحها فى الشرق عن طريق سياسة الوفاق الدولى والاسترخاء العسكرى فى الشرق الأوسط وما يعنيه ذلك من فتور فى علاقات مصر بأصدقائها فى الشرق بل كما قلنا ويحمل بذور « التغيير » وسياسة انهاء حرب الاستنزاف والتى نرى أنها تصنف كجزء متمم لحرب يونيو ١٩٦٧ باعتبارها « دور » من أدوار الحرب بالمفهوم العلمى من حيث أنها اعلان عملى عن عدم نجاح الخصم فى قهر الارادة المصرية للتسليم بمطالبه سواء الظاهر منها والمتمثل فى احتلال أراضى عربية من ٣ دول هى مصر وسوريا وفلسطين أو الخفى والأعمق من ذلك وهو التسليم المطلق «بالوجود الشرعى» الاسرائيلى وفتح التعامل معها كحقيقة جيوبوليتيكية فى المنطقة ، كل ذلك طبقا لسياسة مبادرة روجرز وافشال المبادرة المصرية المضادة بفتح قناة السويس مع الانسحاب الجزئى شرقا والتى انتهت جميعا بنتائج سلبية فيما عدا تحقيق ايقاف اطلاق النار وانتهاء حرب الاستنزاف رسميا .

أما لسياسة الثالثة فى الهجوم الامريكى على الجبهة العربية فتمثلت فى انتهاء اعتماد اسرائيل فى تسليحها على أوربا وفرنسا بالذات سواء فى الجو أو فى الصواريخ والاعتماد على ترسانة الأسلحة الأمريكية المتمثلة أساسا فى الفانتوم بكل تسليحها وقنابلها وصواريخها كذا فى آلة الحرب الكترونية الرادارية ، بل واعلان روجرز وزير الخارجية الأمريكى فى يناير ١٩٧٢ ان اسرائيل ستنتقل من عصر استيراد التسليح الأمريكى الى عصر التصنيع لهذه الأسلحة محليا [١] .

وهكذا ففى مقابل الوعود الغامضة بالحلول الفاشلة للعرب ولمصر على الخصوص كانت الولايات المتحدة على الطرف الآخر

---

(١) الرئيس السادات : كتاب البحث عن الذات ص ٣٨٠ .

تسير بالتوغل العملى الى منتهاه فتتجاوز عهد الضمانات والامدادات لاسرائيل بالتصريح بتصنيع آخر — فى الترسانة الامريكية من سلاح وتكنولوجى .

وفى المقابل كانت الاتحاد السوفييتى فى حالة من « الانكماش » فى دعمه ومساعداته للدول العربية المرتبطة به وأهمها مصر وكان يرى بذور التحول وخيوط نسيج التباعد تتكامل وتتلاحم وهو صامت بل وربما نستطيع أن نقول الآن فى نهاية عام ١٩٨١ بعد تكشف الرؤية — وهو غير آسف على ما يظهر ويبدو ، تحكمه فى ذلك ثلاث دوافع خلص اليها تحليله أولها أن العهد ليس ببعيد على اقصاء خورشوف لتورطه أكثر من اللازم والمسموح فى سياسات الشرق الأوسط ومع مصر بالتحديد وبريجنيف يعى ذلك الدرس الذى أوضحه فيلسوف الحزب سوسيليف والقوى المحيطة به فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى لسلفه . وثانيا فان روسيا — نتيجة لسياسات أخرى داخلية متعلقة بانتاجها الزراعى — أصبحت فى مسيس الحاجة الى معونات أو تبادل تجارى مع الغرب ومع الولايات المتحدة بالأخص لتعويض النقص فى محصول القمح الروسى، واذ كانت المعادلة مصر والعرب أم الجبهة الداخلية الروسية فطبيعى أن الكفة تميل للثانية .

وثالثا فان تحليل القوى فى المنطقة العربية وبالتحديد فى بحرى الحضارة المتوسط والاحمر أوجد الروس خلال الاجتماعات المكثفة التى عقدتها لجان عديدة منبثقة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى خلال عام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ — أن السيطرة على هذا الشريان المتصل يمكن أن تتحقق من خلال علاقات « صداقة » متينة مع دول أخف ثقلا وأقل سكانا ومطالب من مصر مثل اليمن الديمقراطية فى الجنوب ، وليبيا وسوريا فى الشمال وذلك باستخدام قواعدها كمرفأ للاسطول الروسى الذى بدأ تواجده فى هذه المنطقة منذ نهاية الستينات تحقيقا لمبدأ التطويق البعيد للمنطقة الواقعة خلف هذين الزراعين .

ولو صح استنتاجنا هذا لكانت سياسة سليمة تماما من وجهة النظر الروسية بل انها نفس لسياسة التى كانت بريطانيا العجوز تتبناها خلال فترة مجدها الامبراطورى فى تحقيق السيطرة فاليمن الديمقراطية « أفقر وأصغر » من أن تطلب وليبيا « أغنى واصغر » من أن يطلب وهكذا فالوجود السوفيتى فى أى منهما مأمون العواقب قليل الثمن المقابل محقق لنفس الأهداف بل ربما أكثر تحقيقا لانه يؤمن لروسيا حرية حركة استراتيجيــة أكبر مع مثل هــذه الدول الصغرى بجميع المقاييس البشرية والحضارية اذا ما قورنت بمصر التى دائما تسعى لأن « تشارك » وتتعامل « على قدم المساواة » ، وهى سوق ضخم للسلاح والبضائع والتصنيع الذى لا يرغب فيه أحد ـ وكلها ثمن للمساعدات المتبادلة .

ـ قلنا ان دول الجزيرة العربية شكلت ما سمى بجبهة الدعم العربية التى أخذت تمد مصر ودول المواجهة بالدعم المــادى سواء لتعويض موارد قناة السويس والبترول المفقودة من مصر من جراء احتــلال سيناء أو لشراء السلاح الذى يؤكد استمرارية الصمود أمام العدو وكانت السعودية طبعا تقف على رأس هذه الدول وكان فيصل اذ ذاك على رأس النظام السعــودى ، وكانت أحــداث يونيــة ١٩٦٧ قد أغلقت جبهة اليمــن التى كانت محــل الصراع الرئيسى بين النظام السعــودى والناصرى وأحداث النكسة وان كانت قد رأبت ذلك الصدع والصداع حتى لقد انعقد مؤتمر الخرصوم كأول خطوة على طريق الدعم العــربى لمصر بالذات وتحملت فيه السـعودية بالعبء الاكبر نظرا لقدراتها البترولية ، وعلى الرغم من رحيل عبد النــاصر بعد ذلك لملاقاة ربه ، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت مطالب السعودية الرئيسية ضرورة « نبش قبر عبد الناصر » كما تردد القول وشــاع فى جميع الأوساط بمعنى تعرية فترة حكمه تصفية للحسابات القديمة بين الأطراف أى أن « مهر » اللقاء السعودى المصرى تمهيــدا لأى حركة استراتيجية مقبلة مما كانت القيــادة السياسية المصرية تعد له

وتتمنى وقوعه بل وتتعجله ذلك المهر كان على حساب فترة حكم عبد الناصر وقد استخدمت السعودية فيما استخدمت من أدوات الضغط تحقيقا لهذا الغرض صحف بيروت وبعض صحف الغرب كما استخدمت ورقة فلول « الاخوان المسلمين » التى كانت قد فرت من مصر الى السعودية بعد وقائع الخلاف بينها وبين الثورة المصرية وعبد الناصر وقد يعطى المثل الذى نسوقه هنا على مدى تتبع «سعودية فيصل» لهذا الخط .. خط تعرية حكم عبد الناصر وادانته ودفعه فقد اشترطت تغيير اسم « بحيرة ناصر » أمام السد العالى لتصبح « بحيرة السد » الى هذه الدرجة حتى فى أبسط الأشياء هذا الى جوار حملة التشهير المنظمة التى تعلقت بنزاهة عبد الناصر وأسرته من جهة ، وتراوحت بين التعذيب للمعتقلين والانحراف لغير الذين ما دام لمصر صداقة مع الاتحاد السوفتى ونحن اذ نتناول هذه النقطة هنا بالشرح والتعليق فلا نفعل ذلك لا من منطق التاريخ ولا من منطق التصحيح وانما ما زلنا وراء الخط الاستراتيجى المصرى فهذه النقطة كانت واجبة المعالجة أمام النظام المصرى والرئيس السادات اذا أراد أن يجعل بين العرب « أرضية مشتركة لفعل ما » أو خلف استراتيجية معينة حيال الصراع العربى الاسرائيلى .

التمهيد والاعداد :

وعلى نفس الطريق ... طريق فيصل السعودية كانت القوى المضارة بالثورة فى الداخل والتى اصطلح اذ ذاك على تسميتها « بالقوى المضادة » وكانت هذه القوى تحصر همومها أخيرا فى النقاط التالية :

- الحراسات .
- المعتقلات وقيود الحرية .
- لجنة لاقطاع .
- مراكز القوى باعتبارها جماع هذه الخيوط .

وكان على القيادة السياسية المصرية حتى تعبر « جسر الثقة »

أو تجرى « مصالحة وطنية » أن تجد لنفسها الحل الأمثل لهـذه المشكلات الأربعة مضافا اليها طبعا ما تطالب به السعودية التى يتطلع السادات الى جهودها للتمهيد للمعركة ــ من محو أو تشويه لذكرى عبد الناصر وتركيز أكبر على « الايمان » ــ باعتبارها مفهوم المخالفة كما يقول رجال المنطق ــ يعنى أن عبد الناصر غير مؤمن ، جاء قرار الغاء الحراسات فى ديسمبر ١٩٧٠ عقب تولى السادات الحكم بشهرين مباشرة ، ثم وفى خطاب أول مايو عام ١٩٧١ وهو الخطاب السنوى التقليدى لرئيس الجمهورية فى عيد العمـال أعلن الرئيس السادات بدأ تنحية مراكز القوى وفى خلال أيام تمت له السيطرة المطللقة على الحكم واعتبررت هذه « ثورة مايو ١٩٧١ وثورة التصحيح » كذلك فقد أعلن السادات الغاء المعتقلات وتصفيتها الى الأبد .. أما لجنـة الاقطاع فمنذ تصفية مجموعة المشير عامر ، صلاح نصر فى المخابرات وشمس بدران وكانوا هم المكلفين بلجنة تصفية الاقطاع فقد سمح لوسائل الاعلام بالصاق جميع التهم والتجاوزات لهذه اللجنة واعتبرت الاجراءات الشكلية معيار الحكم والتقييم بغض النظـر عن الفلسفة الاجتماعية الكامنة خلف هذه الاجراءات والشكليات .

أى أن التمهيد والتحضـير للعمل الاستراتيجى الايجابى اما فى سلم مشرف أو معركة جديدة مع اسرائيل للوقوع بها تحت الضغط المسلح ، هذا التمهيد اقتضى تحضير الجبهة الداخلية والجبهة العربية على النحو المتقدم ذكره والذى يوجز فيما يلى :

- محاولة ايجاد « مصالحه وطنية » داخل مصر مع القوى المضارة بالثورة يولية ١٩٥٢ عن طريق الغاء الحراسات والمعتقلات ونسف أعمال لجنة الاقطاع وأخيرا بتنحية مراكز القـوى واعلان ثورة التصحيح للثورة الأم فى مايو ١٩٧١ .
- على الجبهة العربية التى كانت هى الأخرى مضارة بحـركة « التحرير والتثوير » التى قادتها ثورة يوليـة ١٩٥٢ فى الوطن العـربى كله كانت المصالحة مع السعـودية والملك

فيصـل تقتضى السماح للاعـلام المصرى « بنقـد حكم عبد الناصر » وفتح ملفات من شأنها أن تثير سحابات من الشك حول « ذمته المالية » أو تجاوزات السلطة وأعمـال « زوار الفجر » الخ ...

- كان التحضير العربى مع دول المواجهة يقتضى اعلان قيـام اتحـاد الجمهوريات العربيـة بين مصر ــ سوريا ــ ليبيا وكانت السودان مؤيدة لذلك مع بقائها فى خارج الوحدة لحين اتمـام قيام مؤسساتها الدسـتورية والشعبية المماثلة لتلحق بهذه الوحدة [1] ، أى أن هذه الجبهة شكلت أساسا من مصر وسوريا ركيزتا دول المواجهة بالاضافة الى محاولة احتواء ثورتى السودان وليبيا الوليدتين بعد نكسة١٩٦٧ .

أما الموقف على جبهة القوى العالمية أمريكا وروسيا فقـد كان يسير نحو التدهور التام لا أمل فى انقاذه ، فبالنسبة لأمريكا كان روجرز أضعف من أن يفعل شيئا وهو وزير خارجية الولايات المتحدة لدرجة أنه تراجع تماما عن مبادرته واتصـالاته مع اسرائيل بعـد اذ هجمت عليه جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل ولقنته درسا قاسيا وظل قابعـا حتى تم تغييره بسلفه ويقول الرئيس السـادات فى ذلك « المهم أنه بعد خطاب مائير فى الكنيست عادت الأحوال بينى وبين أمريكا الى أسوأ مما كانت عليه » [2] .

وكان عام ١٩٧٢ فى أمريكا هو عام الانتخابات وهكذا يعـرف كل مشتغل بالسياسة أن القرارات الهامة لا يمكن أن تبدأ فى ذلك العام ولابد اذن من الانتظار حتى عام ١٩٧٣ اذا ما أريد أن يكون للولايات المتحدة أى دور فعـال فى تسوية قضية الشرق الأوسط والنزاع العربى الاسرائيلى .

---

(١) راجع الرئيس السادات : كتاب البحث عن الذات ص ٢٩٦
(٢) راجع السادات المصدر السابق ص ٣٨٠

فماذا عن الجانب الآخر ؟ ماذا عن العلاقات بالسوفيت ؟

كما قدمنا لم تفلح زيارات السادات الثلاث المتكررة فى مارس ٧١ ، أكتوبر ٧١ ، فبراير ١٩٧٢ فى تحقيق تقدم على طـريق زيادة تدفق الاسلحة بل حدث خلاف على استخدام أسراب الميج ٢٥ وجهة اصدار الاوامر لها هل تكون مصر أو موسكو ، كما حدث خلاف عن موقف مصر من الثورة الشيوعية فى السودان فى يوليـة ١٩٧١ وقال السادات فى كتاب البحث عن الذات ص ٣٠٧ « فاتخذت موقفا حاسما من هذه الثورة وقلت لا أقبل أن يقوم حكم شـيوعى على حدودى » .

كذلك لم تجد زيارة بودجورنى للقاهرة فى مايو ١٩٧١ وتوقيع معاهدة بين مصر وروسيا مما أقلق الولايات المتحدة ويقول الرئيس السادات فى ذلك (١) :

« الى أن جاء فى ٦ يولية ١٩٧١ أحد رجال الخارجية الأمريكية من واشنطن يطلب موعدا عاجلا للاهمية فقابلته فى مساء نفس اليوم فقال انه يحمـل رسـالة من نيكسون وروجرز ولكن عنده بعض الأسئلة يريد منى اجابة عليها أولا وهى :

— هل غيرت المعاهدة التى وقعت مع موسكو فى مايو ١٩٧١ موقفك أو فرضت عليك التزامات تحد من حريتك فى التعامل معنا لاعادة السلام فى المنطقة .

— الاجابة أبدا ....

— هل ما زلت توافق على مبادرتك التى أعلنتها فى فبراير ١٩٧١ وأخطرت بها روجرز عندما كان فى مصر .

— الاجابة طبعا ....

— حسنا .. حسب ما لدى من معلومات أحب أن أقول لك أنه

(١) البحث عن الذات ص ٣٧٨ ، ٣٧٩

بعد ما تلقيت منك هذه الردود فابتداء من منتصف الليلة ٦/٧ يولية ١٩٧١ فان الرئيس الأمريكى سيتدخل بنفسه ليبدأ الحل السلمى .

— الاجابة على خيرة الله ... وماذا فى اسرائيل .

— لديهم بعض الشكوك ... »

ثم كانت زيارة نيكسون للاتحاد السوفيتى فى ٢٠ مايو ١٩٧٢ والبيان المشترك الذى تحدث عن الاسترخاء العسكرى كما سبق الاشارة لذلك وما أعقب ذلك مباشرة فى ٦ يولية ١٩٧٢ من ابلاغ مصر السفير السوفيتى برفض رسالة موسكو عن تحليل زيارة نيكسون وبانهاء مهمة ١٥ ألف خبير روسى فى مصر مع مغادرتهم لبلاد فى خلال أسبوع من تاريخه .

وأخيرا انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر ١٩٧٢ وبدأ وصول كيسنجر كوزير لخارجية الولايات المتحدة .

ويعتبر كيسنجر وزير الخارجية الوحيد بعد دالاس الذى كان له خط استراتيجى مؤثر فى حركة السياسة الأمريكية لا فى اتجاه الشرق الأوسط والصراع العربى الاسرائيلى فحسب بل تجاه قضايا دولية عديدة من بينها على الاخص علاقات الغرب وأمريكا بالذات بالصين ومحاولة استقطاب الأخيرة وضربها بروسيا وهى السياسة التى ما زالت تتحرك فيها الولايات حتى الآن .

ليعذرنى القارىء الكريم فيما يبدو له من محاولة التكرار فى تحديد العلاقات المصرية — السوفيتية والمصرية الأمريكية فى مستهل فترة السبعينات ، ذلك أن هذه العلاقة الثلاثية كانت هى مفتاح الحركة الاستراتيجية المصرية لكل ما تلى ذلك خلال فترة السبعينات وحتى لحظة كتابة هذه السطور فى ديسمبر ١٩٨١ .

ان التطور الهائل الذى غير من سياسة الصداقة المصرية

السوفيتية مقـابل العداء والتدهـور فى علاقـات مصر ـ الولايات المتحدة كما ظهر من وصف الرئيس السادات نفسه فيما أشرنا اليه فى الصفحات السابقة بحيث قلب محور الحركة بمقدار ١٨٠ درجة أى الى الاتجاه العكسى تماما فأصبحت العلاقة الصداقة المصرية ـ الأمريكية فى مقابل التدهور المصرى السوفيتى .. نقول ان هذا التطور الهائل كان ومازال هو محور ارتكاز كل ما جرى على مسرح الشرق الأوسط خلال السبعينات وما يجرى الآن ، ه وكما سوف نقدم الدليل بعد قليل مفتاح حركة حرب أكتوبر وهو مفتاح حركة السلام والتسوية فى كامب دافيد وهو مفتاح العلاقات المصرية الاسرائيلية ، والعلاقات المصرية العربية بل هو مفتاح سياسة التنمية الاقتصادية فى مصر طوال فترة السبعينات .

وعلاقة بهذا القدر من العمق والآثار تحتاج منا بلا شك هـذا القدر من التوقف والتحليل .

ولعل من أغرب ما نختتم به هذا التحليل للعلاقة الثلاثية ، ماقاله الرئيس السادات عن زيارة رئيس قسم مصر فى الخارجية الأمريكية يوم ٦ يولية ١٩٧١ التى أشرنا اليها من قبل « ومما هو جدير بالذكر أن الرسالة التى وصلتنى على لسان الرئيس الامريكى ووزير خارجيته روجرز مع الديبلوماسى الأمريكى ... لم يكن لدى الرئيس الامريكى أى علم بها كما عرفت بعد ذلك .. شىء غريب حقا .. أليس كذلك [١]

نعم هو شىء غريب أن يتصـل ديبلوماسى أمـريكى بالرئيس المصرى ويعرض عليه رسالة من الرئيس الأمريى ثم يتضح أن الرئيس الأمريكى لا يعلم عنها شىء !! ما هو المعنى الذى نستخلصه هنا ؟ الواضح أن سنوات ٧١ ، ١٩٧٢ كانت هى سنوات التحول الحقيقيـة

---

(١) المصدر السابق .

من الشرق الى الغرب .. وقد استخدم الأمريكان فى ذلك جميع وسائل الضغط من جهة والترغيب من جهة أخرى حتى تجد الإستراتيجية السياسة المصرية نفسها فى نهاية المطاف فى طريق محدد ذى اتجاه وحيد يشير الى أن الحل مع الولايات المتحدة .. ومعها هى وحدها حتى لو اقتضت هذه السياسة المرسومة تزييف رسالة بين رئيسى جمهوريتين كما رأينا ..

قرع الطبـول

((الاعداد الجيد للمعركة .. يضمن نصف الانتصار))

لم تستغرق حربا من أدوار حروب الصراع العربى الاسرائيلى وقتا للاعداد مثلما استغرقته حرب ١٩٧٣ ، ولا نعنى هنا بالاعـداد للحرب تجهيز وتدريب قتالى للقوات فحسب ولا التخطيط لذلك أيضا بل نعنى الاعداد الاستراتيجى على كافة المستويات الديبلوماسـية والاقتصادية والمعنوية والاعلامية طبعا فضلا عن الاعداد العسكرى الكامل .

فحرب ١٩٤٨ كانت كلها مفاجأة لمصر وللعرب بعـد انسحاب بريطانيا ومؤتمر الملوك فى انشاص وكلها كانت أوضاع لحظية ، وفى عام ١٩٥٦ كان تأميم القناة فى ٢٦ يوليو ووقع العدوان بعـد ذلك بشهور ثلاث ولكن مصر ــ ونقول ذلك من واقع المعايشة اليوميـة الفعلية ــ ظلت بعيدة عن التحقق من وقوع القتـال وقد سـبق أن أشرنا لذلك فى حينه .

وفى عام ١٩٦٧ كان التحضير أكثر وقتا ولكن التحضير كان يتم على أساس تصور استراتيجى دفاعى أساسـا مع التهـديد بالقوة للحصول على كسب سياسى محدود فى غلق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية ، وأوضحت الأحداث أن ذلك كله تغير رأسا على عقب مما أشرنا اليه كذلك .

واذا اعتبرنا أن حرب الاستنزاف دورا من أدوار ذلك الصراع المتكامل ــ والعلم العسـكرى قد يسعف ذلك التقييم ويسـنده ــ فان بناء حائط الصواريخ المضـادة للطـائرات فى مصر والتـدريب القتالى الممتاز والروح المعنوية المشحونة بالتصميم على الغرض ، كل هـذا قاد مصر الى نصر محقق فى استراتيجيتها الدفاعيـة الهجومية آنذاك دون شك .

ولو عاد القارىء الى ما سبقناه من تعريفات عديدة عن الاستراتيجية لأدرك معنى وحقيقة ذلك ، فارادة مصر لم تقهر والتسليم بالمطالب التى يريدها العدو الظاهر اسرائيل وقوى التأييد له أمريكا لم يتم ، وبالعكس الصحيح حدث حتى لقد حشدت الولايات المتحدة أسطولها السادس فى المتوسط وهو كما صرحت اسرائيل أكثر من مرة الاحتياطى الاستراتيجى العام لها « لاسماع ناصر صوت مدافعه » كما قال الرئيس نيكسون فى حينه ، ثم كان تقديم مبادرة روجرز والتى كانت فى الحقيقة احدى صور التسوية التى اقترحتها مصر .

صحيح أن التسوية السياسية لم تتم مع ذلك وهى الهدف النهائى من ذلك الدور من أدوار الحرب ، ولكن ذلك قد يرجع الى ظروف تغيير القيادة السياسية المصرية وشخصيات عوامل المساعدة فى التفاوض مثل روجرز ويارنج وظروف أخرى ، ومع ذلك وكما قدمنا من تحليل سابق فى حينه فربما كان يحسن استمرار الضغط العسكرى المصرى فى حينه لوضع مزيد من الثقل على مائدة التفاوض .

كذلك فما كان مفتقرا فى حرب الاستنزاف هو التنسيق بين الجبهات العربية الأخرى فى المشرق لا مع سوريا ولا مع الاردن ولا مع المقاومة الفلسطينية وهو أيضا ما أشرنا اليه فى حينه .

وانما نسوق كل ما تقدم لنبرز كيف أن الاعداد الجيد تحت تصور استراتيجى سليم ومتكامل لابد أن يعطى للحركة الاستراتيجية عمقها وأثرها وأسباب نجاحها .

الاعداد على المستوى الداخلى :

الى جانب المصالحة الوطنية التى أشرنا اليها مع القوى المضارة بالثورة فقد حرص السادات على السير بالاحداث سباحة مع جميع التيارات ولنقرأ مع السادات قوله « كنت قبل ذلك بشهور قدعزلت

عددا من الصحفيين ونقلتهم الى مصلحة الاستعلامات لأنهم كانوا يساعدون على ايجاد حالة من التمزق والبلبلة فى البلد كما اشترك بعضهم فى احداث الطلبة التى وقعت بايعاز من الشيوعية فى الفترة من أواخر ١٩٧٢ وأوائل ١٩٧٣ .. وفى خطابى فى ذكرى وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ أعلنت العفو عفوا تاما عن الطلبة والصحفيين .. وحتى قضايا الطلبة اليساريين — أسقطتها جميعا وكأنها لم تكن .. ولم يخطر لهم على بال أن هذا كان جزءا من تخطيطى للمعركة » (١) .

أما اعداد الدولة للحرب « فقد أنفقنا فيه ١٢٧ مليون جنيه ، اذ كان التخطيط يقوم على أن مصر كلها من الاسكندرية الى أسوان أرض معركة .. كل مصنع .. كل محطة كهرباء وضعت لها خطة دفاع بحيث اذا ضرب جزء من المرفق يعمل الجزء الباقى» (٢) .

كذلك فقد عقدت عديد من الاجتماعات مع المسئولين السياسيين لتوضيح الصورة بالقدر الملائم مع الحفاظ على السرية وكانت هذه الاجتماعات السياسية تلقين وتوجيهات سياسية واستراتيجية تخدم الحرب المقبلة ..

- تلقين لمستشار الأمن القومى — تلقين لوزير الداخلية ومسئول الدفاع الشعبى المدنى — تلقين لأمين عام الاتحاد الاشتراكى التنظيم السياسى الوحيد ، كلها تلقينات لاتخرج عن الاعداد والاستعداد لمعركة وشيكة تمت كلها حوالى منتصف يوليو ١٩٧٢ وعلى أساس أن الاستعداد يتم فى ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ بعد اتمام الانتخابات الامريكية

---

(١) كتاب البحث عن الذات ص ٣٢٠
(٢) نفس المصدر ص ٣٢٦

للرئاسة [١] . ثم اجتماع لمجلس الامن القومى فى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٣
قبيل أيام من الحرب [٢] .

مستوى القوات المسلحة :

شمل اعداد القوات المسلحة للحرب عدة نقط هامة هى : —
— الخطط والقادة
— الاعداد القتالى
— توفير التسليح والمعدات
— تنسيق عسكرى جبهوى
— خطة خداع استراتيجي وتعبوى

ويشرح الرئيس السادات صاحب قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ جميع هذه النقاط فى كتابه البحث عن الذات والذى نعتمد عليه فى مصادر هذا البحث هذه الاستعدادات كلها والتى تمت طوال ١٤ شهرا ويزيد حتى لحظة نشوب العمليات المسلحة يوم ٦ أكتوبر .

فهو يجتمع بوزير الحربية الفريق صادق للتأكد من تمام استعداد الخطة الدفاعية واسمها « الكودى ٢٠٠ » ثم اذ يظهر بعد ذلك بأيام عدم تمام الاستعداد يتم عزل الوزير وتعيين المشير أحمد اسماعيل خلفا له فى ٣٠ أكتوبر ١٩٧٢ ويتم الاستعداد فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٢ ثم تجهز خطط الهجوم ويعرض المشير الجمسى رئيس العمليات الحربية ذلك فى ابريل ١٩٧٣ على السادات والاسد ويتم اختيار التوقيتات المناسبة [٣] ، وكان الهيكل الاساسى لخطة الهجوم قد وضع فى يناير ١٩٧٣ كما يقول السادات .

وعن خطة الخداع يقول السادات « لم أكن أنوى أن أدخل

---

(١) السادات كتاب البحث عن الذات ص ٣١٧
(٢) نفس المصدر ص ٣٣٠
(٣) ص ٣٢٦ من نفس المصدر .

المعركة فى مايو ١٩٧٣ ولكن كجزء من الخداع الاستراتيجى قمت بحملة فى الصحف عندى وفى الدفاع الشعبى فما كان من الاسرائيليين الا أن صدقوا وفى الايام المناسبة للحرب حشدوا جيوشهم بينما كنت أنا فى حالة استرخاء تام .... وفى أغسطس من نفس العام تكرر نفس الشيء ... لذلك عندما سئل ديان وزير الدفاع الاسرائيلى بعد حرب ١٩٧٣ لماذا لم تعلن التعبئة فى أكتوبر قال ان السادات قد دفعنى لذلك مرتين مما كلفنى فى كل مرة ١٠ ملايين دولار دون جدوى فلما جاءت المرة الثالثة ظننته غير جاد كما حدث فى المرتين .. ولكنه خيب ظنى » (١) .

كما يقول السادات « من ضمن الخداع الاستراتيجى الذى قمت به أنه فى زيارة وزير خارجية دولة أجنبية فى سبتمبر ١٩٧٣ قلت له بلغ رئيس جمهوريتك بينك وبينه وما يطلعش السر برة انى ذاهب للامم المتحدة فى أكتوبر القادم ... لكن مش عاوز أعلن هذا .

كنت أعلم أن هذا الخبر بعد ثوان سوف يصل اسرائيل .. وقد حدث .. وبناء عليه فهمت اسرائيل انى غير مقدم على الحرب » (٢) .

أما عن ضمان الامداد بالاسلحة والعتاد فقد زار المشير أحمد اسماعيل وزير الحربية آنذاك موسكو فى فبراير ١٩٧٣ — أى بعد وضع هيكل الخطة الهجومية فى يناير من نفس العام كما تقدم وعقد مع السوفيت صفقة أسلحة يصفها الرئيس السادات بأنها « أكبر اتفاقية عقدت بينهم وبين عبد الناصر أو بينهم وبينى » (٣) .

---

(١) نفس المصدر ص ١٢٧
(٢) البحث عن الذات ص ٣٢٩
(٣) نفس المصدر ص ٣٢٣

ولأول مرة فى تاريخ التعامل المصرى السوفيتى فى التسليح بدأ توريد أجزاء من هذه الصفقة فى زمن قياسى على غير العادة ثم توقف السوفيت فترة عن باقى الصفقة ما عدا بعض المواد أرسلوها فى عام ١٩٧٥ وذلك حسب قول الرئيس السادات .

ومع ذلك كان التخطيط قائما على أساس ما لدى القوات من التسليح بحيث يتم الدخول الى الحرب طبقا للخطة الموضوعة سواء وصلت هذه الصفقة أو لم تصل .

أما عن التنسيق الجبهوى أى بين جبهة مصر الجنوبية والجبهة السورية الشمالية فقد قرر الرئيسان السادات والاسد فى أثناء زيارة سرية للاخير الى مصر فى ابريل ١٩٧٣ على تشكيل مجلس أعلى مشترك للقوات المسلحة المصرية السورية ، وقد اجتمع ذلك المجلس فى ٢٨ ، ٢٩ أغسطس ١٩٧٣ واتفق الرئيسان على تعيين يوم (ى) بالتعبير العسكرى لبدء القتال فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ [١] .

وبقى أن نستعرض ما تم بشأن اعداد القوات المسلحة لمهامها القتالية ، ومن أهم ما يذكر هنا نجاح التعبئة فى سرية تامة بعد أن تمت العديد من التجارب على ذلك ، ثم التدريب الجيد المستمر على أرض مشابهة لأرض العمليات وموانع مائية مثل قناة السويس وكان أمرا مألوفا أن يرى شعب القاهرة هذه التدريبات فى النيل ، وابتكار الوسائل الملائمة للتعامل مع السد الترابى ذى الـ ٢٠ متر ارتفاعا على الضفة الشرقية للقناة ثم ما يتلو ذلك من نقل الاسلحة والذخائر فى عربات يدوية .

كما شمل الاعداد تحركات القوات واختبار الخطط وتحقيق خطة استعداد قتالى لاعمال القوات فى الحالة العادية والزائدة وحالة الحرب مع اتمام تمركز القوات الجديدة بالجبهة فى سرية تامة وتحويل

---

(١) نفس المصدر ص ٣٢٧

آخر مشروع استراتيجى تعبوى الى مشروع حقيقى يوم (ى) المقرر ٦ أكتوبر ١٩٧٣ [١] — وأخيرا وفى ٢ أكتوبر وقع الرئيس المصرى بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة أمر القتال .

الاعداد مع القوى الاعظم :

هناك اعتقاد شبه مؤكد يعرفه العسكريون الآن ويعوه جيدا وهو أن أى حرب محلية أو محدودة لم تعد لتتم فى عالم اليوم دون ما درجة معينة من اشتراك أو اتفاق أو حتى سكوت من القوتين الاعظم ولن نسوق على ذلك مثلا الحرب الكورية أو الفيتنامية أو الصينية الفيتنامية ، فكلها كان فيها اشتراك القوى الاعظم بارزا واضحا ولكن حتى مع حصر الامثلة فى دائرة الصراع العربى الاسرائيلى فقد مر علينا أن فى عدوان ١٩٥٦ طلب الجانب الاوربى تأييد الولايات المتحدة ليستمر فى أعماله القتالية ولو الى ٦ ساعات ولما لم يجب لهذا الطلب — بعد الانذار الروسى — كان عليه أن يتوقف .. وهذا فعلا ما تم .

بدأ محمد حسنين هيكل بمقال فى سلسلة مقالاته بصراحة ينادى بتحييد الولايات المتحدة فى الصراع العربى الاسرائيلى .. وتلى ذلك بالمنطق حتمية الاتصال بها وقد رتبت زيارة لرئيس شركة بيبسى كولا العالمية لمصر وفيها تم التنسيق ليقابل حافظ اسماعيل مستشار الرئيس للامن القومى آنذاك هنرى كيسنجر وزيرالخارجية الامريكى لبحث ذلك الموضوع بصفة مبدئية . ويقول الرئيس السادات عن ذلك « أما من ناحية أمريكا فقد التقى حافظ اسماعيل بكيسنجر فى باريس فى فبراير ٧٣ ولكن لا لشىء جديد .. فكما كنت أقول دائما لايمكن لأمريكا أو غيرها من القوى أن تتحرك مالم نتحرك نحن عسكريا .. وكان ملخص ما قاله كيسنجر لحافظ

---

(١) الاستراتيجية وحرب السادس من اكتوبر لواء محمد الطنطاوى ودكتور عبد العزيز رفاعى ص ٤٢

اسماعيل أنهــم للأسف لا يستطيعون مساعدتنــا لاننــا مهزومون واسرائيل متفوقة » (١) . وهى اشارة صريحة تعنى حتمية التحرك العسكرى المصرى وكأنها النور الاخضر من أمريكا وهى بذلك تكفى لتفى بالغرض المطلوب من تحيد أمريكا كما أشار هيكل (٢) .

فماذا عن الجانب السوفيتى ؟ مر بنا اكيس كان قرار الاستغناء عن خدمات الخبراء العسكريين السوفيت فى يوليــة ١٩٧٢ والذى اعتبره السادات مقدمة لقراره بالحرب لانه لا يود أن تبدأ الاعمال القتالية والسوفيت متداخلون فى قواته المسلحة حتى لا يقال أنهــم هم الذين يديرون القتال أو أى شبهة مماثلة .

فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٢ زار وفد مصرى برئاســة رئيس الوزراء موسكو وحتى لو كان ذلك لم يحدث أى اتفاق ولكنه اتصال يهدىء من انفعال الجانب الآخر .

ثم وفى أواخر فبراير ١٩٧٣ تمت زيارة وزير الحربية المصرى لموسكو والعودة بأكبر اتفاقيــة تسليح كما مر بنــا ، كما وصفهــا السادات نفسه ... بل ويقول السادات تعليقا على ذلك « كان قد مضى أكثر من ثمانية أشهر على خروج الخبراء السوفيت .. وثبت لهم أنى لم أتصل بأمريكا قبل صدور ذلك القرار كلما قلت من قبل وثبت لهم أنى ألتزم بالجــانب الخلقى فى معــاملاتى مع الاعــداء والاصدقاء » (٣) . والمستفاد اذن أن هذه الزيارات والاتصــالات انما كانت تمهيدا نفسيا لاصلاح الجو مع السوفيت .

وأكثر من ذلك تم فى ديسمبر ١٩٧٢ تجديد اتفاقية التسهيلات البحرية الممنوحة فى مصر للسوفيت لمدة خمس سنوات أخرى ...

---

(١) البحث عن الذات

(٢) راجع ما رواه الرئيس نميرى عن قول السادات له انه مازال متفقا مع هيكل استراتيجيا وان اختلفا فى التكتيك ــ مجلة المصــــور القاهرية عدد الخميس ١٩٨١/١٢/٢٤

(٣) البحث عن الذات ص ٣٢٣ .

فى محاولة كسب الثقة أو كما قال عن ذلك السادات نفسه « وكان هدفى من ذلك أن أثبت لهم أنه برغم خروج الخبراء السوفيت فانى لا أرغب فى مقاطعتهم » [١] .

الاعداد العربى والافريقى والدولى :

ليس أوجز ولا أوضح من عبارات السادات فى كتابه البحث عن الذات فى شرح اعداد الموقف على الصعيد العربى والافريقى والدولى فيقول ان الكويت والسعودية كانت تربطه بملوكها علاقات شخصية جعلتهم يرحبون برئاسته لمصر وأما باقى دول الشمال الافريقى فكان ترحيبها ان لم يكن حبا فى زيد فهو على الأقل بغضا فيمن سبقه .

وعلى الصعيد الافريقى حرص السادات على حضور مؤتمر القمة الافريقى فى مايو ١٩٧٣ واستطاع بذلك الحصول على تأييد هذه الدول لموقف مصر ، بل وقطعت ٨٠ ٪ منها علاقاتها باسرائيل .

ثم وفى سبتمبر من نفس العام حضر السادات مؤتمر دول عدم الانحياز فى الجزائر « وقلت أنه لا مفر من المعركة مع اسرائيل فهى التى تريد لنا هذا ... ووضعت أوراقى على المنضدة وأخبرتهم بالتسليم الذى تطالبنا به اسرائيل .. وبذلك هيأت دول عدم الانحياز للمعركة وكانت الاغلبية فى صفى »

كذلك فقد انتهزت مصر شكوى حركتها لبنان فى مجلس الامن الدولى ضد اسرائيل لاغتيالها ٣ من زعماء فلسطين فى قلب بيروت ، ففاجأت مصر المجلس بعرض قضية الشرق الاوسط واستمرت المناقشة على مدى شهرين ثم اتخذ أول قرار فى صالح مصر وبأغلبية ١٤ صوتا من ١٥ ضد الفيتو الامريكى .

---

(١) المصدر السابق

وبذلك وعلى مدى الفترة من مايو الى سبتمبر ١٩٧٣ كانت مصر قد هيأت الرأى العام العالمى لما سوف تقبل عليه من خوض الحرب المشروعة دفاعا عن الارض ضد التعنت الاسرائيلى وحازت أكثر من مائة دولة لصالحها .

بهذه الاستعدادات وهذا الاعداد المكثف وبدءا من أوائل يولية ١٩٧٢ بالاستغناء عن خدمات الخبراء السوفيت وعلى مدى ١٤ شهرا تقريبا كان التحضير للحرب يسير على قدم وساق ، وأصبحت الساحة جاهزة تماما .

الراية والنفير

« الحرب لعبة .. يكسبها ويخسرها الجنرالات .. »

الصورة العامة :

كانت حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ الجولة الرابعة فى لقاءات العرب ومصر بالاخص واسرائيل ، هذا اذا اعتبرنا أن جولة حرب الاستنزاف التى استمرت حتى عام ١٩٧١ هى دور من أدوار الجولة الثالثة المكمل لحرب يونية ١٩٦٧ .

وقد تميزت هذه الجولة بعدة مزايا استراتيجية هائلة نوجز منها ما يلى : —

— التحضير الجيد سياسيا واعلاميا واقتصاديا وعسكريا وقد أسهبنا فى الصفحات السابقة فى بيان هذه الجهود باعتبارها من ركائز النجاح والتميز فى ذلك الصراع .

— تميزت هذه الجولة بالعمل الهجومى التعرضى مثلما كان الحال فى جولة ١٩٤٨ مع فارق عبور المانع المائى وهو وحده عمل بعيد الاثر حتى على روح العدو المعنوية ، فضلا عن التعامل مع خط دفاعى مجهز أقوى تجهيز هندسى وهو خط بارليف الذى فاق ماجينو فى المنعة « لقد كانت الجولة الرابعة هى المرة الاولى التى مارس فيها العرب العمل التعرضى وانتزعوا المبادأة من اسرائيل بعد صبر طال أمده وتجاوزت سنواته ربع قرن » (١)

— لم يتم تدخل أحد القوى العظمى فى الصراع الابعد خمسة أو ستة أيام من القتال تقريبا من يوم ١٠ أكتوبر حين تدخلت القوات الأمريكية بالنجدة لاسرائيل بالمعدات والاستطلاعات والتخطيط

---

(١) حرب اكتوبر : لواء حسن البدرى وطه المجدوب ص ١٠٢

— وسنعود لذلك فيما بعد — ومعنى هذا أن معركة الأيام الأولى تكشف حقيقة معادن الأطراف بعضها لبعض بغض النظر حتى عما انتهى اليه الموقف القتالى فيما بعد ، وهذا من شأنه أن يغير نظرية الأمن الاسرائيلى ويهدمها تماما .

— استخدام سلاح البترول لأول مرة فى تاريخ حروب العرب وأتى بنتائج ايجابية وسنعود لذلك « دخل البترول المعركة ولم يكن هذا السلاح ضغطا سياسيا واقتصاديا فقط على جميع الدول المؤيدة لاسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة بل أداه لتعميق حدة الخلاف بينها وبين أوربا واليابان ، ولقد فجرت الحرب الأزمة وكان سلاح البترول متصل التأثير ليس من السهل تجاهله »[1] .

— أما عن القوات المشتركة من العرب فقد تميزت هذه الحرب بتنسيق جبهوى كامل بين مصر وسوريا لأول مرة فى تاريخ الصراع .

— لم تستخدم هذه الحرب استراتيجية الاقتراب المباشر بل حرمت اسرائيل من ذلك وأدخلتها للمرة الأولى فى حرب طويلة الاقتحام ومعارك المواجهة ومعارك تصادمية بالدبابات ، وهذا ما جعل قائد الجبهة الجنوبية (سيناء) جونين يقول فى أمر يومى ، « ان اسرائيل تخوض أكثر حروبها صعوبة منذ انشائها من ٢٥ سنة ، وأن هذه الحرب ليست حربا خاطفة ولا حربا تعتمد على الهجمات الأمامية السريعة انما هى حرب قاسية ومستمرة »[2] .

— أما بالنسبة للتسليح والكثافة القتالية فقد تنبىء هذه الأرقام عن الصورة فى هذا الصدد :

---

(١) الاستراتيجية وحرب ٦ اكتوبر : لواء محمد الطنطاوى ، د. عبد العزيز الرفاعى ص ١٠٥

(٢) الاستراتيجية وحرب ٦ اكتوبر ص ٧٤

• « قوة الضربة المصرية النيرانية الأولى ٢٠٠ طائرة ، ٤٠٠٠ قطعة مدفعية وهاونات وصواريخ أرض أرض متوسطة المدى .

• أكثر من ٣٠٠٠ دبابة مشتركة من الجانبين وأعلى نسبة كثافة فى استخدام الدبابات غير مسبوقة فى العالم على قطعة أرض لا تزيد عن ٢٠٠٠/٣٠٠٠ كم٢ .

• استخدام صواريخ أرض جو ، أرض أرض ، جو أرض ، لنشات صواريخ لأول مرة فى المنطقة كلها بنسبة عالية جدا بخلاف ما كان فى ١٩٦٧ وأثبتت فعالية شديدة .

• استخدم فى احداث ثغرة بين الجيشين الثانى والثالث المصرى ٤٠٠/٤٥٠ دبابة بقوة نحو ٤ لواء مدرع .

• استخدمنا ١٠٥٠ طلعة/طيارة ضد قوات الثغرة وحدها ولحماية قواتنا البرية خلال عملية الثغرة .

• استخدم العدو ٢٥٠٠ طلعة/طيارة خصص منها ٧٠ ٪ ضد القوات البرية ، ١٥ ٪ ضد وحدات الصواريخ فى بور سعيد بالأخص ، ٦ ٪ ضد قواعد جوية ومطارات .

• بلغ ما أسقط للعدو ١٠٣ طيارة بخلاف المصاب الذى عاد لقواعده (١) .

• امدادات أمريكية تصل للعريش مباشرة منها ٧٠٠ دبابة كما صرح وزير الدفاع الأمريكى جيمس شليزنجر فى لجنة الكونجرس الامريكي (٢) .

• صواريخ أمريكية من طراز مافريك لم تستخدم من قبل معارك سيناء وهو جو أرض وصواريخ متعددة مضادة للدبابات (الصاروخ تاو الامريكى) ، سمارات ، ودبابتين عداد الكيلو

---

(١) المصدرين السابقين .
(٢) كتاب وثائق حرب اكتوبر — موسى صبرى ص ٥٦٤ .

يقف عند علامة كيلومتر ١٧٠ مما يثبت وصـــولها من العريش رأسا (١) .

• يشـــيد الاسرائيليون بكفــاءة جسر الامداد الجوى الأمريكى بالطائرات C.S.A. كما أثبت تقــرير لجنـــة الكونجرس العسكرية التى زارت اسرائيل بعد الحرب .

الصورة القتالية :

لما كانت الصورة القتالية من الأهمية بمكان حتى يتتبع القارىء الكريم الخطط الاستراتيجية التى فرضها واقع القتال فى الجبهة — فقد أثرنا أن نعتمد هنا على كتاب يعتبر وثائقى الصفة والوظيفة التى تميز بها مؤلفوه « وهو كتاب حرب رمضان » (٢)

ويمكن تقسيم عمليات حرب أكتوبر — من وجهة النظر المصرية الى مرحلتين متميزتين :

— فى المرحلة الأولى المدة من ٦ — ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ ولمدة ٩ أيام .

• العبور والاستيلاء على تحصينات خط بارليف وصد الهجمات المضادة للعدو وبكفاءة تامة وأعنف معارك دبابات لم تشهدها حتى الحرب العالمية الثانية .

• وقفة تعبوية للسيطرة والتنظيم لمدة ٤ أيام .

• محاولة تطوير الهجوم شرقا بالمدرعات للتخفيف عن جبهة سوريا وجذب قوة العدو الرئيسية لسيناء واستغرقت يوم واحد هو ١٤ أكتوبر ثم توقف الهجوم المصرى بعد تحقيق هدفه .

• دخـــول امدادات أمريكية هائلة للعـــريش مباشرة وقائد من

---

(١) المصدر السابق .

(٢) تأليف اللواء حسن البدرى مدير البحوث العسكرية ، اللواء طه المجدوب من العمليات الحربية ، العميد أ.ح ضياء زهدى — ص٩٨ وما بعدها .

البنتاجون مزود بوثائق أمريكية وخرائط أدق من الاسرائيلية واشتراكه فى التخطيط الجديد [1] .

- فى المرحلة الثانية من ١٥ - ٢٨ أكتوبر ولمدة ١٤ يوما .

• ثغرة فى الفصل بين الجيش الثانى والثالث وعبور للعدو بأعداد ضئيلة للغرب من القناة .

• محاولات دولية لايقاف اطلاق النيران ولعلم العدو المسبق بها يوسع من نطاق احتلاله فى الغرب حيث الأرض على شكل مثلث رأسه القاهرة وقاعدته بين الاسماعيلية شمالا والسويس جنوبا وهو مثل « الفراغ السكانى والعمرانى الصحراوى » مما يتيح سرعة الانتشار بلا عائق .

• محاولات ايقاف اطلاق النيران يوم ٢٢ أكتوبر بضمان الدولتين الأعظم وقبول من أطراف الصراع .

• ومع ذلك يتوسع العدو فى احتلاله غربا حتى يتوقف تماما يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ بعد وصول مراقبو الأمم المتحدة وبعد الفشل فى الاستيلاء على الاسماعيلية أو السويس .

• التأكد بعد ذلك أن هذه العملية سابقة الاعداد والتجهيز ولها فتحات فى الساتر الترابى الاسرائيلى .

بعض الدروس والملاحظات :

- العمل المصرى التعرضى سابق الاعداد والتجهيز ، عمل خارق بالمقاييس العلمية العسكرية الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية والبطولات أكبر من أن تحصى وقتال قواد الأفرع الطيران والبحرية والدفاع الجوى وقواد الجيوش والفرق وتشكيلات مدفعية الجبهة بطولى بجميع المقاييس .

---

(١) مذكرات دافيد اليعازر رئيس الاركان الاسرائيلى فى حرب رمضان .

ـ استطلاع الأقمار الصناعية وطائرات الولايات المتحدة التى رصدت يوم ١٣ أكتوبر فوق الجبهة والعمق الاستراتيجى للجمهورية من ارتفاع شاهق وقد أبلغت قوات الدفاع الجوى عنها فى حينه [١] مما كشف خطة واستعدادات تطوير الهجوم المصرى ونقط الضعف فيما بين القوات .

ـ انهيار نظرية الأمن الاسرائيلى تماما لأنه حتى لو كانت قوات الثغرة الاسرائيلية قد وصلت للقاهرة ومهما هللوا لها فهم يعرفون ٣ حقائق جلية للعالم راسخة فى أذهان الاسرائيليين كلها يقينية لدى القيادة الاسرائيلية وهى :

- المدد الامريكى لاقرب ميناء وبأسرع جسر جوى وأحدث تكنولوجيا .
- الاستطلاع والمعلومات والخطط الأمريكية .
- التفوق القتالى المصرى كلما تقاربت الفرص نوعا ـ ولا نقول تساوت .

ـ الفراغ العمرانى والسكانى والصحراوى فى ٣ مثلثات ينبغى أن يدرس تماما فى الجبهة المصرية حتى بعد السلام لتلافى ذلك النقص الخطير والرهيب .

وهى مثلث : العريش ـ رفح وقمته عند رأس محمد .
العريش ـ بالوظة وقمته جنوب الطور .
الاسماعيلية ـ السويس وقمته عند القاهرة .

ويلاحظ أن المظاهر الجغرافية الاقتصادية لهذه المناطق جعلتها محرومة من العمران والتعمير مع غنى فى الموارد اذ يشكل البترول والقناة ٢/٣ دخل مصر من العملات الحرة بما لا يقل عن ٢ مليار دولار سنويا ، مما سنعالجه تفصيلا فيما بعد .

---

(١) حرب رمضان ص ١٢٧

العرب والبترول :

يستحق البترول — بما له من أثر وخطر — أن تفرض له دراسة مستقلة عن استراتيجية الاستخراج والتملك والأثر الاقتصادى والسعر البيعي ، ثم اذ ظهر واستخدم كسلاح سياسى فى حرب أكتوبر فقد أضاف ذلك الى رصيد استراتيجيته .

كان العرب منذ توقف قتال يونيو وبدأ فى ضمير العرب الاستعداد لجولات عسكرية أخرى مقبلة يلوحون بالتهديد باستخدام البترول كسلاح ضغط عسكرى فى أى معركة مقبلة ، وفى المقابل تبارى قادة اسرائيل فى التهوين من هذا الشأن كما تبارى قادة العرب بالتهديد باحتلال منابع البترول — قالت رئيسة الوزراء الاسرائيلى مائير « سلاح البترول الذى يهدد به العرب سلاح وهمى فلقد عرفت القيادات العربية طعم الرخاء الاقتصادي ، وهي ليست على استعداد للتضحية بهذا الرخاء فى سبيل قضية عربية مشتركة » .

وقال ابا ايبان « ان البترول ليس ذلك السلاح المطلق الذى يصوره العرب ، فليس لهم الا أن يبيعوه أو يشربوه » .

وهدد الغرب اما بتجميد الأرصدة العربية فى البنوك العالمية أو حظر توريد السلع الغذائية والصناعية للعرب وفرض حصار بحرى » .

ثم تواترت أخبار عن تنسيق عسكرى بين بريطانيا والولايات المتحدة باحتلال منابع البترول باعتباره « سلعة حضارية لصالح العالم المتحضر » .

(١) الاستراتيجية وحرب السادس من أكتوبر ص ١٠٩
(٢) حرب رمضان ص ٢٤٦
(٣) الاستراتيجية وحرب السادس من أكتوبر ص ١٠٩

وجاءت الخطوة العربية الحاسمة فى شكل اعلان وزراء البترول العرب فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ بخفض انتاج البترول كان قرار الحظر البترولى أولا بتحديد الخفض فى الانتاج البترولى العربى بنسبة بين ٥ ، ١٠ ٪ على أن يترك لكل دولة عربية أن ترفع نسبة الخفض الى ٢٥٪ وذلك منسوبا الى معدلات انتاج شهر سبتمبر السابق للحرب ثم تزاد النسبة تدريجيا بنسبة ٥٪ كل شهر .

وقد مارس الجميع الخفض بأعلى نسبة ثم بدءا من يناير ١٩٧٤ — وكان اتفاق الانسحاب — الاسرائيلى من غرب القناة وشيكا — خفضت نسبة الخفض الى ١٥٪ .

وتزعمت الولايات المتحـدة فكرة انشاء « اتحاد المستهلكين » بينها وبين أوربا واليابان ولكن الأخيرة افلتت من اللعبـة وأعلنت تمسكها بالحظر العربى والحق العـربى طبقا لقـرار مجلس الامن الشهير رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وهكذا أنشئت الجبهة أمام الحظـر العربى على أن أهم ما لهذا كله من أثر استراتيجى ليس فى رفع سعر البترول عالميا منذ لحظتها والى الأبد ولا من حيث أثر ارتفاع سعر الطاقة على اقتصاديات الانتاج والتوزيع فى العالم ، بل أخطر ما حدث هو امكان وقوع معجزة التوحد العربى والقدرة والارادة فى ممارسة ذلك الضغط فعلا .

الخصم والصـديق :

فى ١٣ أكتوبر اتصل كيسنجر بالسادات عن طـريق السـفير البريطانى بالنظر لقطع العلاقات مع أمريكا حتى تلك اللحظة وكان الطلب وقف اطلاق النار فاشترط السادات « أنا مستعد لوقف اطلاق النار فى حالة موافقة اسرائيل على الانسحاب من الاراضى العربية » (١)

---

(١) البحث عن الذات ص ٣٤٤

ثم زيارة كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى مصر لنفس الغرض وكرر السادات طلب الأسلحة والدبابات كما كرر « لن أوقف اطلاق النار الا بعد اتمام المرحلة النهائية من الخطة »[1] وفقط فى يوم ١٩ أكتوبر استدعى السفير الروسى وأبلغه السادات « اننى مستعد لقبول وقف اطلاق النار على الخطوط الحالية على أن تضمن الدولتان الأعظم ايقاف اطلاق النار والتنفيذ الفورى للقرار ٢٤٢ »[2] .

وتتيجة خرق اسرائيل لاتفاق اطلاق النار اتصل السادات بالقوتين الأعظم وأعلن استعداده « لقبول نزول قواتكم عندى حتى ترجعوا لى خط يوم ٢٢ أكتوبر أو تتركونى استرد هذا الخط دون اعتبار ذلك خرقا لوقف اطلاق النار ... واستجاب السوفيت وقاموا بحشد قوات انزال بحرى فى المتوسط ، وأعلن الأمريكان حالة التعبئة الذرية ... مما سبب لهم متاعب مع حلفائهم فى الأطلنطى لأنهم لم يستشيروهم »[3] .

هذه الصورة الاستراتيجية تعيد للاذهان نفس ما حدث فى عدوان ١٩٥٦ من التهديد الروسى والعمل الأمريكى على ايقاف العدوان بعد ذلك . لذا نجد كيسنجر فى أول زيارة له فى مصر فى نوفمبر يقول للسادات « حسنا لقد أزمت الموقف الدولى ... فماهى طلباتك »[4] .

أما هوارى بومدين رئيس الجزائر فمع ما أرسله لمصر من دبابات هو وليبيا فقد بادر بالسفر سرا الى الاتحاد السوفيتى وأخرج مائة مليون دولار لحساب شراء سلاح لمصر ومثلها لسوريا .

---

(١) نفس المصدر
(٢) نفس المصدر ص ٣٥٣
(٣) نفس المصدر
(٤) نفس المصدر ص ٣٥٥

وكان تعليقه عند عودته « أنه اذا كان الأمريكان يريدون هزيمة مصر مرة فروسيا تريد هزيمتها ٢٤ مرة »[(١)] هذه اللمحات تبرز ملامح الاستراتيجية الدولية الاقليمية وأثرهما المتبادل بعضها على بعض وتثبت ما نقول به من أنه فى عالم اليوم فان الصراعات المسلحة محكوم عليها بأن ترتبط بصورة أو بأخرى بالقوتين الأعظم ، وهى أحد علامات الحقائق الاستراتيجية الهامة التى ينبغى أن يعيها صناع القرار سواء العسكرى أو السياسى أو حتى الاقتصادى الداخلى فى كثير من الأحيان .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٥١ .

أغصان الزيتون

« لقد كنت أنظر الى انتصار مصر على أنه الطريق الى السلام العادل الذى نسعى له دائما » .

فض الاشتباك :

منذ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ أخـذ مجلس الأمن يصـدر القرارات المتوالية لايقاف اطلاق النيران واسرائيل فى زحمة الاحداث تتوسع غربا وجنوبا فى الثغرة على الضفة الغربية لقناة السـويس فيما بين الدفرسوار والادبية جنوب السـويس ، فشلت تماما فى دخـول السـويس ولكنها حاصرتها طـوال ١٠٠ يوم استغرقتها مبـاحثات فض الاشتباك الأولى والتى عرفت باسم مباحثات الكيلو ١٠١ من طريق مصر السويس الصحراوى .

أصدر مجلس الأمن قراراته رقم ٣٣٨ يوم ٢٢ أكتوبر ، قراره ٣٣٩ يوم ٢٣ أكتوبر ، ٣٤٠ يوم ٢٥ أكتوبر .

وفقط فى ٢٧ أكتوبر وافق الطرفان مصر ـ اسرائيل على الدخول فى مباحثات للنظر فى ترتيبات تنفيذ القرار وبدأ ذلك فعـلا فى ٢٨ أكتوبر فى علامة كيلو ١٠١ وتحت علم الأمم المتحدة وظلت هـذه المباحثات دائرة تتوقف ثم تستأنف حتى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣ حين توقفت بعد الاجتماع السابع عشر بلا نتيجة .

جنيف امل ام عمل :

فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وخلال استعار حرب رمضان وجه السادات من مجلس الشعب نداء لعقد مؤتمر للسلام يضم الأطـراف المعنية

ويعقد تحت اشراف الأمم المتحدة للتوصل الى حل للازمة بالتطبيق لقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ لمجلس الامن مع المحافظة على حقوق شعب فلسطين وتحقيق الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة .

ويبحث قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ يوم ٢٣ أكتوبر والمشار اليه سابقا تم الاتفاق على أن يعقد المؤتمر بمقر الأمم المتحدة بجنيف خلال شهر ديسمبر ١٩٧٣ وتحضره كل من مصر وسوريا والأردن واسرائيل ، وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على أن يلتحق الفلسطينيون بعد ذلك فى مرحلة تالية .

ما هى الدلالة الاستراتيجية المصرية هنا ؟

ان مصر تعود لمبدأ المفاوضة تحت ظل عمل عسكرى منتصر استراتيجيا حتى مع وجود ثغرة تكتيكية كما وصفها الفريق الجمسى فقال « أى أن هذا النجاح التكتيكى لا ينقذ الفشل الاستراتيجى »(١)

والصورة هنا لم تختلف حتى الآن عن الموقف بعد نجاح حرب الاستنزاف فى عام ١٩٧١ وتقدم أمريكا بمبادرة روجرز .

فعلاقات الأطراف الرئيسية الأربعة هى الولايات المتحدة وروسيا كطرفين متقابلين ، مصر واسرائيل كطرفين أيضا متقابلين ، أما الأردن فكانت طرفا احتياطيا يستدعى « كمحلل » قد تلحق به أو عليه أجزاء من الأرض الفلسطينية بعد تحريرها أما سوريا فقد انسحبت ولم تحضر جنيف لأنها لم تغير من الواقع العسكرى فى الجولان شيئا خلال حرب رمضان .

شىء أساسى تغير هنا فى المواقع النسبية للاطراف ذلك أن

---

(١) وثائق حرب اكتوبر ص ٦١٨ .

الولايات المتحدة كانت هنا أكثر ميلا للعمل مع مصر عنهـا فى المرة السابقة ، وروسيا كانت على النقيض أقل ميلا للعمل مع مصر .

ويلخص السادات هذه الحقـائق كالآتى : « جاء كيسنجر الى مصر فى أول زيارة له فى نوفمبر ١٩٧٣ .. كنت على أتم اسـتعداد لتصفية الثغرة ولكن الخطر أمامى كان تدخـل أمريكا .. وفى ١١ ديسمبر جاء كيسنجر لمصر فقلت له أنا هصفى الثغرة فقال أنا عارف انك جاهز لذلك .. ولكن سيضربك البنتاجون لأنه لن يسمح أن ينتصر السلاح الروسى على السـلاح الامريكى فى الاستراتيجيـة العالمية اليوم للمرة الثانية .... » (١)

كما يصف موقف القوى كلها بالآتى : « كنت فى حالة نفسـية مرهقة .. لأن جميع القوى تريد أن تجمد انتصارى ، أمريكا تريد أن تجهضه .. والاتحاد السوفيتى يريد أن يجهضـه لأن سـوريا خرجت مكسورة رغم وجود الخبراء السوفييت وأنا خرجت منتصرا مع انى طردت الخبراء السوفيت وطبعـا اسرائيـل تريد اجهـاض انتصاراتى ... » (٢) .

وعقد مؤتمر جنيف فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ وتخلفت عنه سـوريا وشكل لجنة عسكرية للفصل بين القوات استمرت حتى ٩ ينـاير ١٩٧٤ فى ٦ اجتماعات انتهت بالفشل هى الأخرى .

المكوك او الحل الامريكى :

كما فشلت مباحثات كم ١٠١ الأولى ، وفشلت مباحثات جنيف وكما وعد كيسنجر جاء الحل فى يناير ١٩٧٤ بعد تردد كيسنجر بين

---

(١) البحث عن الذات ص ٣٥٦ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٥٧ .

أسوان والقدس عدة مرات عرفت برحلة المكوك وانتهت فى ١٧ يناير الى اتفاق قبله الطرفين مصر واسرائيل كمبادىء وأعيدت مباحثات كم ١٠١ من ١٨ يناير الى ٢٣ منه وانتهت الى انسحاب اسرائيل من غرب القناة ثم انسحابها شرقا لترك منطقة عازلة بين القوات تعمل فيها قوات الامم المتحدة وينتهى التنفيذ فى ٥ مارس ١٩٧٤ .

الحقائق الاستراتيجية :

كان فشل مباحثات كم ١٠١ الأولى نتيجة تعنت اسرائيل حيث لم يقع ضغط أمريكى عليها بعد ، وفشل مباحثات جنيف نتيجة الموقف بين روسيا وأمريكا . أما نجاح مباحثات كيسنجر وكم ١٠١ الثانية فجاء نتيجة الضغط الأمريكى على اسرائيل حتى تم تنفيذ الانسحاب الاسرائيلى وفصل القوات فى ٥ مارس ١٩٧٤ ، كانت هذه العلامات تعنى الحقائق الاستراتيجية التالية : ـــ

* أن سياسة دالاس بالضغط على مصر أخرجت الولايات المتحدة من المنطقة ، أما سياسة كيسنجر بالتفاهم مع مصر فهى التى أعادت الولايات المتحدة الى المنطقة ، فالارادة المصرية والقوة الحضارية المصرية عامل فعال وهام دون شك وبلا جدال فى الموقف الاستراتيجى فى المنطقة كلها .

* كان تعنت الاتحاد السوفيتى مع مصر فى معاملاته منذ عام ١٩٧٠ وحتى مطلع عام ١٩٧٤ هو علامة خروجه من مصر وتقلص نفوذه فى المنطقة .

* كانت بوادر « سياسة المحاور العربية » تطل برأسها بعد تخلف دمشق عن الالتحاق بمباحثات فض الاشتباك الأولى حتى ومع أن مصر لم تتخل عنها وحققت لها فض الاشتباك كما وعدت .

* ان حجم الانتصار العسكرى لدولة ما فى عالم اليوم ليس هو

وحده الذى يحدد حجم تعاملاتها ولا حجم نصرها السياسى ، فالتشابك فى المصالح الدولية أبعد أثرا من ذلك ، ومع هـذا فان ثقل العمل العسـكرى الناجح يمثـل وزنا ذا قدر فى أى تفاوض سياسى .

* منذ هذه اللحظات فى مشارف عام ١٩٧٤ أى حـول منتصف السبعينات ستدخل مصر فى علاقات قوية مع الولايات المتحدة وسيؤثر ذلك على تعاملاتها فى المنطقة وعلى استراتيجية التنمية فى مصر ذاتها وأسلوب ادارتها .
* كان فض الاشتباك بعـد حرب أكتوبر بالاضـافة الى نجـاح مباحثات التسوية السياسـية بين مصر واسرائيل « أغصـان زيتون » تنذر بامكانية قرع ناقوس السلام عما قريب فى المنطقة.

ملامح استراتيجية السبعينات الثانية :

كانت فترة السبعينات الثانيـة من أغنى فترات العمل خـلال الثلاثين عاما التى قضتها ثورة ٢٣ يوليـة ١٩٥٢ فى الحكم ، وفى الواقع لا يقابلها الا فترة الستينات الاولى من الثورة والمقابلة بين الفترتين واضحة تماما عند المقارنة بما تحمله من أوجه اتفاق واختلاف يمكن ابراز معالمها كما يلى :

* أعقبت فترة الستينات الاولى حرب ١٩٥٦ وتحرير سيناء للمرة الأولى والحصار الاقتصادى الذى حاول الغرب فرضه على مصر .
* تميزت تلك الفترة بالخطة الخمسية الأولى للتنمية والتى ركزت بالاساس على تنمية الصناعة المصرية وبروز القطاع العام كرائد للتنمية وتحديد النشاط الاقتصادى الفردى .
* برز فى هذه الفترة التعـاون المصرى ـ السوفيتى فى أعقـاب الانغلاق على الغرب .
* تميزت هذه الفترة بالتنظيم السياسى الواحد والاغلاقية تحـرير سيناء للمرة الثانية .

* أعقبت فترة السبعينات الثانية حرب ١٩٧٣ والضائقة الاقتصادية التى فرضها العرب على مصر بالتدقيق فى دعمهم المالى لها .
* برز فى هذه الفترة أثر مصر على العـرب والقومية العربيـة مع تجمع محور مضاد لذلك .
* تميزت فترة السبعينات الثانية بتطورات اقتصـادية هامة ركزت على بعض مشروعات التعمير والبناء والمقاولات بصفة عامة كما تميزت هذه الفترة بتعاظم دور القطاع الخاص مع هجمة شرسة بقصد بيع القطاع العام لشركات دولية أو تصفيته أو على الأقل تحـديد حجم وايقـاف نموه مع تنميـة الرأسماليـة المصرية والرأسمالية الوافدة .
* برز فى هذه الفترة التعاون المصرى ــ الامريكى فى أعقاب انفلاق مصر على الشرق .
* تميزت هذه الفترة ببدء تجربة التعدد الحزبى لأول مرة بعـد ثورة ٢٣ يولية .
* برز فى هذه الفترة انغلاق مصر عن العرب وتكريس المحاور العربية وتقلص القومية العربية .
* فى مقابل سياسة المقاطعة العربية لاسرائيل بعد ١٩٥٦ ظهرت هنـا مبادرة السلام وسياسة التعاون مع اسرائيـل فى اطار اتفـاقيتى كامب ديفيـد .
* استمر الاعلام فى دور « سياسـة التبرير » مع بروز دور الترويج للافكار الجديدة الزاحفة .
* حيث اقتربت الثورة السلطة هنا من تحقيق مبـدأ « اقامة حيـاة ديمقراطية سليمة » الذى بشرت به فى أولى مواثيقها فلعلها تحاذر من أن تبتعد عن مبدأ آخر نصت عليه نفس الوثيقة وهو «القضاء على سيطرة رأس المـال على الحكم » وأن تحـافظ على مبـدأ اقامة العدالة الاجتماعية .

* فى كلا الحالتين أعيد فتح قناة السويس وتطهيرها وتعميقها وتحسينها كمرفق يهم التجارة الدولية بالدرجة الاولى .

ولعل القارىء الكريم يدرك أن أى من هذه النقط يمثل ركيزة استراتيجية هامة بحيث يمكن أن تفرد له دراسة كاملة مستقلة لا يمكن أن تتسع لها هذه الصفحات التى قصدنا بها تركيز الصورة العامة لنشوء الاستراتيجية القومية فى مصر ورحلتها فى نحو ما يربو على الثلاثين عاما .

ولقد يحسن مع ذلك أن نلقى مزيدا من الضوء على أهم جوانب استراتيجية السبعينات الثانية .

استراتيجية اعادة الثقة :

أبرزنا طوال معالجة فترة السبعينات الأولى كيف أن مصر حاولت ومنذ نكسة ١٩٦٧ أن تستعيد ثقة « الاصدقاء السوفيت » فى قدرتها القتالية لتحقيق أمانيها القومية المشروعة وكيف أن الطرف الآخر — لاعتبارات عديدة داخلية ودولية — لم يشأ أن يمنح مصر هذه الثقة . وتمثل ذلك فى حجبه التسليح المناسب وعدم ضغطه بما فيه الكفاية لتقف الأفعال على مستوى الآمال حتى حققت مصر بنصر أكتوبر١٩٧٣ نصرا يكفى لأن يعكس ظله على مائدة التسوية السياسية .

والآن جاء دور الأطراف المقابلة .. الولايات المتحدة واسرائيل .

فقد كانت علاقات الولايات المتحدة مضطربة ثم مقطوعة مع مصر منذ نحو ١٨ عاما ، أما علاقات مصر والعرب باسرائيل فملؤها الدم والمرارة لمدة ثلاثين سنة خلت .. فكيف يتصور أن تتم تسويةسياسية بين مصر واسرائيل بمساعدة وضمان الولايات المتحدة مع قيام مثل هذه العلاقات النفسية والواقعية بهذا القدر من الضباب ؟ .

ذلك فى الحقيقة كان بعيد الاحتمال ، فليس توقيع أى اتفاق هو

ما يعطيه القوة ويكسبه التنفيذ ولكن العبرة دائما بحقيقة النوايا ودروس التاريخ خير شاهد على ذلك . وعشية الحرب العالمية الثانية كانت ألمانيا توقع اتفاق صداقة مع روسيا لم يجف مداده قبل أن هاجمت ألمانيا النازية الحدود الغربية للاتحاد السوفيتى ، حتى أن ستالين ظل لفترة يرفض طلب القيادة العسكرية السوفيتية فى اعلان التعبئة على الحدود كما جاء فى مذكرات الجنرال زوكوف التى نشرت فى جريدة الجمهورية القاهرية .

هذه النقطة شكلت ركيزة مجموعة من السياسات اتخذتها القيادة السياسية المصرية طوال فترة السبعينات الثانية بهدف « اعادة بناء الثقة » مع الأطراف المقابلة لامكان التوصل الى تسوية سياسية نافذة ولقد تمثلت هذه السياسات فيما يلى :-

- اعادة فتح قناة السويس فى ١٩٧٥ قبيل تحقيق فض الاشتباك الثانى وهى بعد ما تزال فى متناول المدفعية الاسرائيلية على الضفة الشرقية ثم اعادة المهجرين الى مدن القناة واعلان تعمير هذه المنطقة ، وهى ما يمكن أن تطلق عليه « سياسة التعمير » .
- اعلان سياسة الانفتاح والاستيراد بدون تحويل عملة بهدف العودة ثانية للاسواق الغربية وتشجيع القطاع الخاص على العودة الى النشاط وتوقيع خطاب نوايا لصندوق النقد الدولى - يحوى سياسة مالية معينة رآها الصندوق ضرورية من وجهة نظره وهى ما نسميها « السياسة الاقتصادية والمالية » ١٩٧٤ .
- التغيير فى « السياسة الاعلامية المصرية واتجاهات الهجوم واتجاهات السلام » .
- السير فى « سياسة الديمقراطية » فى مصر وتغيير صورة التنظيم السياسى الواحد ١٩٧٦
- وأخيرا قنبلة كسر الحاجز النفسى مع اسرائيل فى زيارة القدس ومواجهة الكنيست فى نوفمبر ١٩٧٧ .

ونحن نرى أن مثل تلك السياسات التى تشكل استراتيجية كاملة لاعادة بناء جسور الثقة مع الاطراف المقابلة هى وحدها التى قادت الركب الثلاثى مصر ــ اسرائيل ــ الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقيتى السلام ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية والتى عرفت باسم اتفاقية كامب ديفيد حيث وقعت هناك عام ١٩٧٨ .

وبدون مثل هذه الاستراتيجية ما كانت نتائج حرب أكتوبر لتتبلور فى واقع عملى ملموس كبير الأثر ولا ثابت الأركان حتى بغرض توقيع أى اتفاق بين الأطراف .

هناك انتقادات لا شك عن « أسلوب الممارسة » عند البعض وانتقادات أخرى بشأن « فلسفة هذه الاستراتيجية » لدى البعض الآخر . وقد أصدرت الدولة قانونا يمنع ويجرم نقد هذه السياسة .

وحتى تبرز الملامح الاستراتيجية لامكان الحكم والتقييم لا بد من دراسة « القرار » وأسلوب صناعته ، ومع ذلك فدائما ما أفاد النظر الى الخلف كلما ابتعد الحدث وعلى الانسان أن ينظر أين كنا والى أين وصلنا ومدى اقترابنا أو ابتعادنا عن الهدف أو الاهداف القومية ، فليس شك أن الحكم على مدى نجاح سياسة ما أوفشلها، انما يبين من مدى انحرافها عن الهدف القومى المطلوب الوصول اليه .

وينادى كثير من المفكرين والنقاد بأنه لا يوجد شىء اسمه « القرار الصحيح » فلكل قرار مبرراته اللحظية التى يتخذ تحت ضغطها ولكن « القرار » أى قرار بما فى ذلك القرار السياسى يكتسب النجاح أو الفشل من مدى وضع قوى الفعل والدعم ووسائل التنفيذ والتقييم المستمر خلال فترة التنفيذ التى تعقب اتخاذ القرار ، فالخطط تعدل وتتطور والاساليب تتنوع لامكان مواجهة أى مصاعب تنشأ

عند تنفيذ قرار ما ، المهم هو ألا يغيب « الهدف » عن متخذ القرار أو صناع القرار وأن يستمر التقييم والمتابعة بعد ذلك للتصويب والتعديل .

وصحيح كذلك أن كافة الوسائل العلمية والأساليب الفنية تتاح لصناع القرار لامكان وضع صور وبدائل صحيحة أمام صاحب القرار، كذلك فان الوسائل السياسية من حكومة ومعارضة ومجالس نيابية ولجان حزبية أو وزارية كل هذه يكون من مهامها التوجيه أو الاعداد أو حتى المشاركة عند بعض النظم السياسية — فى صناعة القرار وصدوره وكل ذلك بهدف تقليل درجة ابتعاد القرار السياسى عن الهدف القومى — ما مدى استخدام مثل هذه الادوات والوسائل عند اتخاذ قرار استراتيجية الثقة التى أشرنا اليها ؟ ، ذلك مجال كبير للبحث والتحرى .

وثمة حقيقة أخرى فى علم السياسة فى بعض مدارسها المنهجية ، ذلك أنها تعترف بأن السياسة هى « فن استخدام المتاح من القوى للوصول الى الممكن من الحلول أو الأهداف ... » . فالسياسة ليست مجرد خط مستقيم يصل بين نقطتين هما نقطة اصدار القرار ، نقطة الوصول للهدف .

رؤية سياسة الانفتاح

كما فعل عبد الناصر فأصدر كتابه فلسفة الثورة حاويا لأفكاره السياسية وكتاب الميثاق شاملا لأفكاره الاقتصادية ، فعل السادات الشىء نفسه فأصدر كتابه البحث عن الذات يضم أفكاره السياسية وكتابه وصيتى عن أفكاره الاقتصادية ..

ولا يمكن لباحث فى رحلة الاستراتيجية المصرية الا أن يصاحب هذه الوثائق باعتبارها ركائز العمل خلال مراحل تطور الاستراتيجية القومية المصرية فى الفترة الأخيرة .

وإذا كانت الصفحات السابقة قد استوعبت الكتب الثلاث الاولى، فان كتاب وصيتى ما زال يخضع للدراسة على هذه الصفحات .

وأول ما نلاحظ على عنوانه أنه استخدم اسم الوصية ... والوصية لا تنفذ فى الوضع الطبيعى الا بعد كتابتها ووفاة صاحبها أى أنها « فعل مستقبل » وليست « فعل ماضى » .

والحقيقة أن بعض ما نشر من صفحات هذا الكتاب [١] يشير الى سياسة الانفتاح فيوضح أنها لن تضر القطاع العام أو تمسه لأنه أمد الدولة بألفى مليون جنيه خلال فترة الصمود ، كما يوضح أن المراد من الانفتاح الانتاج والعمالة لمصر سواء برءوس أموال مصرية أو مستضافة ــ قطاع خاص أو مشاركة مع شركات أجنبية .

وصاحب الكتاب يقول بالنص « ويجب أن نعترف أن بعض العوائق البيروقراطية ظلت تسد الطريق كما حاولت دواما أن تسد الطريق أمام كل أمل لشعبنا وتعثرت مشروعات ما كان لها أن تتعثر وتلكأت الاجراءات والتعقيدات وكأننا لسنا فى سباق مع الزمان .

كما يجب أن نعترف أن هناك من تصوروا أن الظروف الجديدة فرصة متاحة لهم شخصيا وليست فرصة متاحة لمجموع الشعب كله . وهكذا لاحظت بكل أسف أن هناك ثروات تتراكم ويجىء تراكمها فى معظم الاحيان من أعمال طفيلية ... اننى لن أسمح بأعمال سمسرة طفيلية وبأعمال المضاربة والمغامرة ولا بالمتاجرة بالتهريب فى السوق السوداء ولا بتلاعب هذه الفئات الضالة بأقوات الشعب ومتاجرتها فى مصالحه » .

هذه هى ملاحظات الرئيس السادات نفسه ، وكأنه كان يتحسس الواقع اذ تفجرت فى أعقاب غيابه قضايا تشير الى تراكم

---

(١) الاهرام القاهرية فى ١٩٨٢/١/٩ فصل عن الانفتاح عمالة وانتاج .

الثروات غير المشروعة والمتاجرة بقوت الشعب باللحوم والمأكولات الفاسدة ... ومحاولات لارجاع مجتمع الـ ٥٠٫/ التى أشار اليها الكتاب .

لكن التنظير شيء والتطبيق شيء آخر .
فماذا يقول واقع فترة السبعينات الثانية عن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

شكلت عوامل عديدة مجموعة ضغوط على استراتيجية التنمية فى مصر خلال الحقبة الثانية من السبعينات بحيث أصبحت هذه الضغوط هي المتحكمة فى مسار التنمية وايقاعها وأسلوبها ، كانت هناك ضغوط مالية ، فالقناة مازالت لم تعط بعد العائد المطلوب ويجري تطهيرها ثم توسيعها ، والبترول كذلك لم يكد يتم استلامه بعد غيبة عن الوطن نحو عشر سنين وهكذا فالموارد محدودة الا مما يدفعه العرب كدعم أو يوفره كقروض قصيرة وميسرة .

والعرب لا يدفعون لا بما فيه الكفاية ولا بالأسلوب الذى يوفر مرونة المناورة بالمال — فبمقولة أن الدعم لا يصل لمستحقيه من الشعب المصرى بدأ العرب فى فرض شروط الشراء والدفع مباشرة لعملاء مصر ... وأمثلة كثيرة من هذه القيود .

وقد عملت مصر على جذب رءوس الاموال الوافدة من الخارج بالقانون الخاص باستثمار المال العربى والاجنبى الذى منح اعفاءات واسعة من الضرائب والجمارك لهذه الاموال فكانت النتيجة اما أنها استثمرت فى أغراض غير منتجة بل خدمية مثل النشاط السياحى الى آخر هذه القائمة التى لا تضيف للطاقة انتاجية جديدة وحتى ما استغل منه فى أغراض انتاجية كانت كلها كمالية يمكن للاقتصاد

المصرى فى هــذه المرحلة المضـغوطة من النمــو أن يستغنى عنهــا اذا شاء لنفسه البناء والانتاج .

(مثل انتاج المياه الغازية وتعبئة المواد الغذائية) .

ولم تعط الصناعة المصرية فرصة حماية نفسها جمركيــا تحت شعار المنافسة فزاد المخزون السلعى لدى معظم شركات القطاع العام التى انهمرت على أم رأسها فجأة وبلا اعــداد مســبق كافة أنواع بضــائع الغرب ، وممــا زاد الطين بلة أن تحركت أســعار كل ما هو مستورد لتزيد من أرباح المستوردين فى حين أجبر القطاع العام على تسعير ثابت لمنتجاته ليضيف خسارة على خسارته .

وأصبح فى الحقيقة هناك مستهلكان مصريان لا مستهلك واحد : أحدهما يتمثل فى الفئة القادرة التى تتعامل مباشرة مع تجارة المستورد فيستهلك كل ما كان يمكن ادخاره لصالح الاقتصاد القومى والثانى الفئة غير القادرة والتى هى فى الاســاس لا تشكل قدرة شرائيــة مناسبة وهى التى تتعامل مع القطاع العام الذى كبــل بجميع قيود التثبيت مما فرض التخلف على منتجــاته ــ وذلك بعــد أن فشلت محاولات تصفيته أو بيعه أمام معارضة الجمهور والعاملين به ورجال الفكر الاقتصــادى ، ثم وما أن نشطت موارد السياحــة والبترول وقناة السويس حتى قدر أن تعطى الأولى سنويا نحو مليار جنيــه والثانية نحو ٣ مليار والقنــاة تقترب من المليار ، اذا باجــراءات من شأنها احداث تخفيض ملموس وان كان غير معلن فى قيمــة الجنيــه المصرى مما قلل من قيمة الانتاج المصرى الحقيقية أمام سعر الصرف العالمى للدولار حتى وصل الى أكثر من جنيه مصرى واحد فى أقل من سنتين .

وكأنمــا أريد أن تتحول مصر التى عاشت آلاف السنين بلدا منتجا ــ على الأقل فى القطاع الزراعى الى بلد له سمــات البلدان البترولية تلك التى يعتمد كل دخلها القومى على النشــاط البترولى

دون أى انتاج آخر يذكر من بلدان المنطقة المحيطة بمصر ؟ ذلك أن البترول المصرى وقناة السويس دخلهما مرتبط مباشرة بالنشاط البترولى وكذلك فان تحويلات المصريين العاملين بالخارج انما تأتى أساسا من بيع خدمات هؤلاء لبلاد البترول ، فكأن كل دخل مصر القومى أصبح معتمدا ومرتبطا بالنشاط البترولى .

كانت مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بلدا زراعيا ثم وبفضل خطط التنمية أضافت لنفسها الصفة الصناعية ثم وفى أعقاب حرب ١٩٧٣ اذا باقتصادها يراد به أن يصبح بتروليا فحسب حتى تتخلف انتاجيتها من الزراعة والصناعة على السواء .

كان الاقتصاديون يقسمون العالم العربى الى بلاد الموارد البترولية وليس بينها مصر وبلاد الموارد المائية وعلى رأسها مصر ، ولكن حتى هذه الحقيقة الجغرافية البسيطة أريد لها أن تطمس ويضيع أثرها .

ولم يجد الاقتصاد المصرى لنفسه أبا شرعيا يدفعه ويدافع عنه لا من قطاع عام ولا من قطاع خاص ولم تتبلور سياسةاقتصادية رسمية بل غابت الفلسفة الاقتصادية الواضحة للتنمية ، ما هى الحقيقة وأين دور رجال الاقتصاد الفنيين المنوط بهم خطط التنمية ؟ الواقع أنه بعد وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى عام ١٩٧٤ والذى ابتكر سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة والسوق الموازيةكحلول أمام مطالب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى المتعنتة لمنح مصر قروض لم يعد أمام هذه الاستراتيجية المدمرة أى خط دفاعى آخر.

كان الأمل الأخير نجدات مالية من الاخوة العرب تغنى عن الاقتراض من الخارج ، ودارت مباحثات طويلة معهم ولكن بدون نتيجة واضحة وأمام ضغط صندوق النقد الدولى صدر من مصر « خطاب نوايا » كان من أثر ما حواه من تعهدات أن انخفض سعر

صرف الجنيه المصرى الى الثلث تقريبا فى أقل من ٥ أعوام اذ تحرك سعر صرف الدولار من ٣٥ قرشا الى ١٠٥ قرشا .

وقد عارض وزير المالية المصرى [١] فى ذلك الوقت أصدار خطاب النوايا هذا — «Letter of Inent» وبين أن حجم الطلب على العملات الاجنبية كبير « وبالتالى لابد أن يكون هناك اختلال متوقع فى السعر التوازنى » كما أوضح أن « الاخذ بنظام السعر التجارى فى وقت لم تتهيأ فيه الظروف المناسبة لذلك سيؤدى فى النهاية الى زيادة حدة التخفيض واثاره « وكذلك أشارت مذكرة الوزير المسئول الى اثار ضارة أخرى منها زيادة التكاليف على المنتجين وسيتضرر من هذا الحرفيين مع زيادة الأعانة التى تتحملها الحكومة للانتاج الزراعى ورفع السعر للفلاح » .

أما الخطط الموجهة للتنمية فقد اختفت معالمها ، يبين ذلك من رد نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط على ملاحظات مجلس الشعب فى الرد على بيان الحكومة خلال النصف الثانى من ديسمبر ١٩٨١، اذ صرح بأنه « يتمنى » أن يتطور الانتاج المصرى لسد العجز ... ولكنه لم يقرر أنه « يخطط فعلا » لبلوغ ذلك الهدف . مما أثار أكثر من ملاحظة من نواب الحكومة والمعارضة وأعضاء مجلس الشورى [٢] لقد قيل ان خطة التنمية فيما بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ستوجه فى الاساس الى تحسين مشروعات البنية الاساسية مثل مصانع الاسمنت والاتصالات السلكية والمياه والصرف الصحى والطاقة ... فهل تم ذلك فعلا ؟

الواقع أن ما اثار الجدل الاقتصادى أن الشعب لم يلمس أى تحسين يذكر حتى على المشروعات التى أتيح لها التمويل فعلا ، بل لقد

---

(١) مذكرة الدكتور أحمد ابو اسماعيل وزير المالية فى ١٢ مايو سنة ١٩٧٦ .

(٢) يمكن الرجوع الى مضابط المجلسين فى الرد على بيان الحكومة فى ديسمبر ١٩٨١

استحكمت أزمة الاسكان لارتفاع قيمة الارض العقارية لسماح الحكومة من بعد عام ١٩٧٤ بتفشى سياسة المضاربة على الاراضى العقارية والشقق السكنية دون تدخل من جانب الحكومة للحد من تلك السياسة ، بل الاغرب من ذلك أن الحكومة والاوقاف مارستا سياسة المزايدة على أراضيهما مما شجع على اشتعال الاسعار حتى وصلت قيمة الشقة الواحدة الى أرقام فلكية وخيالية تتجاوز المائة ألف جنيه للشقة الواحدة ! وبدلا من أن تتخذ الحكومة سياسة التقسيم العقارى التعاونى بأسعار معتدلة كما حدث فى الخمسينات والستينات حين قامت تقاسيم مدينة الاوقاف والمهندسين ومدينة نصر ومن قبل المعادى ومصر الجديدة .. حدث فى السبعينات العكس .

أما الاجور وهياكلها فقد حدث فيها خلل رهيب أدى الى اختلال تركيبة التوازن الاقتصادى والاجتماعى نتيجة الخلل فى القوة الشرائية ودخول انماط استهلاكية كبيرة ونشاط تجارة السلع المستوردة التى تنافس الانتاج المصرى فتحل بذلك أزمة التضخم والبطالة لا فى السوق المصرى بل فى أسواق التصدير العربية على حساب ما يدفعه المستهلك المصرى من دخله وأجره ، بل فى الحقيقة على حساب الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى فى مصر بلا وعى ولا مسئولية دولية ، وكان كل الثمن الذى تقاضته مصر هو شهادات من البنك الدولى بحسن السير والسلوك الاقتصادى المصرى ، وتنتهى السبعينات والاقتصاد والمالية والتنمية الاجتماعية فى مصر على وشك أما الانفجار واما سرعة الدوران للخلف فى محاولة لتصحيح المسار بأسرع ما يمكن تداركا للموقف المنذر بالانهيار .

مصر والعرب فى السبعينات الثانية :

فيما عدا المرارة التى جنتها مصر من الاشقاء نتيجة لما أمسكوا

عن أمداد مصر به من دعم ومن عون اقتصادى [١] .

فقد كانت هناك بوادر انقسام ثم استقطاب تهب على العرب حول منتصف السبعينات .

بدأ ذلك بتخلف سوريا عن حضور جلسات مؤتمر جنيف كما قدمنا ثم توقف فض الاشتباك الثانى بينها وبين اسرائيل فى حين سارت شراع التسوية مع مصر فى كامب ديفيد حتى تم توقيع اتفاقيتى اطار السلام عام ١٩٧٨ باسم اتفاقية كامب ديفيد — وتم تنفيذ فض الاشتباك الثانى وفتح القناة كما قدمنا .

ثم سارت الامور قدما فتم توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ وبذلك انسحب العرب من مصر ديبلوماسيا كما سحبت جامعة الدول العربية لتستقر فى تونس بدلا من القاهرة لاول مرة منذ انشائها عام ١٩٤٦ .

وتسير الامور لابعد من ذلك فينقسم العرب — بلا مصر — الى جبهة معتدلة وجبهة أخرى عرفت باسم جبهة الرفض شملت العراق وسوريا ومنظمة فلسطين واليمن الشعبية والجزائر وليبيا ولو أنها تنحسر واقعيا لتصبح فى الحقيقة سوريا ومنظمة فلسطين واليمن الشعبية وليبيا فقط وهى البلدان العربية التى تعطى تسهيلات للاتحاد السوفيتى للتواجد فى البحر الابيض والاحمر طبقا لاستراتيجيته كما سبق أن قدمنا .

وتتداخل فى ذلك استراتيجيات الارتباط العربية بالشرق والغرب مع « العلاقات الشخصية » بين بعض حكام العرب وحكام مصر — نفس انعكاس العلاقات الاسرية التى سبق أن أشرنا اليه فى هذا الكتاب باسم الميراث الامبراطورى البريطانى لمصر !

(١) ارقام الدعم والقروض العربية لمصر غير معلنة رسميا حتى الآن .

وتقع مصر السلام كما كانت تقع اسرائيل فى نطاق الحظر العربى .. والغريب أن الغـرب بزعامة الولايات المتحدة .. مع أنه السبب المباشر ومالك قوى التأثير دون نزاع على كثير من الزعامات العربيـة — لم يبد أى تحمس لفك هذا « الانعزال » العربى عن القاهرة !

فهل معنى ذلك أن تستبدل مصر علاقاتها السلامية الثنائية مع اسرائيل بعلاقاتها التقليدية التاريخية والجغرافية مع العرب ؟ وهـل معنى ذلك أن العرب قد أصبحوا فى واقعهم ثلاث جبهات جبهـة ترفض كلية وجبهة تناور للحل الوسط — راجع مشروع فهد الذى سنرجع اليـه بعد قليل — وجبهة مصر واسرائيل ؟ ذلك ما سـوف نراه ونتفحصه فيما يأتى بعد . وفيما عدا السودان وعمان اللتـان تجاهدان على استحياء مع مصر فقد انتهت السبعينات بهذه الصورة العربية الممزقة تحوط بها حرب اعلامية عربية مستعرة .

مصر والعالم :

أما عن استراتيجية مصر والعالم فقد ظلت تسير بقوة الدفع . فهى متوقفة مع الشرق مترددة مع اوربا وافريقيا مجاهدة مع الولايات المتحـــدة .

ولكن مصر أعلنت أنها لن تعطى « قواعد عســكرية » لاى دولة اجنبية ولو أنها على استعداد لاعطاء « تسهيلات دفاعيــة » للولايات المتحدة اذا ما تعرضت احـدى الدول العربيـة لاعمـال عدائية مـــن الشرق .

كما أن مصر أعلنت أنها لن تسمح بقيام نظام شيوعى حولهـا وبالتحديد فيما يمس أمـن السودان ومياه النيل ... وفى هـذا الصدد سارت على اتفاقيـة التكامل مع السـودان كان من أبرز علاماتها مشروع اعطاء منفذ بحرى للسودان على البـــحر الابيض المتوسط ، وكذلك الوقوف مع السودان فى وجه أى محـاولة ليبية

للعدوان عليه بعد الوجـود الليبى فى تشاد غرب السودان وشماله .

وأخذت مصر موقفا معينـا من شجب ثورة ايران الاسـلامية الخومينية مع استضـافة شـاه ايران المخلوع الذى رفضت جميع دول العالم بما فيها الولايات المتحـدة استضافتـه ، فى حين شجبت مصر كذلك العدوان السوفيتى على أفغانسـتان من منطلق الدفاع عن البـلاد الاسلامية وأمـدت ثوار افغانستان من مناطق الدفاع العسكرية بتنسيق مع الولايات المتحدة (١) لتمكينه من التصـدى للتدخل السوفيتى هناك .

مصر واسرائيل :

سارت اتفاقيـة السلام المصرية الاسرائيلية مسيرة رتيبة مـن جهـة التنفيذ فى خطين الأول « خط الهجوم السـلامى » ، «خط الدفاع السلامى » من جانب اسرائيل كما نسميه .

فالاول تمارسه اسرائيل مع مصر فى صورة طلبات متواليـة ومنتظمة وبلا كلل وسوف نعود اليه فى فصل تال .

والثانى تمارسه اسرائيل فيما عرف باسم مباحثات الحكم الذاتى وهو الخاص بمصير الحكم فى الارض الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ وفى اطار اتفاقيات كامب ديفيد والتى كان من المقرر أن تنتهى لنتيجة ايجابية فى ظرف عام من توقيع الاتفاقية وطبيعى أن ذلك لم يتم .

الخلاصـة :

هذه هى الصورة الاستراتيجية العامة التى انتهت بها السبعينات لتدخل مصر الثمانينات بعد ذلك وعليها حكم مسبق بالنظر فى تصويب المسار الاقتصادى المصرى من جانب والتحرك فى المجال العربى ايجابيا ثم مواجهة استراتيجية السلام مع اسرائيل وتحقيق التوازن دوليـا فى العلاقـات مع العالـم .

وهذا ما سنراه فى الفصـل التـالى .

(١) راجع ما اعلنه الرئيس السادات فى خطبه عن ذلك قبيـل حادث استشهاده ١٩٨١/١٠/٦ .

أجراس السـلام

التاريخ خير نبى للمستقبل

استراتيجية السلام :

تســير مباحثات التطبيع سيرا حثيثا بين مصر واسرائيـل ضمن استراتيجية الســلام « تصبح هى الاستراتيجية المطروحة للبحث فى الثمانينات بعد أن اختفت استراتيجية الصراع » فماذا يمكن أن يقال عن استراتيجية السلام ؟

يجب أن تبنى فى مصر بحيث تتضح فيهــا معــالم « الاهداف القومية » المطلوب الوصول اليها خلال فترة محددة لتكن ١٠ سنوات ثم تتخذ سياسات من خلال هذه الخطة تراقب وتنفذ جيدا فان مسئولية السلام أكبر بكثير من مسئولية الحرب ـ ذلك أن السلام يحــول خصم الامس الى منافس اليوم ولكن يجب المحافظة والتأكد على أنه لن يحوله الى « منتصر الغــد » بكل معنى وشمولية الاستراتيجيــة القومية لا على الارض ولا على الارادة لا فى الاقتصاد والتجارة ولا فى الاعلام والثقافة والحضارة .

أن استراتيجية الحرب كانت تهدف فيما تهدف الى منع العدو من الاختراق فى العمق ، أما استراتيجية الســلام وقد سمحت فعــلا بدخــول الصــديق الجديد الى العمق فهى مطالبــة باستمرار منعه من الاختراق فى العمق وهذا أصعب وأدق بكثير ويستلزم محــاولة سبق المنافس فى تبين أهــدافه وأساليبه وعدم تمكينه من ممارســة سياسة لا تتمشى مع الاهداف القومية .

ولا يمكن هنا أن نترك سياسة الدفاع عن النفس المستمرة أمام سيل مطالب الطرف الاخر المستمرة ولا يمكن كذلك أن تعنى دائما ضرروة ارضاء الصديق الجديد ، أن استراتيجية بناء الثقة « وازالة

---

(١) حديث بمجلة المصور القاهرة فى ١٩٨٢/١/١ .

العقــد » كما كان يسميها الرئيس السادات بقوله « انا معنــديش عقد ولا فيش حساسيات » هذه قد انتهت مهمتها وافرزت نتائجها ودخلنـــا فى دور التعامل الطبيعى الذى ينبغى أن يقوم على تكافؤ وثمن لكل شيء تطبيقا لمبدأ خذ وهات فى عرف التعامل الدولى .

أن دول السوق الاوربية المشتركة وبينها « وحدة فى السوق » كما يبين حتى من مجرد التسمية تقتل الاتفاقات بحثا وصولا الـى المصالح المتبادلة ولم يقل أحد أن فى ذلك تعطيــل أو عرقلة للعلاقات الطبيعية ، من هنا يجب أن تزول الحساسيات من جانب المفـاوض المصرى أو الاسرائيلى ويتم فحص المصالح المتبادلة .

لقد عقد الدكتــور مصطفى خليل ـ رئيس الــوزراء الذى عايش اتفاقات التطبيع ـ فضلا عن هذه المباحثات مؤخرا [1] جاء فيه أنهوقعت تسع اتفاقيات بخلاف اتفاقية البترول وأن الجانب الاسرائيلى كان يضغط لسرعة ابلتنفيذ ... كما قال فيه « من مصلحة الطـرفين ومصلحة السلام أن تطبق اتفاقيات التطبيع ولكن على أساس معاملة اسرائيل معاملة عادية يعنى تطبيع وليس علاقات استثنائية ... هناك عدة علاقات واذا تكلمنا عن علاقات التبادل التجارى هذا نوع واذا تكلمنا عن مشروعات مشتركة هــذا نوع آخر ... واذا تكلمت عن علاقات ثقافيــة نوع آخر .. واذا تكلمت عن الســياحة وتبــادل الزيارات نوع آخر .. !!

والمستفاد من هذا أن نفس المفاوض المصرى كان على وعى بأن لكل مجال سياسة خاصة تخضــع لظروف ذلك الاتفاق اقتصـادية كانت أو سياحية أو خلافه .

ويقول الدكتــور خليل مرة أخرى « لا أعتقد أن المعارضــة كانت تقف ضد التطبيع .. ربما تكون هناك أصــوات تنادى بربط التطبيع بتقدم اتفاقية الحكم الذاتى » .

(١) حديث الدكتور خليل ـ مجلة المصور القاهرية فى ١٩٨٢/١/١

ونحن نرى أن هذه زاوية سياسة للنظر الى الامور أما عن النواحى المتخصصة فما يلفت النظر أن الطرف الآخر « شعى دائما الى وضع مصر فى موضع الدفاع عن النفس » فهو يطلب تعديل مناهج التعليم المصرى لرفع ما يراه مسيئا الى اسرائيل فهل طلبت مصر الشيء نفسه ؟ .

واستجابت فغيرت النشيد القومى بمقولة أنه نشيد حربى فلماذا لم تطلب مصر تغيير الشعار المنقوش على الكنيست والذى يقول « من الفرات الى النيل .. ارضك يا اسرائيل » والفريق المقابل يصر على تنشيط السياحة وعمل منفذ دخول مباشر فى منطقة خليج العقبة حيث شرم الشيخ ودير سانت كاترين وبذلك يأمل بمرور عشرات السنين أن يعطى لنفسه « وجودا دائما ومتميزا » فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة التى لم يرفع بصره عنها منذ عام ١٩٥٦ — فلم لا تطلب مصر نفس الشيء بالتواجد السياحى المستمر فى النقب حيث ايلات وبير السبع وهى منطقة الاتصال المباشر البرى مع عرب المشرق والتى كان مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ فى الأمم المتحدة يجعلها من نصيب العرب ؟ ان الطرف المقابل يستغل السياحة لزيادة المعرفة بالارض فى المنطقة الحساسة له ومنطقة النقب حساسة لمصر فلم لا نجعل الاقدام والعيون والاذان المصرية هى الأخرى تذهب للسياحة هناك ؟

أن الطرف الأخر عاش ثلاثين عاما دون أن يكون لمنطقة دير كاترين أهمية خاصة لديه فهل هو اليوم يخلق الذريعة ويدخرها لمستقبل قادم ومدروس بمقولة أن موسى كلم ربه هناك ؟ أن مثل هذه السياسات مهما أخفيت بمهارة فهى واضحة وسبق أن طبقها الطرف المقابل فى أرض فلسطين والتاريخ خير نبى للمستقبل .

وهذه الاستراتيجية لا تخدم السلم بل تخدم الاستراتيجية العكسية ، كما أن اصراره على شراء البترول مقابل بضائع مصنعة

تعنى أنه يستورد الخام ويصدر لمصر صناعته مستفيدا من العمالة وفرق التضخم فى الاسعار لديه .

لا ينبغى الاستهانة بهذه الاشياء مهما تضاءلت قيمتها الحالية فى نظرنا •• فالرئيس نافون رئيس اسرائيل ابان زيارته لمصر عام ١٩٨١ قال فى مقابلة تليفزيونية لمصر « انه لايود أن يرى فرق رياضية اسرائيلية تتبارى فى مصر لأنه حريص على عدم قيام أى تنافس بين الطرفين » ••• وهذا يوضح الشعور الكامن خلف هذه السياسات •

وفى ايجاز فان المطلوب أن نمارس استراتيجية سلام « ايجابية وليست سلبية » تحتفظ بالمبادأة فى الطلب وتترك للفريق الاخر أما الاستجابة واما تحمل صورة الرافض التى نخشى نحن أن نظهر بها حتى لا نتهم بعرقلة التطبيع •

ويقول الدكتور مصطفى خليل فى حديثه المشار اليه سابقا « أن هناك اتفاقيات يلزم عرضها على مجلس الشعب وأخرى يلزم لها موافقة الوزيرين » وأخشى أن أهمية مناقشة هذه الاتفاقيات لم تتضح للرأى العام ولم تأخذ القدر الكافى من الدراسة مع أهميتها كما وضحناه وهذه ليست دعوة الى السلبية فى العلاقات ولكنها فى الواقع دعوة ايجابية حتى يمكن أن يرسي السلام على أسس دائمة ومستقرة ترضى الاطراف وتعمل فى مصلحتها المشتركة لان « سياسة التسوية » قد تهدم الصورة تماما ••• نقول ذلك وأمامنا ثلاث قرارات استراتيجية هامة اتخذها الطرف المقابل بعد دخول استراتيجية السلام فى حيز التنفيذ ••• هى ضرب المفاعل الذرى العراقى ، اعلان ضم القدس ثم أعلان ضم الجولان وكلها علامات تعنى أن للطرف المقابل أهدافا ثابتة وسائلة الدراسة يختار لنفسه الوقت الملائم لاعلانها •

وقد نشرت صحيفة الجيروزاليم بوست الاسرائيلية ما يلى « ان السفير الامريكى ـ اسرائيل صموئيل لويس أبلغ حكومته تقريرا

يقول أن اسرائيل قد تشن عشر عمليات مفاجئـــة قبل حلول موعـــد الانسحاب النهائى من سيناء فى ابريل ١٩٨٢ .

وذكر التقرير أن من بين هذه العمليـات العشر ، الهجـوم على المنشآت النووية الليبية والباكستانية !!

ورجح التقرير أن تقوم اسرائيل بنقل مكتب رئيس الوزراءالى القدس الشرقية وشن عملية عسكرية واسعة النطاق فى جنوب لبنان والقيام بغارة جوية على الصواريخ السورية فى سهل البقاع اللبنانى الى جانب القيام بعمليات ضد المراكز الفلسطينية بما فى ذلك المكاتب الفلسطينية فى أوروبـــــا .

وأوضحت الصحيفة أن تقرير لويس أحدث حالة من القلق فى الخارجية الامريكية خشية اقدام اسرائيل على القيام بعمليات جديدة « مفاجئـــــة » (١) .

وهذه الخطط هي التى تحـــتم علي الاستراتيجية المصريـــة أن تتصرف على نفس القدر من الوعى والدراسة والاعداد وعدم ترك أى شيء للمفاجأة — ان المستعرض للتاريخ يستطيع دون عناء أن يميز أن فترة تخطيط من عشرة ســنوات يتبناها الطرف المقابــل كسياسة ثابتــة له يحقق فيها أهدافا مرحلية مدروسة بعناية منذ عام ٤٦/١٩٤٨ عدوان ١٩٥٦ — حرب ١٩٦٧ ... تسوية ٧٧/١٩٧٨ . وعلي المخطط المصرى أن يستعد اذن لعام ١٩٨٥ ففيما بين التاريخين ستظهر الاهداف وتطفو الخطط فيلـــزم الاعداد والاستعداد .

وهنـــاك ما تزال الجبهة الشرقية بكاملها مطروحة للمواجهة فى سوريا ولبنان وفلسطين والاردن .. والدكتور مصطفى خليل يتوقع

---

(١) صحيفة الاهرام القاهرية السبت الموافق ١٩٨٢/١/١٦٠

الا تمر تسوية للقضية الفلسطينية قبل تسوية مع سوريا حول الجولان وهو توقع نراه مقبـولا [١] ، وصناع القرار الاستراتيجى المصرى مواجهون بجميع مشكلات السلام هذه وجميع تحدياته شاءوا أم لم يشاءوا فالمنطقة مؤثرة ومتأثرة بالاحداث وكلها مترابطة .

أن حسن النية يجب أن يتوفر ولكن الفطنة ينبغى ألا تغيب .
هذا اذا أردنا للسلام أن يستمر وللاجراس أن تقرع وللحمام أن يطير فى سماء مفتوحة بين بلدان المنطقة الواحدة .

الاطار العربى الاسرائيلى : ـ

رأينا فى الصفحات السابقة كيف انتهى الصراع العربى الاسرائيلى قبل نهاية السبعينات الى ثلاث اتفاقيات أساسية اثنان منها هما بمثابة الاطار الذى يتحرك الحل من خلاله وهما المعروفان باسم اتفاقية كامب ديفيـــد والموقعان مع الولايات المتحدة وكل من مصر واسرائيـــل ويمثلان اطار حل بين مصر واسرائيل ثم بين اسرائيل والجانب الفلسطينى وقد وقعا عام ١٩٧٨ أما الاتفاقيـــة الثالثة فهى معاهدة الســـلام بين مصر واسرائيل والموقعـــة عام ١٩٧٩ وواضح أن الجانب السورى « تاه وضـــل طريقه » الى هـــذه التسوية .

ثم وبتوسيع اسرائيل عملياتها العسكرية فى جنوب لبنان بمعـــونة ميليشيا ســعد حداد فقد أصبحت هناك أطراف أخـــرى فى الصراع العربى الاسرائيلى غير ممثلة لا فى اطار الحل السياسى ولا فى مفاوضة مباشرة مـــع اسرائيـــل .

مصر واسرائيل : وقعتا اتفاقية سلام ويسيرا فى تنفيـــذها وهى أساسا من شقين شـــق متعلق بالانسحاب وترتيبات الامن المتبـــادل

---

(١) راجع الحوار مع الدكتور مصطفى خليل والمصور — جريدة المصور القاهرية ١ يناير ١٩٨٢ .

وتنتهى توقيتات تنفيذه فى ابريل ١٩٨٢ أى بعد شهور قليلة من صدور هـذه الدراسـة •

وشق متعلق بتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية تجاريا وثقافيا وسياحيا وفى المواصلات والاتصالات وهو شق مستمر فى التطبيق والتنفيذ •

اسرائيل والقضية الفلسطينية : وهناك اطار لحل هذه المشكلة وتتولى مصر حاليا التفاوض بخصوصه والهوة ما زالت واسعة بين نظرات الاطراف فى ذلك التفاوض والولايات المتحدة ما زالت تلعب دور الوسيط فى التفاوض ولكنه وسيط مستمع أكثر منه نشط [(١)] خصوصا وأن حكومة ريجان لم تعين ممثلا شخصيا للرئيس اكتفاء بسفرائها فى مصر واسرائيل •

ومع ذلك فعلى الاقل هنـاك اتفاق على اطار للحل ومفاوضة جارية بشأنه •

اسرائيل وسوريا ولبنان : كانت سوريا قد دخلت الى لبنان بحجة حماية بعض الطوائف ثم زرعت صواريخ أرض جو لمنع الامداد الاسرائيلى بالسلاح ومنع الاستطلاع الجوى الاسرائيلى .

والحقيقة أن سوريا لم تتعاقد مع اسرائيل ولم تتفاوض معها بعد لا على الجولان ولا على لبنان ، ولكن دخولها لبنان يعنى أنها تحاول جمع أوراق اللعب فى يدها على هذه الجبهة كلها حتى تكسب موقفا تفاوضيا له قوة نسبية بعد أن فشلت فى أن تحقق أى ضغط عسكرى على جبهتها خلال حرب ١٩٧٣ •

ثم ان سوريا تلعب مع منظمة التحرير لعبة مزدوجة •• فهى تتدخل مع منظمة فتح وياسر عرفات على رأسها كما أنها استقدمت خصمه وغريمه السياسى أبو نضال الى دمشق ليكون قوة ضغط أخرى على المنظمة •

ماذا يعنى ذلك ؟.. يعنى أن الجبهة المصرية الاسرائيلية تسير نحو

---

(١) راجع الحوار مع الدكتور مصطفى خليل — مجلة المصور القاهرية أول يناير ١٩٨٢

الاستقرار وقد دقت فعلا فيها أجراس السلام •• وربما ما زال هنـاك كلام يقال عن مباحثات التطبيع وسير العلاقات ولكن ذلك يصـبح مناقشـة عن علاقة قائمـة ومسـتقرة •

أما الجبهة الشرقية — كما اصطلح على تسميتها — فلم تعد تحوى القضية الفلسطينية فحسب بل أنها أصبحت تشمل سوريا ولبنـان الى جانب فلسطين ••• وتطلعات الاردن كذلك وهذه لم تبدأ فى أى حلول مع اسرائيل ولم تتفاوض أى مفاوضة معها بعد (١) .

وفى هذا الصدد اتخذت اسرائيل عديدا من مواقف الضغط فأعلنت ضم القـدس اليها ثم ضـم الجولان وهاجمت بيروت فى غارة جوية شديدة بلغت خسائرها ٦٠٠ جريحا ، ١٦٥ قتيلا (٢) واستمرت فى التدخل العسكرى فى جنوب لبنان حتى امكن لسوريا زرع صواريخها أرض جو لتوقف حرب النيران هناك وترسل الولايات المتحدة ممثلها فيليب حبيب للتفاوض بين الاطراف العربية المعنية واسرائيل •

هل هذه حرب استنزاف جديدة مثـل تلك التى وقعت بين مصر واسرائيل اعتبارا من ١٩٦٧ بعد النكسة وانتهت بمبادرة روجـرز ووقوف اطلاق النـار دون حل للمسـألة ؟ هذا سؤال جدير بالنظر والتحليـل والاجابـة •

هناك مبادرات أوربية للحل مع الفلسطينيين ولكنها لم تدخل فى الدور الجدى لا للتفاوض ولا للتنفيذ حتى أعلن أخيرا كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسية توقف اوربا عن هذا الدور •

ثم هناك مبادرة فهد والتى عقد لها مؤتمر قمة فاس فى ديسـمبر ١٩٨١ ولم يستغرق اكثر من ساعة ليعلن رئيسـه الملك الحسن فض المؤتمر دون الوصول الى شىء .

---

(١) راجع حوار الدكتور مصطفى خليل — المصدر السابق
(٢) مقال من يخلف بيجن ، المصرى عدد ١ يناير ١٩٨٢

وما زال كل ذلك مؤشر على أن « الجبهة الشرقية » بين عرب الهلال الخصيب واسرائيل لم تعــرف الاستقرار على اســتراتيجية واضحة ازاء الصراع بعد (١) •

أما عن العرب بصفة عامة فهم يحــاولون الآن العودة لمصر أو عودة مصر اليهم ولكن واقع كامب ديفيد يجب أن يؤخذ فى الاعتبار من جهة ومن جهـــة أخرى فهــل يمكن أن يتخطى العــرب منطقـــة الهلال الخصيب فيعترفون بكامب ديفيد التى تعترف بدورها باسرائيل قبل أن تنتهى مراحل التفاوض وحل النزاع فى منطقة شمال الجزيرة ؟

هذا موقف صعب ومشكوك فيه ••• ومع ذلك فثمة وسيلة لايجاد مخرج لذلك وهو أن يعود العــرب ومصر معــا ثم تنــاقش استراتيجية التعامل مع النزاع فى شمال الجزيرة العربية لا بطــرح مصر من النقاش بل بالاستفادة من مصر وتجربتها وعلاقاتهــا لحــل ذلك النزاع •

ولعلنا نوافق ما ذهب اليه الدكتور مصطفى خليل من تحليل(٢) فى أنه لا حل للقضية الفلسطينية قبل حل مشكلة الجولان بين سوريا واسرائيل •• ومع ذلك فهناك الآن بديلان استراتيجيــان مطروحان للنقاش :

أ ــ البديل الاول : البدء بحل مشــكلة الجولان ثم التطور الى حل المشكلة الفلسطينية .

ب ــ البديل الثاني : ان سوريا وهي متحكمة فى كل من لبنان ومنظمة التحرير كما أنها صاحبة الولاية أساسا على الجولان تستطيع أن تمثل بهذه العناصر الثلاثة مجتمعة حلقة تفــاوض مع الخصــم ، وصولا الى اتفاق شامل •

---

(١) الهلال الخصيب اصــطلاح بريطانى أطلق على منطقــة شــمال الجزيرة العربية لوجود المياه والزراعة هناك على شكل هلال .
(٢) المصدر السابق .

فهل يختار العرب البديل الاول وهو الحل على أجزاء (Piece Meal) أو الحل الشامل (Package Deal) ••• ذلك ما سوف تسفر عنه الايام المقبلة فى الثمانينات وما يجب أن يستعد العرب له بما فى ذلك التقييم المصرى للموقف ، حيث أن مصر وهى مرتبطة بمباحثات الحكم الذاتى للفلسطينيين تعتبر مرتبطة « بدور ما » فى تلك الاستراتيجية •

الفراغ العمرانى :

المتأمل فى الخريطة المصرية يجد أمامه فى شرق مصر ما يمكن أن نصفه بمثلث الفراغ العمرانى ، مثلث قاعدته شرقا خط الحدود المصرية الشرقية من رفح شمالا الى شرم الشيخ جنوبا ، أما رأسه فبكل أسف يمتد حتى مشارف القاهرة الشرقية محصورة بين طريقى القاهرة الاسماعيلية العريش رفح شمالا ، القاهرة السويس الطور رأس محمد جنوبا •

هذا الفراغ العمرانى الهائل كان هو لسنوات عديدة بوابة دخول مصر لجميع قوى الغزو ، وهو نفسه أرض الصراع المصرى الاسرائيلى الذى بدأ من عام ١٩٥٦ وحتى أحداث الثغرة فى عام ١٩٧٣ وعلى استراتيجية مصر السلام أن تتبنى استراتيجية التعمير لقهر ذلك الفراغ العمرانى •

ونذكر أنه ابان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ كانت هناك الحملة التركية على قوات بريطانيا فى مصر ••• وانسحبت بريطانيا الى غرب قناة السويس تحت ضغط الحملة التركية •• وكان النقد العسكرى الموجه لبريطانيا يتمثل فى التساؤل التالى : « هل تحمى بريطانيا قناة السويس أم تحمى القناة بريطانيا » ؟

وهذا التساؤل يعيد نفسه اليوم لمصر ••• واذا كانت هناك ترتيبات أمن محددة فى سيناء فان التعمير واستيطان الارض والتشبث بها لن يكون فى نطاق الاعمال العسكرية الخارقة للاتفاق •

لذا لا بد من وضع استراتيجية تعمير تضم عناصر « الأرض والسكان والحكم المحلى » كلها معا فى معادلة واحدة بحيث تمنح الأسبقية الأولى لتعمير ذلك المثلث الخطير الذى أشرنا اليه • وفى هذا الصدد نقترح أن يعاد التقسيم الادارى لسيناء طوليا وأن تسمى بأسماء محلية وليست جغرافية فنقول محافظة العريش ومحافظة الطور بدلا من شمال سيناء وجنوب سيناء ••• فسيناء جزء من أرض مصر شأن بحرى والصعيد فلا ينبغى تمييزها •

كذلك فمن شأن التقسيم الادارى الرأسى أن يجعل محافظة العريش هى محافظة « التعامل الموحد » مع بوابة الاتصال بالشرق أما منطقة القنطرة شرق وحتى بئر العبد فتكون من أعمال محافظة الاسماعيلية حتى يكون لغرب القناة موطىء قدم شرقها ووجود ادارى يخلق الشعور والاحساس بالالتحام بين شرقى القناة وغربها ويزيل جفوة الفرقة التى حرص الاستعمار البريطانى القديم زرعها فى الوجدان المصرى عن درجة علاقته وارتباطه بسيناء •

ويجب أن تعلن أسبقية قصوى لتعمير محافظتى الطور والاسماعيلية حتى يكون معدل الكثافة السكانية حصن أمان عند أى مغامرة فى المستقبل فخط المضايق الذى يعرفه العسكريون المصريون يجب أن يصبح خط حصون ومستعمرات سكنية مصرية وله أعلى أسبقية •

وياحبذا لو منح كل ضابط وجندى كجزء من مكافأة نهاية الخدمة قطعة أرض واستملك فى هذه المناطق ومنح تسهيلات بنائها والاقامة فيها .

وقد نشرت جريدة الاهرام حديثا للاستاذ بهاء الدين قال فيه تعليقا على حديث لوزير الدفاع الاسرائيلى اريبل شارون بشأن الانسحاب من الجزء الاخير من سيناء وعدم موافقة اسرائيل على تسليم

أي منشآت قائمة هناك سليمة واصرارها على فكها مايلى [١] : «هذا رغم أن الاتفاقية تنص على أن تدفع مصر لهم ثمن أى شىء أقاموه .. طبعا ، مع ألف سلامة ! .. والمرافق التى يشير اليها مبالغ فيها .. والضجة الاعلامية التى يثيرونها حول « تعميرهم » تلك المناطق مبالغ فيها ، للتأثير النفسى والدعائى لا غير .. ولكن الأهم أنه قال ان السبب هو ألا يسهل للمصريين فرصة الاقامة وايجاد كثافة سكانية مصرية على حدود اسرائيل ، لأ نهذا خطر على أمنها ! ... ولا نلوم الا أنفسنا ..

فبعد حرب ١٩٥٦ استهلكنا أطنانا من حبر المطابع فى الدعوة لتعمير سيناء ، لأن هذا عمل استراتيجى هام لا يحسب بحسابات التنمية العادية . وكنا نظن أن وجود العسكريين السابقين فى مواقع السلطة سيجعلهم أكثر اداركا وحماسا لهذه الناحية .

وقد كان ممكنا لو كان لرأى الخبراء والمفكرين وزن ، أن يتم تسكين ثلاثة ملايين مصرى فى سيناء بين ١٩٥٧ ، ١٩٦٧ ولكن السلطة فى ذلك الوقت رأت أن الخطر زال ولن يتكرر ، ولم يحدث أى شىء ، الا القليل الذى بدأ بالكاد قبيل ١٩٦٧ من تجارب زراعية نجحت على شاطىء سيناء بالمياه الجوفية واقامة أول « سحارة » تنقل الماء عبر القناة أمام الاسماعيلية لتجربة زراعة الأرض وغير ذلك ، بقيت سيناء عارية « جرداء » مهملة .. ومنطقة عسكرية لا يدخلها المصرى الا بتصريح ، وهذا ما تريده اسرائيل : أن تبقى سيناء كأنها « أرض حرام » وعازل غير مسكون لأن مطامعها التوسعية لن تخمد ولو بعد مائة سنة .. وهذا ما قاله شارون بصراحة منذ أيام » .

أما المنطقة المعروفة باسم صحراء بلبيس فيجب هى الاخرى أن تصبح « محافظة بلبيس » لتسد الفراغ فيما بين القناة والقاهرة وبين

---

(١) يوميات : الاستاذ احمد بهاء الدين الاهرام فى ١٩٨٢/١/١٩

طريقى الاسماعيلية والسويس فلا نعود نسمع أو نرى « مبـاحثات كم ١٠١ طـريق السويس » ولا عن « ثغرة الدفرسوار » مرة أخرى والى الابد • فمراكز فايد والتل الكبير وبلبيس والعـاشر من رمضان والجفرة كلها تنتظم فى « محافظة ادارية واحدة » وتصبح محافظـات العريش ــ الطـور ــ الاسماعيلية ــ الســويس ــ بلبيس منطقـة عمـران متلاحم ومتكامل وتعطى الاسبقيـة الاولى فى الاستشارات والانشاءات والتوطين والاسكان ليس داخل المـدن القائمة حاليـا فحسب بل تنشأ المـدن والمستوطنات الجـديدة ومراكز الانتـاج والتعدين والاســتزراع والســياحة وهكذا تصبح هى خط الدفاع المدنى والحقيقى عن أرض الوطن •

واذا كانت الحكومة قد خطت خطوات ايجابية نحو تنفيذ هذه الاستراتيجية بانشاء مدينة ١٠ رمضان واستصلاح سهل الصالحيـة فيجب استكمال ذلك بانشاء محافظات جديدة يرتبط فيهـا القـديم بالجديد فوجود الجهاز الخاص بالحكم المحلى كفيل بأن ينشط حركة الاسكان والاستيطان وجذب الانشطة وتخفيض الاعتمادات المـالية وهكذا يوظف الحكم المحلى فى تحقيق استراتيجية الامن على الحدود الشرقية •

استراتيجية التنمية :

دعى الرئيس مبارك فى باكورة ولايته فى أخريات عام ١٩٨١ الى مشاركة شعبية فى التعرف على المشكلات الاقتصادية التى تواجه خطط التنمية ووضع اطار سليم يعيد للتنمية الايقاع المنشود لهـا وتفيـد الاخبار عن قرب اجتماع ما سمى « مؤتمر القمم الاقتصادية » المشكل من رءوس مصرية متخصصة لها خبرتها الطويلة المشهود لها فى المجال الاقتصادى بهدف وضع استراتيجية لها ملامح ثابتة فى هـذا الصدد كما شكل الرئيس وزارة جديدة من أبرز معالمها تشكيل فريق اقتصادى متكامل لتولى مسئولية التنفيذ للخطة التى يستقر الرأى عليها وبذلك

فالامل معقود أن تشهد الثمانينات عودة « خطة التنمية » الغائبة منذ عام ١٩٦٥ لتربط جميع القوى والاجزاء بعضها الى بعض دفعا لعجلة التنميــة •

كما وفر الرئيس مبارك كل الحرية فى التعبير عن الرأى والرأى المقابل حتى فى وسائل الاعــلام القومية وذلك فى ذاته ضمان أكيــد لعدم الانحراف عن الهدف بعــد التخطيط وبذلك تتطــور صــورة « صناعة القرار » فى مصر نحــو الديمقراطية الصحيحة فى صــورة حزبية لأول مرة بعد ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ — ولو واكب ذلك تصحيح فى مسار الاعلام المصرى لكان حقا تطورا ضخما بكل المقاييس •

مصر والعالم

بعد تولى الرئيس مبارك ومنذ لحظاته الأولى حرص على ايضاح أنه لن يكون هنــاك من مصر هجوما على أحد .. ان مصر تضــع علاقاتها بأوربا — وعلاقاتها بالولايات المتحدة فى درجة من التوازن، وهى وان كانت بعد مجمدة العلاقة مع الاتحاد الســوفيتى فذلك لا يعنى أن تصل معه الى حد التصادم بل ربما يتهيأ من الظــروف ما ينشط العلاقة السياسية الى وضع أفضل .

ومرة أخرى يؤكد الرئيس على استراتيجية عدم اعطاء قــواعد عسكرية ولكن لا يمانع فى منح التسهيلات فى الوقت المناسب وللغرض الدفاعى الاستراتيجى .

وتدور مباحثــات خلال يناير ١٩٨٢ واعــداد لزيارة الرئيس للولايات المتحدة مرورا بأوربا الغربيــة كما تتم مباحثات للتسلح والتعاون الاقتصادى مع فرنسا بلغ حجم تعاملها مليار دولار بما يسمح بالقول بأن تعدد مصادر التسلح والتعاون مع أوربا هى استراتيجية ثابتــة .

كذلك يجرى تنشيط العلاقات بالهند كدولة لعدم الانحياز كانت تشكل أحد الركائز فى هذه السياسة .

أما عن مباحثات الحكم الذاتى فالمتوقع اتمام زيارة هيج وزير خارجية أمريكا الى منطقة الشرق الاوسط بعد تشاور مع الأطراف المعنية لامكان تقديم اطار عمل مقترح يقرب هوة الخلاف بين مصر واسرائيل فى هذه المنطقة .

ومن العلامات المميزة أن الولايات المتحدة أعلنت لأول مرة استنكارها لسياسة الاستفزاز الاسرائيلى سواء بضرب المفاعل الذرى العراقى أو باعلان ضم الجولان الى الدرجة التى يجرى معها مجلس الأمن التشاور لتوقيع عقوبات على اسرائيل واذا كان رد الفعل الاسرائيلى شديدا لدرجة اعلانها الغاء اتفاقية التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة من جانب واحد وهى بعد لم تجف ولكنه فيما يبدو صراع بين من يحكم من هل تسخر اسرائيل الولايات المتحدة لخدمة أهدافها أم يتم العكس .

وفى نفس الوقت فهناك اعلان جازم بعدم التعرض العسكرى المصرى لأى دولة عربية ، ومثل هذه السياسة مع الارتباط الوثيق بالسودان ـــ فى رأينا هى التى دعت ليبيا الى الانسحاب من تشاد ورفع التهديد المباشر الواقع على السودان ، وطبيعى أن ذلك لم يتم بهذه الصورة المبسطة فقداستلزم الأمر علاقات دولية متشابكة أعمق من ذلك بكثير وتدخلت فرنسا كطرف مساعد ... المهم أن هذه السياسة قللت من التوتر الذى كان قائما على الحدود الشرقية الجنوبية بلا مبرر .

وكل هذه العلاقات تشير الى أن الثمانينات تشهد استراتيجية متوازنة مع الأطراف الدولية المختلفة .

الافق المنظور

« خطوة فى ميعادها .... توفر تسعة فى المستقبل »

مهام الثمانينات

ان من أهم سمات الاستراتيجية النظرة البعيدة المدى .. ولقد رأينا معا كيف انتهت السبعينات وأشرفت بداية الثمانينات من هذا القرن وهى تحمل فى طياتها « مهاما ملحة » على الاستراتيجية القومية لمصر ، مهاما فى الداخل ومهاما فى الخارج ، ويمكن القاء النظر على كلا الواجبين فى نقط رئيسية لاستنباط ما يمكن أن تتكشف عنه فترة الثمانينات موجزة فيما يلى :

المهام الداخلية

من خلاصة ما سبق يمكن القول دون مجازفة بأن مطالب الداخل الملحة تنحصر فى أمور ثلاثة ، أولاها وضع الاقتصاد المصرى فى مسار صحيح بعد أن تعطلت خطط التنمية للظروف التى مر بها المجتمع من صراع — وثانيها تحديد « قوى الفعل » فى الشارع السياسى المصرى بعد تفجر طاقة العنف التى أدت الى التغير — وثالثها الاعداد لمرحلة السلام مع صديق الغد وخصم الأمس .

وفيما يتعلق بالمهمة الأولى المتعلقة باستكشاف المسار الصحيح للاقتصاد المصرى نجد أن القيادة السياسية الجديدة قد استشعرت فعلا حقيقة نبض الاحساس المصرى بذلك الخطر الذى يمكن أن يترتب على ترك الأمور تسير على ما هى عليه فى الناحية الاقتصادية وذلك ما دعى القيادة الى طرح ما سمى بالحوار الاقتصادى والدعوة الى مؤتمر القمم الاقتصادية الذى أشرنا اليه فيما سبق من فصول .

ونحن نرى أن الاطار الذى يتوجب التحرك بداخله هو اطار التخطيط طويل المدى بشكل عام ثم التخطيط للتنمية على أسس

اقليمية ، من داخل الخطة العامة طويلة المدى . أما لماذا ننادى بذلك فلأن مصر ومساحة المنزرع بهـا لا تزيد ولم تزد رغم عديد الجهود عن نحو ٦ ملايين فدان لا تعتبرقادرة فى أحسن الظروف عن تحقيق الاكتفاء الغذائى لأكثر من ما بين ١٥ الى ١٨ مليون نسـمة أى نحو ١/٣ سكان مصر خلال فترة التخطيط للثمانينات والمقدر أن يتراوح عـددهم بين ٤٥/٦٠ مليـون نسمة . فاذا أدخلنا عامل التخطيط الاقليمى كأساس للعلاج فانما نهدف الى تحديد دور واضح لانتاجية كل اقليم .. لمعرفة أى الأقاليم يستكفى ذاتيا وأيها يحتاج للاستيراد. ويمكن فى هذا الصدد القول أن هناك ثلاث ركائز للسياسات الواجب اعتمادها فى فترة التخطيط المقبلة من وجهة النظر الاقتصادية .

الركيزة الأولى — هى العمل على تحسين استخدام الأرض ونسبة الانتفاع بها .. فاذا كانت الدولة قد تنبهت الى خلق وانشاء المجتمعات الجديدة فهذه قد تركت لتبدو « واحات متناثرة » فى متاهة صحراء مترامية ، والخطوة التالية الواجبة هى العمل على « تجميع » هـذه الوحدات فى محافظات جديدة تربط بين بعض البيئات المسـتحدثة والقديمة وتكون هى المتنفس لتهجير فائض السكان من محافظات الطرد السكانى والتى نرى أن تكون هى القاهرة والاسكندرية على الأخص باعتبارهما تتميزان بأعلى كثافة سكانية والأكثر حاجة الى الاستهلاك مع قلة ما يمكن انتاجه فيهما من سلع غذائية .

فالعمل على « تفتيت القاهرة » الى عدة محافظات بحيث تمتد محافظات الأطراف الى الأرض الصحراوية المتاخمة للقـاهرة شرقا وغربا يصبح اذن حلا مثاليـا ، والشىء نفسـه يمكن أن يقـال عن الاسكندرية .. فمحافظة العامرية ومحافظة امبـابة ومحافظـة مصر الجديدة ومحافظة حلوان وكل ما يمكن أن نسميه محافظات الاطراف حول الاسكندرية والقاهرة تخفف من ضغط السكان فيهما وبالتالى يخف الحمل على مشروعات البنية الاساسـية كما يمكن فى هـذه

البيئات الجديدة خلق مجتمعات زراعية صناعية متطورة تخدم فكرة الاكتفاء الذاتي الاقليمي التي أشرنا اليها .

واذا اختير البديل الذى يقسم الدلتا الى اقليمين شرق وغرب الدلتا ويقسم الصعيد الى اقليمين المنيا ــ الصعيد فان مجموع الأقاليم السبعة ــ بعد اضافة القناة والقاهرة والاسكندرية تصبح : « وحدات انتاج متكامل » أشبه شيء « بالوحدات العسكرية » ذات الاكتفاء الذاتي على الأقل فى مطالب الغذاء والكساء الرئيسية والصناعات الخفيفة .

أما الاقاليم ذات الفائض السكاني الكبير مثل القاهرة والاسكندرية فيجب أن تتحول الى التصنيع للتصدير بحيث أن ما تستورده لنقص انتاجها تعوضه من حصيلة تصديرها . وهكذا يزداد الانتفاع باستخدام عنصر الأرض وتحسين انتاجيتها فى مجموع الأقاليم وزيادة قدرتها على استيعاب الاستيطان وامتصاص السكان.

الركيزة الثانية ــ تقوم على فكرة مؤداها أن استنفار واستجماع الطاقة التنظيمية والادارية سواء فى وحدات الدولة المركزية أو الاقليمية أو فى الشكل التنظيمى للوحدات الاقتصادية هذا العنصر كفيل بأن يرفع مستوى الانتاج بما لا يقل عن ٣/١ تقريبا ، خاصة وأن الحساسية يجب أن تزول قبل رأس المال الخاص .. فطالما أنه ينتج ولا يعمل فى مسائل الخدمات والتجارة فحسب فكل التشجيع والدعم يجب أن يتوفر له ــ ليس بشكل عفوى ولا بشعارات المنافسة وتشجيع القطاع الخاص وأمثال ذلك بل من خلال منظمات مثل الغرف الصناعية والبنوك والجمعيات التعاونية الانتاجية هذه وأمثالها اطارات صحيحة ومطلوب دعمها جنبا الى جنب مع القطاع العام طبعا لا للتنافس بل للتكامل ، فليس صحيحا دائما ما يقال من أن التنافس مطلوب لصالح المستهلك فذلك يكون فى البلدان

الصناعية الكبرى اما من حيث الاستهلاك الذى يصل الى ضعف الانتاج — فالمطلوب « توجيه الانتاج » للتكامل وتقليل الاعتماد على الخارج أى الى ترشيد الاستيراد .

الركيزة الثالثة — ولعلها ثالثة الاثافى فهى التى تخدم كلا من الاولى والثانية وهى التى على أساس نجاحها وتطورها يمكن بناء الخطط العامة والاقليمية .. تلك هى المعلومات وأسس جمعها وتصنيفها مقرونة بالبحوث الجادة .

هذه الأسس الثلاث هى ركائز العمل فى مجال استراتيجية التنمية الاقتصادية شرط أن يجمعها رباط واحد يجعلها تتحرك فى تجانس وتناغم هو التخطيط العام الشامل والتخطيط الاقليمى الصحيح وذلك هو المدخل الوحيد السليم لتطوير مستوى المعيشة فى مصر بطريقة متوازنة والارتفاع بمستوى الدخل القومى فى فترة محددة .

أما عن المهمة الثانية والخاصة بالقوى الفاعلة فى الشارع السياسى المصرى فينبغى العمل على أن يحقق لها تمثيل أقرب الى حجمها الواقعى سواء فى الحركات والاحزاب السياسية أو فى المجالس النيابية على شتى المستويات أو فى وسائل التعبير الجماعى عن الرأى فيما يسمى « وسائل الاتصال الجماهيرى Mass Media ». ذلك أنه بغير تجميع هذه التيارات السائدة فى الشارع السياسى المصرى فى قوى شرعية لها قنواتها المحددة وأصوات تمثيلها المعلنة نكون — فى الواقع قد ارتكبنا فى حق الوطن خطئان .

الأول خطأ قد يجنيه الجيل الحالى بالتحول الى القنوات والأساليب الغير المشروعة وخطر ثان أشد وهو ما يجنيه مجتمع الغد اذا وصلت اليه جماعات درجت على الفوضى واستكانت لممارسات

غير شرعية بحيث أصبحت هذه هى « حياتها الطبيعية المألوفة » .

ان مجتمعات دولية عديدة الآن تشهد « موجات من العنف » .. هذا صحيح ولكن وجود السبل والقنوات المشروعة يجعل السمة العنيفة شيئا طارئا على المجتمع وأسلوبا استثنائيا فيه ، يميزه المجتمع ويستنكره ويعالج الغافل فيه .

وانما تكون الخطورة على أشدها فيما لو ترك الامر بغير تدبير أو اقتصرت المعالجة على قمع بوليسى فحسب ، فذلك ما يهدد بالتأكيد مجتمع الغد بالتفجر واستمراء سياسة الفوضى كأمر يومى يتعايش معه بدلا من أن تكون حالة طارئة سرعان ما تعالج .

والمثال الواضح على ذلك ما تعانيه الآن ايران بعد فترة القمع الشديد فيما قبل ثورة الخومينى .

المهمة الثالثة التى يتوجب على صناع القرار المصرى تداركها والتخطيط بوعى ودقة محسوبة خلال الثمانينات هو تدبر سياسة التعايش سلميا مع خصوم الأمس وأصدقاء اليوم .

وهو أمر أشدعمقا مما قد يبدو فى الظاهر تغنى فيه الاشارة عن الافاضة وغاية ما تصل اليه هو التنبيه الى آثاره الاقتصادية بالأخص ثم الدفاعية والوجدانية بحيث لا تتراكم فى أقل القليل أى آثار فى نفسية الشعب ووجدانه دون حساب مسبق وتوجيه مرشد ، ولعل فيما تناولناه فى فصل سابق بعض هذه الجوانب .

المهام الخارجية :

أما عن مهام العلاقات الخارجية فى الحقبة المقبلة فالرأى أن ينظر الى الدائرة العربية بطريقة أكثر واقعية ، بمعنى أن تقسم هذه الدائرة على اتساعها الى عدة نطاقات جغرافية سياسية (جيو بوليتيكين) ،

فنطاق الهلال الخصيب من العراق شرقا إلى الأردن غربا مرورا بلبنان وسوريا وفلسطين واسرائيل وهو نطاق ما زالت فيه آثار الانفجار لم ينزع فتيلها بعد وهو منقسم على ذاته متصارع مع جيرانه فى ايران واسرائيل .

ولا بد من معالجة « درجة الاستراتيجية المصرية » بهذه القضايا كلها .

ونطاق الجزيرة العربية بثرواتها البترولية دون الركائزالاجتماعية والاقتصادية المقابلة مع صغر حجم وحداتها السياسية مما يجعل أمنها علامة استفهام كبيرة ، أمنها الدفاعى وأمنها الاجتماعى والاقتصادى.

ثم نطاق النيل — ان صح التعبير — مرتكزا على السودان والصومال وعفار — وهو الآخر مهدد داخليا ضعيف اقتصاديا متصارع ذاتيا .

ثم النطاق الليبى الغربى والاسلوب الأمثل لاحتوائه وتأمينه .

وأخيرا ما يمكن أن نسميه نطاق المغرب العربى حتى بما فيه البوليساريو وموريتانيا ، وهو أقل خطورة وارتباطا بالاستراتيجية القومية المصرية البحتة .

هناك ركائز يمكن للقرار المصرى أن يستند اليها عند التحرك فى المجال الاستراتيجى العربى أولها أن الأمن الدفاعى والاجتماعى انما يتوفر فى « مناخ القوة » واذا ما ظهرت الخلخلة فى القوى ظهرت بوادر الخطر والتهديد .. والقوة هنا تعنى الاستقرار الاجتماعى والرخاء الاقتصادى والوقاية الدفاعية كلها مجتمعة فى سياسةشاملة .

وثانى هذه الركائز هو ضرورة نزع فتيل « الصراعات من الداخل » فى كل نطاق . والثالث هو أنه طالما قام لأى من القوى

الأعظم « وجود معين » فى أى نطاق فذلك يستدعى بالتلازم « وجود مقابل » للقوة الأخرى مما ينهى الأمر الى سياسة المحاور والاستقطاب وأما البديل الثانى فهو قيام عنصر « التوازن فى العلاقات الدولية » مع ملء فراغ القوة ذاتيا ، لن نشير الى أمثلة فى هذا الصدد ايمانا منا بأن القارىء الكريم على وعى والمام تام بالحقائق المحيطة بنا فى النطاقات العربية الخمس التى أشرنا اليها ، أين يتواجد الشرق وأين يتواجد الغرب فى كل منها وأثر ذلك على سياسة المحاور .

وبصورة أو بأخرى فقد سبق لمصر أن واجهت مثل هذا الخطر فى أواخر الخمسينات عندما برزت فكرة « مشروع ايزنهاور » لملء الفراغ فى المنطقة .

وهنا لابد من الاشارة الى الخطأ الاستراتيجى الذى يتصور أن « انعزال مصر » عن العرب وتحديد حجم تواجدها السياسى والمعنوى فيما حولها من النطاقات الأربع كفيل بأن يبعد مصر عن المشاكل ، اذ الصحيح أن العكس تماما هو ما تشير اليه وقائع الأحداث ، فحيث مصر القوية القادرة القائدة — أو استقرار نسبى وتوازن معقول وبشىء من الضبط أكثر مما سبق يمكن أن تتوازن العلاقات السياسية فى المنطقة العربية

فى رأينا أن الزمن الذى كان ينظر فيه الى « القومية العربية » كشعار والى « الوحدة العربية » كهدف بكل شمولية كلمة العربية ، هذا الزمن لم يأت بعد .

ان أوربا عندما خططت للوحدة ارتضت مرحليا بأن تتلمس الحقائق من أن هناك أوربا الشرقية ، وأوربا الغربية ، بل وهناك دون أن يشير أى من الطرفين أوربا الثالثة المتمثلة فى مجموعة أشباه الجزر فى ايبريا ، اليونان ... فهذه مثلا لم تلتحق لا بهذه الوحدة

ولا بتلك ... بل كلما تقدمت مراحل العمل والتطور فعلى كل وحدة سياسية فيها أن تتقدم بطلب انضمام الى السوق المشتركة حيث يبحث ويدقق فى ظل الواقع العملى وليس الشعار .

والشىء نفسه الآن ينبغى أن يطرح على نطاق الدائرة العربية . ان جامعة الدول العربية هى منظمة واسعة فضفاضة ولكن من داخلها يمكن أن تتحرك الاستراتيجية المصرية فى « نطاقات محسوبة » وعلى مراحل عمل مخططة .

والمشكلة هنا أمام القرار المصرى الاستراتيجى هى تحديد درجة الوجود المصرى ونوعيته وأسلوب ادارته فى كل نطاق من نطاقات الدائرة العربية التى أشرنا اليها ، وفى ضوء ذلك الخط العام سوف نطرح فيما يلى نظرية استراتيجية عامة قد يكون فيها ما يفيد ويلقى مزيدا من الضوء أمام صناعة القرار المناسب .

الخطوط العامة للاستراتيجية الدولية :

تركز هذه الدراسة فى الأساس على الاستراتيجية المصرية ، ولكن صياغة هذه انما يستوجب للضرورة أن نعرف كما قال الرئيس السادات[1] « من نحن وأين نحن » ، لأنه من خلال التصور الصحيح للوضع والموقع النسبى يمكن أن ينشأ التصور السليم لمسيرة الحركة الاستراتيجية التى تدبر وتخطط لعلاقات مصر بالقوى المحيطة المؤثرة والمستقبلة .

وفى هذا الصدد سوف نستعرض النظرية الاستراتيجية العامة التى قدمها الجغرافى الاستراتيجى ماكيندر (هالفورد) فى عام ١٩٠٥ والتى أجرى بعد ذلك عليها بعض التعديلات خلال الأربعينات ابان الحرب العالمية الثانية ، وكذلك التعديلات التى عرضها فيرجريف لنفس النظرية معتمدين على العرض الذى قدمه الدكتور جمال

---

(١) خطاب الرئيس السادات فى أول مايو ١٩٧٢

حمدان [١] للنظرية وتعديلاتها والنقد الذى قدمه مجموعة علماء متعددين ، وهى نظرية نستطيع أن نعطى تفسيرات صحيحة وعلامات تنبىء على المستقبل .

وتقوم النظرية على اقليم جغرافى له خصائص خاصة سماه ماكيندر « الهارتلاند » أو (الكتلة القارية) وأن هذه الخصائص تجعله فى منعة من الهجوم سواء لتعذر وصول الأساطيل البحرية أو للعمق الهائل .. وبذا تكون هذه الكتلة فى مركز القوة الاستراتيجى فى أى صراع . كما أن هناك كتلتين أخريين هما الكتلة البحرية وكتلة الهلال الداخلى التى تتقابل مع الكتلة الأولى فى منطقة تسمى « منطقة الارتطام Crush zone » ويتنبأ ماكيندر بأن الغلبة النهائية فى الصراع الاستراتيجى العالمى فى النهاية سوف تكون من نصيب الكتلة القارية .

ونرى أن هناك ثلاث مؤثرات رئيسية فى الصورة الاستراتيجية الدولية العامة ـ أولها العامل الجغرافى بكافة مشتملاته الطبيعية والسكانية والاقتصادية ـ والعامل الحضارى أو على التحديد العلمى والتكنولوجى ثم العامل التاريخى الذى يرتبط بالانسان من حيث هو فى النهاية المحرك والمستفيد والمخترع ، أى المؤثر والمتأثر بالعاملين السابقين .

ونستطيع أن نميز طابعا عاما لحروب ما قبل الصناعة وقوة الآلة ويرتبط هذا الطابع بامكانيات القوة السائدة فى عصره ، وهذه الحروب تمثلها الحروب النابليونية ، كذلك نستطيع تمييز خصائص حروب العصر الصناعى والتى تمثلها الحروب الألمانية ان صح التعبير أو الحربين العالميتين الأولى والثانية والتى تميزت بقوة نيران أعلى مما زاد من كثرة الضحايا ثم سرعة ايقاع عالية مما زاد من المساحات

---

(١) الدكتور جمال حمدان ـ استراتيجية التحرير والاستعمار كتاب الهلال عدد ٢٠٥ ابريل ١٩٦٨ ص ٢٣٨ ـ ٢٧٠ .

المكتسبة خلال العمليات الحربية ، وبالمثل فان حروب القوى النووية سوف تزيد من قوة التدمير ومساحات الأراضي المحتلة ، ذلك طبعا بدرجة أكثر بكثير من الحروب الصناعية . وتقودنا هذه النتائج الى أن الدول عموما تتجه نحو القارية ونحو التركيز في وحدات سياسية كبرى سواء لامكان الاتفاق على الأبحاث التكنية المتقدمة أو لايجاد عمق استراتيجي كاف للمناورة والانتشار في حالات استخدام قوى التدمير النووي ، وعلى سبيل المثال فما يعرف سياسيا باسم أوروبا الغربية كله لا يشكل أمام الضربات الصاروخية والذرية الا عمقا ضئيلا دون شك .

والراجح اذن من المقارنة والمقابلة سواء في الاختراعات أو الاستخدامات أن الاعماق والأبعاد سوف تزداد وتتسع في أي حروب أو صراعات مقبلة تمهيدا لأن تصل الى الأبعاد الفلكية والبين كوكبية .

وعلى ضوء النظرية الأساسية لماكيندر وتعريفاتها ثم في ضوء هذه المرتكزات الثلاث التي عرضنا لها ، يمكن القول أن الوحدة الكوكبية للارض سوف تأتي حتما ، قد لا يكون بصورة اندماجية كاملة ولكن بصورة اتحادية من قوة مركزية ، ونرى أنها سوف تمر بمراحل ثلاث كما نتصور :

ففي المرحلة الأولى وهي التي يتحرك العالم الآن بصورته المضطربة والديناميكة في نفس الوقت نحو الاستقرار عليها فسوف ينقسم العالم الى ٣ دوائر رئيسية هي الدائرة الاسيوأوربية والتي تنظم أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي والصين والهند . ثم الدائرة الاورو افريقية وهي التي ستنظم أوربا الغربية الموحدة والقارة الافريقية حتى الحزام الجنوبي حيث جنوب أفريقيا . ثم الدائرة الثالثة وهي التي ستنظم الأمريكتين والاوقيانوسية بما فيها اليابان

ومن المنتظر أن يتم تبلور هذا الوضع حتى منتصف الثمانينات أو نهايتهـا .

وفى المرحلة الثانيـة سـوف تندمج هـذه الدوائر الثلاث فى دائرتين اثنتين فقط هما دائرة العالم القديم ودائرة العالم الجديد أو الدائرة البرية المركزية بكل أشـباه جزرها البحرية باعتبـار أوربا وافريقيا جزءا لهـذه الكتلة القارية والدائرة المحيطيـة من أمريكا الشمالية والى اليابان مرورا باستراليا وجنوب أفريقيا .

وقد تستغرق هذه المرحلة نحو خمسة عشر عاما أخرى .

وبذا يدخل العالم قرنا جديدا وهو على أبواب المرحلة الثالثة التى تتشكل فيها الوحدة الكوكبية للارض .

ويلاحظ أن الاستنتاج لا يشـير بالضرورة الى تفوق وسيطرة عقيدة اقتصادية أو مذهبية معينة على عقيـدة أخرى انمـا ينحصر التصور فى المرحلة النهائية لشكل القوى . بل أنه قد تظهر نتيجـة تطورات القوى النووية وتكنولوجيتها أفكارا نظرية ومذهبيةجديدة تعكس علاقة الانسان بالآلة تماما كما ظهرت النظرية الشيوعية غداة الانقلاب الصناعى وتطور الآلة فى أوربا .

ونستطيع هنا أن نقر وجهة نظر ماكيندر فى تعبيره « ان حركة القطار ضد حركة السفينة لم تتأثر بمقدم الطائرة ، بل أنهـا تؤكده وتدعم نظريته لأن الملاحة الجوية والقوة الجوية هى بالدرجة الأولى سلاح لقوة البر ، انها بمثابة سلاح فرسان امفيبى جـديد فى صف قوة البر أكثر مما هو فى صف قوة البحر لأن الموقع المركزى المتوسط الذى يمتلكه الهارتلاند ميزة كبرى فى الحرب الجوية » (١) .

---

(١) د. جمال حمدان ــ المرجع السابق .

وفى الحقيقة فان استخدامات الهليكوبتر الآن فى جنوب شرق آسيا وبصورة محدودة عنها فى حرب يونية ١٩٦٧ بسيناء تثبت أفكار ماكيندر فيما يتعلق بفرسان الجو •

والمهم الآن طوال فترة المرحلة الأولى التى أشرنا اليها عاليه أن نتبين أين هى « منطقة الارتطام » التى أشار اليهـا فيرجريف بتعبير نراه دقيقا فى تعليقاته على نظرية ماكيندر •

وبتعبير أكثر تحديدا أين مصر وأين العرب من منطقة الارتطام أو التصادم ؟ هل أمامها أو خلفها أو تقع فى وسطها ؟ ، فان مثل هذا التحديد كفيل بأن يلقى ضوءا متزايدا على أشكال ونوعيات الصراع الذى قد ينتظم مصر والعرب اذا جاء فى منطقة الصدام وقد يتجنبها اذا بعدت عن هذه المنطقة •

يقول الدكتور حمدان عن ذلك النطاق [1] « نحن نحدد الوحدة الاستراتيجية بنطاق يشمل ألمانيا وشرق أوربا والبلقـان عدا اليونان ثم الشرق الاوسط بما فيه تركيا وايران والمشرق العربى كما تجد له امتدادات فى الشرق الاقصى بين السواحل والداخل » .

وفيما يتعلق بشرق أوربا نبادر فنقول أن الدكتور حمدان نفسه قد عاد فقرر أنه الآن يقع كلية فى قبضة الهارتلاند ، ثم تتذكر مشروع رباكى وزير خارجية بولندا فى الخمسينات والذى ركز على انشـاء حزام حيادى بين شرق وغرب أوربا يمتد من السويد شـمالا مرورا بألمانيا والنمسا فجنوبا الى يوغوسلافيـا ، وهو شىء قريب جدا من الوضع الحالى فى أوربا عسكريا خصوصا بعد توقيع ألمانيا الاتحادية لمعاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتى أخيرا ، ولو أن انضمام ألمانيا الى الوحدة الأوربيـة عن طريق السوق المشتركة يخرجها من نطاق الحياد الفعلى الى الانتماء للوحدة الأوربية •

---

(١) نفس المصدر .

ولكن الأكثر اثارة للاهتمام فيما يتعلق بالعرب وبالتالى بمصر، هو تحديد الدكتور حمدان بالتخصيص لمنطقة « المشرق العربى » كجزء من منطقة الصدام المتوقعة ، وهو بالقطع ما نرى أننا نوافق عليه ويقع فى دائرة بحثنا هذا مباشرة ، كما أنه يؤثر تأثيرا عظيما على استراتيجية مصر فى حقبة السبعينات سواء فى اتجاهها نحو الوحدة العربية أو نحو التضية الاسرائيلية العربية أو حتى فى علاقتها مع أوربا الموحدة والقوى الأعظم .

واذا كان خط الفصل بين الكتلة القارية والكتلة البحرية واضحا فى أوربا حيث تفصل السويد والنمسا ويوغوسلافيا واليونان بين الكتلتين ، ثم اذا كان الخط واضحا مرة أخرى ابتداء من الهندحيث يفصل بحر العرب بين الكتلتين ، فان موقع الفصل ليس واضحا فى المنطقة الوسطى أى فى منطقة الشرق الأوسط والتى نعنى بها هنا على وجه التحديد باكستان وايران وتركيا والجزيرة العربية .

والواضح أن معاهدة العراق — الاتحاد السوفيتى الأخيرة ثم تحرك الشرق نحو الانفتاح على سوريا فى نفس الوقت انما يعطى مؤشرا عن اتجاه الاتحاد السوفيتى الى محاولة الاحتواء الاستراتيجية لكل من باكستان — ايران — تركيا ، وفى هذه الحالة فخط الفصل يمر بين شرق المتوسط والخليج العربى عبر الحدود الغربية لسوريا والعراق .

ومما يعطى مؤشرات تتوافق مع هذه الفكرة انها واكبت الزيارة المتوقعة لنكسون للاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٧٢ وهى التى سوف تكون بصورة أو بأخرى « يالتا جديدة » يتم فيها بين العلاقتين تحديد مناطق الالتقاء والارتطام وفقا لنظرية ماكيندر سالفة الذكر ولذا يهم الاتحاد السوفيتى أن يسارع بتأكيد وجوده فى العراق ومنها الى سوريا والخليج العربى كأمر واقع مسبق ، ومنها كذلك الحرب

الهندية الباكستانية التى فصلت الى الابد بين باكستان وبنجلاديش قبل ذلك بشهور والتقاعس الضمنى للولايات المتحدة عن أن تقدم أى عـون حقيقى ادراكا منهـا لحقـائق صراع القـوى الأعظـم واستراتيجيتها ومنها كذلك مسارعة الولايات المتحـدة الى اتخـاذ قاعدة بحرية لاسطولها السادس فى اليونان بميناء بيريه وكأنها « رد عملى على بنجلاديش » متفق عليـه بصمت القوى الأعظـم وكذا محـاولات الولايات المتحـدة فى قبرص بأزاحة مكاريوس تأمينـا لوجودها ، ومنها كذلك الاضطرابات المتزايدة فى تركيا والقـلاقل السياسية فيها المتزامنة مع كل هذه الأحداث والتى ان صدق التنبؤ سوف تنتهى بخروج النفوذ الأمريكى سابق الوجود والتمركز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهذا سوف يكون تسليما واقعيـا مرة أخرى من الولايات المتحـدة بحـدود خـط الفصـل بين الكتل العظمى [1] .

ويبقى اذن أن باقى الجزيرة العربية سوف تكون منطقة حيـاد بين منطقتى الكتلتين القارية والبحرية شأنها شأن النمساويوغوسلافيا واليونان أى منطقة تصـادم يكون للاطراف الدوليـة الأعظم حق المناورة فيها .

ومما تجدر الأشارة اليه أن كل من الكتلة القارية السوفيتية ، والكتلة المحيطية الامريكية بها موارد بترولية كافية ، وأما الكتـلة البحرية الاوروأفريقية فاذا أخرجنـا منهـا بترول الخليج والجزيرة العربية فان موارد الجزائر وليبيـا ومصر لاتعتبر موارد كافيـة وان كان يقال أن هناك موارد بترولية فى نيجيريا ، واذا ألقينا النظر نجد أن بترول الجزيرة العربية بمقارنته ببترول شـمال أفريقيـا يعكس نسبة ٢ : ١ تقريبا سواء فى الكمية أو العائدات ، وطبقـا لاحصاءات

---

(١) حاشية مضافة فى سبتمبر ١٩٨١ ماذا عن احتلال أفغانستان وأحداث ايران . وكلها صمتت عنه الكتل الاخرى .

جامعة الدول العربية عام ١٩٦٩ نستطيع تبين الصورة على الوجه التالى [1] :

القطـــر	الانتاج بالطن	العائد بالجنيه	(بالمليون)
العـــراق	٧٣٠	٢٠٣	
السعودية	١٤٠	٤٢٤	
الكويت	١٢٧	٣٠٠	
قطر واتحاد الامارات			
	٩٩٧	٩٢٧	
ليبـــا	١٣٦	١٥٣	
الجـــزائر	٤٣	١٢٠	
مصر			
	١٦٩	٢٧٣	

هذا فضلا عن بترول ايران وكله يتجـه بالأساس الى منـاطق الاستهلاك الأوربية • وهـذا يوضـح الى أى مدى تكون موارد بترول الخليج حاسمة وحيوية وبالنسبة للكتلة الأوروأفريقية • ممـا يجعل أوربا تسعى لأن تؤمن منطقة الشرق الأوسط لصالحها أو على الأقل تؤمن هذه الموارد ابترولية ، خاصة وأن الكتلة القارية بترولها فى القوقاز ورومانيا والكتـلة المحيطيـة بترول الأمريكتين بعكس الكتلة البحرية (أوربا) التى تعتمد على البترول العربى أساسا [2] •

---

(١) كتيب العالم العربى •

(٢) احداث حـرب اكتوبر ١٩٧٣ غـيرت نوعا من هـذه الموارد بدخول بترول بحر الشمال الاسكتلندى للانتـاج ومصـانع الخـزن والتكرير الهائلة فى هولندا — وللبترول استراتيجية خاصـة وعميقـة تستدعى افراد دراسة خاصة به (١٩٨١) •

ولسوف نرى مع الزمن أثر هذه النظرية أو النظرة الاستراتيجية العامة على حركة الاستراتيجية المصرية فى السبعينات وما بعدها سواء فى علاقتها بأوربا أو بالقوى الأعظم أو فى المجال العربى والداخلى أو فى فرض أسلوب معين لتسوية الصراع المصرى العربى ـ الاسرائيلى .

فاذا أضفنا الى هذه الحقائق الاستراتيجية الأحداث الجارية الآن فى المنطقة من باكستان الى ليبيا (مرورا بأفغانستان ـ ايران ـ تركيا ـ السعودية ـ لبنان) مما قد يساعد على تحديد منطقة الارتطام سالفة الذكر ـ مما ينبغى أن يكون تحت بصر وملء ذهن وتصور صانعى القرار الاستراتيجى ومخططوه فى المنطقة العربية حتى يصدر قرارها بعد ذلك منسجما مع روح العصر وحقائقه ، ومؤمنا لها من قوة الصراع .

والله المستعان .

عملة انسانية واحدة

((ان من بين افضل ما اخترعته العبقرية الانسانيـة اختراع السلام))

وبعد فقد قطعنا معك أيها القارىء الكريم نيفا وثلاثين عاما فى دراسة مسيرة الاستراتيجية القومية المصرية فى نشأتها وتطورها ، فى مراحل صناعة القرار الاستراتيجى وفى مراحل تطبيقه فى السياسات الدفاعية والسياسات العربية والاقتصـادية التى توصـل الى تنفيذ الاستراتيجيات المختلفة •

فانه كما تروى الأساطير كانت هناك •• من نحو مليون سـنة قبل ميلاد المسيح قبائل السير التى تسكن الجبال الفقراء وقبـائل البحر التى تقطن الساحل وكانت الأولى قبائل رعوية جافة والثانية من صـيادى البحر الاكثر ليونة وأنه دار بينهمـا صراع مرير مدمر بحيث لو لم تعرفا السلم لما عاشت الانسانية الى اليوم •

لذلك فان السلم والحرب يكادان أن يصبحا وجهـان لعمـلة الانسانية الواحدة ولعـل القـرآن العظيم كان أبلغ ما يكون معنى وأوجز ما يكون عبارة فى هذا الصدد اذ يقول (ولولا دفع الله الناس بعضـهم ببعض •• لفسـدت الأرض) • كما يقول « وان جنحوا للسلم فاجنح لها » •

بل أنه فى كثير من الأحيان ــ ربما طبقا للنظرية العلميـة التى تقول ان الشيء يخلق نقيضه ــ تجد أشد دعاة السلام الحقيقى هم الذين يصرون على الاستعداد للحرب رغم كل قسوتهـا ومرارتهـا وطولها لانه بغير تحقيق ظروف مادية ملائمة فان السـلام يصبح فى واقعه فترة قصيرة للتمهيد لحرب أخرى أكثر ضراوة •

ونجد أن العلم الانسانى خلق فى علم الحرب ما يعرف بالتطور وهو وجود السلاح وسلاحه المضاد مثل صراع الدرع والمدفع خارق

الدروع أو الطائرة وغريمتها الطائرة الاعتراضية أو صراع الصاروخ والصاروخ المضاد وأخيرا صراع الرادار ووسائل التعين الراداريه والتشويش الالكترونى .

وهذا التطور التكنى الهائل يجعل الفيصل الحقيقى لميزان الحرب ليس للمعدة بقدر ما هو للارادة والتصميم الانسانى .

وذلك ما جعل الاستراتيجية الحديثة تعرف الحرب بأنها (قهر ارادة الخصم للتسليم بما هو مطلوب كهدف) .

وما بقيت ارادة الشعب واعية حية فليس هناك مجال للقول بالنصر أو بالهزيمة .

وذلك نفسه ما جعل الحرب الآن تعرف بأنها «الحرب الشاملة» فهى لا تقاس بقوة الجيوش فحسب بل بالطاقات الصناعية والزراعية والاقتصادية والمعنوية مجتمعة ، وذلك أيضا ما جعل ألمانيا واليابان مهزومتا الحرب العالمية الثانية هما من أكبر القوى الصناعية فى عالم اليوم ، وهو نفسه الذى يحرك العالم للتجمع فى وحدات قارية : شرق أوربا — غرب أوربا — أمريكا الشمالية — الصين — الهند ... كلها وحدات عظمى عددا وطاقة .

وفى مكنة العرب والمنطقة أن يخلقوا لأنفسهم مثل هذه المكانة بتجميع طاقاتهم وحسن تسييرها ، فى ظل عمل موحد واعى — مصر هى وحدها — القادرة على أن تدفعه وتتحرك به ، ولن تفعل مصر ذلك الا بعد تثبيت أركان مجتمعها وتفجير كوامن طاقاته وهذا لن يتأتى الا من خلال استراتيجية قومية سديدة .

وذلك كان — قارئى الكريم — هو محور حديثنا السابق وهدف دراستنا فى مسيرة الاستراتيجية المصرية — والله الموفق .

ثبت المراجع

أولا — دوريات وجرائد

- مجموعة مقالات بصراحة جريدة الاهرام — الاستاذ محمد حسنين هيكل .
- مجموعة مقالات حديث الأحد — الاهرام — الاستاذ احمد بهاء الدين .
- مجموعة مقالات دائرة الحوار — الاهرام — حديث للسيد / محمود رياض وزير الخارجية المصرى السابق .
- الاهزام الاقتصادى اغسطس ١٩٦٦ — مقال د. بطرس غالى .
- مجلة السياسة الدولية العدد الخامس عام ١٩٦٦ — الابعاد الجديدة للاستراتيجية الجديدة — د. بطرس غالى .
- ندوة دراسة خط انابيب البترول — نقابة المهندسين — ابريل ١٩٧٢ — د. مصطفى خليل .
- مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر .
- مجموعة خطب الرئيس انور السادات .
- جريدة الجمهورية .
- فصول من كتاب وصيتى — الرئيس السادات — جريدة الجمهورية .
- مجلة المصور القاهرية — حوار مع الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء السابق .
- مذكرة الدكتور احمد أبو اسماعيل وزير المالية السابق ١٩٧٦/٥/١٢ .

ثانيا — كتب

- فكر عبد الناصر — موسوعة عبد الناصر — المهندس حسين طنطاوى .
- البحث عن الذات — بقلم الرئيس أنور السادات .
- من فلسفة الثورة الى الميثاق — لواء سامى الغمراوى — دار النهضة العربية .
- استراتيجية الاقتراب الغير مباشر — ليدلهارت — مطبوعات القوات المسلحة .
- قائد البانزر — مارشال جوديريان — مطبوعات القوات المسلحة .
- الميزان العسكرى فى العالم ١٩٧٣/٧٢ — معهد الدراسات الاستراتيجية لندن — المؤسسة العربية للدراسات والنشر — بيروت .
- الحرب — كلوز فتز — مطبوعات القوات المسلحة .

- الاستراتيجية العسكرية السوفيتية - مارشال سوكولوفيسكى رئيس أركان الجيش السوفيتى سابقا - منشورات عالم الكتب بيروت .
- كتيب العام العربى .
- استراتيجية التحرير والاستعمار - د. جمال حمدان - كتاب الهلال عدد ٢٠٥ ابريل ١٩٦٨ .
- الإستراتيجية - وحرب السادس من اكتوبر - د. عبدالعزيز رفاعى ، لواء محمد الطنطاوى - دار النهضة العربية .
- حرب رمضان الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة - لواء حسن البدرى ، لواء طه المجدوب ، عميد أ.ح ضياء الدين زهدى - الشركة المتحدة للنشر والتوزيع .
- وثائق حرب أكتوبر - الاستاذ موسى صبرى - المكتب المصرى الحديث .
- أوربا الجديدة حاضرها ومستقبلها - جورج لختهيم - دار القاهرة للطباعة والنشر .
- التجارة الخارجية لاسرائيل - د. محمد احمد صقر - مؤسسة الرسالة عمان - الاردن .
- مذكرات الجنرال ديفيد اليعازر - رئيس أركان الجيش الاسرائيلى السابق .
- تقييم الخطة الخمسية الاولى .

المـؤلف

* تخرج فى الكلية الحربية عام ١٩٤٨

* خدم فى القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٨ برتبة عقيد أ.ح

* اشترك فى دورات تدريبية فى انجلترا والاتحاد السوفييتى

* خدم فى جميع مسارح العمليات العربيـة فى القنـاة ـ سـيناء ـ فلسطين ـ سوريا ـ اليمن ـ الجزائر

* انشأ أول قاعدة امداد عسكرى بحرية فى الحديدة باليمن

* له عدة كتب عسكرية وكتاب عن عمليات اليمن والعديد من المقالات فى الجرائد والمجلات المتخصصة وبحث عن « أثر الظروف الجغرافية والسياسية فى النقل فى مصر » .

* شغل وظيفة وكيل أول وزارة النقل ، رئيس الامانة الفنية للمجلس الاعلى للنقـل الداخـلى ثم رئيسـا لمجلس ادارة شركة أتوبيس شرق الدلتا

* أتم دورة ادارة عليا فى النقل فى كلية النقل البريطانيـة عام ١٩٧

* زار جميع البلاد العربية ومعظم دول أوروبا

* عضو الاكاديمية الدولية لادارة الاعمال

* حائز على نوط الجمهورية العسكرى من الطبقة الاولى وعدة أوسمة وأنواط أخرى .

(الفهرست)

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة